



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير



الموضوع

أثر خصائص المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير
تخصص : محاسبة

الأستاذة المشرفة:

د/ سعاد معاليم

إعداد الطالبة:

سميحة بوحفص

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د- مفيدة يحيوي
مشرفا ومقررا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر -أ-	د- سعاد معاليم
مناقشا	جامعة باتنة (01)	أستاذ التعليم العالي	أ.د- نعيمة يحيوي
مناقشا	جامعة باتنة (01)	أستاذ محاضر -أ-	د- نجوى عبد الصمد
مناقشا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر -أ-	د- يونس زين
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر -أ-	د- عادل بومجان

السنة الجامعية: 2017-2018.

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل.

أتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة
الدكتورة: **سعاد معاليم** لمساهمتها و توجيهاتها القيمة، بدون أن أنسى **الأستاذة الدكتورة: مفيدة يحيوي** التي لن أوفيتها حقها من
الشكر والعرفان بالجميل، فلم تبخل عليا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عوناً لي في إتمام هذا البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى كافة الأساتذة المحكمين الذين لم ييخلوا بتوجيهاتهم القيمة من أجل مساعدتي للوصول إلى
أحسن النتائج من الدراسة التي تم القيام بها.

كما أتقدم بالشكر لكل من **الاستاذ سليم بن رحمون، الطالب هارون م و صالح** خ لمساعدتهم في توزيع الإستيبيان من أجل توسيع
نطاق الدراسة.

ولا يفوتني أن أشكر كل موظفي **المؤسسات الاقتصادية** الذين تكرموا بقبول الإجابة على إستبيان دراستي.

ولا أنسى الأستاذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة وتقييم هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذتنا الكرام الذين أناروا لنا طريق العلم خاصة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بجامعة **مُجَّد خيضر -بسكرة-** قسم علوم التسيير.

شكراً ...

إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا مُحَمَّد، أما بعد:

قد يخطأ قلّمي أو أسهو في ذكر فرد دون الآخر

لذا أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل الأهل والأصدقاء والمعارف كل

بإسمه

فلكل منهم مساهمة بفضل دعاء أو تشجيع لأنجز هذا العمل.

سميحة بوحفص

الفهرسة

الصفحة	فهرس المحتويات
II	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال
IX	فهرس الملاحق
X	قائمة المختصرات
أ -	مقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لعملية إتخاذ القرار و القرارات المالية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية عملية إتخاذ القرار
3	المطلب الأول: مفهوم عملية إتخاذ القرار
8	المطلب الثاني: التطور التاريخي لعملية إتخاذ القرار
13	المطلب الثالث: تصنيف القرارات
16	المبحث الثاني: أساسيات في عملية إتخاذ القرار
16	المطلب الأول: ظروف عملية إتخاذ القرار
20	المطلب الثاني: مراحل عملية إتخاذ القرار
24	المطلب الثالث: أساليب إتخاذ القرار
30	المبحث الثالث: القرارات المالية
30	المطلب الأول: قرارات التمويل
44	المطلب الثاني: قرارات الإستثمار
58	المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح
65	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: المحاسبة كنظام لإنتاج المعلومات المحاسبية	
67	تمهيد
68	المبحث الأول: المحاسبة من منظور نظام المعلومات
68	المطلب الأول: نظم المعلومات

77	المطلب الثاني: نظم المعلومات الحديثة
81	المطلب الثالث: المحاسبة كنظام للمعلومات
88	المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية
88	المطلب الأول: عموميات في نظم المعلومات المحاسبية
96	المطلب الثاني: إعداد نظم المعلومات المحاسبية
100	المطلب الثالث: تألية نظم المعلومات المحاسبية
105	المبحث الثالث: المعلومات المحاسبية المنتجة
105	المطلب الأول: ماهية المعلومات
113	المطلب الثاني: المعلومات المحاسبية
119	المطلب الثالث: أشكال عرض المعلومات المحاسبية و مستخدميها
132	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: المفاهيم العامة لخصائص جودة المعلومات المحاسبية و أثرها في إتخاذ القرارات المالية	
134	تمهيد
135	المبحث الأول: جودة المعلومات المحاسبية
135	المطلب الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
144	المطلب الثاني: ضوابط جودة المعلومات المحاسبية
149	المطلب الثالث: القياس و الافصاح عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة
158	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية
158	المطلب الأول: المعايير المحاسبية الدولية كعامل مؤثر في جودة المعلومات المحاسبية
162	المطلب الثاني: النظام المحاسبي المطبق كعامل مؤثر في جودة المعلومات المحاسبية
168	المطلب الثالث: حوكمة المؤسسات كعامل مؤثر في جودة المعلومات المحاسبية
174	المبحث الثالث: إتخاذ القرارات المالية من منظور توفر معلومات محاسبية ذات جودة
174	المطلب الأول: جودة المعلومات المحاسبية و عملية إتخاذ القرارات الادارية
180	المطلب الثاني: إتخاذ قرارات التمويل بإستعمال معلومات محاسبية ذات جودة
191	المطلب الثالث: خصائص المعلومات المحاسبية و إتخاذ قرار الإستثمار
200	خلاصة الفصل

الفصل الرابع: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية	
202	تمهيد
203	المبحث الأول: الإطار العام للدراسة الميدانية
203	المطلب الأول: تحديد مجتمع الدراسة
205	المطلب الثاني: خطوات تحضير إستمارة الإستبيان
209	المطلب الثالث: إختبار الثبات لفقرات الإستبيان
213	المبحث الثاني: التحليل الإحصائي للبيانات
213	المطلب الأول: قياس صدق الإتساق الداخلي لعبارات الإستبيان
220	المطلب الثاني: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة
225	المطلب الثالث: تحليل إتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة
237	المبحث الثالث: تحليل واختبار فرضيات الدراسة
239	المطلب الأول: إختبار الفرضية الأولى
243	المطلب الثاني: إختبار الفرضية الثانية
248	المطلب الثالث: إختبار الفرضية الثالثة
253	المطلب الرابع: إختبار الفرضية الرابعة
259	خلاصة الفصل
260	الخاتمة
265	قائمة المراجع
286	قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
15	تصنيفات أخرى للقرارات	1-1
107	الفرق بين البيانات والمعلومات	1-2
108	المعرفة من وجهة نظر عدد من الباحثين	2-2
128	فئة مستخدمي المعلومات المحاسبية	3-2
129	إحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية	4-2
135	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق البيان (SFAC) رقم (2) الصادر عن (FASB)	1-3
162	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب المنظمات الدولية	2-3
189	القسم الأول من جدول التمويل: التمويل طويل ومتوسط الأجل	3-3
190	القسم الثاني من جدول التمويل: التمويل قصير الأجل	4-3
204	يوضح الإيضاحات الخاصة بالاستثمارات المقبولة	1-4
209	يوضح درجات سلم ليكارت الخماسي	2-4
209	يوضح المتوسط الحسابي و الأهمية النسبية لدرجات سلم مقياس ليكارت الخماسي	3-4
211	إختبار ثبات فقرات الإستبيان بإستخدام معامل Alpha de Cronbach	4-4
212	إختبار ثبات فقرات الإستبيان بإستخدام معامل التجزئة النصفية Split-Half	5-4
213	صدق الإتساق الداخلي لمحاور الإستبان الكلي	6-4
214	صدق الإتساق الداخلي لعبارات مجال خاصية الملاءمة	7-4
215	صدق الإتساق الداخلي لعبارات مجال خاصية الموثوقية	8-4
216	صدق الإتساق الداخلي لمجالات المحور الأول	9-4
216	صدق الإتساق الداخلي لعبارات مجال خاصية الثبات	10-4
217	صدق الإتساق الداخلي لعبارات مجال خاصية القابلية للمقارنة	11-4
217	صدق الإتساق الداخلي لمجالات المحور الثاني	12-4
218	صدق الإتساق الداخلي لعبارات مجال إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	13-4
219	صدق الإتساق الداخلي لعبارات مجال إتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	14-4
220	صدق الإتساق الداخلي لمجالات المحور الثالث	15-4

220	تصنيف أفراد العينة تبعا للجنس	16-4
221	تصنيف أفراد العينة تبعا للعمر	17-4
222	تصنيف أفراد العينة تبعا للمؤهل العلمي	18-4
223	تصنيف أفراد العينة تبعا للتخصص العلمي	19-4
224	تصنيف أفراد العينة تبعا للوظيفة	20-4
225	تصنيف أفراد العينة تبعا لسنوات الخبرة	21-4
226	تحليل إجابات أفراد العينة على المجال الخاص بتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الملاءمة	22-4
228	تحليل إجابات أفراد العينة على المجال الخاص بتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الموثوقية	23-4
230	تحليل إجابات أفراد العينة على المجال الخاص بتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الثبات	24-4
231	تحليل إجابات أفراد العينة على المجال الخاص بتميز المعلومات المحاسبية بخاصية القابلية للمقارنة	25-4
233	تحليل إجابات أفراد العينة على المجال الخاص بعملية إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	26-4
235	تحليل إجابات أفراد العينة على المجال الخاص بعملية إتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	27-4
238	إختبار التوزيع الطبيعي Kolmogrov-smirnov و Shapiro-Wilk لكل محاور الدراسة	28-4
239	إختبار العلاقة الخطية بين خاصية الملاءمة والمحور الثالث	29-4
240	إختبار العلاقة الخطية بين خاصية الملاءمة وقرار التمويل	30-4
240	إختبار العلاقة الخطية بين خاصية الملاءمة وقرار الإستثمار	31-4
241	معامل الارتباط Pearson بين خاصية الملاءمة و قرار التمويل	32-4
241	إختبار ANOVA ^a لتحليل التباين بين كل من خاصية الملاءمة وقرار التمويل	33-4
242	معاملات الإنحدار لنموذج (خاصية الملاءمة وقرار التمويل)	34-4
242	معامل تحديد R-deux لنموذج (خاصية الملاءمة وقرار التمويل)	35-4
243	معامل الارتباط Pearson بين خاصية الملاءمة و قرار الاستثمار	36-4
244	إختبار العلاقة الخطية بين خاصية الموثوقية والمحور الثالث	37-4
244	إختبار العلاقة الخطية بين خاصية الموثوقية وقرار التمويل	38-4
245	إختبار العلاقة الخطية بين خاصية الموثوقية وقرار الإستثمار	39-4

246	معامل الارتباط Pearson بين خاصية الموثوقية و قرار التمويل	40-4
246	إختبار ANOVA ^a لتحليل التباين بين كل من خاصية الموثوقية وقرار التمويل	41-4
246	معاملات الإنحدار لنموذج (خاصية الموثوقية وقرار التمويل)	42-4
247	معامل تحديد R-deux لنموذج (خاصية الموثوقية وقرار التمويل)	43-4
248	معامل الارتباط Pearson بين خاصية الموثوقية و قرار الاستثمار	44-4
249	إختبار العلاقة الخطية بين خاصية الثبات والمحور الثالث	45-4
249	إختبار العلاقة الخطية بين خاصية الثبات وقرار التمويل	46-4
250	إختبار العلاقة الخطية بين خاصية الثبات وقرار الإستثمار	47-4
250	معامل الارتباط Pearson بين خاصية الثبات و قرار التمويل	48-4
251	إختبار ANOVA ^a لتحليل التباين بين كل من خاصية الثبات وقرار التمويل	49-4
251	معاملات الإنحدار لنموذج (خاصية الثبات وقرار التمويل)	50-4
252	معامل تحديد R-deux لنموذج (خاصية الثبات وقرار التمويل)	51-4
253	معامل الارتباط Pearson بين خاصية الثبات و قرار الاستثمار	52-4
254	إختبار العلاقة الخطية بين خاصية القابلية للمقارنة والمحور الثالث	53-4
254	إختبار العلاقة الخطية بين خاصية القابلية للمقارنة وقرار التمويل	54-4
255	إختبار العلاقة الخطية بين خاصية القابلية للمقارنة وقرار الإستثمار	55-4
255	معامل الارتباط Pearson بين خاصية قابلية المقارنة و قرار التمويل	56-4
256	إختبار ANOVA ^a لتحليل التباين بين كل من خاصية قابلية المقارنة وقرار التمويل	57-4
256	معاملات الإنحدار لنموذج (خاصية قابلية المقارنة وقرار التمويل)	58-4
257	معامل تحديد R-deux لنموذج (خاصية قابلية المقارنة وقرار التمويل)	59-4
258	معامل الارتباط Pearson بين خاصية الثبات و قرار الاستثمار	60-4

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
ز	نموذج الدراسة	1
4	عناصر عملية اتخاذ القرار	1-1
8	اتخاذ القرار هو جوهر العملية الإدارية	2-1
21	مراحل عملية اتخاذ القرار	3-1
29	الأساليب الكمية المتبعة في اتخاذ القرارات	4-1
33	مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة	5-1
36	الهيكل التمويلي المناسب لحجم المؤسسة	6-1
37	تمويل المؤسسة في كل مرحلة من دورة الحياة	7-1
42	أثر الرفع المالي على معدل العائد على مجموع الأصول و معدل العائد على حق الملكية	8-1
43	علاقة الرفع المالي بالنتيجة	9-1
44	كيفية المفاضلة بين طرق التمويل	10-1
46	ماهية الاستثمار	11-1
47	أنواع الاستثمار	12-1
55	سيورة اتخاذ القرار الاستثماري	13-1
68	عناصر النظام	1-2
71	نموذج مبسط لنظام المعلومات	2-2
73	الأبعاد الثلاثة لعناصر نظام المعلومات في المؤسسة	3-2
74	الوظائف الرئيسية لنظام المعلومات	4-2
78	نظم المعلومات بالمفهوم التقليدي حسب المستويات الإدارية	5-2
79	نظم المعلومات الحديثة و علاقتها بالمستويات الإدارية للمؤسسة	6-2
85	فروع المحاسبة	7-2
87	المحاسبة كنظام للمعلومات	8-2
92	النظم الفرعية لنظم المعلومات المحاسبية	9-2
94	تفاعل الحالات المفترضة للمحاسب مع نظم المعلومات المحاسبية	10-2
107	تحويل البيانات إلى معلومات	11-2
109	العلاقة بين البيانات، المعلومات و المعرفة	12-2

111	مصادر المعلومات	13-2
115	مراحل جمع وتشغيل البيانات.	14-2
117	العلاقة بين البيانات و المعلومات المحاسبية	15-2
118	إختلاف محتوى المعلومات المحاسبية بإختلاف المستويات الإدارية	16-2
122	أنواع القوائم المالية و عناصرها	17-2
123	ترابط و تكامل المعلومات ضمن القوائم المالية	18-2
141	العلاقة بين خاصيتي الملاءمة و الموثوقية	1-3
146	معايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية	2-3
165	مكونات النظام المحاسبي المالي	3-3
170	خصائص حوكمة المؤسسات	4-3
178	مستويات الإدارة و علاقتها بالقرارات و المعلومات	5-3
179	توضيح العلاقة بين كمية المعلومات و وقت إتخاذ القرار	6-3
180	أنشطة التمويل الحديثة المدعمة بنظم المعلومات المالية التمويلية	7-3
182	مخطط سير نظم المعلومات المالية التمويلية	8-3
196	القوائم و التقارير المالية المستخدمة في إتخاذ قرارات الاستثمار	9-3
221	نسبة توزيع عينة الدراسة تبعا للجنس	1-4
221	نسبة توزيع عينة الدراسة تبعا للعمر	2-4
222	نسبة توزيع عينة الدراسة تبعا للمؤهل العلمي	3-4
223	نسبة توزيع عينة الدراسة تبعا للتخصص العلمي	4-4
224	نسبة توزيع عينة الدراسة تبعا للوظيفة	5-4
225	نسبة توزيع عينة الدراسة تبعا لسنوات الخبرة	6-4

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
287	قائمة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة	1
288	الإستبيان	2
293	قائمة الأساتذة المحكمين	3

N°	المدلول باللغة الأصلية	الاختصار	المعنى باللغة العربية	الرقم
1	financial Accounting Standards Board	FASB	مجلس معايير المحاسبة المالية	1
2	Système Comptable Financier	SCF	النظام المحاسبي المالي	2
3	Statistical package for social sciences	SPSS	برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية	3
4	Return On Assets	ROA	العائد على الأصول	4
5	Return on Equity	ROE	العائد على حقوق الملكية	5
6	Return On Sales	ROS	العائد على المبيعات	6
7	American Accounting Association	A.A.A	الجمعية الأمريكية للمحاسبة	7
8	International Accounting Standards	IAS	المعايير المحاسبية الدولية	8
9	International Financial Reporting Standards	IFRS	معايير التقارير المالية الدولية	9
10	Statement of Financial Accounting Concepts	SFAC	بيان مفاهيم المحاسبة المالية	10
11	International Accounting Standards committee	IASC	هيئة المعايير المحاسبة الدولية	11
12	American Institut of Certified Public Accountants	AICPA	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين	12
13	Accounting principles Board USA	APB	مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي	13
14	Institute of Chartered Accountants in England and Wales	ICAW	معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز	14
15	Conseil National de la Comptabilité	CNC	المجلس الوطني للمحاسبة	15
16	Plan Comptable General	PCG	المخطط المحاسبي الفرنسي العام	16
17	International Finance Corporation	IFC	مؤسسة التمويل الدولية	17
18	Organization for Economic Co-operation and Development	OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	18
19	International Accounting Standards board	IASB	لجنة المعايير المحاسبية الدولية	19

مقدمة

تنشط المؤسسات الاقتصادية في إطار بيئة أعمال تتميز بالسرعة والتغير في كافة المجالات والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بطبيعة نشاطها، سواء من الناحية السياسية، الاقتصادية أو الاجتماعية، هذا ما يعطيها دفعا رئيسيا لمجارات هذه التغيرات، من أجل أن يكون لها دورا رياديا في محيط أساسه قائم على المنافسة والتميز في أداء الأعمال الإدارية.

وفي إطار عمل المؤسسة كهيكل إداري تقوم على عدة وظائف تمكنها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق الاهداف المسطرة من طرفها، تندرج ضمنها الوظيفة التسويقية، المالية، الإنتاجية، الخدمية وغيرها من الوظائف التي تتضافر مجهودات القائمين عليها للقيام بها في أحسن الظروف و بأحسن الطرق، من أجل الوصول بها في إطار العملية الإدارية للمستوى المرغوب فيه، فبدون وجود عملية تخطيط لوظائف المؤسسة لن تكون هناك عملية رقابة لما هو مخطط، و بدون وجود عملية رقابة لن تكون هناك عملية تنظيم و هكذا، بالتالي فالعمليات الإدارية هي المحرك الأساسي لمختلف الوظائف داخل أي مؤسسة اقتصادية.

تقوم العملية الإدارية في أي مؤسسة على أساس تفاعل مجموعة من العناصر والوظائف مع بعضها البعض لضمان السير الجيد لمهامها، وتعد عملية إتخاذ القرارات إحدى أصعب الوظائف الرئيسية التي تقوم بها، نظرا لتزايد المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية و تعقيدها مقارنة بالكم الكبير للبدائل المتاحة لحلها، وبما أن الهدف الرئيسي للمؤسسة الاقتصادية يتحدد في الفكر المالي المعاصر من خلال تعظيم قيمتها السوقية فهي مضطرة قبل إتخاذ أي قرار إلى معرفة آثاره على هذه القيمة ويحكم هذا الهدف مدى قدرتها على ترشيد قراراتها بصفة عامة والمالية بصفة خاصة، حيث يمكن زيادة قيمة المؤسسة إما من خلال القرارات الاستثمارية التي ينتج عنها زيادة تدفقات الخزينة الصافية أو من خلال القرارات التمويلية التي ينجم عنها تخفيض تكلفة الأموال إلى أدنى حد ممكن أو كلاهما معا.

فالقرارات المالية تعد من أهم القرارات الإستراتيجية التي تحوز على إهتمام الجهات المكلفة بالعمليات الإدارية، فعلى أساسها تتحدد مختلف القرارات الوظيفية الأخرى كالتخطيط، الرقابة، التنظيم و غيرها، هذه القرارات التي تتعلق بكل ما له علاقة بأموال المؤسسة أو استثماراتها، فقرارات التمويل هي المحدد لتلبية إحتياجات المؤسسة ماليا سواء بتوفير مصادر تمويل داخلية أو خارجية وفق نوع المؤسسة و حجمها والغرض من التمويل ذاته بأقل تكلفة ممكنة، في حين أن قرارات الاستثمار هي القرارات التي يتم تمويلها بموجب القرارات السابقة سواء كان هذا القرار هو الصادر أولا أو انه قرار ناتج عن وجود مصادر تمويل متاحة، الهدف منه تجديد، تطوير أو توسيع استثمارات المؤسسة، في حين أن الهدف منهما معا تحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل تكاليف، هذه الأرباح التي ينجر عنها القرار المالي الأخير المتمثل في توزيع الأرباح سواء على المساهمين أو الاحتفاظ بها لغرض تمويل مشاريع أخرى، و هذا لا يمكن أن يتم إلا عن طريق توفر جملة من المعلومات الموجهة لهذا الغرض.

مما سبق ومع الإفتتاح المتزايد للمؤسسات الاقتصادية على العالم الخارجي وتأثرها بالبيئة المحيطة بها، تزايدت الحاجة إلى المعلومات بمختلف أنواعها هذه الأخيرة ما هي إلا نتاج لتفاعل مجموعة من العناصر مع بعضها ممثلة في نظام المعلومات، حيث يتم تجميع، تشغيل ومعالجة البيانات الخام للوصول إلى شكلها النهائي كمعلومات قابلة للإستعمال من قبل مختلف مستخدميها داخل أو خارج المؤسسة، وتعد المعلومات المالية من أبرز أنواع المعلومات التي يعتمد عليها في إتخاذ أغلب القرارات داخل المؤسسات وخاصة إذا كانت هذه المعلومات ذات طبيعة محاسبية، هذه الأخيرة التي تعد وظيفة المحاسبة هي المرجع الأساسي في إعدادها ضمن نظام متكامل يعرف بنظم المعلومات المحاسبية.

فقبل المباشرة في عملية إتخاذ القرارات المالية يجب توفير جملة من المعلومات المالية و المحاسبية لتتخذ القرار، من أجل تسهيل مهمته، هذه المعلومات يجب أن تقدم في الوقت المناسب للجهات المستفيدة منها، مع ضرورة التركيز على مدى مصداقية المعلومات التي تتضمنها من خلال ترجمتها لواقع المؤسسة و هذا ما يوصلنا لفكرة أن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية يجب أن تكون معدة وفق أسس تجعلها تتوفر على خصائص تميزها عن غيرها من البيانات والمعلومات المالية الأخرى.

فقد إهتم العديد من الباحثين في مجال المحاسبة بالبحث في خصائص المعلومات المحاسبية لما لها من أهمية بالغة في إضفاء صفة الجودة على القوائم والتقارير مالية المعمول بها في إطار إتخاذ القرارات، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) البيان رقم (2) سنة 1980 والذي حدد فيه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يجب إستخدامها للحكم على أهمية المعلومات المحاسبية المستخدمة في عملية إتخاذ القرار، أي أن توفر تلك الخصائص يعبر على أن المعلومات التي تم توفيرها مفيدة و يجب إبلاغها وتوصيلها لمستخدميها، إذ قسمت الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق هذا البيان إلى خصائص رئيسية ممثلة في كل من خاصيتي الملاءمة والموثوقية و ما يندرج ضمنهما من خصائص فرعية، و خصائص ثانوية ممثلة في كل من خاصية القابلية للمقارنة و الثبات، هذه الخصائص التي لا يمكن أن تكون لها أي أهمية تذكر لولا تضافر جملة من العوامل الأخرى لتقديمها في شكلها النهائي، سواء عن طريق توفر خصائص بمعددي هذه المعلومات تميزهم عن غيرهم من العاملين بالمؤسسة، بالإضافة لتحلي مستخدميها سواء للإطلاع أو إتخاذ القرار بخصائص تميزهم عن غيرهم من مستخدمي المعلومات الأخرى التي تقدمها المؤسسة، بالإضافة لتحديد مدى تجسيد فكرة القيود الحاكمة ممثلة في التكلفة مقارنة بالعائد في توفير معلومات محاسبية ذات جودة، مع مراعاة الطريقة التي تم بها الحصول على هذه المعلومات، من اجل تقديمها في الوقت المناسب وللجهة التي تحتاجها.

بما أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعد واحدة من المؤسسات الناشطة في السوق الدولي وجدت نفسها مجبرة على إعادة ترتيب أمورها وتجديد طرق تسييرها بما يتماشى مع التحديات الجديدة، فأصبح لزاما لها أن تسعى لتحقيق

أكبر قدر من الأرباح و السعي للبقاء في عالم الأعمال، هذا من خلال محاولتها لتجسيد فكرة الإستغلال الأمثل للمعلومات المتوفرة لديها من أجل إتخاذ قرارات تمتاز بالدقة و الكفاءة، و برزت هذه الفكرة أكثر فيما يخص المعلومات المحاسبية عن طريق سعيها لمحاولة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المعمول بها على المستوى الدولي بتبني النظام المحاسبي المالي (SCF) إنطلاقا من سنة 2010، هذا النظام الذي تبني المشرع من خلاله مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية للعمل بها و التي إنعكست بدورها على شكل وجوه المعلومات المحاسبية المقدمة إذ أصبحت ذات جودة و أكثر فائدة، كما أنها أصبحت تعد مرجع في حد ذاتها من خلال إستغلالها في إتخاذ مجموعة من القرارات المخطط لها، كقرارات التمويل والاستثمار وغيرها من القرارات الأخرى.

إن المعلومات المحاسبية المعدة لغرض إتخاذ القرارات المالية والمقدمة في شكل قوائم مالية مفصلة أو في شكل تقارير مالية أكثر شمولية، يجب أن تكتسي طابع الجودة بناء على ما تحتويه من معلومات محاسبية ذات خصائص مميزة.

I- إشكالية الدراسة:

مما سبق فإن الإشكالية المراد معالجتها من خلال هذه الدراسة تتمثل في:

هل لخصائص المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

II- الأسئلة الفرعية:

إنطلاقا من الإشكالية الرئيسية للدراسة يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل لخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$ ؟

2- هل لخاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$ ؟

3- هل للخاصية الثبات في إعداد المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$ ؟

4- هل لخاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$ ؟

III- فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة نطلق من الفرضيات التالية:

1- لخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$ ، هذه الفرضية يمكن تقسيمها إلى فرضيتين جزئيتين هما:

- ❑ لخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$ ؛
- ❑ لخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ قرارات الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$.
- 2-** لخاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$ ، هذه الفرضية يمكن تقسيمها إلى فرضيتين جزئيتين هما:
- ❑ لخاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$ ؛
- ❑ لخاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ قرارات الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$.
- 3-** توفر خاصية الثبات في إعداد المعلومات المحاسبية لها أثر في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$ ، هذه الفرضية يمكن تقسيمها إلى فرضيتين جزئيتين هما:
- ❑ توفر خاصية الثبات في إعداد المعلومات المحاسبية لها أثر في إتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$ ؛
- ❑ توفر خاصية الثبات في إعداد المعلومات المحاسبية لها أثر في إتخاذ قرارات الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$.
- 4-** توفر خاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية لها أثر في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$ ، هذه الفرضية يمكن تقسيمها إلى فرضيتين جزئيتين هما:
- ❑ توفر خاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية لها أثر في إتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$ ؛
- ❑ توفر خاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية لها أثر في إتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$.

IV- مبررات إختيار الموضوع

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى مناقشة الجانب الفكري و المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية وتبيان أثرها في عملية إتخاذ القرارات المالية، في ظل محاولة إثبات ضرورة الإعتماد على توفر خصائص جودة المعلومات المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم و التقارير المالية لتسهيل و تبسيط عملية إتخاذ القرارات المالية.

تبرز مبررات اختيار الموضوع من خلال ما يلي:

- الأهمية البالغة التي تحوزها عملية إتخاذ القرارات المالية من خلال تنمية معرفتنا العلمية في هذا المجال؛
- أهمية دراسة موضوع جودة المعلومات المحاسبية المعدة وفق نظام معلومات محاسبي محكم داخل المؤسسة الاقتصادية من خلال التركيز على توفير أكبر قدر ممكن من الخصائص النوعية عند إعداد هذه المعلومات؛
- إعطاء بعد آخر لخصائص المعلومات المحاسبية بالتركيز على الخصائص التي يتمتع بها معد المعلومات المحاسبية و مستخدميها لما لها من أهمية في تسهيل عملية إتخاذ القرارات المالية؛
- تحسيس المسيرين بأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية؛

V- أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتطرق لموضوع ذو أهمية بالغة في المؤسسات الاقتصادية ممثلا في القرارات المالية لما لها من أثر بالغ في تحقيق الأهداف المسطرة من قبلها، من خلال الإستخدام الأمثل للمعلومات المتوفرة وخاصة المحاسبية منها التي يجب أن تتحلى بجملة من الخصائص للعمل بها.

VI- أهداف الدراسة

يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلي:

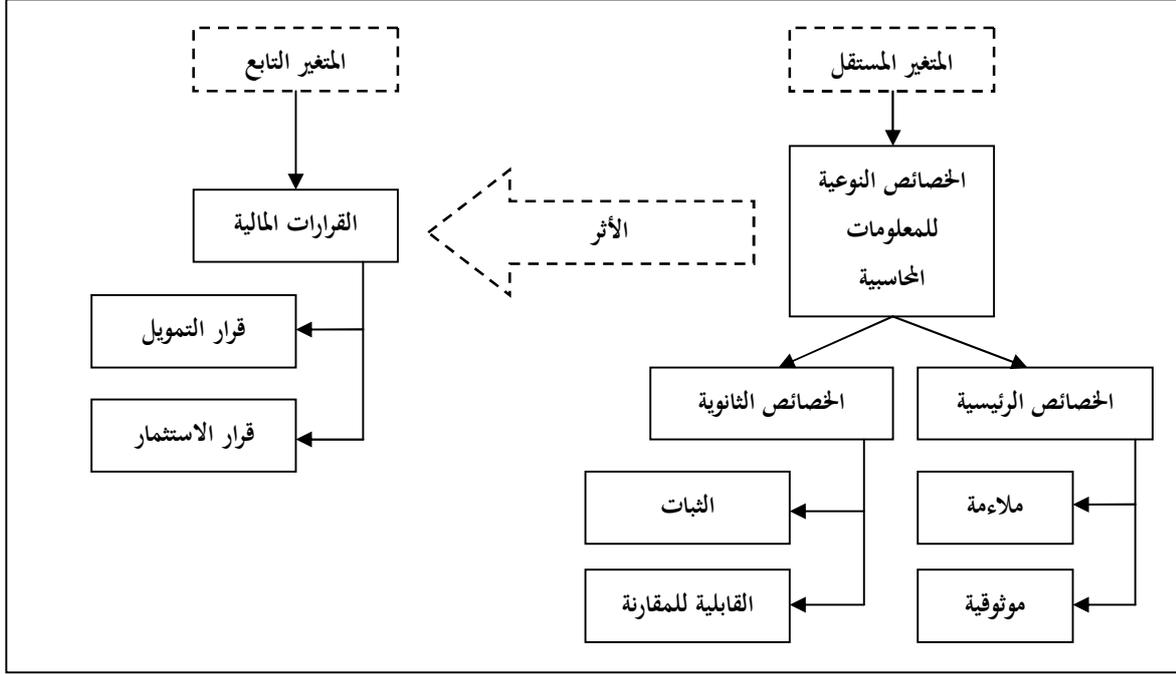
- ❖ التعرف على عملية إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية؛
- ❖ التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛
- ❖ التعرف على أثر الخصائص المتعلقة بمعدي و مستخدمي المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية.
- ❖ تبيان أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؛

VII- نموذج الدراسة

إنطلاقا من إشكالية الدراسة و في اطار معالجتها وفق نموذج دراسة معين، إختارنا صياغتها وفق النموذج المبسط لاحتوائها على متغيرين هما: المتغير المستقل المتمثل في خصائص المعلومات المحاسبية و المتغير التابع المتمثل في إتخاذ القرارات المالية.

إذ أمكن تمثيل هذا النموذج من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة.

VIII - إطار الدراسة

يقوم بناء موضوع الدراسة في إطار الحدود التالية:

- ❖ التركيز على عملية إتخاذ القرارات المالية و تحديد مفهوم هذه العملية، مراحلها، اساليبها و أنواعها؛
- ❖ التركيز على مفهوم المعلومات المحاسبية و ماهية نظم المعلومات المنتجة لها؛
- ❖ التركيز على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المحددة لجودة القوائم و التقارير المالية المؤثرة في عملية إتخاذ القرارات المالية؛
- ❖ التركيز على الخصائص المميزة لكل من معد و مستخدم المعلومات المحاسبية لتسهيل عملية إتخاذ القرارات المالية؛
- ❖ في الدراسة التطبيقية قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على (مجموعة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية) قصد معرفة هل قوائمها وتقاريرها المالية تحتوى على معلومات محاسبية ذات جودة، و مدى مساهمتها في إتخاذ القرارات المالية وأثرها عليها.

IX- المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث

قصد الاجابة على الإشكالية المطروحة ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة إتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الإعتماد أيضا منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي مستخدمين في ذلك أداة أساسية وهي الإستمارة وهذا بغرض اختبار فرضيات الدراسة التي تم وضعها، كما تم إستخدام بعض الإختبارات الإحصائية من أجل تحليل النتائج بالإعتماد على برنامج "SPSS v23".

X- الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على المراجع المتاحة وجدنا مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع دراستنا نستعرضها بإيجاز كما يلي:

1- الدراسات الأجنبية: جاءت هذه الدراسات في شكل مقالات كما يلي:

❖ **دراسة (Maggie Ashroft) ماي 1998 بعنوان: « The Impact of information use industry on decision making by physiotherapists »**
"أثر إستخدام المعلومات في إتخاذ القرار لدى أخصائيي العلاج الطبيعي"

الهدف من هذا العمل هو تبيان أثر إستخدام المعلومات من قبل أخصائيي العلاج الطبيعي في إتخاذ القرارات المتعلقة بعلاج المرضى، أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية وطبقت على 37 مستشفى بهم أقسام للعلاج الطبيعي من إجمالي مراكز الخدمات الصحية التابعة للمنطقة الشمالية. من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا العمل أن المعلومات التي تصدرها أنظمة المششفيات محل الدراسة لها أثر كبير في إتخاذ القرارات المتعلقة بعلاج المرضى من حيث نوع العلاج، مدته وكيفية متابعة المرضى سواء عن طريق تلقي علاجات دورية أو بإعطاء نصائح لاحقة لتجنب نفس المرض، بالإضافة إلى تحجيم إعداد المرضى و المتابعين مقارنة بالحجم الكبير قبل الإعتماد على هذه المعلومات بصفة رسمية في عملهم.

❖ **دراسة (Marie-Laure Bouchet et others) مارس 1998 بعنوان : « The Impact of information use industry on decision making in the pharmaceutical industry »**

"أثر إستخدام المعلومات في إتخاذ القرار في مؤسسات صناعة الأدوية"

الهدف من هذه الدراسة كان محاولة قياس الأثر الذي ينتج عن إستخدام المعلومات في إتخاذ القرار داخل المؤسسات الخاصة بصناعة الأدوية بالمملكة المتحدة، إذ طبقت هذه الدراسة على 24 شركة تعمل في هذا المجال.

خلصت هذه الدراسة نظريا إلى أن المعلومات لها أثر محدود في إتخاذ القرارات التي تتصف بالتكرار والإستمرارية، في حين بينت من خلال نتائجها التطبيقية أن المعلومات التي تنتجها أنظمة هذه المؤسسات زادت من المعرفة الموجودة لدى مديريها و عوضتهم عن بعض الحقائق ومكنتهم من إتخاذ العديد من القرارات الهامة، بالإضافة إلى أن هذه المعلومات أسهمت في تحسين صورة المؤسسات و جنبتهم الكثير من الآثار السلبية التي قد تلحقهم نتيجة عدم الإعتماد على المعلومات في إتخاذهم لقراراتهم، و أوصت بضرورة الإعتماد على نظم المعلومات عند إتخاذ قراراتهم.

❖ دراسة (Eva Heidhues and Chris Patel) 2008 بعنوان « **The Role of Accounting Information in Decision-Making Processes in a German Dairy Cooperative** »

" دور المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرار داخل تعاونية الألبان الألمانية "

بحثت هذه الدراسة في دور المعلومات المحاسبية داخل التعاونية الألمانية للألبان و تفحص الجوانب السياسية والاقتصادية لإتخاذ القرار داخلها، بهدف إظهار كيفية إستخدام مجلس الإدارة و متخذ القرار للمعلومات المحاسبية كجزء من إستراتيجيتهم لإتخاذ القرار، و الأهم من ذلك أن إستخدام المعلومات المحاسبية في هذه الدراسة يتأثر بالبيئة السياسية، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية و التاريخية الفريدة لألمانيا. من نتائج هذه الدراسة أن هناك دور للمعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات داخل التعاونية، بالإضافة إلى أن عملية إتخاذ القرارات تستند إلى حد كبير على كل من المعلومات الكمية والنوعية التي يمددهم بها نظام المعلومات المحاسبي، هذه المعلومات التي تتأثر بكافة العوامل المحيطة بها سواء كانت داخلية أو خارجية، ولهذا الدراسة أهمية بالغة على النطاق الدولي من خلال تبيان دور الإجراءات و الممارسات المحاسبية في عمليات إتخاذ القرار.

❖ دراسة (Sirisom Julsuchada and others) جانفي 2008 بعنوان « **The accounting information received, its utilization to enhance Thai executive decision making and the effect of personal characteristics** »

" المعلومات المحاسبية الواردة، وإستخدامها في تعزيز إتخاذ القرارات التنفيذية التايلاندية وتأثير الخصائص الشخصية. "

الهدف من هذا البحث إستكشاف دور المعلومات الواردة من نظم المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات التنفيذية وإستخداماتها، مع تبيان أثر الخصائص الشخصية في هذه الحالة، أي أن نفس المعلومات المتاحة يمكن إستخدامها بشكل مختلف بين المستخدمين نتيجة الخصائص الشخصية، تمت هذه الدراسة بإختيار 400 مؤسسة صناعية تيلاندية عشوائية خصت المدراء التنفيذيين لهذه المؤسسات عن طريق توزيع إستبيان إستقصائي عليهم، أرجع فيما بعد 109 إستبيان مكتمل أي بنسبة إستجابة 36,33%.

كشفت نتائج هذه الدراسة أن المعلومات المحاسبية الواردة لها أثر في تعزيز عملية إتخاذ القرار، كما أن الخصائص الشخصية الخاصة بالمدراء التنفيذيين الذين يستخدمون المعلومات المحاسبية في إتخاذ قراراتهم لها أثر كبير في تعزيز هذه القرارات، و هذا ما إتفق عليه معظم المدراء التنفيذيين، كما أوصى الباحثون على ضرورة الأخذ بالخصائص الشخصية لمستخدمي المعلومات المحاسبية بعين الإعتبار عند إعداد و تصميم نظم المعلومات المحاسبية ليكون ذو كفاءة وفاعلية أكثر.

❖ دراسة (Mihana Berisha-Namani) 2010 بعنوان: « The role of information

systems in management decision making - an theoretical approach »

"دور نظم المعلومات في إتخاذ القرارات الادارية – المقاربة النظرية"

الغرض من هذه الدراسة هو إعطاء مفهوم للدور الذي تقوم به نظم المعلومات في إتخاذ القرارات الإدارية، بالإضافة الى مناقشة احتمالات التي تستطيع جعل مدراء المؤسسات استخدام نظم المعلومات في ضل الرهانات المحيطة بهم.

النتائج التي تم التوصل إليها هي أن نظم المعلومات تشكل جزءا لا يتجزأ من المؤسسات والأعمال الحديثة، و هي مصممة لدعم أنشطة الإدارة و لا سيما من أجل إتخاذ قرارات أفضل، فلإدارة أربع وظائف متميزة يتطلب كل منها دعما من نظم المعلومات، كون أن الإستخدام الفعال لنظم المعلومات في صنع القرار الإداري يعطي السلطة للمدراء ويساعد المؤسسة على النجاح.

كما أضاف الباحث أن نظم المعلومات أسهمت إسهاما كبيرا داخل المؤسسات، فيجب على المدراء زيادة فهمهم لماهية نظم المعلومات لتبيان ما يمكن و ما لا يمكن القيام به من خلاله، وبإعتبار أن نظم المعلومات هي معالج للمعلومات على مستوى المؤسسة فهي تعد الحاسمة في إدارة أعمال تجارية ناجحة، والدور الذي قد تلعبه نظم المعلومات مستقبلا في أن تكون حاسمة لبقاء الأعمال التجارية.

❖ دراسة (Alexandra-Daniela Socea) 2012 بعنوان: « Managerial Decision-

Making and Financial Accounting Information »

"إتخاذ القرارات الادارية ومعلومات المحاسبة المالية"

الهدف من هذه الدراسة التركيز على دور معلومات المحاسبة المالية في إتخاذ القرارات الإدارية، كما بينت الباحثة أن هناك الكثير من الدراسات التي تناولت صنع القرار و إستخدام المعلومات وقد تطرقت لها من عدت جوانب ولكل منها منظور خاص، من هذا المنطلق لم يتم التوصل إلى رأي متفق عليه في هذا المجال.

كشفت نتائج هذه الدراسة أن معلومات المحاسبة المالية تساعد المديرين على معرفة ماحدث في الماضي والوضع الحالي للمؤسسة من أجل الإستعداد للأنشطة و القرارات المستقبلية، و لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في إتخاذ القرار يجب أن تكون موثوق بها، قابلة للمقارنة، ملائمة و ذات صلة بموضوع القرار،

بالإضافة إلى أن واقع عملية إتخاذ القرار يكشف أن القرارات لا تتخذ فقط من حيث توفر المعلومات بل تعتمد أيضا على توفر خصائص شخصية في متخذ القرار.

❖ دراسة (Predrag Ranisavljevic and others) 2012 بعنوان: « Management Information system and decision making process in enterprise »
"نظم المعلومات الادارة و عملية إتخاذ القرار في المؤسسة"

الهدف من هذه الدراسة هو مناقشة مفهوم، خصائص، انواع و نموذج نظم المعلومات الإدارية ومحاولة إبراز أثر و دور نظم المعلومات الإدارية في إتخاذ القرارات.

النتائج التي تم التوصل لها من خلال هذه الدراسة أنه لا يمكن المبالغة في التأكيد على دور المعلومات في إتخاذ القرار، إلا أنه لإتخاذ قرار فعال يجب توفير معلومات دقيقة و في الوقت المناسب و ذات صلة، فنظم المعلومات الإدارية يوفر معلومات دقيقة و في الوقت المناسب لتسهيل عملية إتخاذ القرار و تمكين المؤسسة من التخطيط و الرقابة و القيام بالمهام التشغيلية التي يتعين القيام بها على نحو فعال، كما يلعب نظم المعلومات الادارية دورا حاسما في توفير مجموعة واسعة من البدائل المبسطة التي يستطيع متخذو القرار إتخاذ قراراتهم فيها بحيث أن يكون البديل المختار له نتائج ايجابية.

2- الدراسات العربية: مقسمة وفق التالي:

أ- مقالات:

❖ دراسة عبد الله حمود سراج (2005) بعنوان: اهمية خصائص المعلومات في بناء اختيار قرارات المنظمة:

الهدف من هذا المقال تحديد أهمية خصائص المعلومات في بناء و إختيار قرارات المنظمة وذلك بتوضيح ان القرارات تحتاج الى معلومات تختلف بإختلاف القرارات و أنه لرفع مستوى هذه القرارات يجب الإهتمام بإيجاد المعلومات المناسبة أي بالخصائص المطلوبة.

من أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة أنه لإتخاذ القرارات تبرز أهمية المعلومة في إيجاد وتنمية وإختيار البديل الأفضل ثم متابعة نتائجه من ثم توصل إلى أن القرارات تختلف و تتنوع و بالتبعية تختلف المعلومات لذا لا بد من معرفة خصائص المعلومات المطلوبة حيث تتعدد وتتنوع الخصائص حسب المستوى الإداري و حسب الوظيفة نفسها.

❖ دراسة عبد الرحمن مرعي (2006) بعنوان: دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في

إتخاذ القرارات الاستثمارية:

هدف الباحث إلى تسليط الضوء على أهم المتغيرات التي تؤثر في القرار الاستثماري ودور المعلومات التي تقدمها التقارير المالية المرحلية وخاصة المحاسبية منها في التأثير في رأي مستخدم تلك المعلومات، كما عمل

الباحث على تبيان هل المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المرحلية بمفردها ذات تأثير في قرار المستثمر أم أن هناك معلومات أخرى لا تحتويها التقارير المرحلية لها دور هام عند إتخاذ القرار.

توصل الباحث إلى جملة من النتائج والتوصيات أهمها أن للمعلومات التي تقدمها التقارير المرحلية وبشكل خاص المحاسبية منها دوراً أساسياً في إتخاذ القرارات الاستثمارية حيث تمكن التقارير المرحلية إدارة الشركة من الحصول على المعلومات المهمة والمفيدة في الوقت المناسب عن أداء الشركة، ومن ثم يمكنها من تحديد الإنحرافات في الأداء وتحديد الجهات المسؤولة عنها وإتخاذ القرار لتصحيحه. لذا على الجهات المسؤولة إلزام الشركات بإعداد تقارير مالية مرحلية كاملة وليست مختصرة واتباع السياسات المحاسبية نفسها المطبقة في التقرير المالي السنوي عند إعداد التقرير المرحلي.

❖ دراسة محي الدين حمزة (2007) بعنوان: دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية (دراسة تطبيقية):

الهدف من هذا البحث كان إختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي، هذا فضلاً عن إختبار مدى الإتساق و التجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه الشركات.

خلص الباحث من خلال هذا البحث إلى ان المعلومات المنشورة داخل التقارير المدرجة من الشركات في داخل سوق عمان المالي تؤثر بشكل واضح في قرارات المستثمرين بالسوق سواء كان ذلك بالإقبال على الاستثمار أو العدول عنه، بالإضافة إلى أن المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة لا تعد كافية بالنسبة للمستثمرين داخل السوق و من ثم فإن قرارهم الاستثماري يخضع في بعض الأحيان إلى التوجه الشخصي وليس العقلاني.

❖ دراسة ابراهيم ميده (2009) بعنوان: العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي و دوره في إتخاذ القرارات الاستراتيجية (دراسة ميدانية) الشركات الصناعية الاردنية:

تمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تحليل العوامل التنظيمية، البيئية ووسائل تكنولوجيا المعلومات المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي في القطاع الصناعي الأردني من ناحية، وتأثير نظام المعلومات المحاسبي في عملية إتخاذ القرارات الإستراتيجية من ناحية أخرى.

النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة تكمن في إيجادها علاقة معنوية بين العوامل التنظيمية، البيئية ووسائل تكنولوجيا المعلومات ونظام المعلومات المحاسبي، لكنها لم تجد علاقة موثوقاً بها بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية إتخاذ القرارات الاستراتيجية.

❖ دراسة سليمة نشنش (2009) بعنوان: دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار الاستثمار المالي:

الهدف من هذه الورقة البحثية محاولة إبراز دور و اهمية المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار الاستثمار المالي، باعتبار أن القرار الاستثماري من أهم و أصعب و أخطر القرارات التي يتخذها المستثمر و هل للمعلومات دور في تنشيط سوق رأس المال، فالكثير من الجهات و الأفراد يحتاجون إلى هذه المعلومات لإستخدامها في إتخاذ قرار الاستثمار.

النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الورقة البحثية أن المعلومات المحاسبية تعتبر الركيزة الأساسية في عملية إتخاذ القرار، و في مجال الأوراق المالية فإن توفر المعلومات الضرورية و الموثوق فيها يعتبر عنصرا مهما في مدى تنشيط سوق رأس المال، فالأشخاص الذين يحصلون على هذه المعلومات يستطيعون التنبؤ بالأسعار المستقبلية و بالتالي تحقيق الأرباح على عكس الأشخاص الذين لا يملكون المعلومات الكافية، كما أن التداول على الأوراق المالية يتأثر بعدة عوامل و تعتبر المعلومات ركيزة هذه العوامل، و عموما هناك معلومات خارجية تتعلق بمحيط المؤسسة و أخرى داخلية تتعلق بالمؤسسة ذاتها، و كلا النوعان له تأثير على كفاءة السوق المالية.

كما أن توفر المعلومات المحاسبية التي تتضمن الخصائص اللازمة من حيث الملاءمة و درجة الإعتماد عليها سيفيد مستخدميها في إتخاذ القرار، كما تمثل القوائم المالية أهم مصدر للمعلومات المحاسبية و يتم إعدادها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة، كما ان التحقق من هذه القوائم من طرف جهة خارجية مستقلة وعلى درجة من الخبرة و الدراية يساعد على زيادة درجة الإعتماد على القوائم المالية.

❖ دراسة فراس خضير الزبيدي (2011) بعنوان: أثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في أسهم

الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية عند إتخاذ قرارات الاستثمار من حيث بيع و شراء أسهم الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد إستبانة بالإعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة لبناء مقياس لإختبار مدى فهم المستثمرين للمعلومات المحاسبية وكفايتها وإدراكهم لأهمية هذه المعلومات من بين مصادر المعلومات الاخرى المتاحة ومدى إستخدامهم لها عند إتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

بينت نتائج الدراسة بأن المستثمرين يدركون أهمية المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرار الاستثماري وخاصة حسابات النتيجة وقائمة المركز المالي، كما وأنهم يدركون أن المعلومات الأخرى غير المالية ذات تأثير كبير في قراراتهم الاستثمارية خاصة نصائح الوسطاء ونشرات السوق، كذلك فإن المستثمرين يستخدمون المعلومات المحاسبية بشكل كبير.

ب- أطروحة دكتوراه:

❖ دراسة الطيب الوافي (2012) بعنوان: دور و أهمية نظام المعلومات في إتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مجمع إسمنت الشرق الجزائري):

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على ماهية نظم المعلومات و تطبيقاتها في واقع المؤسسة الاقتصادية بشكل عام و الجزائرية منها بشكل خاص، و كذا التعرف على عملية إتخاذ القرار بتحليل أبعادها مع الاهتمام بإبراز آليات الربط بينهما من خلال تأكيد دور نظم المعلومات وأثرها في عملية إتخاذ القرار بتحديد اهم مصادر المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات و تبيان اهم العقبات التي تواجه متخذي القرارات. من أهم النتائج التي تم التوصل لها من خلال هذه الدراسة أن نظم المعلومات تعتمد على درجة من الأهمية في المؤسسة من خلال أثرها الفاعل في غيصال المعلومات للجهات المستفيدة منها، لذا فإن القيام بعملية إتخاذ القرار في أي من المجالات دون الإرتكاز على المعلومات يفقد متخذ القرار الإستفادة من عامل حاسم لضمان تحقيق الهدف الذي يتطلع إليه بقرارته، بالإضافة للتوصل إلى نتيجة مفادها تحديد درجة أهمية مصادر جمع المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات والتي تمثلت على مستوى المجمع في خمس مصادر تختلف إستخداماتها من شخص لآخر.

XI- مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت أغلب الدراسات السابقة العلاقة الرابطة بين كل من المعلومات المحاسبية وعملية إتخاذ القرار بمختلف أشكالها داخل المؤسسة، وتأتي دراستنا كتكملة للدراسات السابقة وقد أخذت بعين الإعتبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وربطها بجانب القرارات المالية (قرار التمويل وقرار الاستثمار) في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، لذا فإن ما يميز هذا البحث التركيز على الخصائص الرئيسية (ملاءمة وموثوقية) والثانوية (الثبات والقابلية للمقارنة) للمعلومات المحاسبية والعوامل المختلفة التي تؤثر فيها خاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الذي يعتبر مرحلة نهاية من خلال تبني فكر حوكمة المؤسسات والتحول نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى إسقاط هذه الدراسة على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تتميز بإتخاذها لهذا النوع من القرارات بالإعتماد على معلوماتها المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي.

XII- هيكل البحث

لوصول إلى تغطية شاملة لمختلف الجوانب التي تمس هذا البحث، تم تقسيمه إلى ثلاث فصول نظرية و فصل تطبيقي بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة عامة للبحث، وفق التالي:

تضمن الفصل الأول الجزء الخاص بالجانب المفاهيمي لعملية إتخاذ القرار والقرارات المالية من خلال ثلاث مباحث رئيسية، أولها خصص لماهية عملية إتخاذ القرار من تعريف، خصائص وأهمية هذه العملية، التطور التاريخي لها بالإضافة

لتحديد أهم أنواع القرارات، في حين أن ثاني مبحث خصص لأهم الأساسيات التي تخص هذه العملية من خلال تحديد أهم الظروف المحيطة بهذه العملية وأهم مراحل إتخاذها وفي الأخير تحديد أهم الأساليب المتبعة في إتخاذها، أما المبحث الثالث فتم فيه التطرق للقرارات المالية بمختلف جوانبها النظرية والمتمثلة في كل من قرار التمويل والإستثمار وقرار توزيع الأرباح.

الفصل الثاني تم التطرف فيه إلى المحاسبة كنظام لإنتاج معلومات محاسبية من خلال ثلاث مباحث وفق التالي: خصص المبحث الأول للمحاسبة من منظور انها نظام معلومات في إطار متكامل، أما المبحث الثاني تم فيه التطرق لمختلف الجوانب المفاهيمية لنظم المعلومات المحاسبية و أخيرا تم التطرق في الفصل الأخير لمخرجات هذا النظام ممثلة في القوائم والتقارير المالية.

الفصل الثالث تم التطرق فيه إلى خصائص جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في عملية إتخاذ القرارات المالية خصص فيها المبحث الاول لأهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومختلف الأسس النظرية المتعلقة بها، في حين تم التطرق في المبحث الثاني إلى أهم العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية متمثلة في كل من تبني المعايير المحاسبية الدولية وفق تطبيق النظام المحاسبي المالي في محيط يتميز بالتوجه نحو حوكمة المؤسسات، أما المبحث الثالث فتم فيه التطرق إلى إتخاذ القرارات المالية من منظور توفر معلومات محاسبية ذات جودة من خلال التطرق لأهميتها في كل من القرارات الإدارية وقرار التمويل ومن ثم قرار الاستثمار.

الفصل الرابع خصص للجانب التطبيقي الخاص بدراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال إعداد إستبيان لمعالجة إشكالية هذه الدراسة، وتم تقسيمه على ثلاث مباحث أولها تم فيه تحديد الاطار العام للدراسة من خلال تبيان الجوانب الأساسية في إعداد هذه الدراسة من مختلف جوانبها، أما المبحث الثاني تم فيه التطرق إلى تحليل معطيات هذا الإستبيان وتحليلها أما المبحث الأخير فتم التطرق فيه إلى إختبار فرضيات الدراسة. في حين أن الخاتمة العامة تم فيها التطرق إلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة مع تحديد أهم نتائج إختبار فرضيات الدراسة من ثم التطرق لأهم الإقتراحات التي تم التوصل إليها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

لعملية إتخاذ القرار

و القرارات

المالية

تمهيد

لقي موضوع إتخاذ القرار إهتماما بالغاً لدى الكتاب و الباحثين الإداريين، حيث يعتبره العديد منهم من المهام الجوهرية للمسير، وهو نقطة الإنطلاق بالنسبة لجميع الوظائف و الأنشطة التي تتم داخل المؤسسة، ففي ظل التقدم الحالي في مجالات العلوم المختلفة حدث تغيير كبير في الدور الذي تلعبه عملية إتخاذ القرار في نجاح المؤسسة وتحقيق أهدافها، و أصبحت القرارات تتخذ بناءً على دراسات علمية منظمة و بعيدة كل البعد عن العواطف والتخمينات، فتوقف هذه العملية يؤدي إلى تعطيل مختلف مهام المؤسسة مما قد يؤدي إلى زوالها.

ويعد متخذ القرار من أهم العناصر المحركة لعملية إتخاذ القرار، فينبغي أن يكون ملم بكافة التغيرات التي تطرأ في الحياة الاقتصادية من أجل إتخاذ القرارات السليمة في ظل الظروف المحيطة، إذ أن أي قرار خاطئ من شأنه أن يضيف أعباء مالية على المؤسسات وخاصة في ظل المنافسة الشديدة التي تعيشها، فلا يمكن إصدار أي قرار بصورة عفوية إنما هناك مجموعة من الخطوات التي يقوم بها متخذ القرار بدءاً من تحديد المشكلة إلى غاية إتخاذ القرار بشأن الحل الأمثل لحلها ومتابعة تنفيذه.

و في إطار المشاكل التي تتعرض لها المؤسسة و التي توليها إهتماماً بالغاً نجد المشاكل المالية، من خلال تخصيص مجهود وطاقم عمل مختص في هذا المجال، و عليه فالقرارات المالية تعد من أهم القرارات و أصعبها و أكثرها حساسية، فهي تقوم في جوهرها على توفير الموارد المالية اللازمة لسير نشاط المؤسسة وإستثمارها وفق المخطط له لتحقيق الأرباح المرجوة، هذه القرارات كما هو متعارف عليها تتمثل في قرارات التمويل، قرارات الإستثمار و قرارات توزيع الأرباح. من خلال ما سبق سنتناول هذا الفصل من خلال التطرق للمباحث التالية:

➤ المبحث الأول: ماهية عملية إتخاذ القرار؛

➤ المبحث الثاني: أساسيات في عملية إتخاذ القرار؛

➤ المبحث الثالث: القرارات المالية.

المبحث الأول: ماهية عملية إتخاذ القرار

عملية إتخاذ القرار تعد من أهم العمليات داخل أي مؤسسة كونها هي العنصر الأساسي للحكم على مدى كفاءة و فاعلية القائمين بالإدارة، فمن خلالها يتم التسطير الجيد من أجل تحقيق أهداف المؤسسة ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لأهم الأسس المفاهيمية في عملية إتخاذ القرار من خلال ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم عملية إتخاذ القرار

نظرا للأهمية التي تكنسها عملية إتخاذ القرار داخل المؤسسة سنحاول في هذا المطلب إستعراض النقاط النظرية الأساسية المتعلقة بهذه العملية الحيوية في المؤسسة كما يلي:

الفرع الأول: تعريف عملية إتخاذ القرار

قبل التطرق لتعريف عملية إتخاذ القرار لا بد أولا من توضيح معاني بعض المفاهيم، مثل: القرار، عناصر هذه العملية بالإضافة إلى صنع القرار الذي يحدث الخلط بينه و بين مصطلح إتخاذ القرار و تبيان الفرق بينهما وفق التالي:

أولا: عملية إتخاذ القرار: قبل التطرق لتعريف عملية إتخاذ القرار لا بد من الإشارة إلى أن هناك فرق بين مفهومي القرار وإتخاذ القرار، ففي الوقت الذي يعني فيه مفهوم القرار بأنه الإختيار لبديل واحد من بين بديلين أو أكثر، فإن عملية إتخاذ القرار تشير إلى العملية التي تبني على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين في إختيار البدائل.¹

كما يمكن تعريف القرار على أنه "تصرف يتعلق ببديل تم إختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل و حلول ممكنة من أجل الإختيار بينها قصد مواجهة مشكلة معينة أو تحقيق هدف من بين الأهداف التي ينبغي تحقيقها حسب المواقف والظروف المتاحة."²

كمفهوم أشمل و أدق نوعا ما للقرار يمكن القول بأن القرار هو: "البديل المختار ضمن عملية إتخاذ القرار كنتيجة حتمية لهذه العملية، لأجل تحقيق الأهداف المسطرة."

من خلال تعريف القرار يمكن القول بأن:

عملية إتخاذ القرار هي: "إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما وذلك بعد الفحص الدقيق للبدائل التي يمكن إتباعها."³

عملية إتخاذ القرار هي: "سلسلة من الخطوات التي يجب إتباعها بما يسهل إتخاذ قرار معين."⁴

¹ - سندية مروان سلطان الحياي، ليث مَّجَّد سعيد مَّجَّد الجعفر، دور الحكومة في دعم قرار الإستثمار "دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية"، العدد الصفر، مجلة الاقتصاد و المالية، جامعة حسبية بن بوعلي، مخبر الانظمة المالية و المصرفية، الشلف، الجزائر، 2015، ص 19.

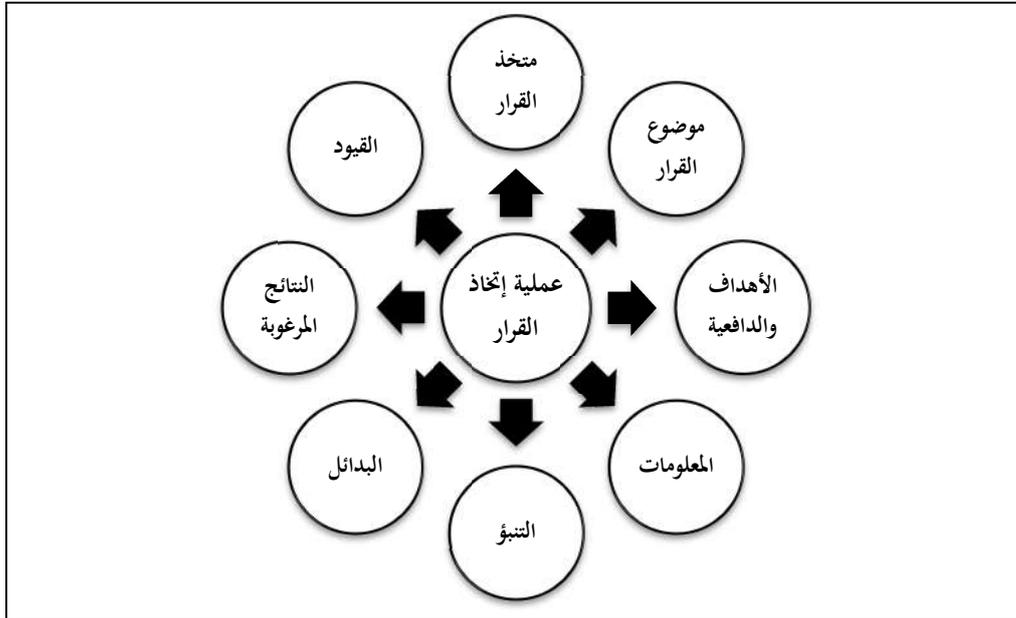
² - إبراهيم براهمة، محاسبة التسيير و دورها في الرقابة الإستراتيجية و ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة-، أطروحة دكتوراه، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014-2015، ص 179.

³ - علي الشرقاوي، العملية الإدارية وظائف المديرين، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 128.

⁴ - إسماعيل إبراهيم جمعة وآخرون، "المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في إتخاذ القرارات"، دار الجامعة، إسكندرية، مصر، 2000، ص 38.

- من خلال ما سبق يمكن القول بأن عملية إتخاذ القرار هي "عملية تقوم على مبدأ إختيار بديل من البدائل المتوفرة في إطار إتباع مجموعة من الخطوات المعدة من أجل الفحص الدقيق للبدائل المتاحة لتسهيل هذه العملية."
- ثانيا: عناصر عملية إتخاذ القرار: من خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد أهم عناصر عملية إتخاذ القرار كالتالي:¹
- 1- متخذ القرار: فقد يكون فردا أو جماعة و متخذ القرار الرشيد بحاجة إلى الإبتكار؛
 - 2- موضوع القرار: و هي المشكلة التي تتطلب البحث عن الحل أو إتخاذ قرار بشأنها؛
 - 3- الأهداف و الدافعية: فلا يتخذ قرار إلا إذا كان وراءه دافع لتحقيق هدف محدد؛
 - 4- المعلومات: إن توفر المعلومات (الملاءمة و الموثوقة) عن المشكلة، مسألة حيوية لنجاح القرار؛
 - 5- التنبؤ: يعد ركناً أساسيا يساعد في إدراك أبعاد المشكلة، تمهيدا لإتخاذ قرار بشأنها؛
 - 6- البدائل: يمثل البديل مضمون القرار الذي سوف يتخذ لحل مشكلة ما؛
 - 7- النتائج المرغوبة: تحقيق نتائج مرغوبة و متوقعة تكون إما لتحسين وضعية أو تفادي وضعية سيئة؛
 - 8- القيود: تتم عملية إتخاذ القرار ضمن قيود تفرضها البيئة المحيطة بمتخذ القرار، ولا مفر لمتخذ القرار من تقييم هذه القيود ودراستها لتفادي سلبياتها والإستفادة من إيجابياتها.²
- هذه العناصر يمكن أن نوجزها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): عناصر عملية إتخاذ القرار



المصدر: من إعداد الباحثة.

ثالثا: صنع القرار و علاقته بإتخاذ القرار: هناك عدة تعاريف لعملية صنع القرار نذكر منها:

¹ - مصطفى عليان ربحي، العمليات الإدارية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص (61-62). (بتصرف)

² - المهدي الطاهر عتبة، "مبادئ إدارة الأعمال"، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2003، ص 49.

صنع القرار يشير إلى ذلك "النظام المتكامل من الأنشطة، أو تلك العمليات الخاصة بتحديد المشكلة والبدائل وتقييم و إختيار البديل الأنسب، أي أن ذلك النظام المتبع أو الخطوات التي يمر بها القائد الإداري ما هي إلا صناعة يقوم بها الفرد للقرار."¹

عملية صنع القرار تعني "جميع الخطوات التي يتطلبها ظهور القرار إلى حيز الوجود و تتضمن خطوات التعرف على المشكلة و تحديدها، و تحليل المشكلة و تقييمها، و وضع معايير للقياس و جمع المعلومات و البيانات، وإقتراح الحلول المناسبة، و تقييم كل حل على حدى للتوصل إلى أفضل الحلول."²

يرى فريق آخر أن مراحل صنع القرار ثلاث:³

- التعرف على المشكلة؛
- تجميع المعلومات التي يمكن أن تساعد في حلها؛
- إختيار الحل.

من خلال التعاريف السابقة لكل من عملية إتخاذ القرار و صناعة القرار نلاحظ أن هناك إختلاف بين المفهومين فيخلط الكثيرون بينهما و يعتقدون بأنهما مرادفان لمفهوم واحد بينما في الحقيقة أن لكل منهما مدلوله الخاص ويمكن تقسيم آراء الباحثين إلى ما يلي:

- استعمل بعض الباحثين كلا المصطلحين خلال سرد مواضيعهم المتعلقة بموضوع القرار على إعتبار أنه في الواقع لا يوجد فرق كبير بين إتخاذ القرار و صنع القرار بل هي عملية واحدة و لكن كيفية المزج والتركيب والتحليل للمعطيات توحى بإمكانية صنع القرار أكثر من إتخاذه، فعملية الصنع للقرار تمهيد لإتخاذ القرار أي عبارة عن مرحلة التهيئة و التحضير فقط.⁴
- هناك قسم من الباحثين ميز بين المفهومين حيث إعتبر أن عملية صنع القرار تتضمن عدة مراحل مع إعتبار عملية إتخاذ القرار كمرحلة حاسمة من بين هذه المراحل أي أن إتخاذ القرار ما هو إلا مرحلة من مراحل صنع القرار، فمرحلة إتخاذ القرار هي خلاصة ما يتوصل إليه صانعو القرار من معلومات وأفكار حول المشكلة القائمة، و من ثم فإتخاذ القرار يعتبر أحد مراحل صنع القرار بل هو نتاج عملية صنع القرار ذاتها.⁵

¹ - أحمد ماهر، إتخاذ القرار ما بين العلم و الإبتكار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 22.

² - طارق عبد الرؤوف عامر، نظريات صنع القرار و مهاراته التعليمية و طرق مواجهة مشكلاته (تصور مقترح)، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2009، ص 4.

³ - رجب عبد الحميد السيد، دور القيادة في إتخاذ القرار خلال الأزمات، مطبعة الإيمان، مصر، 2000، ص 48.

⁴ - كريمة مخطاوي، عبد القادر مخطاوي، رضا العميل و المشاركة في صنع القرار التسويقي، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2009، ص 5.

⁵ - منير نوري و آخرون، الاتصالات الإدارية و أهميتها في إتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية - التوصيات و المتطلبات -، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2009، ص 7.

- صناعة القرار تعتبر عملية ديناميكية تتضمن في مراحلها المختلفة نشاطات و تفاعلات متعددة تبدأ من مرحلة التصميم و تنتهي بمرحلة إتخاذ القرار (أي تحديد المشكلة و جمع البيانات المناسبة وصولاً إلى البدائل المتعددة و من ثم إختيار البديل ووضعه موضع التنفيذ)، و لقد أجمع مختلف الكتاب والدارسين على أن كل هذه العملية تسمى صناعة القرار و أن إتخاذ القرار يأتي كمرحلة من ضمن مراحل تلك العملية و هو غالباً ما يشار إليه بمرحلة إختيار البديل المناسب -أي إتخاذ قرار بإختيار ذلك البديل-¹.

بذلك فإن مفهوم صنع القرار لا يعني إتخاذ القرار فحسب و إنما هو عملية معقدة للغاية تتداخل فيها عوامل متعددة: نفسية، سياسية، اقتصادية و إجتماعية و تتضمن عناصر عديدة، و منه يجب التفرقة بين مفهومي صنع القرار و إتخاذ القرار فالأخير يمثل مرحلة في عملية صنع القرارات.²

الفرع الثاني: خصائص عملية إتخاذ القرار

لتكتسي عملية إتخاذ القرار ميزة خاصة لا بد أن تكون لها خصائص تميزها عن غيرها من العمليات الإدارية الأخرى يمكن حصرها فيما يلي:³

أولاً: عملية قابلة للترشيد: بما أن عملية إختيار البديل الملائم تتم وفق خطوات متعددة ومختلفة وتحت تأثير ضغوط وعوامل متباينة، الأمر الذي يجعل من غير الممكن الحصول على معلومات دقيقة وتنبؤ دقيق بالأحداث تمكن من إتخاذ القرار من إختيار البديل الأمثل.

ثانياً: عملية تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية وإجتماعية: أي أنها تتأثر بعوامل سيكولوجية نابعة من شخصية متخذ القرار والمرؤوسين وجميع الأشخاص الذين يساهمون في إتخاذ القرار بالإضافة إلى عوامل إجتماعية نابعة من بيئة القرار سواء كانت داخلية أو خارجية.

ثالثاً: عملية تمتد في الماضي والمستقبل: وتنبع هذه الخاصية من كون القرار لا يتخذ بمعزل عن بقية القرارات التي سبق إتخاذها بل يعتبر حلقة من سلسلة قرارات، كما تمتد هذه العملية إلى المستقبل من حيث كون أثار القرار تمتد إلى المستقبل.

رابعاً: عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة: تعتبر هذه العملية نتاج جهد مشترك يبرز من خلال مراحلها المتعددة وما تتطلبه هذه المراحل من إعداد وتحضير وجمع للمعلومات وتحليلها وتقييمها وتنفيذ القرار وما يتطلبه التنفيذ من جهود مشتركة.

¹ - زينب بن التركي، الأساليب الكمية في صناعة القرار -أسلوب شجرة القرار نموذجاً-، العدد 6، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، 2009، ص 90.

² - الأخضر عززي، حسين بوعايدة، صنع و إتخاذ القرار في ضوء علم إجتماع الإدارة، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2009، ص 1.

³ - نواف كنعان ، إتخاذ القرارات الإدارية (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص (87-90).

خامسا: عملية تتصف بالعمومية والشمولية: فهي تتصف بالعمومية كون أن نوع القرارات و أسس وأساليب إتخاذها تكون عامة بالنسبة لجميع المنظمات الإدارية سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدماتية وتتصف بالشمولية من حيث كون القدرة على إتخاذ القرار يجب أن تتوفر في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على مختلف مستوياتها.

سادسا: عملية ديناميكية مستمرة: هي عملية حركية من حيث كونها تنتقل من مرحلة لأخرى وصولا إلى الهدف المنشود لحل المشكلة محل القرار التي تتسم بالتغيير المستمر من مرحلة لأخرى حسب متغيرات وظروف معينة.

سابعا: عملية مقيدة تتسم بالبطء: وهذا نابع من كون متخذ القرار يخضع لقيود متعددة أثناء قيامه بإتخاذ القرار قد تكون قانونية أو نابعة من الضغوط التي يتعرض لها أو نابعة من الرؤوسين، كما أنها تستغرق وقتا طويلا لإتخاذ القرار بسبب تعقد المشكلة أو تردد متخذ القرار.

ثامنا: عملية معقدة و صعبة: لأنها تتضمن نشاطات متعددة تتطلبها مراحلها المتعددة كما تتطلب هذه النشاطات قدرات ومهارات لإنجازها.

الفرع الثالث: أهمية عملية إتخاذ القرار

لا يمكن أداء أي نشاط ما لم يتخذ بصدده قرار، فإتخاذ القرار هو أساس عمل المدير، و الذي يمكن من خلاله إنجاز كل أنشطة المنظمة و تحديد مستقبلها و من هنا تبرز أهمية عملية إتخاذ القرار في النقاط التالية:¹

أولا: إتخاذ القرارات عملية مستمرة: يمارس الإنسان إتخاذ القرارات طوال حياته اليومية، فمنذ قيامه من نومه وهو يقرر دون توقف، و إذا كان هذا هو موقف الإنسان العادي فإن مجال العمل في المنظمات ما هو إلا مجموعة مستمرة و متنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج و التسويق و التنظيم.... إلخ.

ثانيا: إتخاذ القرارات أداة المدير في عمله: فيمكن القول بأن إتخاذ القرارات هي أداة المدير في عمله الإداري اليومي حيث يقرر: ما يجب فعله؟ و من يقوم به؟ و متى يتم القيام به؟ و عليه كلما إرتفعت قدرات المدير في إتخاذ القرارات كلما إرتفع مستوى أدائه الإداري.

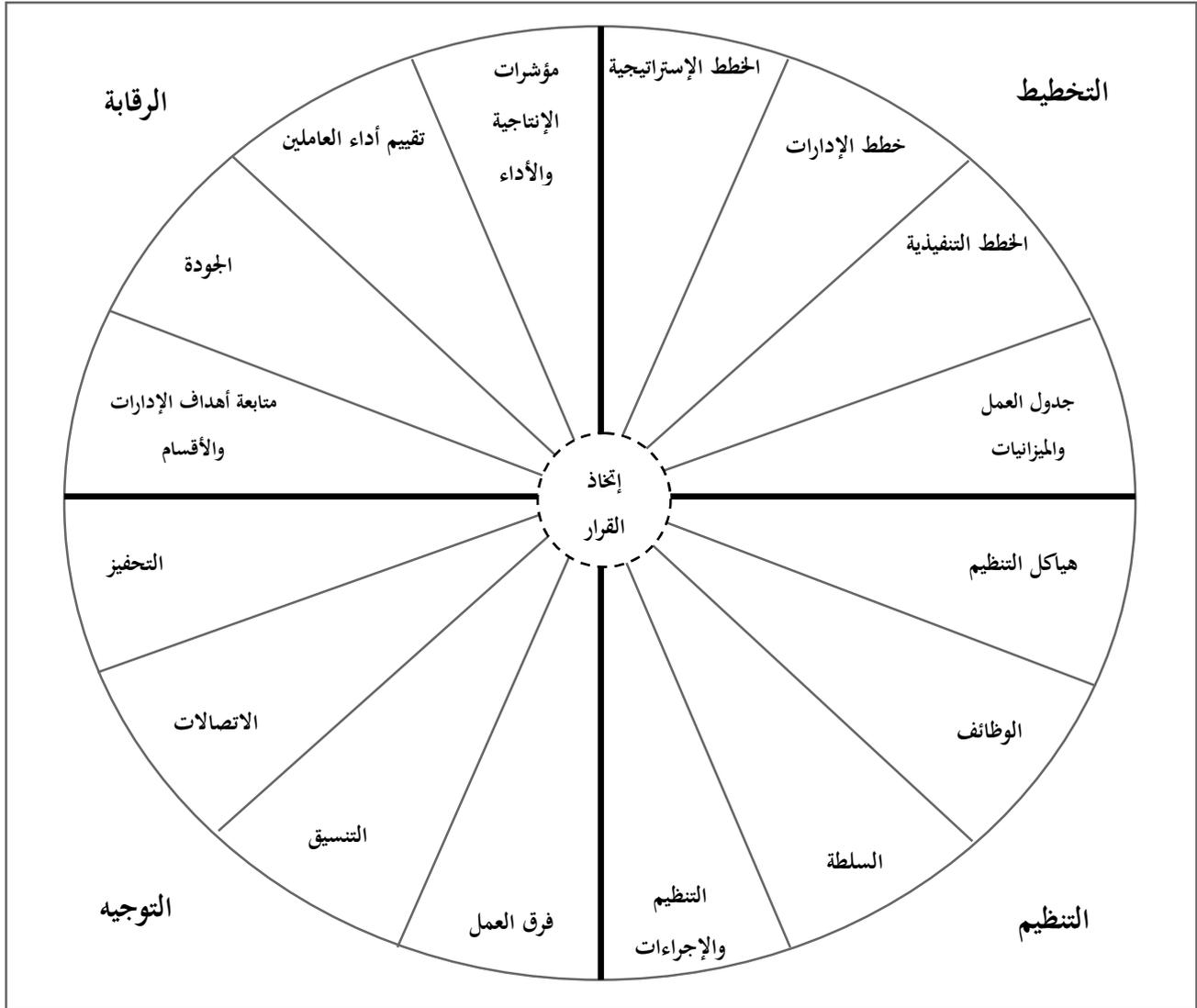
ثالثا: القرارات الإستراتيجية تحدد مستقبل المؤسسة: مثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير في نجاح المنظمة أو فشلها، حيث تلعب القرارات الإستراتيجية دورا هاما في مصير المؤسسة وتحديد مكانتها أمام منافسيها.

رابعا: إتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المؤسسة: إن الدور الإداري في المنظمة يحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف، فوظيفة التمويل تنطوي على مجموعة من القرارات الخاصة بتحديد حجم رأس المال و مصادر الحصول عليه من داخل المؤسسة أم من خارجها، و نفس المبدأ يطبق على باقي الوظائف الأخرى.

¹ - أحمد ماهر، إتخاذ القرار بين العلم و الابتكار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص (34-36). (بتصرف)

خامسا: إتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية: إن إتخاذ القرارات ليس جوهر وظيفة واحدة كوظيفة التخطيط ولكنه أساس و جوهر كل الوظائف الإدارية الأخرى من تنظيم و توجيه و رقابة، لأن كلا من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة، و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): إتخاذ القرار هو جوهر العملية الإدارية



المصدر: أحمد ماهر، إتخاذ القرار بين العلم و الابتكار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 37. (بتصرف)

المطلب الثاني: التطور التاريخي لعملية إتخاذ القرار

عملية إتخاذ القرار كغيرها من العمليات و المهام والمفاهيم الإدارية التي مرت بعدت مراحل لتصل إلى مفهومها المعمول به في الوقت الراهن على الرغم بأنه لا تزال تطرأ عليها تغييرات عدة من جوانب مختلفة (مفاهيم، مراحل،

أساسيات... الخ)، و من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق لأهم التغيرات عبر الزمن التي مست عملية إتخاذ القرار وفق التالي:¹

الفرع الأول: عملية إتخاذ القرار في الفكر القديم

كون الإدارة و بسلطة القائد هي المحرك الأساسي في عملية إتخاذ القرار، هذا يبين أنه بظهور الفراعنة والحكام والممالك والسلطين و غيرهم من أصحاب السلطة فإن عملية إتخاذ القرار كانت متزامنة معهم أي أنها قديمة قدم الحضارات هذا ما سنحاول تبينه من خلا ظهور وتطور إتخاذ القرار خلال هذه الحضارات كما يلي:

أولاً: إتخاذ القرار في الإدارة المصرية: تدل تراجم أوراق البردي و الآثار المصرية القديمة (يعود تاريخها إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد) على أهمية التنظيم و الإدارة في ظل الدولة البيروقراطية التي عرفها المصريون القدماء، فقد شهدت الإدارة المصرية في الفترة الممتدة ما بين عام (2900 - 2475 ق م) تنظيماً و تنسيقاً للجهاز الحكومي على درجة عالية من الكفاءة يدل على مدى تقدم الإدارة آنذاك، و قد دلت النصوص الهيروغليفية التي عثر عليها مدونة على مقابر الفراعنة على أن سلطات ملوك الفراعنة الذين حكموا مصر في الفترة (2962 - 2565 ق م) كانت سلطات مقيدة نوعاً ما و هذا يدلنا على أن قرارات الحكام في الإدارة المصرية القديمة كانت تتخذ في إطار المشروعية والتقاليد والأعراف التي كانت مرعية حينها، و في عصر ما بعد البطالة (640-323 ق م) عرفت الإدارة المصرية القديمة في هذه الفترة الجهود الجماعية أسلوباً لمواجهة المشاكل و حلها، وهذا قريب الشبه ببعض صور وأشكال المشاركة في إتخاذ القرارات الذي عرفته الإدارة الحديثة.

ثانياً: إتخاذ القرار في الإدارة الصينية: يدل التاريخ الصيني على أن الإدارة حظيت بمكانة هامة في ظل الحضارة الصينية التي سادت في الفترة التي ترجع في تاريخها إلى عام 2357 ق م فعرفت الصين في هذه الفترة أول حاكم هو الإمبراطور "ياو Yao" و في عهد الإمبراطور "شون الكبير Shun the Great" الابن الأكبر للإمبراطور ياو الذي يرجع تاريخه إلى عام 2200 ق م كانت الإدارة على مستوى عالي من التنظيم، فمن أبرز المفاهيم الإدارية التي عرفتتها الإدارة الصينية خلال هذه الفترة و التي ترتبط بإتخاذ القرارات نظام الإمتحان التي إتخذته معياراً لشغل المناصب الإدارية، وفي فترة ما بعد القرن السابع قبل الميلاد و بظهور فلاسفة الصين العظام و على رأسهم "كونفوشيوس" شهدت الإدارة الصينية إستقراراً نتيجة لتطبيق القوانين التي سنت في هذه الفترة و أدركت الإدارة الصينية أهمية تأثير الظروف الإجتماعية و الاقتصادية و التاريخية على الإدارة.

ثالثاً: إتخاذ القرار في الإدارة اليونانية: على الرغم من أن الكتابات اليونانية لا تدلنا بوضوح على ماهية الإدارة وتطبيقاتها إلا أن الفلاسفة الإغريق أقرؤا بديمقراطية الإدارة في مدغم، فنرى "بيركليس" (490-429 ق م) يصف الجهاز الإداري في عهده بأنه ديمقراطي فيقول: "إن حكومتنا ديمقراطية لأن الإدارة بيد الكثرة لا بيد القلة .."، ومن الإسهامات التي قدمها الفلاسفة اليونان في مجال الإدارة و التي ترتبط بإتخاذ القرارات نجد تعريف "سقراط"

¹ - نواف كنعان، مرجع سابق، ص (21-43). (بتصرف)

(469-399 ق م) للإدارة بأنها تعني "مهارة منفصلة عن المعرفة الفنية و الخبرة" هذا المفهوم قريب لفهمنا الحديث للمهارات القيادة و أثرها في ترشيد عملية إتخاذ القرارات، أما الأفكار التي قدمها "افلاطون" (427-347 ق م) و التي ترتبط بإتخاذ القرارات أهمها مناداته بمبدأ تقسيم العمل و التخصص في القيام بالمهام، كما أسهم "أرسطو" من خلال آرائه و أقواله في توضيح و تطوير بعض المفاهيم الإدارية المرتبطة بإتخاذ القرارات.

رابعا: إتخاذ القرار في الإدارة الرومانية: في عهد الجمهورية في الفترة ما بين عام (500 ق م- 14 م) شهدت الإدارة الرومانية كثيرا من التطورات كان لها أثر كبير في تطوير الجهاز الحكومي و قد عرفت الإدارة الرومانية في هذه الفترة بعض المفاهيم الإدارية المرتبطة بإتخاذ القرارات كهيئات المشورة التي كانت تعاون الحاكم في ممارسة مهامه، كما عرفت الإدارة الرومانية في الفترة ما بين عام (443 ق م- 280 ق م) منصب الرقيب ويتمتع شاغله بسلطات عديدة منها سلطة إيقاف أو إلغاء القرار الخاطئ أو التعسفي، أما في عهد الإمبراطورية وحتى سقوط الإمبراطورية الرومانية في الغرب (87 ق م- 306 م) فقد شهدت الإدارة الرومانية الشيء الكثير من المبتكرات الإدارية ابتداء من أعمال "القيصر أغسطس" إلى تنظيمات "دقلديانوس" و "قسطنطين" حيث أصبح شغل الوظائف العليا قاصرا على الرجال ذوي القدرات الذهنية و العلمية في خدمة الدولة، و طبقت الإدارة الرومانية في أواخر هذه الفترة أسلوب الإدارة بالمشاركة، إذ أصبح الجهاز الحكومي في أواخر عهد الإمبراطورية يقوم على مبدأ التسلسل الإداري وشغل الوظائف الإدارية يقوم على توافر الخبرة الطويلة و الثقافة القانونية، هذا ما تأثرت به الإدارة الأوربية فيما بعد.

الفرع الثاني: عملية إتخاذ القرار في الفكر الإسلامي

شهدت الإدارة العربية الإسلامية في عهدها الأولى تنظيما متقدما شمل جميع أجهزة الدولة، و عرفت الكثير من الممارسات والتطبيقات الإدارية في مجال إتخاذ القرارات الإدارية، ويمكن التطرق لهذه الممارسات من خلال النقاط التالية:

أولا: في عهد الرسول (صلى الله عليه و سلم): كان التنظيم الإداري يقوم في ظل حكومة مركزية قوية ومنظمة، وفي مجال القرارات الإدارية طبق الرسول (ص) الأسلوب الإستشاري في قيادة شؤون الدولة فقد كان لا يتخذ قرارا دون إستشارة أصحاب الرأي و الخبرة، و هو ما عرفته الإدارة اليوم بإدارة المشاركة كأسلوب ديمقراطي في إتخاذ القرارات الإدارية، و على صعيد متابعة تنفيذ الأعمال و القرارات كان الرسول (ص) يتابع حسن تنفيذ عماله لأعمالهم ويسمع ما ينقل إليه من أخبارهم، و عرفت الإدارة في عهده فكرة المسؤولية الإدارية في القرارات و طبقته.

ثانيا: في عهد الخلفاء الراشدين: عرفت الإدارة في عهد الخلفاء الراشدين كثيرا من المبادئ الإدارية المرتبطة بإتخاذ القرارات الإدارية، فكان مبدأ الشورى هو الأساس الذي يعتمد عليه في إتخاذ القرارات وتنفيذها، فالخليفة عمر كان يشاور أفاضل الرجال قبل إتخاذ القرارات الخاصة بتعيين كبار موظفيه، و عرفت الإدارة في عهد عمر أهمية وضوح القرارات و دقتها و ضرورة إعلام الجمهور بها، كما عرفت مبدأ متابعة تنفيذ القرارات وتقويمها من خلال تفسير وتبرير أهداف القرار لإقناع الرأي العام بمضمونه، وإهتم الخلفاء الراشدون بتنمية المعرفة لدى عمالهم و تدريبهم على الأعمال

التي سيقومون بها لزيادة مقدرتهم في مواجهة المشاكل وإتخاذ القرارات الصائبة لحلها، بالإضافة أن الإدارة في هذه الفترة عرفت مبدأ تقسم العمل و التخصص في القيام بالمهام أو تقديم المشورة ضمانا لرشد القرارات وفاعليتها.

ثالثا: في عهد الأمويين: أدركت الإدارة في هذا العهد أهمية إستقرار القيادات في وظائفها مما ينعكس أثره على قراراتها، و مما قدمته الإدارة الأموية في مجال إتخاذ القرارات أنها لفتت الإنتباه إلى أهمية تلافي بعض المعوقات التي قد تحول دون سرعة البت بالأمر.

رابعا: في عهد العباسيين: شهدت الدولة نظاما إداريا محكما يضم أحد عشر ديوانا بعد أن كان في عهد الإدارة الأموية خمسة دواوين، و أدت صعوبة الإتصالات إلى منح الولاة حق الإشراف التام على ولاياتهم، و من أهم المبادئ التي عرفتتها الإدارة العباسية تلك التي تضمنتها رسائل الخلفاء والولاة من خلال تبيان كيفية إصدار القرارات، تفهم الأمور و المشاكل المعروضة قبل البت فيها و غيرها، و التي عرفت الإدارة الحديثة صورها لها بعد قرون بالإضافة إلى مبدأ المتابعة وطبقته بهدف رفع الظلم الذي قد يصيب أي فرد.

بهذا قدمت لنا الإدارة العربية الإسلامية فهما متطورا للقرارات الإدارية و أساليب إتخاذها أقامته على أسس ومفاهيم تضمن رشد القرارات و فاعليتها.

الفرع الثالث: عملية إتخاذ القرار في الفكر الحديث

تعد عملية إتخاذ القرارات الإدارية في الفكر الحديث من أهم الجوانب التي إهتم بها الباحثين و المهتمين بجانب الإدارة بصفة عامة و بالجانب المالي بصفة خاصة، هؤلاء وبإختلاف توجهاتهم وإتتماءاتهم كان لهم الأثر الكبير في إعطاء مفاهيم راسخة نوعا ما لعملية إتخاذ القرار و هذا ما سنحاول تبيانه من خلال التالي:

أولا: عملية إتخاذ القرار في ظل النظرية الكلاسيكية: ظهرت النظرية الكلاسيكية في التنظيم و الإدارة خلال الفترة التي تمتد من أواخر القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين، و التي تظم عددا من النظريات تيارها الفكري متشابه إلى حد كبير، و بالتالي فالنظرية الكلاسيكية ليست نظرية واحدة بل هي مجموعة من النظريات و يمكن أن نميز ثلاث نظريات في ميدان الإدارة و التنظيم و هي:¹

1- نظرية الإدارة العلمية: حيث كانت تسعى هذه النظرية إلى: "إحلال العلم محل القواعد العشوائية وأساليب التجربة و الخطأ التي كانت تعتمد عليها الإدارة في إتخاذ قراراتها"، و بهذا فإن الفضل يعود إلى "فريدريك تايلور" في إرساء الدعائم الأولى لهذه المدرسة.

2- نظرية العملية الإدارية: يرجع الفضل في ظهورها إلى "هنري فايول" بسبب تعريفه للأنشطة التي يؤديها المديرين في أي مؤسسة صناعية، في حين أن عملية إتخاذ القرارات لم تحض بالقدر الكافي من الدراسة، بالتالي فنظرتها لمتخذ القرار و الظروف المحيطة به هي نظرة إلى النظام المغلق.

¹ - حسين بلعجز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص (11-24).

3- النظرية البيروقراطية: يعتبر "ماكس فايبر" مؤسس هذه النظرية، ووضع نظريته على أساس المنطق بدلا من الأدلة التجريبية كما فعلت النظريات الأخرى في مجال التنظيم، و اتخذ القرار في ظل النظرية البيروقراطية بحاجة إلى البيانات و المعلومات اللازمة بإعتباره مركز للسلطة و من يملكون البيانات والمعلومات يقومون بالمساومة بها مقابل الحصول على منافع خاصة.

بشكل عام إفتترضت النظرية الكلاسيكية أن التصرفات التي يقوم بها متخذ القرار في أي تنظيم هي تصرفات رشيدة يسعى من خلالها لتحقيق أهداف التنظيم بأقل النفقات الممكنة، وإعتمدت مفهوم النظام المغلق في إتخاذ القرار، حيث لم تأخذ بعين الإعتبار إلا مجموعة محدودة من العوامل البيئية وخاصة ما يتعلق بالعلاقة بين نتائج البدائل الممكنة لحل المشكلة والمنفعة التي يحددها متخذ القرار.¹

ثانيا: عملية إتخاذ القرار في ظل النظرية السلوكية: ظهرت هذه النظريات في الثلاثينات من هذا القرن وحتى الخمسينيات وحاولت تلافي العيوب والانتقادات التي وجهت للنظريات الكلاسيكية، وسنعرض فيما يلي أهم الإسهامات التي قدمها رواد هذه النظرية في مجال تطوير المفاهيم الإدارية المرتبطة بإتخاذ القرارات:²

1- ماري فوليت: أسهمت في توضيح و تطوير مفهوم القرارات الإدارية و توصلت لنتائج مؤداها أن قرارات المدير تستمد من ظروف الموقف الذي يواجهه وليس شخصه، كما لفتت الإنتباه إلى أهمية تحديد الأهداف عند إتخاذ القرارات.

2- تشستر برنارد: كانت دراساته و أبحاثه بداية تحول في الفكر الإداري نحو الإهتمام بموضوع إتخاذ القرارات الإدارية كون القرارات تعتبر ركن أساسي و جانب هام في العمل الإداري.

3- هيربرت سيمون: كان إهتمامه واضحا بموضوع إتخاذ القرارات الإدارية من خلال كتاباته في هذا المجال فقد إتخذ من عملية إتخاذ القرارات مدخلا لدراسة الإدارة.

4- روبرت تانباوم: ساهم في توضيح و تطوير مفهوم القرارات الإدارية و أبرز دور المرؤوسين في ترشيد عملية إتخاذ القرارات من خلال تحليله لنظرية السلطة المقبولة.

5- جيمس ثبسون: ركز ثبسون على تحليل أساليب إتخاذ القرارات التي يرى أن تحديدها يتوقف على متغيرين أساسيين هما: الإتفاق و الإختلاف حول الأسباب الدافعة لإتخاذ القرار، و النتائج المترتبة على إتخاذ القرار. يضاف إلى ما سبق من إسهامات قدمها أنصار النظرية السلوكية المفاهيم و الإفتراضات التي قدمها علماء آخرون من أنصار هذه المدارس و التي لا يمكن إنكار أهميتها و تأثيرها في تطوير و ترشيد عملية إتخاذ القرارات و تمثلت هذه الإسهامات فيما قدمه "ليفين" و "جور" من خلال دراساتهم لمفاهيم ساعدت على

¹ - محمد السعيد عابدي، محاضرات نظرية القرار (الجانب النظري)، محاضرات سنة أولى ماستر تخصص تدقيق و مراقبة تسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، الجزائر، 2014-2015، ص (10-11).

² - نواف كنعان، مرجع سابق، ص (58-69).

توضيح و تطوير عملية إتخاذ القرارات و بيان أثر الأبعاد و المتغيرات النفسية، الإجتماعية و البيئية في هذه العملية.

ثالثا: عملية إتخاذ القرار في ظل النظرية الكمية: ترجع جذور المدرسة الكمية إلى أساليب التحليل الكمي التي تطورت أثناء الحرب العالمية الثانية للأغراض العسكرية، والتي عرفت بأساليب بحوث العمليات، وقد غسخدمت هذه الأساليب فيما بعد بشكل واسع في مجالات الإدارة، مثل أنظمة المعلومات وإدارة العمليات وتحليل النظم، وينظر رواد هذه المدرسة للإدارة كعملية منطقية يمكن التعبير عنها في شكل رموز وعلاقات رياضية، فيما إصطلح عليه "النموذج Model"، وقد أدى ذلك إلى نجاحات كبيرة في حل العديد من المشكلات التي كان من الصعب حلها بالطرق التقليدية.¹

من خلال التعاريف و الآراء الفكرية لرواد نظريات إتخاذ القرار نستنتج ما يلي:²

- إن عملية إتخاذ القرار هي إختيار بديل من بين بدائل محتملة لتحقيق هدف معين أو لمعالجة مشكلة ما في فترة زمنية معينة؛
- إن عملية إتخاذ القرار تتصف بالديناميكية و الاستمرار و التفاعل بين مجموعة من العوامل المادية والبشرية والبيئية مروراً بمراحل و خطوات متعددة وصولاً إلى القرار ووضعه موضع التنفيذ.

المطلب الثالث: تصنيف القرارات

هناك عدة جهات تقوم بعملية إتخاذ القرار داخل المؤسسة لكل جهة مهام معينة و أهداف محددة و كلها تخدم الهدف الأساسي و بناءً على هذا يصنف علماء الإدارة القرارات طبقاً لمعايير متعددة و من أهمها ما يلي:

الفرع الأول: تصنيف القرارات وفقاً للوظائف الأساسية بالمؤسسة

تصنف القرارات وفقاً لهذا المعيار إلى الأنواع التالية:³

أولاً: قرارات تتعلق بالعنصر البشري: وتتضمن القرارات التي تتناول مصادرها الحصول على الموظفين وطرق الإختيار والتعيين، كيفية تدريب العاملين و أسس دفع الأجور والحوافز وغير ذلك...إلخ.

ثانياً: قرارات تتعلق بالوظائف الإدارية ذاتها: كالقرارات الخاصة بالأهداف المراد تحقيقها، الإجراءات الواجب إتباعها وبرامج العمل وتقارير المتابعة...إلخ.

ثالثاً: قرارات تتعلق بالإنتاج: و تتضمن القرارات الخاصة بإختيار موقع المصنع، أنواع الآلات المستخدمة، كيفية الحصول على المواد الأولية، تصميم المصنع الداخلي و طريقة الإنتاج...إلخ.

¹ - محمد السعيد عابدي، مرجع سابق، ص (11-12).

² - رابع بوقرة، منهجية صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2009، ص 4.

³ - نواف كنعان، مرجع سابق، ص 249.

رابعاً: قرارات تتعلق بالتسويق: و تشمل هذه المجموعة من القرارات تلك الخاصة بالنوعية السلعة التي سيتم بيعها وأوصافها، الأسواق التي سيتم التعامل معها، وسائل الدعاية والإعلان الواجب استخدامه...إلخ.

خامساً: قرارات تتعلق بالتمويل: كالقرارات الخاصة بحجم رأس المال اللازم والسيولة، وطرق التمويل ومعدلات الأرباح المطلوب تحقيقها وكيفية توزيعها...إلخ.

الفرع الثاني: تصنيف القرارات وفقاً لأهميتها

قدم أنسوف Ansoff هذا النوع من التصنيف الذي يتم على أساسه تقسيم القرارات إلى:

أولاً: القرارات الإستراتيجية: تتعلق القرارات بكيان التنظيم الإداري ومستقبله والبيئة المحيطة به، وتتميز القرارات الإستراتيجية بالثبات النسبي طويل الأجل، وبضخامة الإستثمارات أو الإعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها، وبأهمية الآثار والنتائج التي تحدثها في مستقبل التنظيم.¹

ثانياً: القرارات التكتيكية: هذه القرارات يتخذها في الغالب الأقسام أو الإدارات - الإدارة الوسطى - وغالبا ما تهدف هذه القرارات إلى توفير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط، أو بناء الهيكل التنظيمي أو تحديد مسار العلاقات بين العاملين أو بيان حدود السلطة أو تقسيم العمل، أو تفويض الصلاحيات وقنوات الإتصال، كما أن مثل هذه القرارات تتعلق بكيفية إستغلال المواد اللازمة للإستمرار في العمل سواء كانت مصادر مالية أو بشرية بما يحقق أعلى معدل من الأداء وهذا ما جاء به Ansoff.²

ثالثاً: القرارات التنفيذية: تتعلق هذه القرارات بمشكلات العمل اليومي وتنفيذه والنشاط الجاري في المؤسسة، وتعتبر هذه القرارات من إختصاص الإدارة المباشرة أو التنفيذية في معظم الأحيان، كما أن هذه القرارات تتميز بأنها لا تحتاج إلى المزيد من الجهد والبحث من قبل متخذها بل يتم إتخاذها على ضوء الخبرات والتجارب السابقة لمتخذها، كما أن إتخاذها يتم بطريقة فورية تلقائية، هذا فضلا عن كون أن مثل هذه القرارات هي قصيرة المدى، لأنها تتعلق أساساً بأسلوب العمل الروتيني وتكرر بإستمرار، ومن أمثلة هذه القرارات تلك التي تتعلق بالأسعار والتسويق والتخزين وبصرف العلاوات الدورية وبتوزيع الأعمال على العمال والمشكلات البسيطة التي تظهر في المستويات الدنيا من الإدارة والورشات.

الفرع الثالث: تصنيف القرارات حسب طبيعة المشكلة

يمكن تصنيف القرارات بطرق مختلفة، حيث صنف هيربرت سيمون H-Simon القرارات التي يتخذها المدير حسب طبيعة المشكلة إلى:³

¹ - Michel Darbelet , *Economie d'entreprise*, Edition Foucher, Paris, 1992, p 20.

² - نواف كنعان ، مرجع سابق، ص 252.

³ - منعم زمير الموسوي، بحوث العمليات (مدخل علمي لإتخاذ القرارات)، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 17.

أولاً: القرارات المبرمجة: هي القرارات التي تتخذ بالمشكلات واضحة التحديد وتكون عناصرها مفهومة ومحددة ويمكن قياسها، وغالبا ما تكون هذه القرارات متكررة وروتينية ومتوقعة مثل أوامر الشراء، إعادة الطلب عند مستوى معين.

ثانياً: القرارات شبه مبرمجة: هي القرارات التي تكون فيها مشكلة القرار شبه محددة تماما، كأن تكون بعض الإجراءات محددة مسبقا، وهناك جوانب أخرى غير واضحة لمتخذ القرار مثل قرار تعيين موظف جديد هناك جانبين في هذا القرار، جانب يتعلق في تحديد مقدار الراتب لهذا الموظف وهو الجانب الروتيني، جانب غير روتيني يتعلق بالترقية.

ثالثاً: القرارات غير مبرمجة: هي القرارات التي تتعلق بمشاكل غير واضحة التحديد، حيث تكون متغيرات هذه المشاكل من حيث العدد والكمية والحدوث غير معلومة وتتخذ تحت ظرف عدم التأكد. بالإضافة إلى التصنيفات السابقة هناك مجموعة من التصنيفات الأخرى التي يمكن إضافتها لها و التي نبينها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): تصنيفات أخرى للقرارات

الترتيب	تصنيف القرارات	فروع كل تصنيف
1	وفق الوظائف الأساسية بالمؤسسة	- قرارات تتعلق بالعنصر البشري؛ - قرارات تتعلق بالوظائف الإدارية ذاتها؛ - قرارات تتعلق بالإنتاج؛ - قرارات تتعلق بالتسويق؛ - قرارات تتعلق بالتمويل.
2	وفق أهميتها	- قرارات إستراتيجية؛ - قرارات تكتيكية؛ - قرارات تنفيذية.
3	حسب طبيعة المشكلة	- قرارات مبرمجة؛ - قرارات شبه مبرمجة؛ - قرارات غير مبرمجة.
4	وفق أساليب إتخاذها	- قرارات كيفية (وصفية)؛ - قرارات كمية (معيارية).
5	وفق النمط القيادي لمتخذها	- قرارات اوتوقراطية (إنفرادية)؛ - قرارات ديمقراطية (بالمشاركة).
6	من حيث هيكلها	- قرارات بسيطة؛ - قرارات مركبة.

7	من حيث مداها و عموميتها	- قرارات تنظيمية؛ - قرارات فردية.
8	من حيث آثارها على الأفراد	- قرارات ملزمة؛ - قرارات غير ملزمة.
9	من حيث مدى خضوعها لإعادة النظر	- قرارات اولية؛ - قرارات قطعية.
10	من حيث شكلها	- قرارات مكتوبة؛ - قرارات شفوية.
11	من حيث إجراءات إتخاذها	- قرارات صريحة؛ - قرارات حتمية.

المصدر: من إعداد الباحثة.

المبحث الثاني: أساسيات في عملية إتخاذ القرار

تتم عملية إتخاذ القرار بكافة الجوانب العملية التي تقوم داخلها فهي تمس كافة المستويات وكافة الموظفين والعاملين بها و تؤثر و تتأثر بالظروف و المتغيرات الداخلية و الخارجية للمؤسسة و من خلال هذا المبحث سنحاول تبيان أهم الجوانب التي تمس عملية إتخاذ القرار، مراحل إتخاذ هذا القرار و أساليب إتخاذه كما يلي:

المطلب الأول: ظروف عملية إتخاذ القرار

لتم عملية إتخاذ القرار لا بد أولاً من تبيان أهم العوامل التي تؤثر في هذه العملية بالإضافة لمراعاة جملة من الحالات التي قد تتخذ فيها القرارات مع إبراز أهم المشاكل التي تواجه متخذي القرار و في هذا المطلب سنحاول تحديد ماسبق كما يلي:

الفرع الأول: حالات عملية إتخاذ القرار

يمكن تمييز الحالات الخاصة بالمشكلة التي نريد إتخاذ القرار بشأنها في ثلاث حالات وهي:¹

أولاً: حالة التأكد التام: في هذه الحالة يكون المدير على دراية تامة بطبيعة المشكلة المطروحة من حيث عدد البدائل المتوفرة والظروف المرتبطة بكل بديل وكذلك النتائج لكل بديل تكون معروفة مقدماً.

ثانياً: حالة عدم التأكد: وفي هكذا الحالة لا تتوفر لمتخذ القرار كل المعلومات المطلوبة عن المشكلة محل القرار، فيتخذ المدير قرار غامضاً لحلها ويستند في ذلك إلى بعض الأساليب الرياضية والإحصائية لتحديد نسبة الاحتمالات المتوقعة من نتائج القرارات، والوصول إلى أحد البدائل المتاحة.

ثالثاً: حالة المخاطرة: تتميز هذه المرحلة بتوفر معلومات جزئية بالنسبة لما يمكن أن يحدث للقرار المتخذ لكنها غير كافية، إلا أنها تسمح بمعرفة المستقبل على وجه الإحتمال.

¹ - سليمان سفيان ، مجيد الشرع، المحاسبة الإدارية إتخاذ القرارات ورقابة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص (43-44).

في ظل هذه الظروف فإن متخذ القرار بإمكانه الإستعانة بمجموعة من الوسائل التي تساعده على إتخاذ القرار، وهي تتنوع و تختلف باختلاف الظروف:¹

- في ظل التأكد بإمكان متخذ القرار إستعمال: البرمجة الخطية، شبكة عمل Pert إلخ؛
- أما في ظل عدم التأكد بإمكان إستعمال عدة طرق للمقارنة مثل:
 - ✓ أقصى/أدنى - Max/Min: أي أقصى قيمة في مجموعة أدنى القيم، (معيار التشاؤم في حالة الأرباح)؛
 - ✓ أقصى/أقصى - Max/Max: أي أقصى قيمة في مجموعة أقصى القيم، (معيار التفاؤل)؛
 - ✓ أدنى/أقصى - Min/Max: أي أدنى قيمة في مجموعة أقصى القيم، (معيار التشاؤم في حالة التكاليف).
- أخيرا في ظل المخاطرة فمتخذ القرار يمكنه الإستعانة بمختلف طرق حساب الإحتمالات كالأمل الرياضي.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرار

إنطلاقا من الأساس الذي يثبت بأن المؤسسة عبارة عن نظام مفتوح فإن أي مؤسسة إذا تتأثر قراراتها الإدارية بعوامل عديدة وقد يكون تأثيرا سلبيا عليها أو إيجابيا، وقد تجعلها تلقي الكثير من المعارضة سواء من المنفذين لتعارض القرارات مع مصالحهم أو من المتعاملين مع المؤسسة لعدم تحقيقها لغاياتهم ومصالحهم.

وقد تكون بعض العوامل حافزا لإتخاذ قرارات صائبة وفي الوقت المناسب كإمتلاك المؤسسة لنظام معلومات جيد أو كفاءة متخذ القرار من حيث الخبرة والمؤهلات والقدرات العلمية، وتنقسم هذه العوامل إلى:

أولا: العوامل الإنسانية: تتمثل هذه العوامل في:²

1- متخذ القرار: تعتبر الصفات الشخصية والمميزات النفسية والقدرات الفنية والمؤهلات التي يتميز بها متخذ القرار تتصل بشكل وثيق بالقدرات والإلتماءات التي يتميز بها متخذو القرارات.

2- المؤثرات السلوكية في إتخاذ القرارات: بعضها يتعلق بتأثيره بمراحل معينة لهذه العملية والبعض الآخر يكون تأثيره على سيرورة العملية ككل وتتمثل بعض هذه العوامل في قيم وقناعات متخذ القرار وإتجاهاته، شخصيته، الضغوط النفسية وغيرها.

3- تأثير المساعدين والمستشارين: تتأثر قرارات متخذ القرار بنوعية العلاقة بينه وبين مساعديه ومستشاريه الذين يستعين بخبراتهم وتخصصاتهم من جهة أخرى، فبحكم قربهم منه يمكن أن يؤثروا في توجيه قراراتهم كما أن أسلوب تفكيرهم بل وطريقة عرضهم للمواضيع وتحليلها تؤثر أيضا على فعالية القرار.

ثانيا: العوامل التنظيمية: إضافة إلى العوامل الإنسانية توجد أيضا بعض العوامل والجوانب التنظيمية التي تؤثر على عملية إتخاذ القرار وتتمثل في:³

¹ - Gillies Bressy, Christiant Konkuyt .Economie d'entreprise. Edition sirey, Paris, 1990, p50.

² - حسين حريم، "السلوك التنظيمي"، دار زهران، عمان، 1997، ص 31.

³ - نواف كعنان، مرجع سابق، ص (288-292).

1- الموقف الإداري الذي خلق المشكلة محل القرار: يعتمد على نوع القرار وأهميته وعلى مدى ملاءمته للظروف البيئية والخارجية خاصة، وبعد تعدد المستويات الإدارية في التنظيم من العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرار.

2- الاتصالات الإدارية: سلامة القرارات ورشدتها يعتمد بدرجة كبيرة على سلامة وفعالية الإتصالات التي يجريها متخذ القرار للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة.

3- التفويض واللامركزية: يساعد التفويض على تنمية قدرات المرؤوسين في مجال إتخاذ القرار وخاصة بالنسبة للمعايير في المستويات الإدارية الوسطى و الإشرافية، كما تتأثر عملية إتخاذ القرارات بدرجة اللامركزية الإدارية في المؤسسة.

ثالثا: العوامل البيئية: أهم العوامل البيئية التي تؤثر على القرارات الإدارية ما يلي:¹

1- طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في الدولة: فطبيعة النظام السياسي وفلسفته وتركيبته تؤثر بشكل مباشر على عملية إتخاذ القرارات، وذلك لأن هذه العملية تتأثر بمدى القيود التي يفرضها النظام على حرية القيادة المتخذة للقرار، كما أن النظام الاقتصادي للدولة يؤثر في فاعلية القرارات.

2- إنسجام القرار مع الصالح العام: وهنا لابد على متخذ القرار أن يراعي مدى تحقيق القرار لأهداف المواطنين وليس لفئة محددة منهم، ومن هنا يجب على المدير أن يراعي عدالة وموضوعية القرار حتى يضمن إنسجامه مع الصالح العام.

3- التقاليد الإجتماعية والقيم الدينية: يبدو تأثير التقاليد الإجتماعية على القرارات التي يتخذها المسيرين واضحا وجليا من خلال سلوكهم وعتجاهاتهم عند إتخاذ القرارات، أما القيم الدينية فتعتبر عاملا مؤثرا في الإدارة بشكل عام والقرارات الإدارية بشكل خاص، ويبدو تأثير هذا العامل في عملية إتخاذ القرارات واضحا في الأجهزة الإدارية في الدول الإسلامية.

4- النصوص التشريعية: يكون المدير مضطرا حتى يضمن فاعلية القرار أن يأخذ في إعتباره عوامل معينة من أهمها: الإلتزام بالقوانين، والميزانية، والإعتمادات المالية المخصصة له، وأثر القرار على الخطة المرسومة، وكذلك تتأثر عملية إتخاذ القرارات أيضا بالتغيرات السريعة والمفاجئة في النظم والقوانين واللوائح التي تعمل المؤسسة في إطارها والتي تصدرها الدولة.

5- التقدم التكنولوجي: لقد كان من أبرز آثار التطورات الفنية للثورة التكنولوجية الحديثة في مجال إتخاذ القرارات إختراع الحاسب الإلكتروني الذي لعب دورا هاما في تجميع البيانات وتخزينها وتحليلها وحفظها بشكل دقيق ومنظم، مما ساعد في التوصل إلى الحلول الملائمة للمشاكل الإدارية.

¹ - خليل مجد العزاوي، إدارة إتخاذ القرار الإداري، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص (202-205).

6- عوامل ضغوط المديرين: لقد أثبتت بعض الدراسات التطبيقية أن المديرين وخاصة في الدول النامية على

إختلاف مستوياتهم يتعرضون لضغوط عديدة وأن هذه الضغوط أصبحت سمة العصر الذي نعيشه، ويمكن تقسيم هذه الضغوط التي يتعرض لها المديرين وتؤثر على قراراتهم إلى نوعين:

- **الضغوط الداخلية:** تتمثل في ضغوط الرؤساء خاصة وهناك أسباب تدعو المدير لأن يتخذ القرار للإلتزام بسلطة رئيسية عند إتخاذه القرار.¹

- **الضغوط الخارجية:** فتمثل في الضغوط الاقتصادية في حالات التضخم والإنكماش و سعر الفائدة ولا ننسى ضغوط المدير في علاقاته الشخصية وفي خضوعه لرقابة الأجهزة المركزية.²

رابعاً: العوامل الثقافية: إذ لم يأخذ مفهوم ثقافة المنظمة بمعناه الحقيقي إلا أنه في بداية الثمانينيات وخاصة إستعماله في مجال إدارة الأعمال، إن هذا المفهوم معقد ولا يوجد تعريف محدد متفق عليه وتعتبر العلاقة بين المنظمة وإتخاذ القرار مسألة جوهرية، كما تعتبر ثقافة المجتمع من الأمور الهامة التي تتصل بعملية إتخاذ القرار، فالمنظمة لا تقوم من فراغ و إنما تباشر نشاطها من المجتمع وإلى المجتمع، ومن ثم فلا بد من مراعاة الأطر الإجتماعية والثقافية عند إتخاذ القرار، و قد يقصد بالعوامل الثقافية المتعلقة باللغة، الدين، الحضارة ومستويات المعيشة في البلد الذي تنتمي له المؤسسة.³

الفرع الثالث: مشاكل ومعوقات عملية إتخاذ القرار

يواجه متخذ القرار مشاكل ومعوقات في عملية إتخاذ القرار ونستطيع أن نقسم هذه المشاكل إلى ثلاث أنواع، وسنقوم بتقديمها على التوالي كما يلي:⁴

أولاً: المشاكل والمعوقات الإدارية: تتمثل في:

- 1- المركزية الشديدة وعدم التفويض مما يصعب من تطبيق القرار ومدى قبوله عند العمال؛**
- 2- الوضع التنظيمي للأجهزة الإدارية مثل تعدد مستويات التنظيم، تشتت أقسام التنظيم الواحد، التكرار والإزدواجية في إختصاصات، وجود تنظيمات غير رسمية داخل الأجهزة الإدارية؛**
- 3- البيروقراطية وتباين وتعقد الإجراءات؛**
- 4- عدم وفرة المعلومات اللازمة لإتخاذ القرار؛**
- 5- التخطيط الغير سليم.**

ثانياً: المشاكل والمعوقات البيئية: تتمثل في:

- 1- عدم إستقرار الأنظمة السياسية؛**

¹ - نواف كنعان، مرجع سابق، ص 205.

² - عبد العزيز صالح بن حبتور، مبادئ الإدارة العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 168.

³ - على حسين علي، نظرية القرارات الإدارية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 25.

⁴ - نصر منصور كاسر، الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص 38.

2- الموروثات الإجتماعية وما يرتبط من عادات وتقاليد؛

3- غموض وجمود الأنظمة واللوائح؛

4- عدم الإستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الإدارة.

ثالثا: المشاكل والمعوقات النابعة من وضع القيادات الإدارية: تتمثل في:

1- عدم توفر الإطارات القيادية ذات الكفاءة؛

2- عدم سلامة طرق وأساليب إختيار القيادات الإدارية؛

3- فرق القيادات من المسؤولية إتخاذ القرار كل المشاكل الطارئة؛

4- عدم إحساس القيادات بالأمان والاطمئنان الوظيفي والنفسي عند إتخاذها.

المطلب الثاني: مراحل عملية إتخاذ القرار

ترتكز عملية إتخاذ القرار على ثلاث أطوار تهدف إلى الإجابة على الأسئلة التالية:¹

- ماهو المشكل؟

- ماهي البدائل؟

- ماهو احسن بديل؟

للإجابة على هذه الأسئلة غختلف كتاب الإدارة في تحديد خطوات أو مراحل عملية إتخاذ القرار، و قد حدد

هيربرت سيمون H- Semon مراحل إتخاذ القرارات في " التحري و التصميم و الإختيار"،²

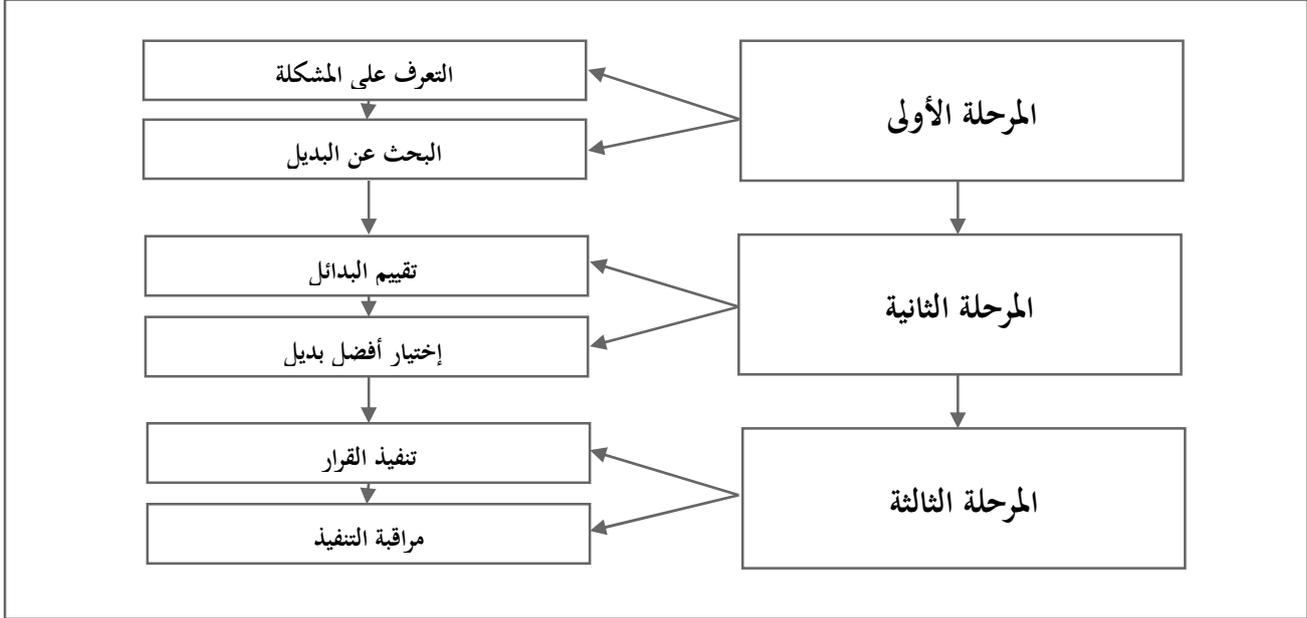
بناء على ما تم الإطلاع عليه من مراجع في هذا الصدد يمكن تقسيم مراحل عملية إتخاذ القرار إلى ثلاث مراحل

كل مرحلة تنطوي على خطوتين مهمتين ويمكن تبيان هذا من خلال الشكل الموالي:

¹ - مجيد الشرع، سليمان سفيان، المحاسبة الإدارية - إتخاذ القرارات و الرقابة، دار الشروق، عمان، 2002، ص 41.

² - Jean- François Dhénin, Brigitte Fournier, **Initiation à l'économie d'entreprise**, Edition breal, Paris, 1998, P 188.

الشكل رقم (1-3): مراحل عملية إتخاذ القرار



المصدر: من إعداد الباحثة

الفرع الأول: المرحلة الأولى

في هذه المرحلة يتم التعرف على المشكلة مع البدء بالبحث عن الحل (البدائل) ولهذا يعبر عنها بنشاط الذكاء فمتخذ القرار يعتمد على ذكائه هو و مساعديه لإتمام هذه المرحلة كما يلي:

أولاً: التعرف على المشكلة: الخطوة الأولى في عملية إتخاذ القرارات تتمثل في إدراك أو تحسس الإدارة بوجود مشكلة ما، و المشكلة هي: إنحراف أو عدم توازن بين ما هو كائن و بين ما يجب أن يكون، أي أنها عبارة عن الخلل الذي يتواجد نتيجة إختلاف الحالة القائمة عن الحالة المرغوب في وجودها و لقد أوضح ألبيرت أينشتاين Albert Einstein أن تحديد المشكلة يكون في الغالب أهم من حلها و لكن للأسف الشديد فإن كثيرا من الباحثين بدلا من التركيز على وضع السؤال الصحيح يركزون على محاولة إيجاد الإجابة الصحيحة.¹

وجدير بالذكر أن المشكلة قد تكون سلبية أو إيجابية من حيث طبيعتها، ومن أمثلة النوع الأول إرتفاع ملحوظ في معدل دوران العمل، إنخفاض ملموس في معدلات الربح، ومن أمثلة المشكلة الإيجابية وجود فائض مالي يتطلب البحث عن إستخدامات إستثمارية له.²

في هذه الخطوة لا بد من تحديد و تعريف المشكلة و القضية بدقة مع تحديد الأهداف المراد الوصول إليها سواء كان ذو بعد واحد مثل : تعظيم الربح أو ذو بعدين مثل : زيادة المبيعات و تحقيق أقصى ربح ويمكن تقسيم المشاكل إلى:³

¹ - Michel Darbelet. Op cit. P 11

² - علي شريف، الإدارة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 217.

³ - زكي محمود هاشم، أساسيات الإدارة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 2001، ص 212.

- المشاكل ذات الحل الوحيد بحيث يراعي الكثيرون أنها ليست مشكلة أصلاً؛
- المشاكل ذات الحلول غير المتوقعة؛
- مشاكل لا يمكن إثبات صحة حلها إلا بعد التنفيذ؛
- مشاكل معالجتها غير واضحة تتطلب حلولاً إبداعية.

ثانياً: خطوة البحث عن البديل: يقصد بالبديل هي: تلك التصرفات أو الحلول التي تساعد على التقليل من الفرق بين ما يحدث فعلاً و ما يجب أن يكون، وفي هذه المرحلة يتم تحديد كلا من البدائل النمطية الواضحة جنباً إلى جنب مع البدائل المبتكرة أو الغير عادية، والحلول النمطية هي التي تتبادر إلى الذهن بسرعة و بأقل مجهود، أما الحلول المبتكرة هي الحلول الغير معروفة وتأتي من الأفكار الباردة على أن يكون كلاهما بدائل منطقية وعملية، ولصعوبة إيجاد هذه الحلول تم اللجوء إلى الأساليب الحديثة التي تساعد على خلق أكبر عدد من البدائل والفرص المتاحة أمام متخذ القرار والتي أثبتت التطبيقات العملية نجاحها،¹ ومنها:

- **أسلوب الفريق المتنوع الخلفية:** يقوم هذا الأسلوب على تشكيل فريق عمل من أفراد ذوي خلفيات متنوعة لعرض مشكلة القرار عليهم، مما ينتج عنه توفير عدد من البدائل التي لم يكن من المسير الوصول إليها بطريقة أخرى.²

ومن الطبيعي أن تتناسب الفترة الزمنية اللازمة لتحديد واستعراض البدائل مع أهمية القرار فإذا كان القرار في غاية الأهمية فقد يستغرق عدة سنوات.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية

يتم في هذه المرحلة القيام بخطوتين مهمتين من خلال تقييم البدائل التي تم تحديدها كخطوة أولى و من ثم إختيار أفضل بديل من بينها وفق التالي:

أولاً: خطوة تقييم البدائل: بعد حصر البدائل يجب على متخذ القرار إجراء تقييم شامل للحلول البديلة، ذلك أن المشكلة تتطلب منه إتخاذ القرار الأفضل لحلها، فلكل حل من الحلول البديلة مزايا و عيوب، إذ لا تتساوى جميعاً في قدرتها على تحقيق الهدف، ويتطلب التقييم بيان المعايير المعتمدة لكل بديل من البدائل المتاحة.³

من بين أهم معايير تقييم هذه البدائل نجد:⁴

- إمكانية تنفيذ البدائل ومدى توافر الموارد المادية البشرية والطبيعية اللازمة لها؛
- تكاليف تنفيذ البدائل والتي يمكن تقديرها من خلال الموازنة بين المكاسب المتوقعة والخسائر المترتبة؛
- آثار تنفيذ البديل على الأقسام والإدارات والوظائف والأداء؛

¹ - نواف كنعان، مرجع سابق، ص 144.

² - خليل محمد حسن الشماع، مبادئ الإدارة، الطبعة الثانية، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2001، ص 129.

³ - احمد محمد المصري، الإدارة الحديثة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 328.

⁴ - نواف كنعان، مرجع سابق، ص 150.

- الآثار الإنسانية والإجتماعية للبديل وإنعكاساته على الأفراد والجماعات؛
- مناسبة الوقت والظروف للأخذ بالبديل؛
- مدى إستجابة المرؤوسين وتقبلهم للبديل؛
- الزمن الذي يستغرقه تنفيذ البديل.

ثانيا: خطوة إختيار أفضل بديل: تهدف عملية الإختيار إلى تحديد البديل الذي يؤدي تطبيقه إلى تحقيق الهدف من القرار، أو حل للمشكلة التي سبق تحديدها، بناء على ذلك قان القرار لا يعد غاية في حد ذاته بل يمثل وسيلة للوصول إلى غاية معينة أو حل المشكلة، و يلاحظ أنه نادرا ما يواجه متخذ القرار بموقف لا يتوافر فيه سوى بديل واحد يؤدي إلى حل المشكلة دون أن تكون له آثار على أهداف أخرى للمؤسسة.¹

تعتبر هذه الخطوة من الخطوات الحساسة في عملية إتخاذ القرار حيث يتم إختيار بديل من بين البدائل المقبولة و هناك ثلاث معايير للإختيار هي:²

- 1- **المخاطر:** يتم التقييم على أساس هذا المعيار بالموازنة بين المخاطر و المكاسب المتوقعة لكل بديل.
- 2- **الاقتصاد في الجهد:** يتم من خلال هذا المعيار إختيار البديل الذي يحقق أكبر النتائج بأقل تكاليف ممكنة.
- 3- **التوقيت :** عندما يتطلب إتخاذ القرار السرعة ليكون فعالا، لا بد من الاقتصاد في الوقت، أما إذا كانت القرارات تتطلب الدقة و بذل الجهد فإن عامل التوقيت يصبح ثانويا عند إختيار البديل الأفضل.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة

فور إختيار أفضل بديل من البدائل المقترحة تبدأ خطوة تنفيذ القرار وفق خطة معينة تكون محددة مسبقا قبل البدء و بعدها يتم مراقبة هذه الخطة لمعرفة نتائجها و مدى فاعليتها وفق ما يلي:

أولا: خطوة تنفيذ القرار: بعد أن تقرر الإدارة أي البدائل أفضل و إتخاذ القرار المناسب بذلك يجب إصدار الأوامر بالتنفيذ ومتابعة تطبيقه مع إجراء التغييرات الضرورية الممكنة التي يتطلبها التنفيذ الفعلي، ولتصبح عملية التنفيذ أكثر سهولة يجب صياغة مجموعة من الخطط لتنفيذ القرار.

حيث يتضمن:³

- 1- **وضع الأهداف الخاصة بتنفيذ القرار:** الأهداف هي عبارة عن النتائج المطلوب تحقيقها؛
- 2- **وضع جداول تنفيذية للقرار:** وتعتبر هذه للجداول عن خطوات التنفيذ وأبعاده الخاصة؛
- 3- **وضع خرائط زمنية للتنفيذ:** كثير من الجداول الزمنية توضع في شكل خرائط زمنية لتنفيذ القرار؛
- 4- **وضع ميزانيات للتنفيذ:** يتم ترجمة خطة تنفيذ القرار إلى ميزانية تفصيلية.

¹ - محمد فريد الصحن و آخرون، مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 229.

² - علي الشرفاوي، مرجع سابق، ص (141-142).

³ - أحمد ماهر، مرجع سابق، ص (454-456).

هناك من يعتقد أن عملية إتخاذ القرار تنتهي بإختيار البديل الأمثل، لكن الواقع أن العملية لا تنتهي إلا بتحويل القرار إلى عمل فعال، و متى تحقق تطبيق هذا القرار في الواقع يكون قد حقق فعاليته.¹

ثانيا: خطوة مراقبة التنفيذ: تتضمن هذه المرحلة مقارنة النتائج المعيارية أو المحددة مسبقا كأهداف مع النتائج التي تم التوصل إليها، وذلك للتحقق فيما إذا كان القرار المتخذ هو العلاج الشافي للمشكلة محل الإهتمام، وتظهر خلال هذه المرحلة أهمية وظيفة المراقبة، حيث تقرر السلطة المعنية نجاح القرار أو إعادة النظر فيه، إما بالتعديل أو بصنع قرار جديد و ذلك حسب الفجوة بين المخطط و المتوصل إليه، و لضمان فعالية القرار تعمل الجهات القائمة على إتخاذ القرار على تكييف النتائج المتوقعة لهذا القرار مع الظروف المحيطة، و ذلك بتذليل كل العقبات التي تعترضه بعد الكشف عنها.²

أما عن الوسائل التي يمكن لمتخذ القرار الإستعانة بها في عملية المتابعة والتقييم، ما يسمى بالتغذية العكسية أو إسترجاع المعلومات والذي يسمح ببلوغ القرار إلى أدنى المستويات الإدارية في التنظيم ثم الصعود بالمعلومات مرة أخرى لمركز إتخاذ القرار ومنها التأكد من سلامة خطوات القرار و معرفة الإنحرافات في وقتها.³

المطلب الثالث: أساليب إتخاذ القرار

في مرحلة تنفيذ القرار المتخذ يجب أن ينتهج أسلوب معين من أجل الوصول للهدف المرجو من القرار المراد تنفيذه، و نظرا للتغيرات التي مست عملية إتخاذ القرار على مر الزمن فقد تعددت الأساليب المتبعة في التنفيذ ومن خلال الطرح التالي سنبين أهم الأساليب المتبعة في إتخاذ القرار كما يلي:

الفرع الأول: الأساليب التقليدية في إتخاذ القرار

هي الأساليب التي تعود جذورها إلى الإدارات القديمة التي كانت تستخدم أسلوب التجربة والخطأ في حل مشاكلها معتمدة اعتمادا كليا على الخبرة السابقة والتقدير الشخصي للإداريين ومن أهم هذه الأساليب نذكر:⁴

أولا: أسلوب الخبرة: يستخدم المدير خبرته الناتجة من تعامله مع المشكلات السابقة ليطبقها على المشكلات الآنية المشابهة للمشكلات السابقة، و أن الحلول التي إتبعته أمس يمكن أن تتبع اليوم أيضا، تتواجد عيوب كثيرة في هذا الأسلوب لعدم تطابق المشاكل القديمة مع المشاكل الحديثة، و يتطلب التحليل وجمع المعلومات من مصادرها الأولية بغرض حل المشكلة القائمة فعلا أفضل بكثير من الإعتماد على السياقات القديمة.

ثانيا: أسلوب التجربة: يواجه المديرون مشكلة معينة، فيضعون لها حلا أو مجموعة حلول بعد إخضاعها لتجارب وإختبارات ثم تقييمها و بيان إمكانية إستخدامها من عدمه لحل المشكلة، تبرز من أسلوب التجربة الكثير من العيوب

¹ - توفيق جميل أحمد، إدارة الأعمال - مدخل وظيفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 266.

² - محمد قاسم القوي، مبادئ الإدارة - النظريات و العمليات و الوظائف، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 315.

³ - منى عطية حزام خليل، إدارة إتخاذ القرار في عصر المعلوماتية، دار أبو الغير، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 113.

⁴ - السعيد مبروك إبراهيم، المعلومات ودورها في دعم و إتخاذ القرار الاستراتيجي، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، مصر، 2012، ص (231-234).

تشمل إستهلاك الموارد، و فقدان الوقت، و بعثرة جهود صانعي و متخذي القرار لكونها لا تأتي بحل جذري للمشكلة، و ربما تزيد من تعقيدها و عدم حلها، ولكنها تعطي للشخص القائم بها التعلم من أخطائه لتصحيح قراراته المستقبلية.

ثالثا: أسلوب المشاهدة: تعد المشاهدة من الأساليب التي يستخدمها المديرون لإتخاذ القرارات بصدد حل مشاكلهم، و التي يحصلون عليها من خلال زملائهم الآخرين أو من منظمات أخرى، تحمل المشاهدة نفس عيوب أسلوب التجربة، و هذا الأسلوب قد يبقى المدير رجلا تقليديا ليس لديه رغبة في تحمل المخاطر و التطور مع الأساليب الجديدة، فإن التقييد بأسلوب المشاهدة سوف لن ينتج قرار متكاملا، و لن يفني بالعرض المطلوب مع تعقيدات البيئة التي يتفاعل معها القرار.

رابعا: أسلوب الحدس: يختلف حسد الإنسان عن باقي غرائزه الأساسية، و التي تمثل طبيعة معقدة، و ترشد الغرائز الإنسانية كل شخص لتفسير الأمور بسرعة و التصرف وفق متطلبات الموقف، و تعطي إمكانية للعناصر القيادية أن تصنع قراراتها و معالجة مشاكلها وفق هذا الأسلوب.

الفرع الثاني: الأساليب الفكرية في إتخاذ القرار

هي الأساليب التي تعتمد على مدى فطنة و ذكاء متخذ القرار و تساهم في عملية إتخاذ القرار بناء على مجهودات فكرية و منطقية أساسها توضيح المشكلة و إقتراح الحلول المناسبة لها و من أهمها:¹

أولا: أسلوب نقطة البداية: تعتبر نقطة البداية في أي مشكلة جزء من المشكلة أو الموقف محل البحث و يعد الجزء الذي يكون حاضرا أو واضحا لمن يقوم بحل المشكلة، و يمكن أن تكون نقاط البداية في حل أي مشكلة كالتالي:

- البدء من أول المشكلة؛

- البدء من نهاية المشكلة؛

- البدء من نقطة ما تقع بين أول المشكلة و نهايتها؛

- البدء من الجانب الأكثر وضوحا في المشكلة.

يتم التعامل مع المشكلات عادة من المشكلة ذاتها أي أن التفكير ينصب على زاوية معينة من زوايا المشكلة أو جوانبها، و يمثل الجانب الأكثر وضوحا لدى القائم بحل المشكلة.

ثانيا: أسلوب الفروض المناظرة: الفرض هو شرح أو تفسير محتمل لمجموعة من البيانات، و أسلوب الفرض المناظر يقوم على أساس أن القائم على حل المشكلة يفترض تفسيراً بديلاً لنفس البيانات الموجودة لديه حول المشكلة.

¹ - الطيب الوائلي، دور و أهمية نظام المعلومات في إتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مجمع اسمنت الشرق الجزائري)، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص (114-115).

فإذا افترضنا أن المشكلة (س) تعود إلى السبب (Y) و أن (أ) يحدث عندما يوجد (ب)، فهنا يمكن أن نفترض أن هناك أسباب أخرى مناظرة للسبب (Y) لكي تحدث المشكلة (س) و هكذا، و يلاحظ أن البيانات لا تفسر نفسها بنفسها و إنما تحتاج إلى قدرة متخذ القرار على التفسير و الاستنباط.

تعود فائدة هذه الطريقة في التفكير إلى انه من الخطأ بما كان أن يحرص محلل المشكلة تفكيره في سبب وحيد لأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى إهمال بعض الإستنتاجات المهمة من المعلومات المتاحة كما أنه قد يؤثر بشكل سلبي على متخذ القرار فيصبح أسير الحل الوحيد.

ثالثا: أسلوب تمثيل الأدوار: يقوم أسلوب تمثيل الأدوار في حل المشكلات على أساس إستخدام العقل لتخيل واقع مختلف عن واقع المشكلة حتى يمكن تغيير الموقف الحالي (المشكلة) إلى الواقع المرغوب (الحل)، يتم تمثيل الأدوار من خلال عدة أساليب نوردتها فيما يلي:

- **الممارسة الذهنية:** إن تخيل المشكلة و حلها من شأنه أن يساعد متخذ القرار في الوصول إلى حل أفضل لها.

- **لعب أو ممارسة دور شخص آخر:** تعني أن يفترض القائم بحل المشكلة أنه المدير المعني بالمشكلة و أن يندمج في المشكلة و في حلها.

- **التحول الذهني:** في هذا النوع من تمثيل الأدوار يتخيل القائم بحل المشكلة انه هو المشكلة ذاتها حتى يكون قادرا على تحديد المشكلة و حلها.

رابعا: أسلوب النماذج: تستخدم النماذج في حل المشكلات على أساس أن النموذج هو وسيلة لوصف وعرض المشكلة بشكل يساعد على فهمها و حلها، يحقق أسلوب النماذج في حل المشكلات جملة من الأهداف يمكن تحديدها فيما يلي:

- يوضح أفكار أو أبعاد المشكلة؛

- يوضح العلاقات بين الأفكار أو الجوانب المختلفة للمشكلة؛

- يبسط المشاكل المعقدة لكي يسهل فهمها و دراستها.

الفرع الثالث: الأساليب الكمية في إتخاذ القرار

ظهرت الحاجة لإستخدام الأساليب الكمية في الإدارة نتيجة لضخامة المؤسسات الحديثة، حيث أصبحت المشاكل الإدارية فيها على درجة عالية من التعقيد وأصبحت الأساليب التقليدية غير فعالة، كما أن نتائج القرارات إن لم تكن محسوبة ومقدرة تقديرا صحيحا قد تترتب عليها خسائر لا يمكن تعويضها، فالقياس يتطلب ضرورة التعبير الكمي عن العناصر والآليات والعلاقات الداخلة في الأداء طبقا لمبدأ " مالا يمكن قياسه لا يمكن إدارته والسيطرة عليه"¹، و من أهم الأساليب الكمية المعمول بها نذكر:

¹ - على السلمي، إدارة التميز - نماذج و تقنيات الإدارة في عصر المعرفة-، دار غريب، القاهرة، مصر، 2002، ص 24.

أولاً: الأساليب الرياضية: هي الأساليب التي تعتمد على مختلف الصيغ الرياضية في حلها بمختلف أنواعها من منطلق بناء فرضية إيجاد مجاهيل القيم (الحل) بدلالة المعاليم منها (المشكلة)، هذه الأساليب تنقسم إلى:

1- الرياضيات البحتة: ويقصد بها استخدام الطرق الرياضية المتعارف عليها في معالجة متغيرات الدراسة بصفتها العادية و العلمية، مثل اللوغاريتم، الإحتمالات، المصفوفات و غيرها من الطرق.

2- الرياضيات التطبيقية: هي الرياضيات التي تستخدم في الجانب المالي بصفة خاصة مثل الرياضيات المالية، والرياضيات الخاصة بالتحليل المالي و المحاسبي.

ثانياً: الأساليب الإحصائية: يتم اللجوء إلى الأسلوب الإحصائي من منطلق استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات كونها تهدف إلى تسليط الضوء على أهم الجوانب التي تحتاج إلى فحص جيد من خلال دراسة البيانات وفحصها بطريقة منطقية و تحديد طبيعتها و أهم خصائصها قبل إختيار الأسلوب الإحصائي المراد تطبيقه لمعالجة المشكلة محل اتخاذ القرار بصدها، إذ أن لكل أسلوب إحصائي متطلبات خاصة به، ومن أبرز الأساليب الإحصائية المعمول بها نجد:

1- الإحصاء الوصفي: عن طريق جمع مفردات الدراسة الإحصائية و تنظيمها وتلخيصها و من ثم عرضها بطريقة واضحة مثل جداول أو أشكال بيانية.

2- الإحصاء الاستدلالي: الهدف من الإحصاء الاستدلالي إستنتاج خصائص المجتمع من خصائص عينة سحبت منه، و الذي يتضمن عدة مقاييس منها مقاييس النزعة المركزية، و مقاييس التشتت وغيرها.

3- نماذج التوقع و الأرقام القياسية.

ثالثاً: أساليب بحوث العمليات: تعتبر بحوث العمليات من العلوم الحديثة التي حققت نجاحاً واسعاً في مختلف مجالات الحياة، و يتم من خلال بحوث العمليات تطبيق الوسائل والطرق والفنون العلمية لحل المشاكل التي تواجه متخذي القرار بشكل يضمن تحقيق أفضل النتائج والأهداف المطلوبة، من أهم أساليبها نجد:

1- أسلوب البرمجة الخطية: تعرف البرمجة الخطية بأنها أسلوب رياضي يهدف إلى تقدير الوضع الأمثل لإستخدامات الموارد المحددة في المؤسسة، وعلى الرغم من الإنتشار الواسع للإعتماد على البرمجة الخطية في حل المشاكل، إلا أن هناك مجالات يصعب فيها استخدام هذا الأسلوب لأن العلاقة بين المتغيرات يصعب وضعها على شكل نسب.¹

2- أسلوب نظرية المباريات (الألعاب): تقوم هذه النظرية على مجموعة من الإفتراضات، هي أن الهدف الإنساني يكمن في تحقيق أقصى عائد أو أدنى خسارة، وأن الإنسان بطبعه يتصرف من واقع المنطق والمعقولية، وأن الطرف المنافس له ينتهج نفس هذه القواعد ويتصرف بنفس هذا المنطق، وتحت هذه الظروف

¹ - جمال الدين لعويسات، الإدارة و عملية اتخاذ القرار، دار هومة للصناعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص 85.

فإن نظرية المباريات تهيئ لمستخدميها الحل الأمثل في ظل ظروف معينة ومن خلال تطوير إستراتيجية تحقق لهم أقصى عائد وأقل خسارة ممكنة.¹

3- أسلوب شجرة القرارات: يقصد به أن يكون أمام متخذ القرار ثلاث متغيرات عند بحثه عن البديل المناسب لقراره، و هي البدائل المطروحة لحل المشكلة موضوع القرار، والإحتمالات التي تمثل النجاح و الفشل المتوقع للبديل، و القيم التي تمثل إجمالي الفوائد المتوقعة في حالة إختيار هذا البديل.² بالإضافة إلى الأساليب السابقة المدرجة ضمن بحوث العمليات نجد:³

- أسلوب شبكة الأعمال: لتخطيط ومراقبة تنفيذ المشاريع لتقليل التكاليف والزمن المطلوب للإنجاز.
- تحليل نماذج الصفوف (خطوط الانتظار): لمعالجة مشاكل الانتظار التي ترافق بعض الأعمال.
- البرمجة الديناميكية: البدء بحل المشكلة من نهايتها والإتجاه نحو بدايتها أي حل كل مشكلة فرعية.
- أسلوب برمجة الأهداف: يكون بإدخال أكثر من هدف في الإعتبار عند وضع نموذج البرمجة.
- أسلوب التماثل: الذي يستخدم لإيجاد الحل للمشاكل التي يصعب وضعها في قالب رياضي سهل الحل وذلك لسبب تعدد وكثرة المتغيرات والقيود فيها، أي محاولة إيجاد صورة طبق الأصل لنظام موضع الدراسة أي توقع الطريقة التي يعمل بها النظام.

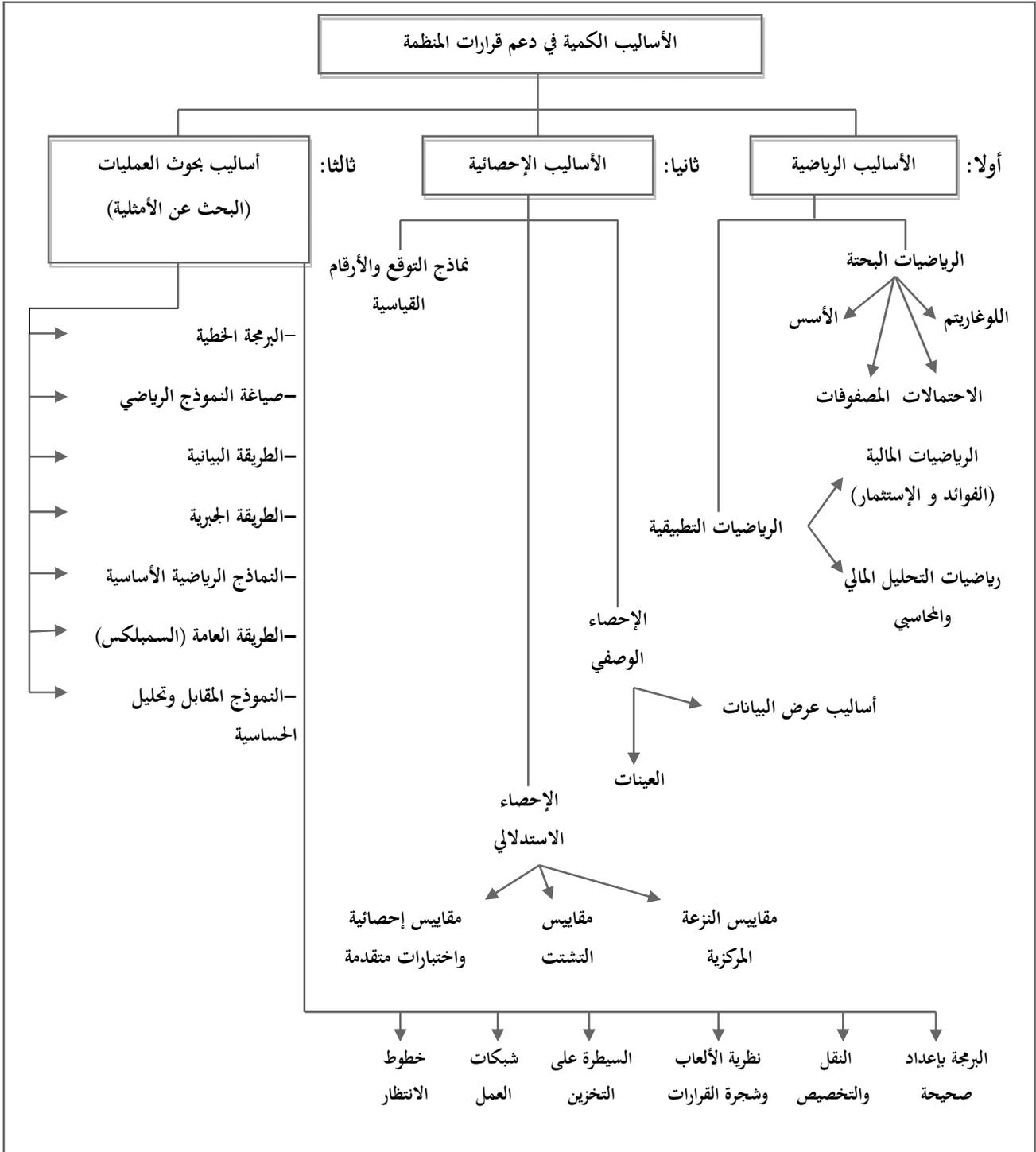
و من خلال الشكل التالي يمكن تبسيط أهم الأساليب الكمية المتبعة في إتخاذ القرارات كما يلي:

¹ - احمد مُجّد المصري، مرجع سابق، ص 289.

² - حمدي ابو النور السيد عويس، نظم المعلومات و دورها في صنع القرار الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 130.

³ - زينب بن التركي، مرجع سابق، ص (101-102).

الشكل رقم (1-4): الأساليب الكمية المتبعة في إتخاذ القرارات



المصدر: مؤيد الفضل عبد الحسين ، الإبداع في إتخاذ القرارات الإدارية، أثيرا للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 80.

المبحث الثالث: القرارات المالية

إن إتخاذ القرارات المالية من أهم المواضيع التي لاقت إهتمام كبير من طرف أغلب الباحثين في الجانب المالي والاقتصادي، مما أدى إلى ظهور مجموعة من الدراسات في هذا المجال، إذ يمكن القول بأن القرار المالي هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال و إمتلاك أصول (طبيعية، مالية)¹، فالهدف الأساسي من هذه القرارات تمويل الإستثمارات من أجل تحقيق أعلى ربح لتعظيم قيمة المؤسسة، بحيث تشمل القرارات المالية كل من قرار التمويل، قرار الإستثمار و قرار توزيع الأرباح و من خلال العرض التالي سنقوم بتحديد ماهية كل قرار على حدا كما يلي:

المطلب الأول: قرارات التمويل

تعد عملية إتخاذ قرار التمويل بالمؤسسة من العمليات المعقدة لما تحمله من صعوبات ترافق البحث والحصول على الأموال التي تعد الركيزة الأساسية لإستمرار المؤسسة بمختلف وظائفها، فإذا لم يفلح متخذ القرار بالمؤسسة في مقابلة غحتها المالية من سيولة و عجز في الحصول على تمويل لتغطية تلك الإلتزامات فإنه قد يؤدي في النهاية إلى تصفيتها أو إفلاسها، وفي هذا المطلب سنحاول تبيان ماهية قرار التمويل كالتالي:

الفرع الأول: مفهوم قرار التمويل

يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات المدرجة ضمن الوظيفة المالية في المؤسسة، هذه الأخيرة التي تعد من أهم ركائز نشاط أي مؤسسة فلا يمكن لها أن تقوم بنشاطها من إنتاج أو تسويق أو غيرها دون توافر الأموال اللازمة لتمويلها، ومن خلال التالي سنتطرق لأهم جوانب المفاهيمية للتمويل:

أولاً: تعريف قرار التمويل: قبل التطرق لإعطاء مفهوم ماهية قرار التمويل نتطرق أولاً لتعريف التمويل كما يلي:

إن المقصود بالتمويل هو: "توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الإستثمارية، أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة وإستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات، أو هو عبارة عن البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال وإختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيغ الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية إحتياجات وإلتزامات المؤسسة المالية."²

يعرف التمويل كذلك على أنه: "توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، غير أن إعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض إستخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد."³

كتعريف أشمل يمكن القول أن التمويل هو: "عملية الحصول على الأموال وتحديد الهيكل المالي للمؤسسة، وذلك بتحديد المزيغ المناسب من التمويل بالدين والتمويل بالملكية، و جعل تكلفة التمويل في حدها الأدنى بما يعظم ثروة

¹ - Pierre Conso, Farouk Hemic, **Gestion financière de l'entreprise**, 9^e édition, DUNOD, Paris, 1999, p 438.

² - رايح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص (95-96).

³ - أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008، ص 24.

المساهمين وقيمة المؤسسة وهي دوما الأهداف الأساسية لقرارات الإدارة المالية، وبالتالي فإن أي قرار تمويلي يجب أن يحافظ على الأقل على القيمة الجارية للمؤسسة وهذا يتطلب دراية بالأسواق المالية التي من خلالها يتم الحصول على الأموال ولهذا يتوجب على المدراء الماليين عند إتخاذ قراراتهم التمويلية الأخذ بعين الإعتبار أن مصادر التمويل متعددة وأنه يترتب على كل منها عائد ومخاطرة، حيث يمثل العائد مقدار الزيادة عن كلفة التمويل أما المخاطرة هي المخاطر المالية.¹

من منطلق تعريف مصطلح التمويل يمكن القول انه لا يبعد عن مضمون تعريف قرار التمويل كون القرار المتخذ في هذه الحالة ما هو إلا ترجمة فعلية للعملية ذاتها و عليه يمكن تعريف قرار التمويل كما يلي:

قرار التمويل "يبحث في الكيفية التي تتحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية للإستثمارات، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الإستدانة، هذا القرار مرتبط إرتباطا وثيقا بقرار الإستثمار لأنه ستكون هناك مقارنة بين معدل مردودية المشروع الإستثماري و تكلفة تمويله، و بما أن الموارد المالية محدودة، فيجب عليها أن تختار المشاريع الإستثمارية التي تضمن لها مردودية مرتفعة مع تكلفة منخفضة و تقلص من أخطار الإفلاس."²

كما يعرف بأنه القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر الأموال وكيفية الحصول عليها، والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل.³

ثانيا: أهمية التمويل: كما هو معروف، فإن التمويل يعتبر فرعا من فروع علم الإقتصاد، وتبرز أهميته كونه يؤمن ويسهل إنتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي لها عجز مالي، فالوحدات الاقتصادية التي لها عجز هي تلك الوحدات التي يزيد إنفاقها على السلع والخدمات عن دخلها، في حين أن الوحدات ذات الفائض هي تلك التي يزيد دخلها عما تنفقه على السلع والخدمات، وعامة تعتمد آلية التمويل على جملة من الحوافز التي تحمل عن طريقها الوحدات الاقتصادية ذات الفائض لأن تتنازل عن فوائضها النقدية لصالح الوحدات الاقتصادية ذات العجز، وهذا الأمر يعطي الحركية والحيوية اللازمة والضرورية لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي مقبول وتنمية شاملة ثم تحقيق الرفاهية للمجتمع، ولعل من أبرز العناصر الدالة على أهمية التمويل ما يلي:

- توفير المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات الحاجة.
- تحقيق النمو الاقتصادي والإجتماعي للبلاد بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.⁴

ثالثا: مخاطر التمويل: يمكن تقسيم مخاطر التمويل إلى:⁵

¹ - مجّد علي، إبراهيم العامري، الإدارة المالية، دار المناهج، عمان، الأردن، 2007، ص 17.

² - مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أفريل 2009، ص 2.

³ - زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي الحقيقي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 9.

⁴ - مجّد براق، بورصة القيم المتداولة و تمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 1999، ص 41.

⁵ - طارق مجّد الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص (22-23).

1- المخاطر المادية: في حالة عدم تسديد المبالغ المقترضة مما ينتج عنه خسائر أي تكاليف إضافية.

2- المخاطر الفنية: وهي المخاطر التي تنتج من حقيقة أن مهارة المنتج قد تتناسب مع خطته، ومن أجل ذلك و بالرغم من الوسائل المعروفة فإن المنتج قد يفشل في عمل الشيء المرغوب.

3- المخاطر الاقتصادية: وهي تلك المخاطر الناجمة عن أسباب اقتصادية بحتة وتنقسم إلى نوعين:

- مخاطر انخفاض الطلب على المنتج الممول؛

- مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له.

الفرع الثاني: هيكل التمويل

في مراجع أخرى يطلق عليه مصطلح الهيكل المالي، إذ يخص هيكل التمويل الجزء الأيسر من الميزانية و المتمثل في خصوم المؤسسة، من الناحية المحاسبية الخصوم تتمثل في الشق الخاص بالأموال المملوكة للمؤسسة (رأس المال) والشق الثاني المتعلق بالقروض بمختلف تصنيفاتها من حيث الفترة الزمنية، و من جانب آخر مالي و اقتصادي ينظر لجانب الخصوم على إعتبار أنه هو الجانب الذي يتم من خلاله تمويل مختلف غتياجات المؤسسة سواء كانت الدائمة (الإستثمارات) أو المتداولة، وهذا الجزء من دراستنا سيخصص لتعريف هيكل التمويل و أهم مكوناته، بالإضافة لأهم السياسات التمويلية المعمول بها والعوامل المؤثرة فيها كما يلي:

أولاً: تعريف هيكل التمويل: قبل التطرق لتعريف هيكل التمويل يجب أولاً أن نبين الفرق بين مصطلحين لهما علاقة وثيقة ببعض في هذا المجال و هما هيكل التمويل (الهيكل المالي) الذي يبين كيفية قيام المؤسسة بتمويل مختلف أصولها، و مصطلح هيكل رأس المال و الذي يعرف على أنه التمويل الدائم للمؤسسة و الذي يخص صيغ التمويل طويلة الأجل فقط سواء كانت الذاتية أو الخارجية و عليه فهيكل رأس المال يعتبر جزء من هيكل التمويل (الهيكل المالي)، هذا الأخير الذي يمكن تعريفه كما يلي:

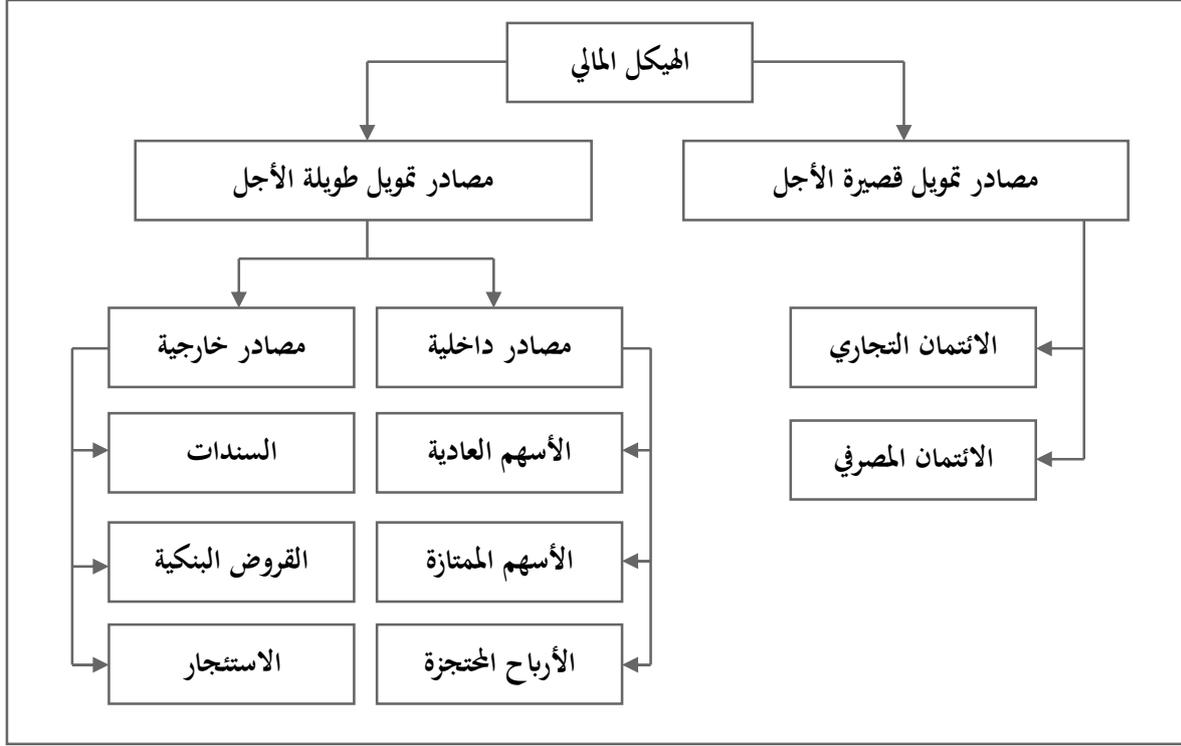
يعرف هيكل التمويل بأنه: "هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف الميزانية العمومية"¹.

من خلال ما سبق يمكن تعريف هيكل التمويل على انه: هو الهيكل الذي يضم مختلف وسائل التمويل الممثلة عناصر الجانب الأيسر من الميزانية من رأس مال أو حقوق المساهمين و ديون طويلة أو قصيرة الأجل المعبر عنها بجميع أنواع التمويل الموجهة لتمويل إجمالي إستثمارات المؤسسة وموجوداتها.

ثانياً: مكونات الهيكل المالي: تتمثل مكونات الهيكل المالي في مختلف مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة، والتي يمكن تبسيطها من خلال الشكل التالي:

¹ - عدنان تابه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص 349.

الشكل رقم (1-5): مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة



المصدر: عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشنة، أساسيات الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 139.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن أهم مكونات هيكل التمويل تتمثل في مصادر التمويل القصيرة و طويلة الأجل و التي يمكن أن تعرف كل مكون من مصادر التمويل على حدا كما يلي:

1- مصادر التمويل قصيرة الأجل: تلجأ لها المؤسسة من أجل تغطية إحتياجاتها الدورية أو ما يعرف بتمويل

النشاط الإستغلالي للمؤسسة، لا يتجاوز أجل إستحقاقه السنة الواحدة و من أهم أنواعه نجد:¹

- الائتمان التجاري: هو عبارة عن تمويل يمنحه المورد إلى المشتري عن شراء بضاعة بقصد إعادة بيعها أو إستخدامها، ويحتاج المشتري إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل.
- الإئتمان المصرفي: تحتاج المشاريع عادة خلال دورتها الإستثمارية التشغيلية إلى قرض قصير الأجل لتغطية إحتياجاتها خلال هذه الدورة، وعادة ما يشترط أن يتم تسديد قيمة القرض في أقل من سنة.

2- مصادر التمويل طويلة الأجل: هي المصادر التي تلجأ إليها المؤسسة من أجل تمويل إحتياجاتها التي تتميز

بضخامة مبالغها التمويلية و طول المدة الزمنية المحددة لإنجازها و تتمثل في:

- مصادر داخلية: إن التمويل الداخلي يعد من أهم مصادر التمويل في المؤسسة لما له من خصائص ومميزات إذ يعتبر أحد أهم المكونات الأساسية للتمويل²، و تعرف مصادر التمويل الداخلية بأنها "عملية إحتجاز

¹ - دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسر للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص (218-227).

² - Zavi Bodie, Robert Merton, **Finance**, Pearson, France, 2001, p 465.

النتائج المحققة من طرف المؤسسة و إستخدامها في عملية تمويل نموها ذاتيا، حيث يفاضل المساهمون بين عملية توزيع الأرباح و بين تعظيم قيم المؤسسة عبر زيادة رأس المال¹، من خلال هذا التعريف نستخلص أهم ثلاث مصادر للتمويل الداخلي و التي تتمثل في:

✓ **الأسهم العادية:** هي أيضا أحد الوسائل الرئيسية للتمويل طويل الأجل في المؤسسة، فشركات المساهمة تعتمد اعتمادا يكاد يكون تاما على إصدار هذه الأسهم للحصول على رأس المال اللازم لها بصفة دائمة خاصة عند بدء التكوين، و بذلك فالأسهم العادية تضمن للشركات التمويل، وتضمن لصاحب الحق الحصول على حصة من أرباح الشركة تتناسب مع ما يملكه من أسهم².

✓ **الأسهم الممتازة:** يمكن للشركات أن تقرر بعض الإمتيازات لبعض أنواع الأسهم، وذلك في التصويت أو الأرباح أو ناتج التصفية، وبذلك تشبه الأسهم الممتازة العادية في أن كليهما يمثل سند الملكية وأيضا في أنها لا تحصل على أرباح إلا إذا تحققت و تقرر توزيعها، غير أنها تختلف عنها في هذا الصدد لأن التوزيعات تكون محددة بمقدار معين³، و تلجأ لها المؤسسة كأسلوب تمويل لأنها تضمن لها زيادة فرص الإقتراض المستقبلية بحكم أنها تزيد من نسبة الأموال الخاصة مقارنة بالأموال المقترضة.

✓ **الأرباح المحتجزة:** هي مجموع الأرباح المتراكمة خلال سنوات عديدة والتي لم يتم توزيعها بغرض إستغلالها في تغطية الخسائر المحتملة أو إستغلالها مستقبلا في تمويل المشاريع الجديدة، فهي تزيد من فتح المجال لفرص إقتراض جديدة محتملة في حالة الحاجة إلى مبالغ مالية كبيرة.

- **مصادر خارجية:** و هي المصادر التي تلجأ المؤسسة من خلالها إلى إستدانة مبالغ كبيرة بطرق متعددة ومن جهات مختلفة و يكون أجل إستحقاقها سنة أو أكثر و يمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ **السندات:** تعتبر السندات أحد صور الإقتراض طويل الأجل، ويمثل السند صك مالي تصدره المؤسسة المقترضة للأموال، تتعهد بموجبه بدفع فائدة دورية للمقرض (المستثمر)، وأيضا تسديد قيمة السند في تاريخ محدد يدعى تاريخ إستحقاق السند، ويعطي السند لحامله جملة من الحقوق أهمها المطالبة بعائد سنوي، إسترداد كافة أمواله عند تاريخ الاستحقاق و الأولوية في السداد في حالة إفلاس المؤسسة.

✓ **القروض البنكية:** القروض طويلة الأجل تعتبر أحد أهم المصادر التمويلية التي تعتمد عليها المؤسسة في القيام بإستثماراتها طويلة الأجل، وتتمثل أهم المؤسسات المالية المانحة للقروض طويلة الأجل في البنوك التجارية، بنوك الإدخار وشركات التأمين، ويمكن تعريف القروض طويلة الأجل على أنها عقد يتم بين

¹ - Pascal Barneto, Georges Gregorio, **Finance manuel et applications**, DUNOD, Paris, 2009, p 332.

² - عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أساسيات الإستثمار و التمويل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 496.

³ نفس المرجع السابق، ص 499.

المؤسسات المالية المانحة للقرض، والمؤسسات التي تعاني من عجز في تمويل إستثماراتها والتي تعتبر كطالبة لهذه القروض، وفق بنود وشروط يتم تحديدها في العقد من خلال التفاوض.¹

✓ **الإستئجار (التمويل الإيجاري):** الإستئجار هو "عقد يلزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها لمالك أصل من الأصول لقاء إنتفاع الأول بالخدمات التي يقدمها الأصل المستأجر لفترة معينة، إن تاريخ إستحقاق عقد الإيجار أقل من مدة حياة الأصل، وقيمة الدفعات الإستئجار هي عموماً أكثر من سعر الحالي للأصل. وفي نهاية مدة حياة الإستئجار الأصل يعود للمؤجر الذي إما يقوم ببيعه أو إعادة إستجاره لآخر."²

بمعنى أبسط الإستئجار هو: "عقد يسمح بموجبه المؤجر للمستأجر بإستعمال معدات أو تجهيزات خاصة، مقابل إلزام هذا الأخير بدفعات إستئجار متتالية خلال مدة العقد"³ منه فالإستئجار هو مصدر من مصادر التمويل يكون على شكل عقد يربط بين طرفين المؤجر والمستأجر.

ثالثاً: سياسات بناء هيكل التمويل: إن السياسات المالية التي تلجأ لها المؤسسة في تحديد هيكلها التمويلي هي عبارة عن خليط من مصادر مالية مختلفة مستخدمة في تمويل مختلف إحتياجات المؤسسة المالية، فيما يلي سنقوم بتبيان أهم السياسات المتبعة لبناء الهيكل التمويلي للمؤسسة كما يلي:

1- السياسة المعتدلة في التمويل (مبدأ التغطية): طبقاً لهذا المبدأ ينبغي تمويل الأصول الدائمة التي عادة ما تتحول إلى نقدية بعد فترة طويلة من مصادر تمويل طويلة الأجل، فليس من الحكمة أن يتم تمويل الأصل الدائم من مصادر تمويل قصيرة الأجل، إذ هذا يعني أن تتعهد المؤسسة بسداد القرض المستخدم في تمويل الأصل، بمعدل أسرع من المعدل الذي يتحول به هذا الأصل إلى نقدية.⁴

2- السياسة المحافظة: تقوم المؤسسة وفق هذه السياسة بإستخدام الخصوم الدائمة لتمويل جميع الأصول الدائمة و بعض الإحتياجات الدورية قصيرة الأجل، في هذه الحالة المؤسسة تستخدم جزء من الديون قصيرة الأجل لتلبية أقصى إحتياجاتها.⁵

3- السياسة المجازفة: إذا ما تميزت إدارة المؤسسة بقدر من الجرأة، فإنها ستلجأ إلى مصادر التمويل القصيرة الأجل إلى حد إستخدامها في تمويل جزء من الأصول الدائمة، وذلك أملاً في زيادة العائد على الإستثمار رغم ما يترتب على ذلك من زيادة في المخاطر.⁶

رابعاً: العوامل المؤثرة في هيكل التمويل: و من أبرز هذه العوامل نذكر:

¹- Juliette Pilverdier-Latrete, **FINANCE D'ENTREPRISE**, 7eme Edition, Economica, Paris, 1999, p 334.

²- Aswath Damodran, **Pratique de la Finance d'entreprise**, 1^{er} Edition, Groupe de boech, Bruxelles, 2010, p 265.

³- ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 150.

⁴- حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 193.

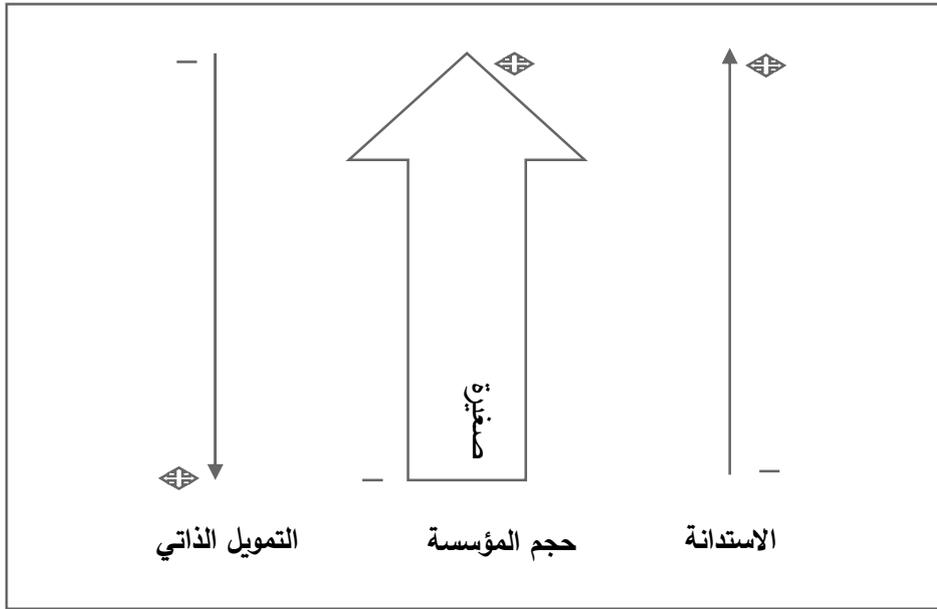
⁵- Brigham eugene, Joel f houston : **Fundamentals of Financial Management**, 11th Edition, thomson publishing, South Western, 2007, p 519.

⁶- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 224.

1- حجم المؤسسة و دورة حياتها: يؤثر حجم المؤسسة بشكل كبيرة على تركيبة هيكلها التمويلي، بحيث أن

المؤسسة ذات الحجم الكبير تعتمد على المصادر الداخلية في تمويلها، بينما المؤسسات ذات الحجم الكبير تعتمد على الاستدانة¹ و يمكن تبسيط هذا المفهوم من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-6): الهيكل التمويلي المناسب لحجم المؤسسة



المصدر: من إعداد الباحثة

تقسم دورة حياة المؤسسة إلى أربع مراحل أساسية و هي:

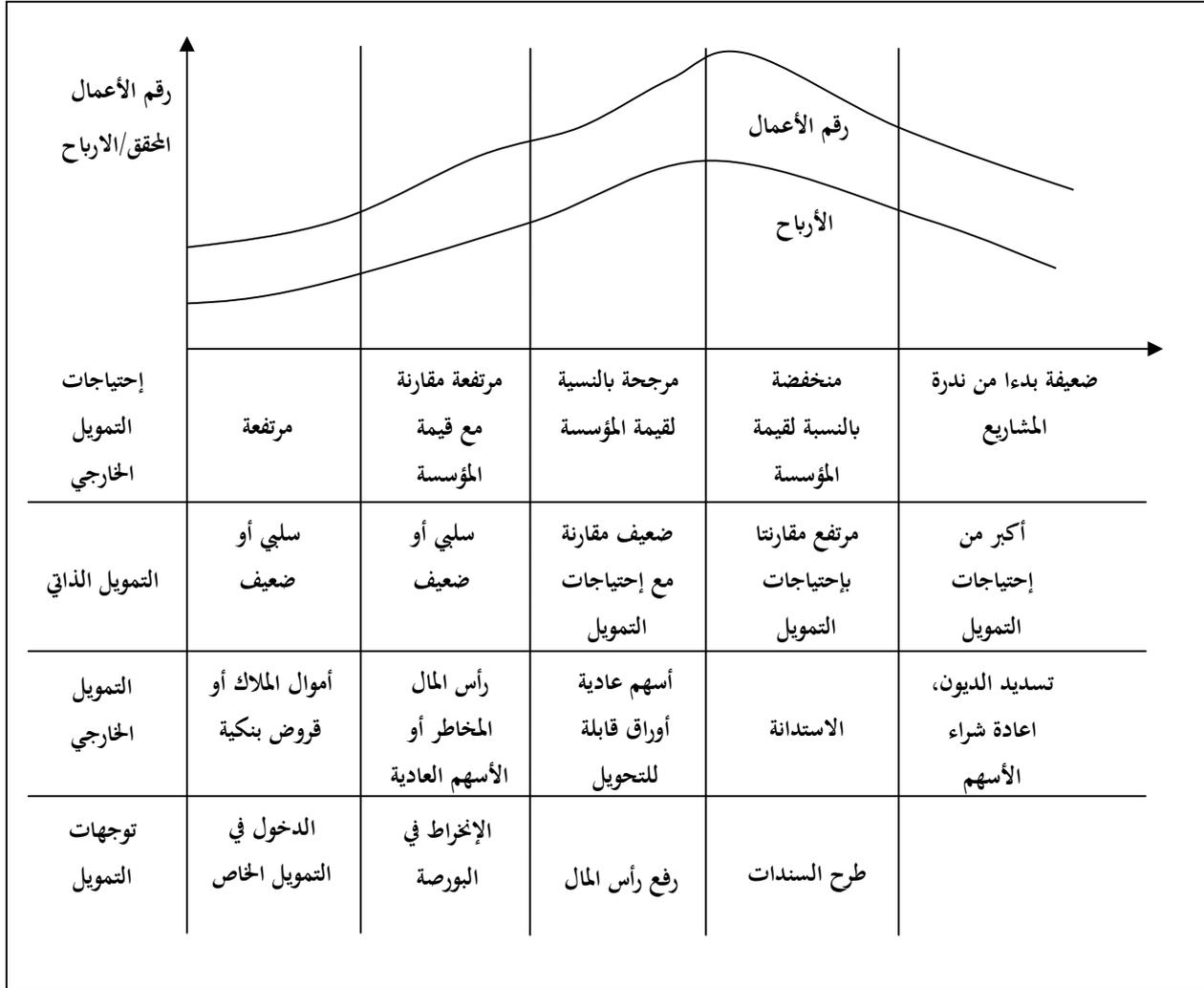
- مرحلة الدخول من خلال الدخول بأموالها الخاصة؛
- التوسع عن طريق رفع رأس مالها؛
- النضج بالانخراط في البورصة؛
- فالتدهور.

ويختلف الهيكل التمويلي للمؤسسة باختلاف المرحلة التي تكون فيها.

ومن خلال الشكل التالي يمكن أن نبين مصادر تمويل المؤسسة في كل مرحلة من دورة حياتها:

¹ - سفيان خليل المناصير، القرارات المالية و أثرها في تحديد القرار الاستراتيجي، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2010، ص 42.

الشكل رقم (1-7): تمويل المؤسسة في كل مرحلة من دورة الحياة



المصدر: مُجد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (دراسة عينة من

المؤسسات الجزائرية)، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة مُجد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص 238.

2- هيكل الأصول: تعتمد المؤسسة في نشاطها على توجيهين في بناء هيكل أصولها، فهناك مؤسسات تعتمد في نشاطها على تمويل أصولها الثابتة عن طريق مصادر تمويل طويلة الأجل، و مؤسسات أخرى تعتمد في نشاطها على الأصول المتداولة في هذه الحالة تلجأ المؤسسة لمصادر التمويل قصيرة الأجل لتمويل هذا الجانب بإعتباره أكثر حركية و أسرع مردودية من الأصول الثابتة.

3- إستقرار المبيعات: تستطيع المؤسسة التي تتميز بمبيعاتها بالإستقرار النسبي أن تعتمد على التمويل عن طريق القروض، دون أن تتحمل تكاليف ثابتة أخرى مثل المؤسسات التي تتسم بعدم إستقرار مبيعاتها، إذ يمكن

للمؤسسة التي تتميز بنمو مبيعاتها أن تعتمد على القروض، لأنه عادة تكون تكلفته أقل من تكلفة إصدار أسهم جديدة.¹

4- معدل النمو: تقوم المؤسسات التي تنمو بمعدلات عالية باللجوء إلى التمويل الخارجي في تغطية مختلف احتياجاتها التوسعية، على عكس الأخرى ذات النمو المنخفض.²

5- المرونة المالية و التوقيت: و تعني قدرة المؤسسة على تكييف هيكلها التمويلي مع الاحتياجات التي تنشأ مع الظروف المتغيرة، فيجب أن تكون الخطة المالية للمؤسسة مرنة بصورة كافية حتى يمكن تعديل مكونات هيكلها التمويلي.³

أما فيما يخص التوقيت فهو مرتبط بصورة مباشرة بالمرونة المالية بحيث يجب استخدام المصدر الملائم في الوقت المناسب، من خلال متابعة مختلف التغيرات و مواكبتها في الوقت الضروري لذلك.⁴

6- توجهات الإدارة و المقرضين: إذ يتميز بعض المديرين بدرجة أعلى من المغامرة مقارنة بغيرهم حيث يعتمدون إلى استخدام الإقتراض بشكل كبير، على عكس بعض المدراء الذين يتميزون بالتحفظ ويعتمدون على القروض بشكل حذر، بالإضافة إلى أن موقف كل من المقرضين و وكالات الائتمان يؤثر بشكل كبير على قرارات الهيكل التمويلي، ففي كثير من الأحوال تناقش المؤسسات مقرضيهها ووكالات الائتمان و تعطي أهمية كبيرة لآرائهم عند تكوين هيكلها التمويلي.⁵

7- الملاءمة و التكلفة: و يقصد بها ملائمة أنواع الأموال المستخدمة لطبيعة الأصول، أي يجب أن يكون إختيار مصدر التمويل متماشيا و متناسبا مع نوع الاستخدام، فمثلا يتم تمويل العمليات طويلة الأجل بمصادر تمويلية طويلة الأجل، كما يجب مراعاة أنه لا ينبغي على المؤسسة أن تعتمد على المصدر التمويلي (خاصة المديونية) إلا إذا تحققت من أن العائد يفوق التكلفة المترتبة عليه، لأن هذه التكلفة تمثل أعلى عائد يتوقع الحصول عليه من استثمار ذلك المصدر.⁶

8- المنافسة: كلما إرتفع عدد المنافسين إنخفضت ربحية المؤسسة وبالتالي يقل اعتمادها على الإستدانة وتلجأ للأموال الخاصة، أي أن هناك علاقة عكسية بين المنافسة ونسبة الإقتراض في المؤسسة.⁷

الفرع الثالث: الهيكل التمويلي الأمثل

¹ - السعيد فرحات جمعة، جاد الرب عبد السميع، الإدارة المالية و البيئة المعاصرة، المكتبة العصرية، مصر، 2001، ص (253-254).

² - عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، مرجع سابق، ص 201.

³ - سمير مجد عبد العزيز، اقتصاديات الإستثمار، التمويل، التحليل المالي (مدخل في التحليل و إتخاذ القرارات)، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 222.

⁴ - سفيان خليل المناصير، مرجع سابق، ص 42.

⁵ - عاطف وليم اندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص (403-406).

⁶ - السعيد فرحات جمعة، جاد الرب عبد السميع، مرجع سابق، ص (260-261).

⁷ - مجد صالح الحناوي، الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص (342-343).

بتعدد مصادر التمويل التي يعتمد عليها لتحديد الهيكل التمويلي المراد إتباعه من طرف المؤسسة فهناك عدة ضوابط تحكم عملية إختيار هيكل مقارنتا بآخر من أهمها تكلفة التمويل، بالإضافة لوجود ما يعرف بالهيكل التمويلي الأمثل و الذي يبين المزيج التمويلي المناسب للمؤسسة من أجل العمل به و هذا ما سنبينه من خلال ما يلي:

أولاً: تعريف هيكل التمويل الأمثل و خصائصه: هناك عدة تعاريف تطرقت لهيكل التمويل الأمثل و نذكر منها:

عرف هيكل التمويل الأمثل بأنه "ذلك الهيكل الذي يؤدي إلى تدنية تكلفة الأموال إلى أقل حد ممكن".¹

يرى فان هورن Van Horn أن "الهيكل الأمثل لرأس المال هو ذلك الهيكل الذي تكون عنده التكلفة الحدية الحقيقية لكل مصدر من مصادر التمويل متساوية".²

أي يمكن القول أن هيكل التمويل الأمثل هو الهيكل الذي يهدف لتحقيق أقصى عائد ممكن من مزيج مصادر التمويل المختارة في مقابل دفع أقل تكاليف ممكنة.

من خلال التعريف نلاحظ أن هيكل التمويل الأمثل له عدة خصائص تميزه تتمثل في:³

- 1- الربحية:** بمعنى أن يكون هيكل التمويل من العوامل المساعدة على تحقيق المزيد من الأرباح من خلال التوسع في إستخدام الديون، على أن يكون ذلك بأقل تكلفة ممكنة للحد من الآثار السلبية للمخاطر المالية؛
- 2- السيولة:** و تعني أن لا يتم الإفراط في الإعتماد على الديون إلى الحد الذي يعرض المؤسسة للعسر المالي سواء الفني أو الحقيقي؛
- 3- المرونة:** و يعني ذلك أنه ينبغي على الهيكل التمويلي أن يتميز بالقدرة على تعديل مصادر الأموال، أي أنه يتيح للمؤسسة القدرة على التصرف في المواقف المتغيرة و التكيف معها، مع مراعاة الحصول على الإحتياجات المالية بأقل تكلفة؛
- 4- الرقابة:** بمعنى أن يحتوى هيكل التمويل على أفضل الشروط المالية من المخاطر المالية و من درجة الرقابة التي يفرضها المقرضون على أعمال المؤسسة، أي خطر فقدان السيطرة على إدارة المؤسسة؛
- 5- التحفظ:** أي المحافظة على المؤسسة من الاختيار أو الإرتباك المالي بحيث ينبغي الإقتصار على تدعيم القدرة على الإقتراض فحسب، بل يمتد إلى العمل على توليد التدفقات النقدية التي من خلالها يتم الوفاء بالإلتزامات هذا الإقتراض.

ثانياً: وجهات النظر الخاصة بهيكل التمويل الأمثل: هناك مجموعة من وجهات النظر سواء مداخل التقليدية أو نظريات الحديثة التي حاولت الإسهام في الوصول إلى تحديد معايير لبناء مزيج تمويلي امثل نذكر أهمها في:⁴

¹ - عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة، مصر، 2002، ص 335.

² - مجد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص 299.

³ - مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، مرجع سابق، ص 4.

⁴ - عبد القادر عيادي، دور و أهمية نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ قرارات التمويل - حالة مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف (ECDE)، مذكرة ماجستير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007-2008، ص (110-115)

1- المدخل التقليدي: يعترف هذا المدخل بوجود هيكل تمويلي أمثل أي بوجود نسبة إقتراض مثلى تنخفض

عندها التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال إلى حدها الأدنى، و يقوم هذا المدخل على عدة إفتراضات منها:

- تقوم المؤسسة بتوزيع كل الأرباح على الشركاء؛
- ثبات خطر الإستغلال الذي تتعرض له المؤسسة إن قامت بإستثمارات جديدة؛
- لا تشكل المديونية أي خطر؛
- إنعدام الضرائب و أيضا تكلفة التحويل؛
- معدل العائد الذي يطلبه المستثمرون يزداد مع نسبة إزداد نسبة الديون في الهيكل المالي، وذلك بسبب زيادة المخاطر التي يتعرض لها العائد المتوقع الحصول عليه.

2- نموذج مودغلياني و ميلر: حاولا الإجابة عن تساؤل وجود هيكل تمويلي أمثل بتقديم تحليل علاقة قيمة

المؤسسة بهيكل التمويل في محيط يخلو من الضرائب سنة 1958، ثم محيط تفرض فيه ضرائب سنة 1963، و خرج بالنتائج التالية وفق نموذجين هما:

- النموذج في غياب الضرائب على أرباح المؤسسات: حسب هذا النموذج فإنه لا يوجد هيكل تمويلي أمثل في محيط خالي من الضرائب، بحيث لا يؤدي هذا الأخير إلى تغير مردودية الأصول بل يؤثر فقط على توزيع النتيجة بين المساهمين و الدائنين، كما ليس له أي تأثير على قيمة المؤسسة.
- النموذج في وسط تفرض فيه الضرائب على الأرباح: إعترف الباحثان بالدور المهم للمديونية في التمويل نظرا لما تحققه من تخفيض في الضرائب، مستنتجين بذلك أن الهيكل التمويلي الأمثل يتجسد من خلال تعظيم الإستدانة، بما أن التكاليف المالية هي تكاليف تدرج في جدول حسابات النتائج و لذلك فهي تخفض من المبلغ الخاضع للضريبة، و من ثم تحقيق إقتصاد في الضرائب.

3- نظرية تكاليف الإفلاس: إن زيادة نسبة الإستدانة إلى الأموال الخاصة بعد نقطة معينة يترتب عنها ظهور

تكلفة الإفلاس، و التي يقصد بها تعريض المؤسسة لخطر الإفلاس بسبب إرتفاع الديون في الهيكل المالي، فزيادة نسبة القروض في الهيكل المالي يؤدي إلى أثرين متضادين أحيانا، فمن ناحية تساهم في تخفيض تكلفة الأموال، و من ناحية أخرى قد تؤدي إلى ظهور تكلفة الإفلاس، و عليه يمكن القول بأن النسبة المثالية للإقتراض التي تحدد الهيكل المالي الأمثل في ظل وجود تكلفة الإفلاس هي النقطة التي تكون عندها تكلفة الأموال في حدها الأدنى.

4- نظرية تكاليف الوكالة: توكل مسؤولية تسيير المؤسسة إلى أعوان و مساهمين خارجيين يعملون على تعظيم

الثروة، لكن من الممكن أن ينفصل تسيير المؤسسة عن المساهمين، و بذلك قد ينجم تضارب في المصالح إذا إنتهج كل واحد منهم أهدافه الخاصة.

يتوقف أثر تكاليف الوكالة على وسائل التمويل المتاحة للمؤسسة حسب جنسن و ميكلنج Jensen & Meckling 1976 على:

- بالنسبة للأموال الخاصة: حجم الأموال المستثمرة من قبل المساهمين، إذ تكون بنسبة عالية في حالة إرتفاع حصصهم من الأموال المستثمرة، و تتراجع عند إرتفاع مستوى المديونية.
 - بالنسبة للديون: تتوقف على بنود الحماية المتخذة، إذ يمكن للدائنين المطالبة بالضمانات في حالة الإقتراض الإضائي و عليه فإن تكلفة الوكالة ترتفع مع زيادة الإستدانة.
- وعليه نستخلص من هذه النظرية أن المؤسسة تصل إلى الهيكل التمويلي الأمثل عندما تحقق نسبة ديون على الأموال الخاصة أدنى من تكاليف الوكالة، لكن ما يعاب على هذه النظرية أنها تفسر هيكل التمويل الأمثل بشكل مستقل عن الإقتصاد في الضرائب و تكاليف الإفلاس.
- 5- نظرية التمويل التدريجي:** إن هذه النظرية تعتبر المؤسسات التي لها مردودية عالية تلك التي تقترض بأقل قدر ممكن، و هذا يرجع إلى معدل الإستدانة الأمثل لديها بل لعدم حاجتها للتمويل الخارجي، كما يؤكد أن نسبة الإستدانة في المؤسسة تعتبر أهم مؤشر يعكس إحتياجات التمويل الخارجية لها.
- 6- نظرية الإشارة:** تعتمد على تماثل المعلومات المصرح بها من قبل المسيرين في السوق المالي، شرطة أن تعطي هذه المعلومات فعليا الصورة الحقيقية للمؤسسة، و تتمثل هذه الإشارات في القرارات الهامة مثل: رفع رأس المال، مستوى الديون، تعديل السهم إلخ.
- فهذه الإشارة تعطي دلالة على أن المؤسسة على مستوى عالي من الكفاءة و بالخصوص إذا تعلق الأمر بمستوى المديونية مما يظهر بأن المؤسسة تتمتع بهامش أمان و بإمكانها المزيد من الإستدانة والمناورة من أجل تحقيق الأرباح.

ثالثا: المفاضلة بين طرق التمويل: إن البحث عن هيكل التمويل الأمثل يتطلب دراسة أثر الرفع المالي، يقصد بالرفع المالي هو إعتداد المؤسسة على الإقتراض من المؤسسات المالية و المصرفية في سد إحتياجاتها المالية، و بالتالي تكون التكاليف الثابتة لديها في هذه الحالة هي الفوائد المدينة أو المدفوعة، أما إذا كانت المؤسسة تطرح أسهما ممتازة لسد هذه الإحتياجات فإن التكاليف الثابتة هنا، هي أرباح الأسهم الممتازة التي ستقوم المؤسسة بدفعها إلى المساهمين الممتازين، وذلك لأن الأسهم الممتازة تتمتع بأرباح مضمونة و محددة حسب ما نص عليه قانون المؤسسات.¹

هناك من يعتبر الرفع المالي أو الرافعة المالية من المصطلحات التي ابتدعتها الذهنية المؤسساتية لتغليف الأشياء غير المحببة أو السلبية وإعطائها مظهرا جميلاً، فبدلاً من أن نقول استدانة أو مديونية وهو مصطلح يوحي بالمخاطرة والضعف نقول رافعة مالية وهو مصطلح يوحي بالثقة والقوة.²

¹ - رشاد العطار و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار البركة، الأردن، 2001، ص 286.

² - نبال قصبة، أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية و الحلول المقترحة، مؤتمر الأزمات الاقتصادية و تداعياتها و علاجها، جامعة جرش، عمان، الأردن، 2010، ص 8.

تظهر الآثار المالية للرفع المالي على أداء منشآت الأعمال مع زيادة حجم التمويل بالدين، حيث يمكن للرفع المالي أن يؤثر إيجاباً على أداء المشروع حتى حد معين من نسبة المديونية، وتستخدم مقاييس العوائد المحاسبية التقليدية مثل: العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على المبيعات (ROS) ومعدل دوران الأصول، كأساس ليعكس أثر الزيادة أو التخفيض في درجة الرفع المالي على أداء المشروع، وبشكل عام فإن نتائج التوسع في الرفع المالي تعتمد على قدرة إدارة المشروع على إستغلال الأموال المقترضة لزيادة العوائد المحاسبية، لذلك فإن الرفع المالي يحقق عوائد قد تكون أكبر من تكلفة الاقتراض أو مساوياً لها أو أقل منها وبالتالي يمكن تصنيف نتائج التوسع في الرفع المالي كالتالي:

1- الرفع المالي الجيد: وهو الحالة التي يكون فيها العائد على الأموال المقترضة أكبر من تكلفة الاقتراض مما

يترتب عليه إرتفاع العائد للملاك وزيادة نسبة العائد على الأصول وعلى حقوق الملكية؛

2- الرفع المالي المتوسط: وهو الحالة التي يكون فيها العائد على الأموال المقترضة مساوياً لتكلفة الإقتراض مما

يترتب عليه عدم إحداث أي تغير في العائد على الملاك وبقاء نسبة العائد على الأصول وعلى حقوق الملكية

كما هي دون تغير؛

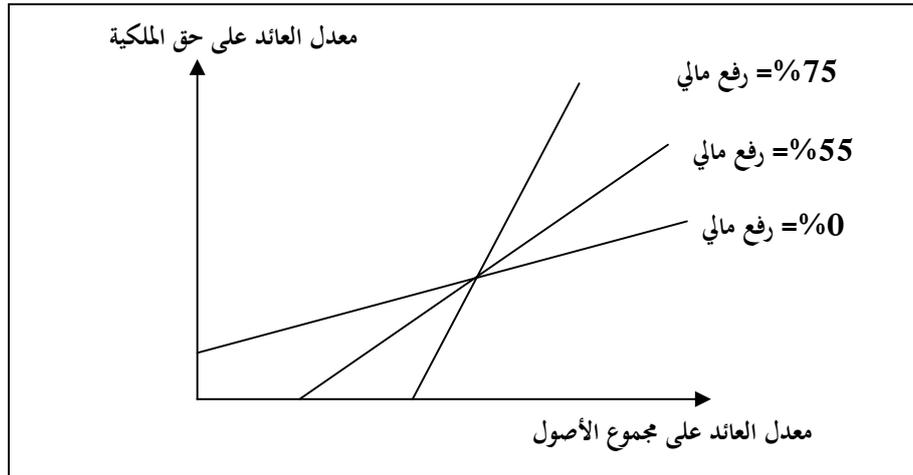
3- الرفع المالي العكسي: وهو الحالة التي يكون فيها العائد على الأموال المقترضة أقل من تكلفة الإقتراض مما

يترتب عليه إنخفاض معدل العائد على الأصول وإنخفاض معدل العائد على حقوق الملكية.¹

إن العلاقة بين معدل العائد على مجموع الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية في ظل معدلات رفع مالي

مختلفة تظهر في الشكل التالي:

شكل رقم (1-8): أثر الرفع المالي على معدل العائد على مجموع الأصول و معدل العائد على حق الملكية



المصدر: مفيدة بجاوي، تحديد الهيكل المالي الأمثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، العدد الثالث، مجلة العلوم

الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص 5.

¹ - جميل حسن النجار، مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين -دراسة إختيارية، المجلد 15، العدد 1، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلة جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013، ص 289.

إن نقطة إلتقاء المنحنيات الثلاث تدعى بنقطة عدم الإهتمام و فيها يكون:¹

- معدل العائد على مجموع الأصول = سعر الفائدة؛
- معدل العائد على حق الملكية = معدل العائد على مجموع الأصول (1- معدل الضريبة)؛
- فكلما زاد معدل العائد على مجموع الأصول عن سعر الفائدة فيمكن الإعتماد أكثر على القروض و العكس صحيح؛

معدل العائد على مجموع الأصول يرتبط بنتيجة الإستغلال المحققة في المؤسسة، و منه طريقة التمويل (إقتراض أو تمويل ذاتي) لها علاقة مباشرة بهذه النتيجة، و يمكن تلخيصها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-9): علاقة الرفع المالي بالنتيجة

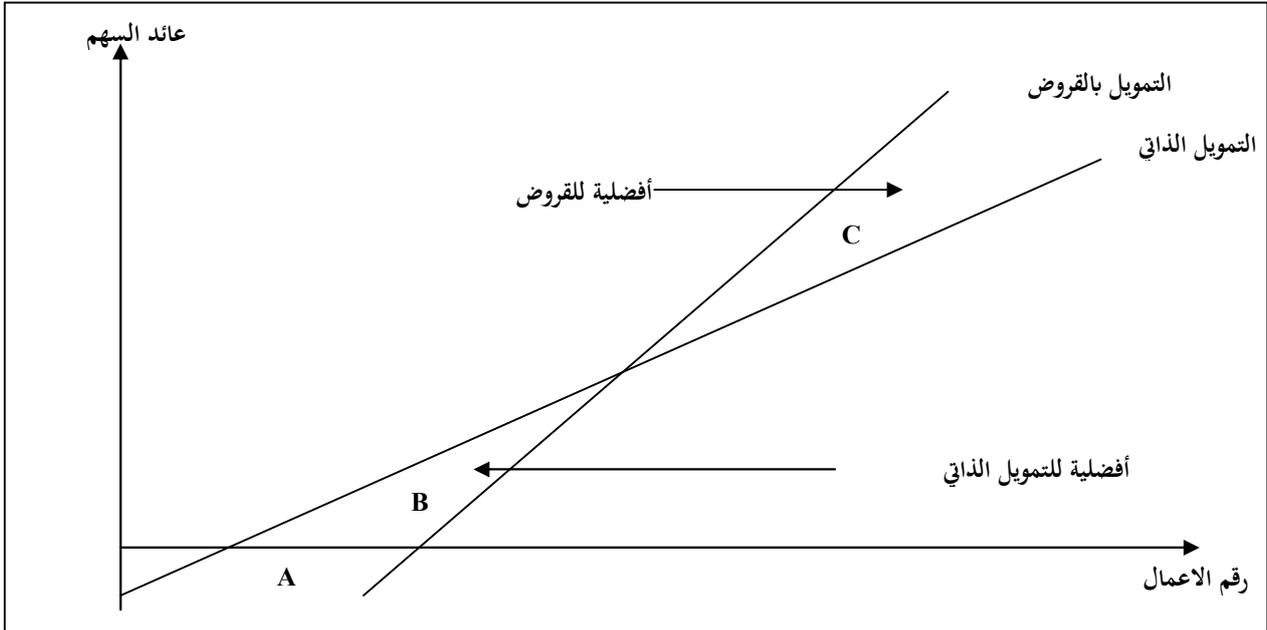
خسارة	ربح ضعيف	ربح مهم
علاقة طردية بين الرفع المالي والنتيجة	علاقة عكسية بين الرفع المالي والنتيجة	علاقة طردية بين الرفع المالي والنتيجة

المصدر: مفيدة بجاوي، تحديد الهيكل المالي الأمثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، العدد الثالث، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص 6.

- إذا كانت المؤسسة في حالة خسارة فإنه كلما إعتمدت على القروض أكثر كلما زادت الخسارة (أنظر A في الشكل الموالي)؛
- إذا كانت المؤسسة تحقق أرباحا، لكنها أرباح ضعيفة، فإنها كلما اعتمدت أكثر على القروض تنخفض الأرباح (أنظر B في الشكل الموالي)؛
- أما إذا كانت الأرباح مهمة فكلما إعتمدت على القروض أكثر كلما زادت الأرباح (أنظر A في الشكل الموالي)؛ و هذا هو أثر الرفع المالي، و النقطة الفاصلة في مجال الربح هو نقطة عدم الإهتمام المذكورة سابقا، ويمكن توضيحها أكثر إذا تطرقنا لها من خلال وضع علاقة بين رقم الأعمال وعائد السهم و التي تظهر في الشكل التالي:

¹ - مفيدة بجاوي، مرجع سابق، ص (6-8).

شكل رقم (1-10): كيفية المفاضلة بين طرق التمويل



المصدر: مفيدة يحيوي، تحديد الهيكل المالي الأمثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، العدد الثالث، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص 7.

فكلما زاد رقم الأعمال عن نقطة عدم الإهتمام فستكون الأفضلية للقروض، أما في حالة عدم تحقق أرقام أعمال هامة (أقل من نقطة عدم الإهتمام) فيجب الابتعاد عن القروض و الإعتماد على مصادر داخلية للمؤسسة، فأثر الرفع المالي يعني أنه بزيادة الإعتماد على القروض تزيد الخسائر أو الأرباح بنسب مهمة حسب النتيجة المحققة في المؤسسة مما يعني أن المؤسسة يمكنها أن تعتمد على القروض أكثر فأكثر طالما وضعيتها المالية جيدة.¹

المطلب الثاني: قرارات الإستثمار

يعد قرار الإستثمار ومهما كان شكل هذا الأخير، من أصعب القرارات وأكثرها حساسية، فهذا القرار في جوهره يمثل عملية تخصيص للموارد المتاحة، ومنه فإن إدارة الإستثمارات والموارد المتاحة تلعب دورا فعالا في تحقيق أهداف المستثمرين، وساهم التطور العلمي والمعرفي والانفتاح الاقتصادي بين دول العالم المختلفة في توفير أنواع مختلفة من الأدوات الإستثمارية وإبتكار طرق ووسائل ناجحة لتسهيل مهمة إتخاذ القرارات الإستثمارية وهذا ما سنحاول تبيانه من خلال المطلب التالي:

الفرع الأول: مفهوم الإستثمار

قبل التطرق لمفهوم قرار الإستثمار لابد أولا من تحديد مفهوم الإستثمار الذي سيتخذ القرار في خضمه كما يلي:

أولا: تعريف الإستثمار: تعددت التعاريف التي تطرقت لمصطلح الإستثمار، نذكر منها:

¹ - مفيدة يحيوي، مرجع سابق، ص 7.

الإستثمار لغة هو: "طلب الحصول على الثمرة، و ثمرة الشيء هو ما تولد عنه أو المقصود منه نفعه، و ثمر الرجال ماله أي أحسن القيام عليه و نماء."¹

فالإستثمار لغة يراد به طلب الثمر، أما إستثمار المال فيراد به طلب ثمر المال أي نماءه و نتاجه.² مما سبق نلاحظ أن التعريف اللغوي للإستثمار قائم على " إستخدام المال و تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الإستخدام فيكثر المال و ينمو على مدى الزمن."³

الإستثمار إصطلاحاً: يعرف الإستثمار من الناحية الإصطلاحية على أنه: "هو التوظيف أو الإستخدام الأمثل لرأس المال."⁴

كثيراً ما يستخدم مصطلح الإستثمار على الألسن، و يستخدم من قبل المختصين في الاقتصاد، المحاسبة، الإدارة و المالية، و أياً كان المجال الذي يستخدم فيه فإنه كمفهوم لا يخرج عن كونه " الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال."⁵

إن إعطاء مفهوم محدد للإستثمار من الناحية الإصطلاحية يتوقف على الزاوية التي ننظر من خلالها له، ويمكن تعريف الإستثمار من خلال ثلاث زوايا مختلفة هي:⁶

1- التعريف الاقتصادي: الإستثمار هو عبارة عن تخصيص موارد آنية و متاحة بغية تحقيق إيرادات في المستقبل

موزعة أو مقسمة على فترات أو سنوات عمر المشروع و بحيث تكون القيمة الإجمالية للإيرادات الصافية أكثر من الإنفاق المبدئي، و قد تكون هذه الموارد ذاتية في شكل مدخرات أو قد تكون موارد خارجية عن المشروع في شكل قروض إما عن طريق البنوك أو المؤسسات المالية أو قروض سندات.

حسب رأي ثامر علوان في علم الاقتصاد، الإستثمار له معنى واحد هو: "عبارة عن الجزء الذي لم يستهلك من الدخل و إنما يعاد إستغلاله في العملية الإنتاجية الهدف منه زيادة الإنتاج مع الأخذ بنظر الإعتبار المخزون السلعي."⁷

2- التعريف المالي: يتمثل الإستثمار من خلال المفهوم المالي يرتبط برصيد التدفقات المالية الناتجة عن المشروع

حيث أن هناك تدفقات مالية خارجة في شكل نفقات، و هناك تدفقات مالية داخلية في شكل إيرادات والفرق بينهما يعبر لنا على صافي التدفقات المالية.

¹ - صفوت احمد عبد الحفيظ، دور الإستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 18.

² - قطب مجد سانو، الإستثمار: أحكامه و ضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2000، ص 17.

³ - عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الإستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 18.

⁴ - مجد على سويلم، أدوات الإستثمار في البورصة -دراسة مقارنة-، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2013، ص 12.

⁵ - طلال كداوي، تقييم القرارات الإستثمارية، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص 13.

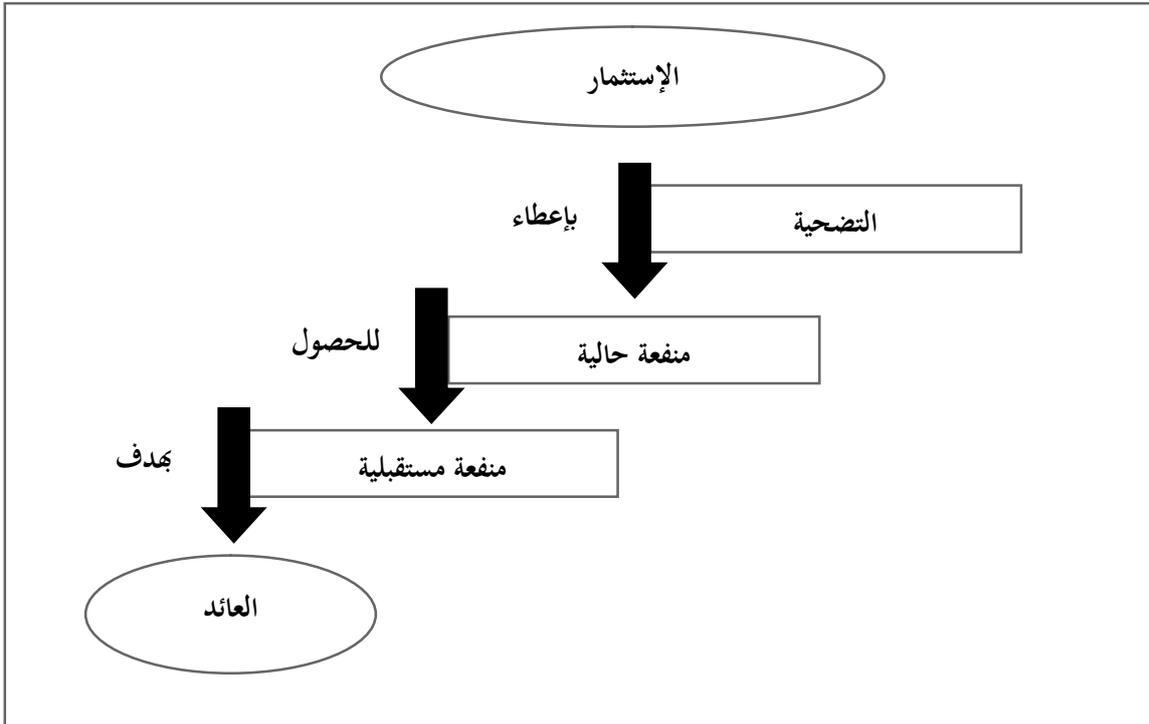
⁶ - هوارى معرج و آخرون، القرار الإستثماري - في ظل عدم التأكد و الأزمة المالية-، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص (41-42).

⁷ - ثامر علوان المصلح، تقييم قرارات الإستثمار، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 15.

3- التعريف المحاسبي: يتمثل الإستثمار في كل منتج مادي و غير مادي حيث أن المؤسسة أو المشروع قام بشرائه أو إنجازه و حيث أن هذا المنتج يهدف إلى البقاء لدى المؤسسة بنفس الشكل و دون تغيير خلال مدة حياته، و في هذا الإطار فإن المفهوم المحاسبي يحصر الإستثمارات ضمن الصنف الثاني من النظام المحاسبي المالي.

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء توضيح لماهية الإستثمار بشكل مبسط من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1-11): ماهية الإستثمار



المصدر: مروان شموط، كنجو عبود كنج، أسس الإستثمار، الشركة العربية المتحدة، مصر، 2008، ص 7. (بتصرف)

ثانيا: عناصر و أهداف الإستثمار: إن عملية الإستثمار تتحكم فيها مجموعة من العناصر هي:¹

1- التكاليف: يترتب على الإستثمار عدة تكاليف ثابتة أو متغيرة بالإضافة لمعدل الفائدة والضرائب؛

2- الإيرادات: ينتج عن الإستثمار مجموعة من العوائد المنتظرة و التي تتأثر بمستوى النشاط و نوع المنتج وحالة الاقتصاد والسوق.

3- التوقعات: من خلال التنبؤ بالعوائد المستقبلية للإستثمار حسب الظروف المحيطة به.

4- الميل للإستثمار: عند إمتلاك المستثمر القدرة على الإستثمار تصبح هناك رغبة حقيقية في الإستثمار.

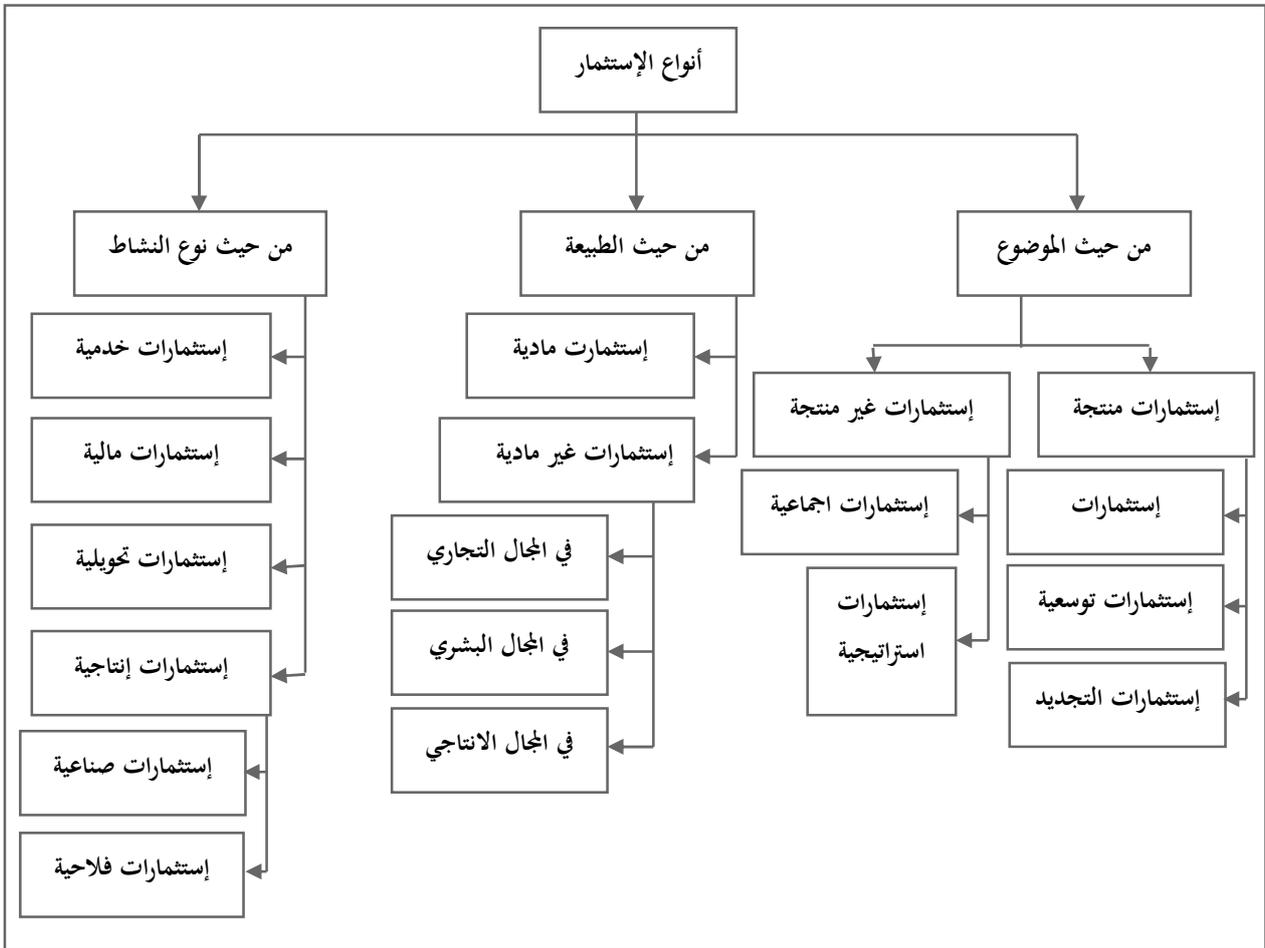
من خلال تجانس مختلف العناصر السابقة تهدف المؤسسة لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:²

¹ - مسعود صديقي، نمر محمد الخطيب، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية و التطبيق، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008-2009، ص 109.

² - طاهر حيدر حردان، أساسيات الإستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص 16.

- 1- الهدف العام للإستثمار هو تحقيق العائد (الربح أو الدخل)؛
 - 2- تكوين الثروة و تنميتها: يقوم هذا الهدف على أمل تكوين الثروة في المستقبل و تنمية الثروة؛
 - 3- تأمين الحاجات المتوقعة و توفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات، و بذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي؛
 - 4- المحافظة على قيمة الموجودات: و عندها يسعى المستثمر إلى التنوع في مجالات إستثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته (ثروته) مع مرور الزمن بحكم عوامل إرتفاع الأسعار و تقلبها.
- ثالثا: أنواع الإستثمارات، مخاطرها و كيفية معالجتها: الإستثمار لا يقتصر على توجه واحد فقط و إنما يشمل عدة أنواع يمكن التطرق لها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-12): أنواع الإستثمار



المصدر: صلاح الدين شريط، دور صناديق الإستثمار في سوق الأوراق المالية- دراسة تجريبية جمهورية مصر العربي-مع إمكانية تطبيقها على الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012، ص 49.

من المنطقي أن المستثمر يجب أن يضع في حسابه حدوث مخاطر نتيجة إقدامه على إستثمار معين، فكثير من الإستثمارات تنتج عنها مخاطرة كبيرة مقارنة بالعائد المتوقع منها، و تنقسم مخاطر الإستثمار إلى:¹

1- المخاطر الخارجية: يتمثل هذا النوع من المخاطر في:

- مخاطر معدلات أسعار الفائدة: وتخص التقلبات الغير متوقعة التي قد تطرأ على سعر الفائدة؛
- مخاطر انخفاض القوة الشرائية للنقود: نتيجة التضخم مما ينجر عنه مخاطر على أدوات الإستثمار؛
- مخاطر السوق: تتمثل في مختلف المخاطر المنجزة عن الظروف السياسية و الاقتصادية؛
- المخاطر الناشئة من الإرتباطات بين الأسواق المحلية و الدولية: حيث أن أي تراجع في الأسواق الدولية ينعكس على الأسواق المحلية بسبب تلك الإرتباطات؛
- المخاطر السياسية: تمس المستثمرين الدوليين بسبب عدم تنفيذ قرار الإستثمار لأسباب سياسية؛
- المخاطر المحتملة على ميزان المدفوعات: للإستثمار الدولي أثر سلبي على ميزان المدفوعات كونه يسبب المزيد من الضغوط على ميزان المدفوعات بسبب زيادة الواردات خاصة المواد الأولية؛
- المخاطر الضريبية: التي تعتبر ركيزة أساسية لعلم المالية و فريضة مالية تدفع جبرا للدولة، و تستخدم من أجل تحقيق التوازنات و تنظيم الحياة الاقتصادية و الإجتماعية للمجتمع كما أن الضرائب تعتبر موجه هام لمسار الإستثمارات.²

2- المخاطر الداخلية: تتمثل في:

- مخاطر الإدارة: تنتج نتيجة سوء التسيير أو التصرف في حال وجود أخطاء أو خسائر غير متوقعة؛
- مخاطر الصناعة: ناتجة عن الإضطرابات التي تتعرض لها بعض القطاعات الصناعية أو الخدمية؛
- مخاطر رفع التشغيل: يرتبط رفع التشغيل بميكال التكاليف و ترتفع مخاطر الرفع التشغيلي كلما إتفع الوزن النسبي للتكاليف الثابتة في أس مال المشروع، ونعني بارتفاع درجة الرافعة التشغيلية أن أي تغير في المبيعات ينتج عنه تغير كبير أو قليل في الأرباح؛
- مخاطر الرافعة المالية: تتعرض لها المؤسسات التي تعتمد على الإقتراض في التمويل لأنها ملتزمة بتسديد الفوائد، خاصة إذا كانت القروض تشكل نسبة مرتفعة يكون خطر الرفع المالي مرتفع.

¹ - أنظر في:

- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية- مدخل القيمة و إتخاذ القرارات-، الدار الجامعية، مصر، 2002.

- منير إبراهيم هندي، مخاطر الإستثمار، مطبعة دالتا، مصر، 2008.

- دريد كمال آل شبيب، الإستثمار و التحليل الإستثماري، دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.

- عرفات الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن، 1999.

² - نصيرة بوعون مجايوي، الضرائب الوطنية و الدولية، مؤسسة الصفحات الزرقاء الدولية للنشر، الجزائر، 2010، ص 76.

من أجل تحديد كيفية التعامل مع مخاطر الإستثمار ومعالجتها هناك خطوات تساعد على التعامل مع المخاطر التي يواجهها المشروع والمخاطر التي تتعرض لها الإستثمارات و هي:

- **الخطوة الأولى:** هي تحديد المخاطر التي سيواجهها المستثمر و وضع الخطط لمواجهة هذه المخاطر والبدائل المتاحة لمعالجتها وآثارها على الإستثمار وتحديد مدى إمكانية تجنبها أو التحكم بها؛
- **الخطوة الثانية:** هي القيام بتقدير المخاطر، إذ يتم فيها تقدير عدم التأكد المصاحب لهيكل المشكلة وتحديد العناصر الأساسية المسببة للمخاطر وآثار عدم التأكد وكيفية التعامل معها؛
- **الخطوة الأخيرة:** هي مرحلة تقويم المخاطر، تحديد المتغيرات المهمة وعناصر المخاطر التي تؤثر على التدفقات النقدية للإستثمارات وتقييم الحلول للتعامل مع طبيعة كل عنصر من المخاطر، وتختلف المخاطر لكل أداة إستثمارية، فهناك أدوات قليلة المخاطر وهناك أدوات متوسطة المخاطر وأدوات التي ترتفع فيها درجة المخاطرة.

الفرع الثاني: مفهوم قرار الإستثمار

القرار الإستثماري كقرار غسراتيجي تناوله العديد من الباحثين من جوانب عدة و لتبيان مفهومه سنركز في هذه النقطة على تحديد ما يلي:

أولاً: تعريف قرار الإستثمار: في النقاط السابقة تم التطرق لمفهوم الإستثمار كونه هو المصطلح الأساسي لبناء مفهوم قرار الإستثمار إذ أن هذا الأخير يشير بصفة عامة إلى: "قرار تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة."¹

يجب أن يتميز هذا القرار بالرشادة للوصول إلى النتيجة المطلوبة و عليه يمكن تعريف القرار الإستثماري الرشيد بأنه: " يستند على مبدأ الرشادة الاقتصادية الذي يقوم عليه علم الاقتصاد أساسا حيث من المفترض أن متخذ القرار الإستثماري يتسم بالقدرة على حسن التصرف في الموارد النادرة المتاحة، أي عملية البحث في كيفية إستخدام الموارد الاقتصادية أحسن إستخدام ممكن، و التي يكون لها إستخدامات عديدة، بحيث يصل إلى توظيف و إستثمار تلك الموارد في النشاط أو المشروع الذي يعطي أكبر عائد ممكن على الإستثمار أخذا في الإعتبار تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة أو المضحى بها."²

مما سبق نستنتج أن القرار الإستثماري هو أهم قرار من القرارات المالية لما له أهمية بارزة بعد صدور قرار التمويل وتشغيل الموارد المحصل عليها بطريقة عقلانية و رشيدة للحصول على أكبر عائد سواء على المدى الطويل أو القريب، هذا العائد الذي يتم توزيعه على المستفيدين منه ضمن قرار توزيع الأرباح.

ثانياً: مبادئ القرار الإستثماري: تقوم عملية الإختيار بين البدائل الإستثمارية على مجموعة من المبادئ أهمها:

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، تقييم المشروعات بإستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 21.

² - عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 37.

- 1- مبدأ الإختيار: يتميز قرار المؤسسة بالمرونة و ذلك من خلال إختيارها للبديل الأمثل من بين البدائل المتاحة؛
- 2- مبدأ المقارنة: تواجه المؤسسة مجموعة من البدائل مختلفة من حيث المدى الزمني و العوائد لذلك على المؤسسة أن تقوم بالمقارنة بينها بالإستعانة بأدوات التحليل و التقييم لتحديد البديل الأمثل؛
- 3- مبدأ الملائمة: يقوم هذا المبدأ على إختيار الفرصة المناسبة للمؤسسة و ذلك وفقا لإمكانياتها بالإضافة إلى تحديد إحتياجات المؤسسة و مجالاتها الإستثمارية؛
- 4- مبدأ التنوع: تعمل المؤسسة على التقليل من تكاليفها و تعظيم عوائدها مع توزيع مخاطرها من خلال تنوعها في إستثماراتها.

ثالثا: أنواع القرارات الإستثمارية: ، و تتمثل هذه القرارات في: ¹

- 1- قرارات تحديد أولويات الإستثمار: و يتم إتخاذ القرار الإستثماري في هذه الحالة بين عدد معين من البدائل الإستثمارية المحتملة و الممكنة لتحقيق نفس الأهداف، و يصبح المستثمر أمام عملية إختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، و من ثم يقوم بترتيب أولويات الإستثمار طبقا للأولويات التي يحددها و إهتمامات كل مرحلة، فإذا إعتبر أن العائد على الإستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل الإستثمارية طبقا لهذا المدخل.
- 2- قرارات قبول أو رفض الإستثمار: في هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد لإستثمار أمواله في نشاط معين أو الإحتفاظ بها دون إستثمار، و هذا القرار يجعل فرص الإختيار أمام المستثمر محدودة جدا وهو يختلف عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود فرص و بدائل كثيرة و كانت المشكلة هي إتخاذ القرار بعد وضع أولويات، أما في هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الإستثماري الذي إكتملت و تمت له دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ، و من هنا تصبح مساحة الإختيار أضيق بكثير من قرارات تحديد الأولويات.
- 3- قرارات الإستثمار المانعة تبادليا: في هذا النوع توجد العديد من فرص الإستثمار و لكن في حالة إختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن للمستثمر من إختيار نشاط آخر، فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الآخر، فإذا تم إختيار الإستثمار في مشروع صناعي فإن ذلك يمنع الدخول في مشروع زراعي في نفس الوقت و هنا نتحكم في تلك العملية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة فإن عدم إختيار بديل في نشاط معين أضحي في نفس الوقت بديل آخر في نشاط آخر.
- 4- القرارات الإستثمارية في ظروف التأكد و المخاطرة و عدم التأكد: يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطرة و تقترب من الصفر و من ثم تتم عملية إتخاذ القرار الإستثماري بسهولة و بساطة حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة و لديه دراية تامة بالمستقبل و نتائجه، وهو وضع

¹ - ثامر علوان المصلح، مرجع سابق، ص (47-49). (بصرف).

يكاد لا يحدث إلا قليلا فيما يتعلق بالقرارات الإستثمارية لأنها دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطرة، لذلك توجد القرارات التي تتم في درجة معينة من المخاطرة هي فوق الصفر و تقترب من 100% و هذه القرارات هي التي يتم في إطارها إتخاذ معظم القرارات الإستثمارية في الواقع العملي وخاصة تلك القرارات التي تتجه تنازليا أي تبتعد عن 100% و كلما إبتعدت كلما كانت قابليتها للتحقيق أكثر.

و هناك القرارات الإستثمارية التي تتم في حالة عدم التأكد و هي الحالات التي تكون درجة المخاطرة فيها تقترب بقوة من 100% و هي قرارات قل أن تحدث في مجال الإستثمار و تحتاج إلى خبرة عالية في إجراء دراسات الجدوى في مجال الإستثمار، و تحتاج إلى دقة كبيرة في إجراء دراسات الجدوى وتطبيق أساليب على درجة كبيرة من التقدم لكي يتخذ القرار الإستثماري في مثل تلك الظروف.

5- القرارات الإستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي و التحليل الكمي: حيث يمكن أن نجد قرارات إستثمارية تعتمد على التحليل الوصفي فقط و هي قليلة الحدوث في عالم اليوم و قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط و هي أيضا ليست بكثيرة الحدوث و لكن الواقع العملي يغلب على القرارات الإستثمارية فيه الأخذ بالتحليل الوصفي و الكمي معا.

6- القرارات الإستثمارية في مجال الأوراق المالية: حيث تتوقف طبيعة القرار الذي يتخذ في هذه الأنواع على طبيعة العلاقة بين سعر الأداة الإستثمارية وقيمتها من وجهة نظر المستثمر تنقسم إلى الأنواع التالية:¹

- **قرار الشراء:** يتخذ المستثمر ذلك القرار عند شعوره بأن قيمة الأداة الإستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة تزيد عن السعر السوقي للأداة، مما يشجع المستثمر على شراء تلك الأداة بهدف تحقيق مكاسب رأسمالية من إرتفاع يتوقعه بسعرها السوقي مستقبلا، مما ينتج عن ذلك تولد ضغوط شرائية في السوق على تلك الأداة مؤديا لرفع سعرها السوقي.
- **قرار عدم التداول:** يترتب على الحالة السابقة، أن يواصل السعر بالإرتفاع إلى نقطة يتساوى فيها السعر السوقي مع القيمة، ومن هنا يصبح السوق في حالة توازن، تفرض على من كان لديه حافز للبيع أو الشراء التوقف عن ذلك، فيكون القرار الإستثماري في هذه اللحظة هو عدم التداول، لأن المستثمر عند هذه النقطة يكون في وضع تنتفي لديه الآمال لتحقيق مكاسب رأسمالية مستقبلية.
- **قرار البيع:** بعد مرور السوق بحالة التوازن، حيث يتساوى السعر مع القيمة، تعمل ديناميكية السوق فتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد مما يتطلب منه أن يعرض سعرا جديدا لتلك الأداة، يزيد عن القيمة وبذلك يرتفع السعر عن القيمة معطيا لغيره حافزا للبيع، فيصبح عندئذ قرار المستثمر هو قرار البيع وذلك يخلق طرفا جديدا ينعكس على آلية السوق يصل إلى نقطة يكون فيه المعروض من الأداة أكثر من المطلوب، فيتجه سعر الأداة السوقي للهبوط مرة أخرى وهكذا تدور الدورة.

¹ - مجد مطر، تيم فايز، إدارة المحافظ الإستثمارية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص (18-19).

تعتمد القرارات التي يتخذها المستثمرون الحاليون و المحتملون بخصوص شراء أو بيع أو إمتلاك أدوات حقوق الملكية و أدوات الدين على العوائد التي يتوقعونها من الإستثمار في تلك الأدوات، مثل أرباح الأسهم أو المبلغ الأصلي و دفعات الفائدة أو الزيادة في سعر السوق، و على نحو مشابه، تعتمد القرارات التي يتخذها المقرضون الحاليون و المحتملون و الدائنون الآخرون بخصوص تقديم أو تسوية القروض و الأشكال الأخرى من الائتمان على المبلغ الأصلي و دفعات الفائدة أو العوائد الأخرى التي يتوقعونها، و تعتمد توقعات المستثمرين و المقرضين و الدائنين الآخرين بشأن العوائد على تقييمهم لمبلغ و توقيت و شكوك صافي التدفقات النقدية و توقعاتها المستقبلية الواردة للمؤسسة، و تبعاً لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون و المحتملون والمقرضون و الدائنون الآخرون معلومات تساعدهم على تقييم احتمالات صافي التدفقات النقدية المستقبلية الواردة للمؤسسة، و لتقييم هذه الاحتمالات يحتاج المستثمرون الحاليون و المقرضون و الدائنون الآخرون معلومات حول موارد المؤسسة وكيف يؤدي مجلس إدارة المؤسسة مسؤولياته بكفاءة و فاعلية لإستخدام موارد المؤسسة، تشمل الأمثلة على تلك المسؤوليات حماية موارد المؤسسة من الآثار غير المواتية للعوامل الاقتصادية مثل تغير الأسعار و التغيرات التقنية و ضمان إمتثال المؤسسة للقوانين و اللوائح المعمول بها و الأحكام التعاقدية، و تعتبر المعلومات حول أداء الإدارة لمسؤولياتها هو أمر مفيد أيضاً لإتخاذ القرارات من قبل المستثمرين و المقرضين الحاليين و الدائنين الآخرين الذين يحق لهم التصويت على إجراءات الإدارة أو التأثير عليها بطريقة أخرى.¹

رابعاً: صعوبات إتخاذ القرار الإستثماري: تواجه متخذ القرار صعوبات معينة و ذلك لسببين هما:²

1- إن القرار الإستثماري يعتمد كلياً على التنبؤات؛

2- مراعاة أن يكون الإستثمار الجديد متماشياً مع أنشطة الشركة و أهدافها و سياساتها.

يعتبر إعداد التقديرات من أصعب مراحل دراسات الجدوى للمشروعات، و ليست الصعوبة في إعداد تقديرات لمختلف التدفقات النقدية و إنما مراعاة دقة هذه التدفقات على مر الزمن، و يرجع ذلك لإختلاف القيمة الزمنية للنقود.

بالإضافة إلى التقديرات الكمية للتدفقات و ما يتولد عنها من صعوبات، توجد جوانب أخرى يصعب وضع قيم أو تقديرات لها بدقة مثل التطور التكنولوجي في المستقبل، و الظروف و الأوضاع الاقتصادية. أما فيما يتعلق بالتجانس و التناسق بين قرار الإستثمار و أهداف و سياسات المشروع، فهي ليست عملية سهلة كما يعتقد، ففي كثير من المشروعات لا تكون الأهداف و السياسات معلنة بطريقة واضحة، و هذا يعني أن سياسة الإستثمار غير المدروسة قد تتعارض مع هذه الأهداف مما قد يؤثر في مستقبل المشروع.

¹ - ميراندا كوتي، نيكول جونسون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء أ: إطار المفاهيم و المتطلبات الخاص بإعداد التقارير المالية، ترجمة: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المطابع المركزية، عمان، الأردن، 2012، ص 27.

² - طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص 15.

الفرع الثالث: أساسيات في إتخاذ القرار الإستثماري

سنتطرق لأهم أساسيات إتخاذ القرار الإستثماري من خلال تحديد أهم العوامل و الظروف المؤثرة فيه و مراحل إتخاذه بالإضافة لل صعوبات التي يتعرض لها كالتالي:

أولاً: مراحل إتخاذ القرار الإستثماري: يشمل قرار الإستثمار على عدة مراحل هي:¹

1- تحديد الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة: إن الهدف من وراء الحياة أو إنجاز الإستثمارات هو تحقيق أهداف المؤسسة على المدى المتوسط والطويل و التي تحدد بناءاً على التوجه الإستراتيجي للمؤسسة.

2- البحث عن الإستثمارات أو المشاريع: تبدأ هذه المرحلة بالبحث عن الإستثمارات الضرورية لتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة، و ذلك بمشاركة جميع المستويات في المؤسسة ثم تتبع بعملية وصف المشروع الإستثماري الذي يتكون من عدة إستثمارات (أراضي، مباني، آلات،... الخ).

3- جمع المعلومات: تدخل المشاريع الإستثمارية ضمن إستراتيجية المؤسسة و تكون محددة بدقة ووضوح، حيث يتطلب كل إستثمار تقوم به المؤسسة سلسلة من الدراسات و البحوث بغرض جمع المعلومات الضرورية عنه، و دراسة المشروع الإستثماري تكون من جوانب مختلفة كما يلي:

- **الدراسة التجارية:** تعتبر أهم دراسة لأنها تحدد رقم الأعمال المحتمل تحقيقه و بالتالي مردودية الإستثمار ولذلك من الضروري تحديد: السوق و معدل نموه، سعر البيع وغيرها و في نفس الوقت الإحتياط للقيود الممكن مواجهتها كمحدودية الموارد، المنافسة، القوانين وغيرها.

- **الدراسة التقنية و الاقتصادية:** وهي دراسة مختلف الحلول التقنية المحتملة للمشاكل المطروحة مع تحديد: الإستثمارات الضرورية، تكاليف الإستغلال، آجال الإستلام و الإنجاز، مدة حياة الإستثمارات.

- **الدراسة البشرية:** بمعنى تحديد إحتياجات المستخدمين من حيث العدد، الكفاءة و الخبرة و غيرها.

- **الدراسة الجبائية والقانونية:** تتمثل في تحديد الإمتيازات التي يمكن للمؤسسة الإستفادة منها فيما يخص الإهلاكات، الرسم على القيمة المضافة، معدل الضريبة على أرباح الشركات الخ.

- **الدراسة المالية:** تشمل هذه الدراسة في تحديد موارد التمويل، قدرة المؤسسة على الإستدانة، معدل الفائدة في السوق المالي، سياسة التمويل التي ترغب المؤسسة في تبنيها بالنسبة للإستثمار.

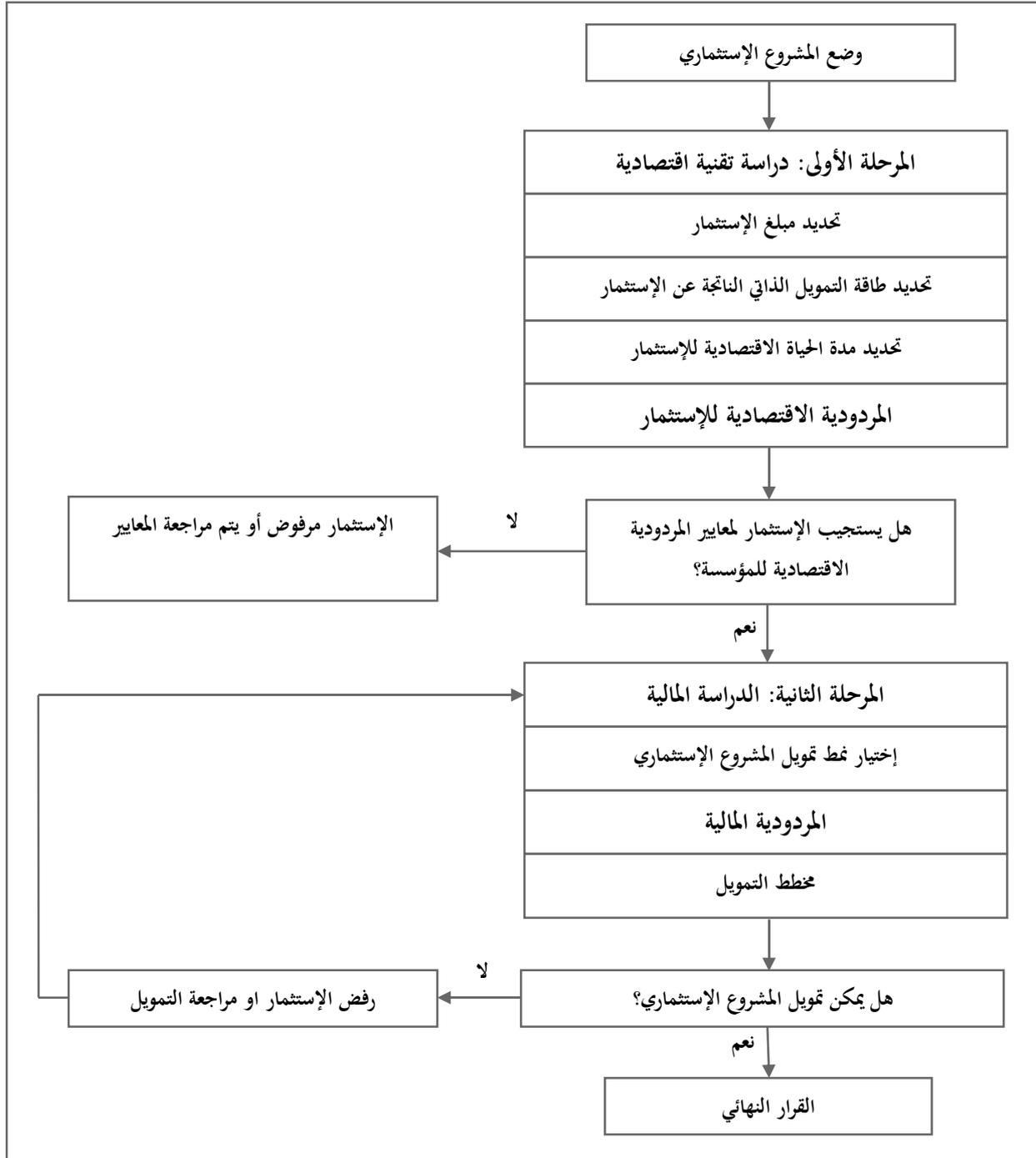
4- سيورة إتخاذ القرار الإستثماري: مهما كان الأفق الزمني للإستثمار فهناك سلسلة من الخطوات الواجب إتباعها للوصول الى إتخاذ القرار الإستثماري و يمكن إجمال هذه الخطوات في العناصر التالية:²

¹- Norbert Guedj et auteurs, **Finance d'entreprise (Les règles du jeu)**, 2^{ème} édition, édition d'Organisation, Paris, 2000, p (273-276).

²- هواري معراج و آخرون، مرجع سابق، ص 65.

- تحديد المشكلة الإستثمارية من خلال إخضاع الفرصة الإستثمارية التي تظهر في مجال إستثمار معين في أحد الأنشطة الاقتصادية المختلفة للتفكير و تبين جدواها كفكرة إستثمارية حيث يتحدد الهدف من المشروع بأبعاده المختلفة؛
 - تحديد البدائل الممكنة أي جرد الحلول الممكنة و ذلك ربطا بمحتوى المشروع الإستثماري؛
 - تقييم البدائل الإستثمارية كل على حدى و ذلك بتحديد تكلفة الإستثمار و عمر المشروع المناسب وهي المدة المثلى لتحقيق الأعباء التي يتحملها المشروع كما يتم مقارنة تكلفة الإستثمار بالنواتج المتأتية من استغلال المشروع؛
 - الأخذ بعين الإعتبار الآثار الجانبية و العناصر التي لا يمكن تفاديها أو تقييمها لأن لها آثار على جدوى المشاريع على سبيل المثال الآثار البيئية؛
 - إختيار الحل (البديل) القابل للإنجاز و الذي يجب أن يكون الحل الأمثل.
- يمكن توضيح سيرورة إتخاذ القرار الإستثماري في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-13): سيرورة إتخاذ القرار الإستثماري



Source: Norbert Guedj et auteurs, **Finance d'entreprise (Les règles du jeu)**, 2ème édition, édition d'Organisation, Paris, 2000, p 277.

ثانيا: العوامل المؤثرة على قرار الإستثمار: يتأثر الإستثمار بمجموعة من العوامل تتمثل في:¹

¹ - هواري معراج و آخرون، مرجع سابق، ص (58-63). (بتصرف)

- 1- **الظروف الاقتصادية:** من المعروف أن النشاط الاقتصادي يمر بفترات من الراج و فترات من الكساد في إطار ما يعرف بالدورة الاقتصادية، و تتأثر عملية الإستثمار بالظروف السائدة إيجابيا و سلبيا.
 - 2- **الظروف السياسية:** تأخذ الظروف السياسية أهميتها من خلال ترجمتها لمدى الإستقرار الذي يميز بيئة ما، و من الأهمية ان تولى دراسة و تحليل الظروف السياسية العناية الكافية قبل إتخاذ قرار الإستثمار.
 - 3- **الإمكانيات و الموارد المتاحة:** بتضافر مجموعة من العوامل المادية و غير المادية لتحقيق الهدف منه.
 - 4- **أسعار الفائدة:** سعر الفائدة هو الثمن المدفوع لقاء عملية الإقتراض أي هو عبارة عن نفقة إقتراض النقود، و يتوقع أن يكون مؤثرا قويا على مستوى الإستثمار حيث أن الطلب على القروض لأغراض إستثمارية يتناسب عكسيا مع معدلات الفائدة السائدة في السوق.
 - 5- **التوقعات:** غن القرار الإستثماري الذي يصدره المستثمر الآن هو تصرف ينم عن الثقة في المستقبل و من هذا المنطلق فإن المستثمر إذا أخطأ في حدسه حول التوقعات فإنه يمكن أن يتعرض لخسائر كبيرة، بذلك فإن التوقعات تلعب دورا كبيرا في عتجاهات السلوك الإستثماري سواء أثبتت صحتها أو خطؤها.
 - 6- **الارباح:** يمكن أن يتأثر قرار الإستثمار بالأرباح حيث أن المستثمر يسعى دائما إلى الإستثمار في المشاريع الأكثر ربحية من بين مجموعة فرص الإستثمار الممكنة و المتاحة.
 - 7- **الإدارة:** تمثل الإدارة أحد أهم العوامل المؤثرة على نجاح العديد من الفرص الإستثمارية ويرجع ذلك إلى وعي الإدارة و إلتزامها بالأسلوب العلمي في التسيير و الرقابة و حسن إدارة الموارد.
 - 8- **التشريعات الضريبية:** إن التشريعات الضريبية و القوانين المتعلقة بالإستثمار تعمل على توجيه الإستثمارات في مسارات محددة بما يتماشى و السياسات العامة للدولة.
- ثالثا: نماذج تقييم البدائل الإستثمارية:** توجد بصفة عامة نماذج متعددة تستخدم في تقييم البدائل الإستثمارية في ظل الظروف المحيطة بإتخاذ القرار الإستثماري، و هي على النحو التالي:¹

1- نماذج تقييم المشاريع الإستثمارية في حالة التأكد: يمكن تقسيم النماذج المستخدمة في هذه الحالة إلى

مجموعتين هما:

- نماذج لا تأخذ بعين الإعتبار القيمة الزمنية للنقود و تشمل:

- نموذج فترة الإسترجاع؛
- نموذج العائد على الإستثمار؛
- نموذج معدل العائد المحاسبي.

- نماذج تأخذ بعين الإعتبار القيمة الزمنية للنقود و تشمل:

¹ - حسين بلعجوز، محاد عريوة، دور معلومات محاسبة التسيير الإستراتيجية في صنع قرارات الإستثمار الرأسمالي، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أفريل 2009، ص (8-9).

- نموذج صافي القيمة الحالية؛
- نموذج معدل العائد الداخلي؛
- نموذج مؤشر الربحية؛
- نموذج البرمجة الرياضية.

2- نماذج تقييم المشاريع الإستثمارية في حالة المخاطرة: هناك العديد من النماذج التي تستخدم في هذه الحالة

و نذكر منها:

- نموذج صافي القيمة الحالية المتوقعة؛
- نموذج شجرة القرار؛
- نموذج نظرية المنفعة المتوقعة؛
- نموذج تحليل الحساسية؛
- نموذج القيمة المتوقعة؛
- نموذج البايزي؛
- البرمجة الرياضية الإحتمالية.

و تعطي هذه النماذج نتائج مختلفة حيث لا يوجد نموذج أمثل للتقييم و إما لكل نموذج مزاياه و عيوبه.

3- نماذج تقييم المشاريع الإستثمارية في حالة عدم التأكد: من أهم النماذج المستخدمة في هذه الحالة نجد:

- نموذج المحاكاة؛
- نظرية المباريات؛
- نظرية الإحتمالات؛
- معيار أقصى-أقصى؛
- معيار أقصى - أدنى؛
- معيار الأسف؛
- معيار الإحتمالات المتساوية؛
- معيار الواقعية.

نلاحظ أن قرار الإستثمار يتميز بأنه قرار إستراتيجي غير متكرر يترتب عليه تكاليف ثابتة يصعب الرجوع فيها أو تعديلها، بالإضافة إلى المشاكل المحيطة به كظروف عدم التأكد و التغير في قيمة النقود ومشاكل عدم القابلية للقياس الكمي لبعض المتغيرات.¹

¹ - زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، رسالة دكتوراه الدولة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص

المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح

تعد القرارات الخاصة بتوزيع الأرباح و التصرف فيها في المؤسسة من أكثر الموضوعات المطروحة في الفكر المالي، كما أنها تعتبر من أهم القرارات المالية و الإستراتيجية التي تتخذها المؤسسة و بما أن هذا النوع من القرارات له أهميته داخل المؤسسة فهذا يفرض علينا ضرورة تسليط الضوء عليه من أجل توضيح جملة هامة من المفاهيم الخاصة به من خلال التالي:

الفرع الأول: مفهوم قرار توزيع الأرباح

من خلال هذه النقطة سنتطرق لكل من تعريفه و تحديد طبيعة هذا القرار بالإضافة لجملة المحاذير الواجب إتباعها قبل إتخاذه كما يلي:

أولاً: تعريف قرار توزيع الأرباح (سياسة توزيع الأرباح): هناك عدة تعاريف تطرقت لقرار توزيع الأرباح من فكرة أنه سياسة تعتمد على المؤسسة لتوزيع أرباحها المحققة خلال فترة زمنية محددة، إذ يعرف الربح في هذه الحالة على أنه هو العائد الذي تتحصل عليه المؤسسة من ممارستها لنشاطها المقرر لها والذي يعبر عنه حسابيا بالفرق الإيجابي بين الإيرادات المحققة من قبل المؤسسة والنفقات المدفوعة من قبلها، أو بطريقة أخرى الفرق الإيجابي بين أصول المؤسسة وخصومها.

في حين يمكن تعريف قرار توزيع الأرباح على أنه قرار: "يتعلق بالجزء من الأرباح الذي سيوزع على المساهمين والجزء الذي سيعاد إستثماره، وهذا القرار ينتج عن القرارين السابقين، فكلما كان قرار الإستثمار وقرار التمويل جيداً، كلما أمكن للمؤسسة توقع إرتفاع أرباحها بانتظام."¹

من منطلق أن قرار توزيع الأرباح هو عبارة عن سياسة لتوزيع الأرباح يمكن أن نعرفها على أنها:

- "هي معدل التدفق النقدي (وقد يكون غير نقدي) الذي يتلقاه المساهمون كمردود ملموس على إستثماراتهم في أسهم المؤسسة التي يحملونها، تمثل هذه الأرباح بالنسبة للمستثمرين دخلاً جارياً ينتظره ويتوقعه العديد من المساهمين لينفقوه على إستهلاكاتهم الجارية من سلع والخدمات، كما تؤثر سياسة توزيع الأرباح على السعر السوقي للسهم."²

- "مضمون لإتخاذ قرار بتوزيع الأرباح أو إحتجازها لإعادة إستثمارها في المؤسسة، وتتمثل السياسة المثلى للتوزيعات في تلك التي تعمل على الموازنة بين التوزيعات الحالية والأرباح المستقبلية والتي ينتج عنها تعظيم سعر السهم."³

¹ - محمود جمام، أميرة دباش، أثر التدفقات النقدية على إتخاذ القرارات المالية -دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل-، العدد الرابع، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 71.

² - مجد زرقون، أثر الاكتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة -دراسة تحليلية مقارنة لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي الجزائر-، العدد الثامن، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص 4.

³ - مجد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العيد، الإدارة المالية: مدخل القيمة و إتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 416.

- "هي مجموعة الأدلة والإرشادات التي تعتمد عليها الإدارة المالية عند إتخاذ قرارات توزيع الأرباح."¹ من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف قرار توزيع الأرباح بأنه: هو قرار يهتم بالتحكم في الأرباح المحققة خلال فترة معينة سواء عن طريق توزيعها أو حجزها أو إستثمارها، و ذلك بتطبيق سياسة خاصة بهذا القرار تنطوي على إتباع مجموعة من الإرشادات لأجل تحقيق أعظم قيمة للمؤسسة من خلال التأثير الإيجابي على سعر السهم.

ثانياً: طبيعة قرار توزيع الأرباح: كثيراً ما يطرح التساؤل هل سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة، تعد قراراً إستثمارياً أم قراراً تمويلياً، ولماذا؟، فمن الملاحظ أن سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة الاقتصادية كقرار، ليس بالأمر الهين فهي تحمل في مضمونها مشكلة مزدوجة ومعقدة، وعليه فإن معالجة هذه السياسة يجب أن يتم في ضوء الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه وهو ما يعرف بتعظيم قيمة المؤسسة كأموال مستثمرة، ويجدر الذكر في هذا الجانب أن هناك توجهين لطبيعة قرار توزيع الأرباح و هما:²

1- سياسة توزيع الأرباح كقرار إستثماري: تشير سياسة توزيع الأرباح إلى كونها قراراً إستثمارياً إذا ما إعتمدت القرارات الخاصة بها على المصدر الأول، وهو النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل، وفي مثل هذا الموقف قد تمتد آثار هذه القرارات على فرص الإستثمارات المتاحة للمؤسسة، ومن ثم فإن قرار التوزيع الخاص بالأرباح هنا قد يعكس مشكلة إستثمارية يحتم الموقف الخاص بها إتخاذ قرار ضروري لمجابهتها، إن البحث عن حلول لسياسة توزيع الأرباح كمشكلة إستثمارية قد يفرض على المؤسسة أن تنتظر حتى تقرر إختيار الفرص الإستثمارية المتاحة، وإستخدام ذلك الجزء المتبقي من النقدية الناتجة عن التشغيل في عملية توزيع الأرباح وذلك بعد إستيفاء كافة متطلبات الإستثمار في المؤسسة.

2- سياسة توزيع الأرباح كقرار تمويلي: قد تلجأ المؤسسة في بعض الحالات إلى الإعتماد على مصدر خارجي في توزيعات الأرباح، وذلك لتجنب المشكلة الإستثمارية الناجمة عن إستخدام النقدية المترتبة عن عمليات التشغيل الداخلية، وفي مثل هذا الموقف قد يعكس قرار توزيع الأرباح بإستخدام الأموال الخارجية (القروض أو الأسهم الجديدة) مشكلة تمويلية، خاصة إذا ما كان هذا سيؤثر على هيكل التمويل المناسب في المؤسسة، وهذا يعنى بالدرجة الأولى أن الإتجاه نحو إستخدام المصدر الخارجي لتمويل عملية توزيع الأرباح، لا بد وأن يتم تخطيطه في ضوء محددات الهيكل المناسب للتمويل، أي بما لا يخل بهدف تعظيم سعر السهم الواحد إلى أقصى حد ممكن (تعظيم ثروة الملاك)، إن الإرتباط بين سياسة توزيع الأرباح وقرارات الإستثمار والتمويل تبدو واضحة من خلال العلاقة التالية:

توزيعات الأرباح = (النقدية الناتجة عن التشغيل + مصادر التمويل الخارجية) - الأموال المطلوبة

للإستثمار

¹ - أسعد حميد العلي، الإدارة المالية (الأسس العلمية و التطبيقية)، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 373.

² - مجد زرقون، مرجع سابق، ص 5.

هذه العلاقة السابقة توضح لنا أن عملية توزيع الأرباح في المؤسسة، ما هي إلا محصلة للفرق بين ما هو متاح لهذه المؤسسة من نقدية (داخلية أم خارجية) وبين ما تحتاجه من أموال لعمليات الإستثمار، وذلك مع ملاحظة أنه إذا ما كانت النقدية الداخلية كافية لتغطية مطالب الإستثمار أو تزيد عنها، فلا حاجة أصلاً للحصول على الأموال الخارجية كإتجاه لتمويل عملية التوزيع.

ثالثاً: محاذير قرار توزيع الأرباح: يجب على المدير المالي أن يضع في إعتباره المحاذير التالية قبل إتخاذ قرار توزيع الأرباح من عدمه ومن أهمها:¹

- 1- تجنب توزيع الأرباح في حال حققت المؤسسة أرباحاً غير كافية؛
 - 2- على المؤسسة المحافظة على مركزها المالي من خلال الإحتفاظ بسيولة نقدية؛
 - 3- على المؤسسة أن تعرف كل إحتياجاتها المالية الخاصة بإستثماراتها المستقبلية في المدى الطويل؛
 - 4- أن يعمل على التخفيض من أثر الضريبة على الإحتياجات المالية وكذلك على السيولة النقدية.
- الفرع الثاني: سياسات قرار توزيع الأرباح و نظرياتها المفسرة:** من خلال هذه النقطة سنحاول تبيان أبرز السياسات المتبعة لتوزيع الأرباح و تحديد أهم النظريات التي أيدت هذه السياسات و فسرتها كما يلي:
- أولاً: السياسات المتعلقة بقرار توزيع الأرباح:** كما سبق الذكر قرار توزيع الأرباح يتم بإتباع سياسة معينة وهذا لا يعني وجود سياسة واحدة فقط يجب إتباعها و إنما لكل مؤسسة خصوصيتها تفرض عليها سياسة دون الأخرى، عموماً هناك نمطان للسياسات المتبعة في توزيع الأرباح و هي:²

- 1- **التوزيعات النقدية:** تنقسم السياسات الخاصة بالتوزيعات النقدية للأرباح إلى ثلاث سياسات وهي:
 - سياسة تعتمد نسبة مقسوم ثابتة: يقصد بمقسوم الأرباح النسبة المئوية من الأرباح التي سيتم توزيعها في شكل نقد على المساهمين، وتحسب بقسمة مقدار مقسوم أرباح السهم على ربحيته، وتحسب هذه الأخيرة من خلال قسمة الأرباح الصافية على عدد الأسهم المصدرة.
 - سياسة توزيع أرباح منتظمة: من خلال توزيع مبالغ ثابتة على المساهمين في كل فترة يتم فيها إتخاذ قرار توزيع الأرباح، ما يجعل المستثمرين يشعرون بدرجة عالية من الثقة.
 - مبالغ منتظمة قليلة مع توزيعات أرباح غير إعتيادية: يتم القيام بهذه السياسة في المؤسسات التي تتميز بتقلبات في أرباحها الدورية، وذلك من خلال توزيع مبالغ ثابتة وقليلة على مساهميها في فترات إتخاذ قرار توزيع الأرباح، ولكنها ترفع من نسبة المقسوم في فترات تحقيق أرباح إستثنائية.
- 2- **التوزيعات في شكل أسهم:** في الأنواع التي تم ذكرها من قبل تعرفنا على سياسات توزيع الأرباح النقدية، ولكن هناك أنواع أخرى لسياسات التوزيع الأرباح و الخاصة بتوزيع الأسهم وهي:

¹ - علي عباس، الإدارة المالية، دار أترء، الأردن، 2008، ص 282.

² - أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص (376-381)

- **توزيع الأسهم:** تقوم المؤسسة بتوزيع أسهم عادية على المساهمين عوض مبالغ نقدية.
- **تجزئة الأسهم:** تعتبر تجزئة الأسهم أحد أشكال توزيع الأرباح، والتي تقوم بها المؤسسة عندما تعتقد أن سعر سهمها السوقي مسعر بأعلى من قيمته الحقيقية، إذ يتم القيام بالتجزئة قبل إصدار أسهم جديدة من أجل زيادة تداول سهم المؤسسة في السوق وبالتالي تحفيز المستثمرين على التعامل بأسهمها الجديدة.
- **إعادة شراء الأسهم:** زاد الاعتماد على هذا الشكل من التوزيع لما له من أثر إيجابي على ربحية السهم وبالتالي توزيع نقد أكثر على المساهمين، فبما أن الأرباح المحققة من طرف المؤسسة ثابتة، فإن تخفيض عدد الأسهم المصدرة سوف يزيد من حصة السهم.

ثانيا: النظريات المفسرة لسياسة توزيع الأرباح: مع مرور الزمن ظهرت جملة من النظريات التي خصصت لتحديد وتبيان المعالم الأساسية لسياسة توزيع الأرباح و التي كان لها باحثين متخصصين في هذا الجانب و من أبرزهم (مودغلياني و ميلر (MM)، مايرون جوردن و لوتر وغيرهم)، و فيما يلي سنستعرض أهمها كما يلي:¹

1- **نظرية عدم ملائمة التوزيعات:** قدم هذه النظرية ميلر ومودغلياني حيث يرى كل منهما عدم وجود علاقة بين سياسة توزيع الأرباح وسعر السهم وتكلفة الأموال للمؤسسة، بمعنى أن سياسة توزيع الأرباح غير ملائمة لتحديد سعر السهم، ويتحدد سعر هذا الأخير حتما بالقدرة الإرادية للمؤسسة ووفقا لمخاطر أعمال المؤسسة وليس للطريقة التي تقسم بها الأرباح بين التوزيعات والإحتجاز، وأشار كل من ميلر ومودغلياني إلى أنه وفي ظل إفتراضات معينة، إن المؤسسة إذا ما زادت التوزيعات ثم قامت بإصدار وبيع أسهم جديدة إلى مستثمرين جدد، فإن قيمة السهم الذي حصل عليه المستثمر تساوي تماما التوزيعات المدفوعة، مما يعني بعدم وجود سياسة توزيع مثلى فلا فرق بين سياسة توزيع و أخرى.

2- **نظرية عصفور في اليد:** والتي تنسب إلى مايرون جوردن وجون لوتر، وجاءت على نقدهما وإعتراضهما لفرضية مودغلياني وميلر التي قامت عليها النظرية الأولى، وتقضي هذه النظرية بأنه طالما أن التوزيعات تزيد عدم التأكد بالنسبة للمستثمر، وهو ما لا تحققة الزيادة في القيمة السوقية للسهم الناجمة عن إحتجاز الأرباح فإنه يجب على المؤسسة أن توزع نسبة عالية في شكل توزيعات نقدية مما يؤدي إلى معدل عائد أكبر ومن ثم يؤدي إلى تعظيم القيمة السوقية للسهم ويؤدي بالتالي إلى تخفيض تكلفة الأموال، لأن التوزيعات المتوقعة تنطوي على مخاطر أقل بالمقارنة بالأرباح الرأسمالية هذا يعني أن عائد التوزيعات أكثر تأكيدا من العوائد الرأسمالية المتأتية من إحتجاز الأرباح، وأطلق جوردن ولوتر على وجهة نظرهما إسم عصفور في اليد بقولهما: (التوزيعات في يد المستثمر في الوقت الحالي أفضل من الأرباح الرأسمالية التي سيحققها في المستقبل) بإعتبار أن المستقبل غير مؤكد، كما يعتقدان بأن معظم المستثمرين يخططون لإعادة إستثمار توزيعات الأرباح

¹ - مجّد زرقون، مرجع سابق، ص (6-7).

في سهم المؤسسة أو في سهم مؤسسة أخرى مماثلة و بالتالي فالخطورة في المدى الطويل هي خطورة أعمال المؤسسة و ليس سياسة توزيع الأرباح، فنجد أنهما يفضلان أن يكون معدل التوزيعات أكبر ما يمكن.

3- **نظرية التمييز الضريبي:** تحاول هذه النظرية توضيح أثر الضريبة على تفضيل المستثمر والتي ترفض نظرية عدم ملائمة التوزيعات في حين تأخذ مركزاً مضاداً مع النظرية السابقة وهي بذلك تدعو المؤسسات لإحتجاز أكبر قدر من الأرباح المتولدة، حيث تقوم على مبدأ أن المستثمر يفضل إحتجاز الأرباح على التوزيعات بسبب التمييز الضريبي والذي يرجح الأرباح الرأسمالية لأنها تخضع لمعدل ضريبة أقل بالمقارنة بالضريبة على التوزيعات، ووفقاً لنظرية التمييز الضريبي، فإنه يجب على الشركات أن تدنى التوزيعات النقدية إلى أدنى مستوى إذا كانت رغبة في تعظيم قيمة الأسهم، ومن ثم يمكن أن نطلق عليها جوازاً نظرية عصفور على الشجرة.

4- **نظرية الفائض:** من أكثر النظريات قبولا لدى المساهمين في شركات الأعمال بشأن التصرف بالأرباح المتحققة هي نظرية المتبقي (نظرية الفائض) ومضمون هذه النظرية أن عموم المساهمين في شركات الأعمال وطالما يسعون إلى تعظيم ثروتهم، فهم لا يمانعون من قيام الشركة من إحتجاز الأرباح وإعادة إستثمارها في الشركة إذا ما كانت أمامها فرص إستثمارية جديدة ومرجحة بشرط أن يكون معدل العائد على الأرباح المستثمرة في الشركة يفوق معدل العائد المطلوب من قبل المساهمين فيما لو تمت عملية إستثمار الأرباح الموزعة عليهم في مجال إستثماري آخر خارج الشركة و لكن بتساوي المخاطر.¹

الفرع الثالث: قرار توزيع الأرباح (أساسيات، العوامل و المحددات المؤثرة فيه)

بعد أن عرفنا سياسة توزيع الأرباح و أهم نظرياتها المفسرة في النقطة السابقة، وبما أن توزيعات الأرباح النقدية المتوقعة هي العامل الرئيسي الذي يعتمد عليه المساهمون و المستثمرون من أجل تقييم سعر سهم المؤسسة في السوق لذلك فإن هناك أمور يجب الإتفاق عليها بين المساهمين و مجلس إدارة المؤسسة، وسنحاول في هذه النقطة التطرق إلى أساسيات توزيع الأرباح وهذا من خلال إجراءات التوزيع، المبلغ، التاريخ وغيرها، و العوامل و المحددات المؤثرة فيها كما يلي:

أولاً: أساسيات توزيع الأرباح: من أبرزها:²

1- **إجراء توزيع الأرباح النقدية:** بمعنى متى و بأية مبالغ سيتم دفع توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين في

المؤسسة؟ و هو قرار يتخذ من مجلس إدارة المؤسسة في إجتماعاتهم السنوية أو نصف السنوية أو ربع السنوي، و يعتبر كل من الأداء المالي للمؤسسة و توزيع الأرباح النقدية السابقة ومستقبل المؤسسة من

¹ - حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، الأردن، 2008، ص 625.

² - فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص (300، 304).

العوامل الرئيسة التي تؤثر على قرار مجلس الإدارة في ما يتعلق بتوزيعات الأرباح، و يجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات قد تختلف من بلد إلى آخر.

2- مبلغ توزيعات الأرباح: إن قرار تحديد مبلغ أو كمية توزيعات الأرباح هو قرار مهم جداً و يعتمد على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة، فمعظم المؤسسات لديها سياسة محددة تتبعها فيما يتعلق بكمية التوزيعات، لكن يمكن لمجلس إدارة المؤسسة تغيير هذه الكمية بناءً على الزيادة أو النقص في الأرباح التي حققتها المؤسسة.

3- تواريخ توزيعات الأرباح: إذا قام مجلس إدارة المؤسسة بالإعلان عن توزيعات الأرباح، فإنهم غالباً ما يصدرون إعلاناً يبينون فيه قرار توزيع الأرباح، و الموعد النهائي لأسماء المساهمين المسجلين في سجلات المؤسسة والذين يحق لهم الحصول على هذه التوزيعات و موعد الدفع، هذا الإعلان ينشر عادة في الصحف اليومية و الصحف التي تختص بالأخبار المالية.

4- تاريخ التسجيل: و هو التاريخ الذي يتم وضعه من قبل مجلس إدارة المؤسسة، و يقوم المساهمون والأشخاص المعنويون بالتوزيعات بتسجيل أسمائهم في هذا التاريخ بغية الحصول على توزيعات الأرباح المعلنة في فترة محددة في المستقبل.

5- تاريخ الدفع: و يقرر من قبل مجلس إدارة المؤسسة، و هو اليوم الفعلي الذي تبدأ فيه المؤسسة بالقيام بدفع توزيعات الأرباح للمساهمين المسجلين في تاريخ التسجيل.

ثانياً: العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح: تتمثل في جملة العوامل التالية:

1- العوامل القانونية: كل مؤسسة ملزمة بتطبيق القوانين البلد الذي تنشط فيه، و في إطار توزيع الأرباح تنص القوانين على أن توزيعات الأرباح تدفع من إجمالي الأرباح الحالية و السابقة (المحتجزة)، و هذا يكون فقط في حالة ما إذا كانت المؤسسة في ذروة نشاطها.

2- العوامل الداخلية: هي عوامل مرتبطة بمدى توفر السيولة النقدية الزائدة لدى المؤسسة لتسهيل عملية توزيع أرباحها، دون المساس بإحتياجاتها المستقبلية لتمويل إستثماراتها.

3- العوامل التعاقدية: هي العوامل التي تكون ضمن عقود و إتفاقيات مبرمة بين المؤسسة المبرمة والمؤسسات المقرضة أو الدائنين و التي تحد من حرية المؤسسة في توزيع أرباحها كشرط عدم توزيع الأرباح في حالة عدم تحقيق ربح معين.

4- إعتبارات المساهمين: هذا العامل مرتبط بفكرة أن إتباع سياسة لتوزيع الأرباح دون الأخرى يجب أن لا يكون لها أثر سلبي على ثروة المساهمين و حماية ممتلكاتهم و حقوقهم في التمتع بأرباح المؤسسة في حالة توزيعها و في حالة إحتجازها السعي من أجل تحقيق أرباح أكثر.

5- عامل فرصة النمو: بناء على هذا العامل يتم التركيز على توقعات نمو المؤسسات فسرعة النمو كالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد على تمويلها الذاتي من خلال عدم توزيع أرباحها و إحتجازها لتمويل إحتياجاتها المتسارعة، في حين المؤسسات بطيئة النمو كالمؤسسات الكبرى فهي تركز و بدرجة كبيرة على سياسات التمويل الخارجي و توزيع الأرباح على المساهمين في حالة تحقيقها لها.

6- إعتبرات السوق: لجلب أكبر عدد من المستثمرين المتوقعين يتم أخذ هذا العامل بعين الإعتبار فإتباع سياسة توزيع أرباح بنسب متزايدة أو مستقرة تحفز المساهمين و المستثمرين، في حين تذبذب نسب الأرباح الموزعة أو تناقصها تفقد المؤسسة مصداقيتها.

ثالثا: المحددات المتحكمة في سياسة توزيع الأرباح: هناك محددات أخرى تؤثر على سياسة توزيع الأرباح وسندكرها كما يلي:¹

1- الفرص الإستثمارية للمؤسسة: بحيث أن المؤسسة قادرة على تمويل مختلف إستثماراتها والتي تستطيع أن تحصل من خلالها على مردودية أعلى من المردودية التي يحصل عليها المساهمين من خلال توظيفاتهم عن طريق أرباحها الصافية، إذا كان المساهمون موافقون على سياسة إعادة إستثمار الأرباح، وبالتالي تقوم المؤسسة بتوزيع الأرباح المتبقية.

2- مراقبة المؤسسة: بحيث إذا كانت المؤسسة تراقب من طرف عدد قليل من المساهمين، هذا يعطي ميزة التمويل الذاتي، وهذا من خلال تحديد نسبة توزيع الأرباح.

3- أثر الضريبة: بحيث يجب على المؤسسة توزيع الأرباح حسب دخل الملاك، فإذا كانوا من أصحاب الدخل العالية فهذا يعني أنهم يخضعون لمعدلات ضريبية مرتفعة، وبالتالي تقوم المؤسسة بتقليل نسبة توزيع الأرباح، والعكس صحيح.

4- طبيعة التوزيع: سواء أكان نقدا أو أسهما، بحيث يمكن توزيع الأسهم حسب حصة الملاك.

5- إحتياجات المستثمرين: بحيث أن المساهمين الذين يعيشون على توزيعات الأرباح إما نسبيا أو كليا، بالنسبة لهم فإن استقرار التوزيعات مهم جدا.

¹ - Narjess Boubakri et autres, **Les principes de la finance d'entreprise**, gaëtan morin, Canada, 2005, p (176-177).

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التوصل إلى أن مفهوم عملية إتخاذ القرار يعد من أهم المفاهيم التي تم التطرق لها في ظل الأفكار الإدارية التي سادت خلال الحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية و الرومانية وغيرها، فالإدارة خلال تلك الأزمنة ركزت على إتخاذ القرار بإعتبار أنه هو العملية التي سيتم من خلالها تجسيد الأفكار و الخطط المراد تنفيذها، وخرجت بجملة من النتائج و التوصيات و الحلول لضمان السير الحسن لهذه العملية و التي كانت أساسا في بناء المفهوم الحديث لعملية إتخاذ القرار في ظل المدارس و التوجهات الإدارية الحديثة مثل بروز النظريات العلمية الحديثة، وتطوير أساليب إتخاذ القرارات من الأساليب التقليدية كالحدس والتجربة و غيرها لتصبح هناك أساليب أكثر دقة ومنطقية في دعم هذه العملية مثل الأساليب الكمية المتمثلة في الأساليب الرياضية و بحوث العمليات.

أي أن عملية إتخاذ القرارات بمختلف أنواعها هي عملية مستمرة و في تطور دائم طالما أن المؤسسة لازالت تنشط في مجال عملها، كما تجدر الإشارة إلى زيادة أهمية وخطورة إتخاذ القرارات كلما زاد حجم المؤسسات و ما يقابلها من زيادة في عدد و كم المشاكل التي تحتاج إلى حلول مقارنة بزيادة أهمية القرارات التي تحتاجها لضمان بقاءها وإستمراريتها، فهي عملية ترتبط بتحقيق الأهداف المرجوة لكافة المؤسسات بإختلاف أنواعها، ما دام هناك مجال للإختيار بين بديل وآخر للوصول إلى حل جذري و نهائي للمشكلة المطروحة من أجل تحقيق هدف معين.

بما أن القرارات المراد إتخاذها تغطي كافة الجوانب المتعلقة بالمؤسسة بما فيها الجانب المالي فإنه يجدر بمتخذها أن يكون ملم بكافة متغيراته من أجل تسهيل هذه العملية، فالقرارات المتخذة في هذا الجانب تهدف للوصول إلى الأسلوب الأمثل لتخصيص الموارد المالية المتاحة لتغطية إحتياجاتها المالية، وفي حالة عدم توفر أي موارد مالية فإن عملية إتخاذ القرار في هذا الجانب ستساهم في تحديد أهم الجهات التي يمكن أن تساهم في تغطية هذا العجز بأقل التكاليف الممكنة، فتعدد القرارات المالية المراد إتخاذها يفرض على المؤسسة أن تكون أكثر سيطرة و قدرة على تخصيص جهد و أفراد متخصصين في هذه العملية، وهذا ما يفرض إلزامية توفر الإمكانيات التي من شأنها مساعدة متخذ القرار على أداء مهمته على أكمل وجه ومن أبرز هذه الإمكانيات توفير المعلومات المالية و المحاسبية اللازمة لهذا الغرض و هي محور دراستنا في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

المحاسبة كنظام

لإنتاج معلومات

محاسبية

تمهيد

مع تطور الحياة الاقتصادية وتوسع مجالاتها، تطورت الحاجة إلى المحاسبة بما يمكن أن تقدمه من بيانات ومعلومات مختلفة إلى العديد من الجهات التي لها علاقة بالمؤسسة الاقتصادية التي تعمل في نطاقها، و بما أن دور المحاسبة لم يعد قاصراً على تداول وتجهيز البيانات المحاسبية التاريخية اللازمة لتصوير القوائم المالية التقليدية، بل إمتد ليشمل تزويد إدارة المؤسسة الاقتصادية بالمعلومات المالية وغير المالية المفيدة في تغطية إحتياجاتها في نواحي متعددة، وأخذت تهتم بالأحداث الحاضرة والمستقبلية وإعداد التفسيرات والتحليلات اللازمة بشأنها للمساعدة في وظائف التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات الخاصة.

في إطار وضع أساس محاسبي (علمي و عملي) لتوفير معلومات محاسبية كمية و نوعية، إهتمت الهيئات والجمعيات العلمية المعروفة بتوضيح دور المحاسبة كنظام للمعلومات، حيث حثت الجمعية الأمريكية للمحاسبة A.A.A على ضرورة تطوير البحوث المحاسبية لتشمل طرق تطوير نظم المعلومات لسد إحتياجات الإدارة، معتبرة البحث العلمي في مجالات نظم المعلومات يقع تماماً داخل إطار البحث المحاسبي.

هذا الدور برز أكثر من خلال تشغيل الأساسيات في علم المحاسبة ضمن نظم المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة لتوليد المعلومات المحاسبية الضرورية و المطلوبة من قبل الجهات المستفيدة منها، التي أصبحت تكتسي طابع تنظيمي و منطقي أكثر، و بما أن المعلومات المحاسبية هي محور دراستنا و التي ماهي إلا مخرجات لنظم المعلومات المحاسبية، و من هذا المنطلق لإعطاء مفهوم أدق للمعلومات المحاسبية لابد من معرفة نظم المعلومات المنتجة لها من مختلف جوانبها.

من خلال التطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- المبحث الأول: المحاسبة من منظور نظام المعلومات؛
- المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية؛
- المبحث الثالث: المعلومات المحاسبية المنتجة.

المبحث الأول: المحاسبة من منظور نظام المعلومات

أدى التحول من الإعتماد على القوة البدنية والآلية إلى الإعتماد على المعرفة إلى ظهور الحاجة إلى المعلومات كمورد ضروري وإستراتيجي تتنافس المؤسسات من أجل الحصول عليه ونتيجة لهذا كان من الضروري وجود نظم تتكفل بالمعلومة، وهكذا ظهرت وتطورت نظم المعلومات، هذه النظم التي صممت بشكل أساسي لمساعدة المدراء في جميع المستويات بالمؤسسة و تسهيل عمل مختلف وظائفها، و من أبرز الوظائف التي تعنى بها نظم المعلومات وظيفة المحاسبة لما لها من تأثير في سيورة العمل الداخلي للمؤسسة خاصة في الجانب المالي، و من خلال هذا المبحث سنحاول تبيان أهم الجوانب النظرية لنظم المعلومات مع تحديد كيفية إسقاط المحاسبة كأساس لبناء نظم معلومات خاص بها كما يلي:

المطلب الأول: نظم المعلومات

وظيفة أي نظام أداء عمل مخطط له بدقة وفق أسس علمية، و من أبرز الأهداف التي يتم على أساسها إعداد نظام معين هو توفير معلومات لأغراض محددة، و هو ما أصطلح على تعريفه بنظم المعلومات هذا الأخير و بعد التعريف بمختلف جوانب النظام نخصص له جزء من الدراسة من خلال التطرق لمختلف جوانب نظم المعلومات وفق التالي:

الفرع الأول: مفهوم النظام

يستخدم مصطلح النظام في مجالات مختلفة منذ القدم، ولقد كان أول إستخدام لهذا المفهوم في مجال العلوم الطبيعية ثم إنتقل إستخدامه إلى مجال العلوم الإجتماعية، فالنظام لا يقتصر على ناحية محدودة وإنما يمكن إطلاقه على أشكال مختلفة من الحياة، و بالتالي يمكن لبعض الظواهر التي نعيشها أن نحوها إلى نظام من خلال ربطها بشكل مدروس بمجموعة خطوات متسلسلة لتؤدي وظيفة معينة، وسنحاول من خلال هذا الفرع التطرق إلى النظام من خلال عرض أهم جوانبه كما يلي:

أولاً: تعريف النظام وعناصره: يعرف النظام من الناحية اللغوية بأنه: " مصطلح مشتق من كلمة Systema اليونانية التي تعني الكل المركب من عدد من الأجزاء."¹

أما إصطلاحاً: فقد تعددت تعاريف النظام من هذه الناحية و نذكر منها:

النظام هو: " الكل المكون من أجزاء وعناصر أو مكونات مترابطة ومتكاملة تعمل ضمن تنسيق وتعاقد بهدف تحقيق غايات و أهداف جوهرية مشتركة."²

¹ - محمد عبد الحسين الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 17.

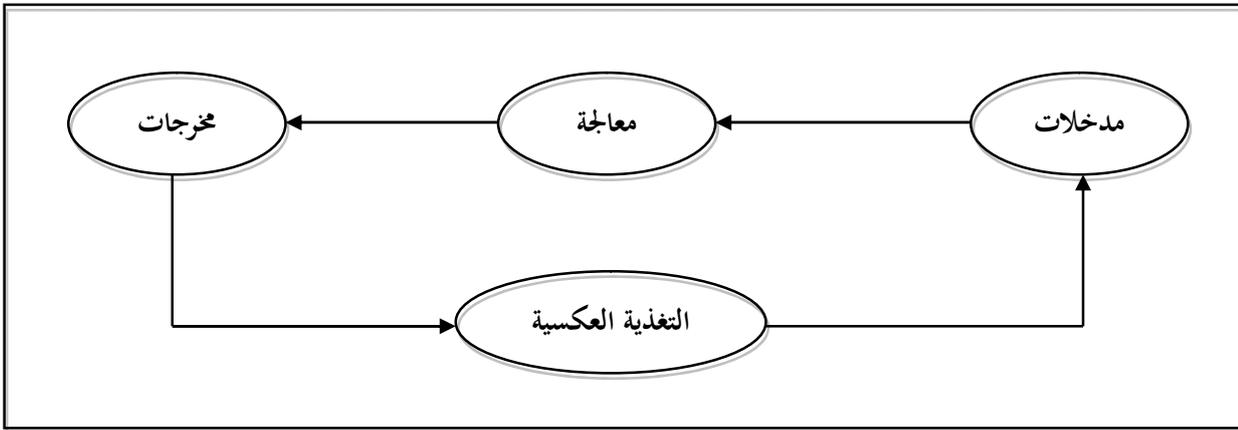
² - سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية و تكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 18.

يعرفه البعض على أنه: "مجموعة مترابطة و متجانسة من الموارد و العناصر (الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات.. الخ) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود و البيئة المحيطة."¹

يعرف أيضا بأنه: "يعتبر مجموعة من الأجزاء المترابطة و التي تعمل معا لتحقيق الأهداف، و قد يكون النظام طبيعيا أو من صنع الإنسان، و لكل نظام حدوده التي تفصله عن البيئة المحيطة به والتي يحصل من خلالها على مدخلات و يقدمها لها في شكل مخرجات."²

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النموذج العام لأي نظام بأربعة عناصر رئيسية يمكن تبيانها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1) : عناصر النظام



المصدر: منال مُجد الكردي، جلال إبراهيم العبد، نظم المعلومات الإدارية (المفاهيم الأساسية والتطبيقات)، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003، ص 54.

ثانيا: المبادئ العامة للنظام: لكي يؤدي النظام الهدف الذي أنشئ من أجله يجب أن يتمتع بمجموعة من المبادئ وهي:³

1- أهداف النظام: فالنظام بلا هدف لا معنى ولا وجود له، فإذا كان النظام قائما على أهداف النظام، المعرفة، وكذا الطرائق المناسبة للتعامل معه وإذا كنا نريد إنشاء نظام جديد ستكون نقطة البداية تحديد أهداف عامة للنظام.

2- التكامل بين عناصر النظام: فهذا المبدأ يقول أن النظام كوحدة متكاملة ليس مجرد مجموع العناصر المكونة له، وإن عملية إرجاع صفات مكونات عناصر النظام إلى صفات عناصرها مفردة ومعزولة وإلغاء العلاقات فيما بينها سيؤدي إلى ضياع الصفات للمنظومة الكلية.

¹ - أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري و النظم التطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004، ص 13.

² - السيد عبد المقصود دبيان و آخرون، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 69.

³ - سليم الحسنة، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الثالثة، دار الوراق، الأردن، 2006، ص (8-10).

3- الإعتماضية: هو إعتماذ نجا عمل كل عنصر من عناصر النظام على موقعه من النظام وصفاته وعلاقته مع العناصر الءاخلية وكذلك إعتماذه على المكونات الموجودة في البيئة المحيطة به، وعملية تفاعل المكونات والبيئة تظهر مدى قدرة النظام على الحياة و الإستمرار.

4- التوازن والإضطراب: فيقصد بالتوازن الإستقرار والأمان للنظام يعمل على تحقيق الأهداف، والإضطراب يقصد به حالة التحرك والإختلال والإرتباك التي تصيب النظام نتيجة فقدان التوازن الءاخلي والخارجي لسبب ما مثل: إعتلال صحة الإنسان أو تعطل برامج الحاسوب فهما مبدآن غير متلازمان فتواجد أحدهما يلغي وجود الآخر.

ثالثا: معايير الحكم على كفاءة النظام: يمكن أن نعتمد على معايير عديدة للحكم على مدى كفاءة النظام ونحدها في النقاط التالية:¹

- 1- دقة أداء الوظائف الأساسية و الفرعية؛
- 2- سرعة الأداء وتكاليف التشغيل و الصيانة؛
- 3- القدرة على التكيف البيئي وإمكانية الصيانة؛
- 4- إمكانية إستخدام نماذج متنوعة والأمان وجدوى تصنيفه؛
- 5- البساطة والنمطية، الوزن، الحجم والشكل والنمط والتغليف؛
- 6- التوافق مع نظم أخرى مكلمة مجهزة ؛
- 7- سهولة التنقل والتركيب، قانونية ومشروعية الإستخدام؛
- 8- مراعاة الجوانب الإجتماعية؛

الفرع الثاني: مفهوم نظم المعلومات

تعد نظم المعلومات ذات أهمية بالغة لأي مؤسسة، هذا راجع إلى أن إستمراريتها في الوجود، وضمن سير عملها يعتمد على المعلومات التي تصدر عنها بمختلف أنواعها، حيث توفرها و تجمعها وتقدمها إلى الإدارة بالشكل وفي الوقت و للمستخدم المناسب، لذا فإن غيابها يؤدي إلى تدهور المؤسسات وصعوبة تحقيق أدنى مستوى من الكفاءة والفعالية في تنفيذ أنشطة الأعمال، كون نظم المعلومات تعتبر مجموعة من المكونات المترابطة مع بعضها بشكل منظم من اجل إنتاج المعلومات المفيدة، و إيصال هذه المعلومات إلى مستخدميها من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم.

إضافة إلى هذا فإن نظم المعلومات في المؤسسات الحديثة زادت أهميتها فأصبحت تشكل جزءا أساسيا في عملية تصميم هيكلها وتطوير نظمها الوظيفية.

¹ - محمد عبد العليم صابر، نظم المعلومات الإدارية، الءار الجامعية، مصر، 2007، ص 35.

أولاً: تعريف نظام المعلومات: لقد تعددت تعريف و مفاهيم نظام المعلومات و ذلك حسب إختلاف وجهات نظر الباحثين فنجد من يعرفه بأنه:

" مجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها تجميع، وإسترجاع، وتشغيل، و تخزين و نشر المعلومات بغرض دعم عمليات صنع القرار، و هي أيضا مجموعة من الإجراءات المنظمة التي يمكن من خلال تنفيذها توفير معلومات تستخدم لدعم عمليات صنع القرار."¹

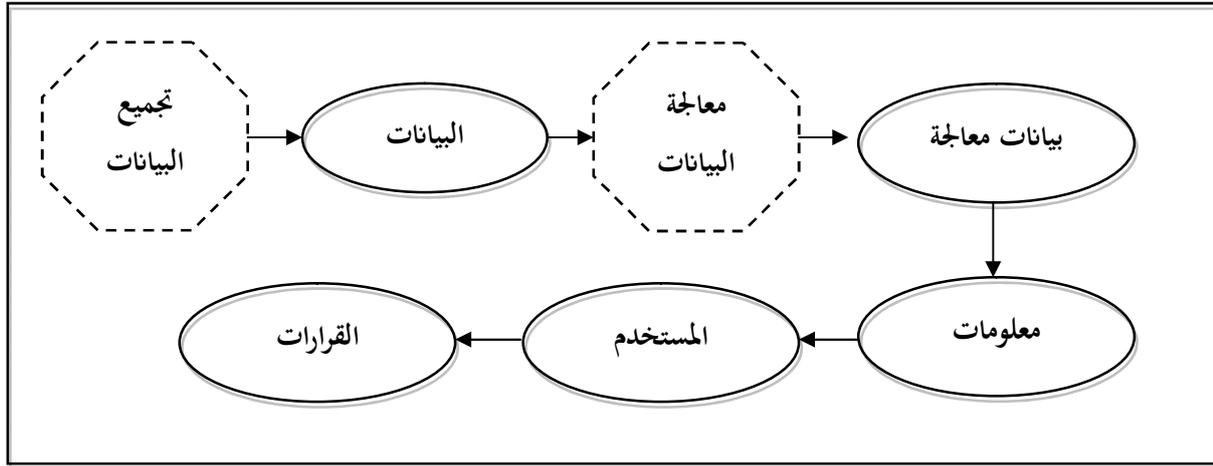
" مجموعة من الموارد و الوسائل و البرامج و الأفراد و المعطيات و الإجراءات التي تسمح بجمع ومعالجة وإيصال المعلومات على شكل نصوص، صور رموز في المؤسسة."²

" تفاعل مجموعة المواد المختلفة من الأشخاص و البيانات، و العمليات و تكنولوجيا المعلومات لتطوير وتحسين أداء ودعم إحتياجات متخذي القرار سواء كان للإداريين أو المستخدمين للنظام لإمدادهم بالمعلومات في الوقت المناسب."³

يعرفه آخرون أنه: "تقنيا نظام المعلومات يعرف كمجموعة أجزاء مترابطة و التي تستقبل (أو تسترجع) المعلومة، تعالجها، تخزنها، تنشرها بهدف المساعدة على إتخاذ القرار بالتنسيق والمراقبة على مستوى المنظمة."⁴

بناء على التعاريف السابقة يمكن تبسيط نظام المعلومات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(2-2): نموذج مبسط لنظام المعلومات



المصدر: مُجَّد عبد العليم صابر، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 8.

ويلعب نظام المعلومات دورين أساسيين:

¹ - مُجَّد بن احمد بن تركي السديري، نظم المعلومات الإدارية، النشر العلمي و المطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 19.

² - Robert Reix , **Traitement des informations**, édition Vuibert, Paris, 2001, P 165.

³ - Armand Dayan, **Manuel de Gestion** , 2^{ème} édition, AUF, Paris.2004, p 224.

⁴ -Kenneth Laudon, Jane Laudon, Eric Fimbel , **Management des systèmes d'information** ,9^{ème} édition Person, France, 2006, P 13.

1- دور وصفي: حيث يسمح بإعطاء نظرة دقيقة عن وضعية المؤسسة مثلا الميزانية المحاسبية؛

2- دور المعالجة ودوران المعلومات التنظيمية: مثل إرسال الأوامر، توحيد طريقة العمل... إلخ.

ويقوم نظام المعلومات بإنتاج المعلومات من أجل مساعدة الأفراد في أداء المهام التشغيلية، التسييرية وإتخاذ القرارات.

يتم تصميم نظام المعلومات بحيث يمد الإدارة العليا بمعلومات عن الفرص والتهديدات النابعة من البيئة الخارجية، وكذلك عن مؤشرات الأداء داخل المؤسسة وهو ما يمكن الإدارة من زيادة القيمة المضافة، ووضع إستراتيجيتها والرقابة عليها وفي هذا المجال يتم إعداد النماذج الملائمة وإدخالها في الحاسوب بحيث تعكس درجة واقعية أداء المؤسسة، وكذلك درجة تفاعلها مع البيئة الخاصة بها.

ثانيا: العناصر المشكلة لنظام المعلومات: عناصر نظام المعلومات منقسمة لثلاث أصناف هي:¹

1- الموارد البشرية (الأفراد أو مجموعات الأفراد): يشكل الأفراد الذين هم مصدر المعلومات أو الذين يقومون بنقلها، معالجتها وإستعمالها جزءا هاما من نظام المعلومات، نستنتج أنه ليس كل الأفراد مقيدون بنظام المعلومات، إذن فتسيير نظام المعلومات له علاقة وطيدة بالأفراد الذين يجب سماعهم، إقناعهم وتطوير مهاراتهم، التصدي لهم في حالة الضرورة ومحاورتهم.

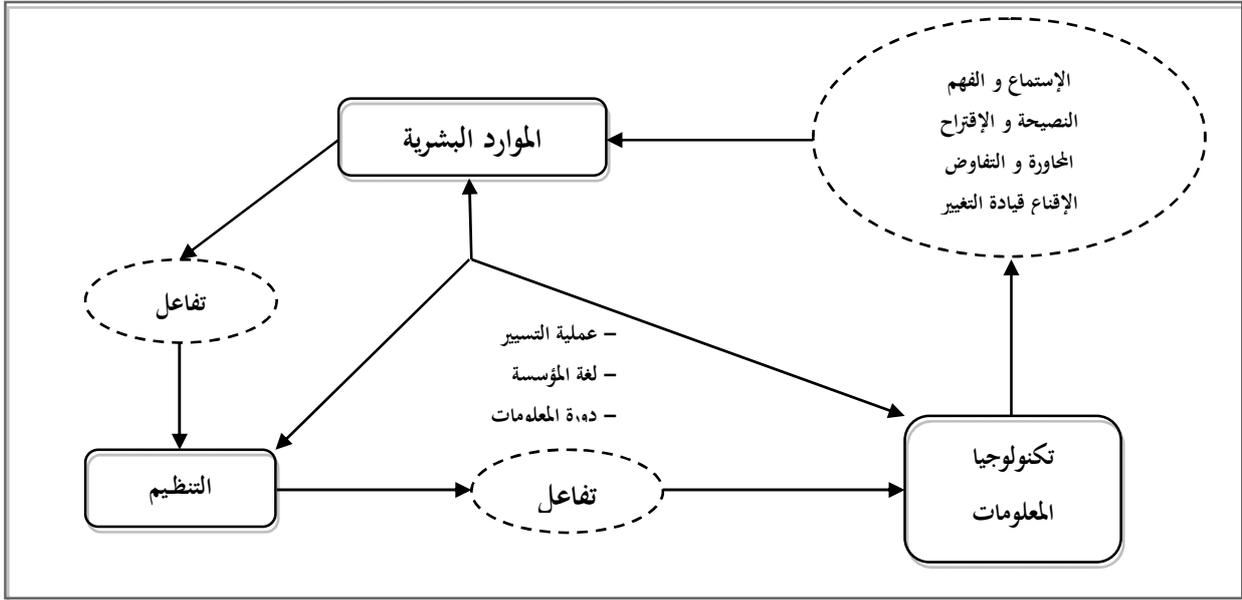
2- التنظيم: ونقصد بذلك تنظيم العمل بحيث يقسم إلى مهمات، كل مهمة لها خصائص، أجهزة مراقبة، اللغات المستعملة، ثقافة المؤسسة، قواعد وطرق التسيير، دورات المعلومات، درجة اللامركزية في إتخاذ القرارات، حجم المؤسسة... إلخ.

3- التكنولوجيا: وهي تتميز بتعددتها وتنوعها، تمس عملية الحصول على المعلومات، الإتصال، تخزين وإستغلال المعلومات، المساعدة في إتخاذ القرارات فيما يخص تكنولوجيا المعلومات فما هي إلا أدوات أساسية لأنظمة المعلومات الحديثة، تختار حسب دراسة لإحتياجات المستخدمين وخصائص المعلومات المطلوبة، ويمكن القول بأن التكنولوجيا تأتي بعد المعلومات ولكن في بعض الأحيان يحدث العكس، فإدخال تكنولوجيا المعلومات تحدث دراسة للوضعية من حيث المعلومات في المؤسسة، إن أنظمة المعلومات في المؤسسات تسيير نحو إزالة الحدود وتوسعها إلى أنظمة المعلومات للمؤسسات الأخرى مع إنتشار التبادل الإلكتروني للبيانات، شبكة الإنترنت... إلخ.

و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

¹- Yves Simon, Patrick Joffre, **Encyclopédie de la gestion**, 2^{ème} edition, Economica, Paris, 1997, p 1180.

الشكل رقم (2-3): الأبعاد الثلاثة لعناصر نظام المعلومات في المؤسسة



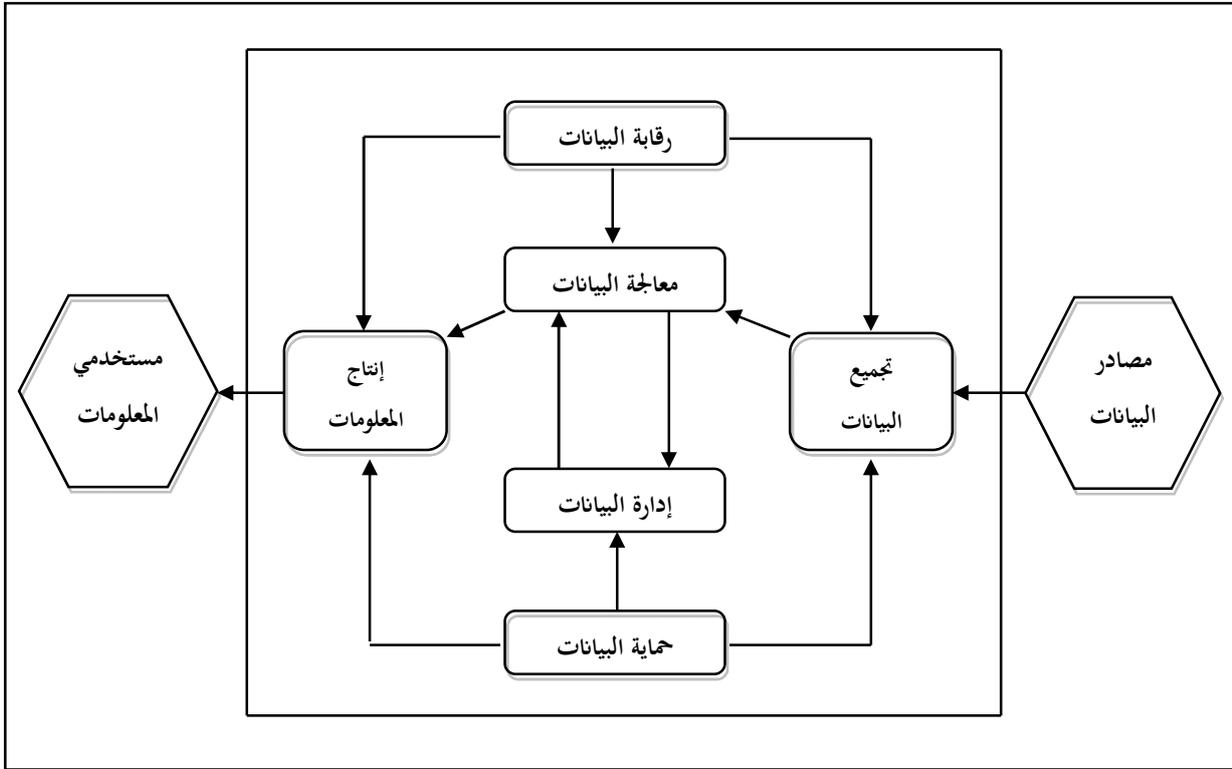
Source: Yves Simon , Patrick Joffre, **Encyclopédie de la gestion**, 2^{ème} edition, Economica, Paris, 1997, P 1180 (بتصرف)

ثالثاً: وظائف نظام المعلومات: يقوم نظام المعلومات بتنفيذ مجموعة كبيرة ومتنوعة من الوظائف والمهام التي يمكن تقسيمها إلى خمس وظائف رئيسية هي:

- 1- جمع البيانات؛
- 2- معالجة البيانات؛
- 3- إدارة البيانات؛
- 4- رقابة وحماية البيانات؛
- 5- إنتاج المعلومات.

الشكل الموالي يوضح هذه الوظائف والعلاقة بينهما، وتتابع تنفيذها والمعروفة باسم ميكانيكية العمل.

شكل رقم (2-4): الوظائف الرئيسية لنظام المعلومات



المصدر : كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 20.

وكل وظيفة من هذه الوظائف الخمس تشتمل على مجموعة متنوعة من الأنشطة، التي يكون هدفها أساليب العمل على تحويل البيانات الخام من مصادرها المختلفة إلى معلومات مفيدة من أجل مستخدميها كما يلي:¹

1- تجميع البيانات: وتشمل عملية تجميع البيانات على عدة خطوات منها:

- **تسجيل:** أي توفير البيانات اللازمة ثم تسجيلها كتابيا أو إلكترونيا.
 - **الترميز:** أي إعطاء البيانات رموز في شكل حروف أو أوراق أو غيرها للتمييز بينهما و إختصارها وتسهيل تصنيفها و توصيل المعاني لأشخاص معينين دون غيرهم.
 - **التصنيف:** أي تقسيم البيانات إلى مجموعات حسب الخصائص المشتركة.
 - **التدقيق:** أي مراجعة البيانات و التأكد من دقة و صحة العمليات السابقة.
- تجدر الإشارة إلى أن البيانات التي ليست ذات طبيعة كمية يجب تحويلها إلى بيانات كمية ثم يتم قيدها على مستند و بعدها تمر إلى نقطة تشغيلها.

2- تشغيل البيانات: و يقصد بها معالجة البيانات و يتم تشغيل البيانات المصنفة في دفعات ذات طبيعة متشابهة

في كل دفعة و ذلك وفق إجراءات منها:

¹ - ثناء على القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003، ص (15-17).

- التصنيف : هو إمتداد لمرحلة التجميع و هو هنا أكثر دقة و تفصيلا.
- الترتيب: أي وضع البيانات وفق ترتيب منطقي، كالتواريخ، الترتيب الأبجدي.
- التلخيص: للحصول على معلومات موجزة و ملخصة.
- الإحتساب: مثل الإحتساب في البنوك.
- النسخ: أي نسخ البيانات.

3- إدارة البيانات: و تتكون هذه الوظيفة من الأنشطة التالية:

- التخزين: و تشمل خطوط التخزين على حفظ البيانات في أماكن هي ملفات أو قواعد البيانات وتزود البيانات المخزنة بتاريخ لأحداث و قد تكون ملفات التخزين دائمة أو مؤقتة في إنتظار تشغيل إضافي.
- التحديث: و يشمل تسوية البيانات المخزنة لتعكس الأحداث الجديدة و العمليات و القرارات و كنتيجة لتحديث، تعكس البيانات الحالة الحالية للأحداث.
- الإسترجاع: يتكون من الدخول إلى البيانات المخزنة و الأخذ منها، حيث أن البيانات المسترجعة قد تستخدم في تشغيل إضافي أو تحول إلى معلومات المستخدم الخارجي.

4-رقابة البيانات: و تأتي هذه الوظيفة نتيجة لوجود بعض الأخطاء في البيانات التي تم إدخالها وقد تفقد

بعض البيانات، لذا يعتبر التأكد من صحة و دقة البيانات المخزنة من الوظائف الهامة لنظام المعلومات.

5-إنتاج المعلومات: فالوظيفة الأخيرة لنظام المعلومات هي وضع المعلومات بين يدي المستخدمين، وهي قد

تشمل عدة خطوات فالتقرير مثلا يشمل إعداد تقارير بإستخدام البيانات المشغلة أو المخزنة أو كليهما، وفي المعتاد يحتاج إعداد التقارير إلى تحليل و تفسير البيانات. و النقل يتكون من التزويد بتقارير أكثر وضوحا و أكثر فائدة للمستخدم و تسليم التقارير إلى المستخدمين.

الفرع الثالث: أهمية نظام المعلومات و تحدياته

لنظام المعلومات أهمية بالغة داخل المؤسسة كونه يعد محرك أساسي لمختلف عملياته و هذا لا يلغي فكرة أنه

يواجه عدة تحديات عند القيام بعمله و هذا ما سنبينه من خلال هذه النقاط:

أولا: أهمية نظام المعلومات: يمكن حصر أهمية نظام المعلومات فيما يلي:¹

- 1- تزايد نفوذ المعرفة و المعلومات في المجتمعات الحديثة؛
- 2- تنمية و تطوير شبكات الإتصال و المعالجات الدقيقة؛
- 3- تغير مفهوم و دور المعلومات و تطور هذا الدور في المنظمات الحديثة؛
- 4- المعلومات أساس بناء الهياكل التنظيمية؛
- 5- المعرفة و المعلومات هما المصدران الحقيقيان للسلطة في المنظمات الحديثة؛

¹ - محمد إسماعيل بلال، نظم المعلومات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 27.

- 6- أصبحت المعلومات أحد عناصر مخرجات المنظمات الجديدة، ليس مجرد مدخلات تستخدم في الأنشطة الإدارية و الإنتاجية؛
- 7- الإستخدام المكثف لتقنيات الحاسب الآلي في تطبيقات متعددة و شاملة لمختلف المجالات لكونه الأداة التي تعالج المعلومات و تتحكم في عمليات حفظها و إسترجاعها؛
- 8- التطور المتسارع للبرمجيات لتسيير إنتشار إستخدام الحاسبات الآلية في كافة فروع النشاط الإداري؛
- 9- يؤدي التوظيف الفعال للمعلومات إلى تزايد الفرص و إمكانية التنوع و عدم الإنحصار في دائرة التخصص؛
- ثانيا: تحديات نظام المعلومات: يواجه تطبيق نظام المعلومات في المؤسسة بعض التحديات يمكن تلخيصها في ما يلي:¹
- 1- بعض المعلومات الهامة لا يمكن إدخالها في النظام: تعتبر بعض المعلومات الضرورية لعمليات صنع القرارات من المعلومات التي لا تسمح طبيعتها بعملية الإدخال في نظام الإدخال و ذلك لصعوبة التعبير عنها بشكل نظامي، مثال ذلك الأفكار بشأن تقديم منتجات جديدة، آراء المستهلكين حول منتج معين، خطط المنافسين، القرارات السيادية التي تصدرها الدولة.
- 2- المعلومات عادة ما تحتاج إلى السياق: غالبا ما تهتم نظم المعلومات في المنظمات بالبيانات الكمية نظرا لسهولة إدخالها، و هذه البيانات قد لا تكون على درجة عالية من الأهمية عند إتخاذ القرارات الإستراتيجية في المنظمة ما لم يتم ربطها مع معلومات أخرى، و بالتالي فإن قيمة المعلومات تتوقف إلى حد كبير على وجود سياق يتم تفسيرها من خلاله، يتوقف هذا السياق على ما يتوفر لدى مستخدم المعلومات من معرفة أساسية، مثال ذلك رصيد المخزون لا يكون له قيمة إلا إذا تم ربطه بمعلومات أخرى مثل حجم الطلب المتوقع.
- 3- قيمة المعلومات تتناقص بمرور الزمن: تتناقص قيمة المعلومات بشكل سريع مع مرور الزمن، فالمعلومات ذات القيمة العالية الآن قد لا تكون كذلك مستقبلا، فتوقيت ظهور المعلومة يحدد إمكانية الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات، فمثلا رصيد المؤسسة في أحد البنوك تمثل المعلومة ذات قيمة عند لحظة إصدار شيك معين و لكن بمجرد إصدار هذا الشيك تصبح هذه المعلومة ذات قيمة.
- 4- التغيرات البيئية: تؤدي إلى تغيرات في الإحتياجات من المعلومات نتيجة لديناميكية البيئة المحيطة بنظم المعلومات فقد تواجه المنظمة بعد إنفاقها مبالغ طائلة و مجهودات ضخمة أثناء دراستها لإقتناء نظام معلومات معين يخدم إحتياجاتها في ضوء حصتها في السوق بأنه تم إدماجها مع منظمة أخرى أو ظهور تشريعات جديدة مما يؤدي إلى تغير حصتها في السوق و من ثم يصبح ما بذلته المنظمة من مال و جهد غير ذي جدوى نتيجة للتغيرات التي حدثت.

¹ - إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص (11-12).

5- تكنولوجيا الحاسب الآلي: يعد التغير و التطور السريع و الملموس في تكنولوجيا الحاسبات من التحديات التي تواجه نظم المعلومات، حيث أن هذا التطور يؤدي إلى تقادم نظم المعلومات المبنية على الحاسب الآلي بعد فترة قصيرة من إقتنائها مما يؤدي بالمنظمة إما إلى تغيير النظام و ما يترتب عليه من أعباء مالية أو الإبقاء على النظام الحالي و هو ما تفضله المنظمات لتوفير التكاليف و هو ما يؤدي إلى إستخدام نظم معلومات أقل حداثة و لفترات طويلة نسبيا.

6- التوقعات المبالغ فيها: يدرك القليل من الأفراد أن هناك مجهود أو تكلفة تبذل من أجل الحصول على نظام فعال لمعلومات، و قد ظهر هذا الإتجاه كنتيجة لفاعلية إستخدام نظم المعلومات في العديد من التطبيقات التي يمكن ملاحظتها مثل نظم حجز تذاكر الطيران، وقد أدى هذا إلى أن المديرين يتصورون أنه يمكن تصميم نظام معلومات متكامل يربط المؤسسة ككل بأقل كلفة و خلال فترة زمنية وجيزة بغض النظر عن حجم المؤسسة.

المطلب الثاني: نظم المعلومات الحديثة

إن إعتماد المؤسسات على الوسائل التكنولوجية الحديثة لتأدية مهامها كان له الأثر الكبير عليها مما أدى لإعطاء مختلف عملياتها صفة الكفاءة و الآنية، بالإضافة أنها أصبحت تجاري التطورات الحاصلة على مستوى المحيط الذي تنتمي إليه و فيما يلي سنعطى مفهوم نظم المعلومات الحديثة و أهم التطورات التي مست مختلف مستوياته من خلال التالي:

الفرع الأول: مفهوم نظم المعلومات الحديثة

بدأت تنشط عملية تنفيذ نظم المعلومات الإدارية على الحاسبات الإلكترونية في بداية السبعينات و ساعد على هذا التقدم تطور أجهزة الحاسبات الإلكترونية وبرمجياتها و التي لها إمكانيات تخزينية كبيرة جدا بالإضافة إلى ظهور البرمجيات المتقدمة منها نظم إدارة قواعد المعلومات التي ساعدت كثيرا في تقليل وقت الإنجاز وإستغلالها بشكل كبير، و حققت هذه النظم تقدمها في بداية الثمانينيات و أصبحت هذه النظم عنصر أساسي معتمد في دول العالم المتقدمة حيث أصبحت 90 % منها تعتمد على معلومات هذه النظم و 10 % تعتمد على معلومات الخبرة الذاتية الإدارية، وإن الإهتمام المتزايد بأنظمة المعلومات الإدارية دفع الكثير من علماء الإدارة و الحاسبات الإلكترونية بتكثيف البحث في هذا الموضوع و تقييمه لكونهم ينظرون إلى هذه النظم كونها نظم رقابة للعمليات وتهيئة المعلومات المطلوبة لكافة مستويات الإدارة.¹

من خلال ما سبق يمكن القول بأن نظم المعلومات الحديثة هي: "تلك النظم التي تستخدم الحاسب الآلي في توفير إحتياجات المديرين المختلفة من المعلومات اللازمة لأداء وظائفهم و إتخاذ قراراتهم ويتكون نظام المعلومات من شخص واحد على الأقل، له نمط نفسي معين، و يواجه مشكلة معينة داخل نسق تنظيمي معين، و يحتاج إلى وجود

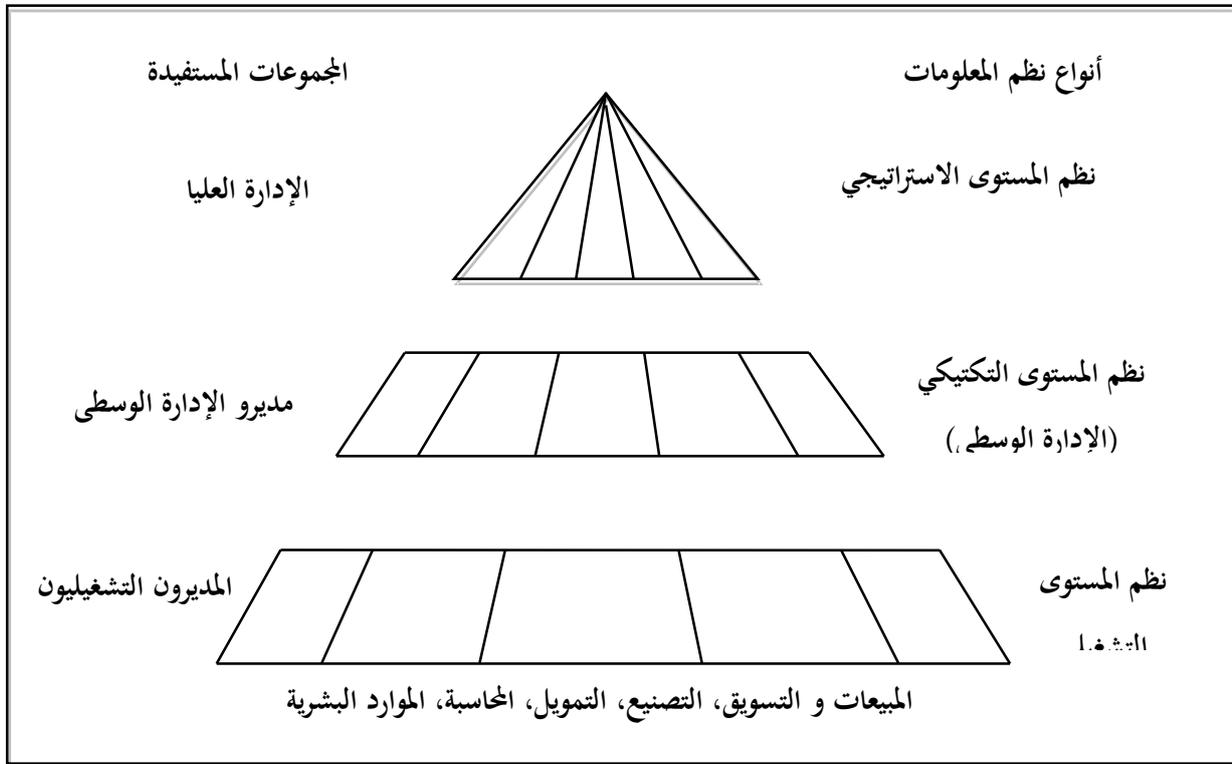
¹ - علاء السلمي و آخرون، أساسيات نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2005، ص 57.

بعض المعلومات، و التي يتم توفيرها من خلال وسيلة عرض معينة، ووفقا لهذا التعريف يمكن تصنيف أي نظام بإعتباره نظاما للمعلومات الإدارية على أساس مدى قدرته على توفير معلومات و خدمات نافعة للمديرين في أداء وظائفهم المختلفة.¹

الفرع الثاني: نظم معلومات المستوى الإداري بمفهومها التقليدي و الحديث

من خلال هذه النقطة سنحاول تبيان المستويات الإدارية لنظم المعلومات بمفهومها التقليدي و الحديث كما يلي:
أولا: نظم المعلومات بمفهومها التقليدي: تغطي كافة مستويات الإدارية، حيث لكل مستوى نظام معلومات خاص به يلي إحتياجاته و هو ما يتبين من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (2-5): نظم المعلومات بالمفهوم التقليدي حسب المستويات الإدارية

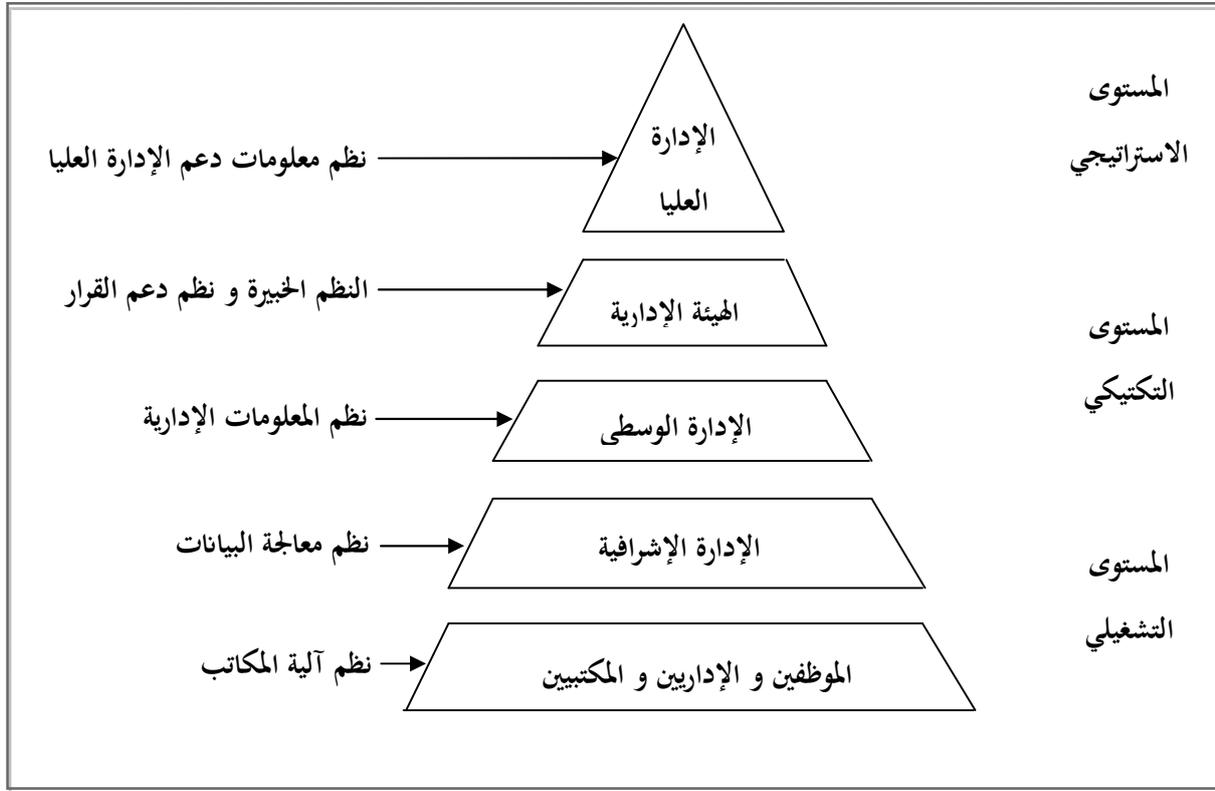


المصدر: نبيل مُجَّد مرسى، التقنيات الحديثة للمعلومات، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 38.
من خلال الشكل السابق فالمستويات الإدارية مقسمة لثلاث مستويات، المستوى الإستراتيجي يتعلق بنظام معلومات إستراتيجي مهمته توفير كافة المعلومات الخاصة بالإدارة العليا، نفس الشيء بالنسبة للمستوى التكتيكي والمستوى التشغيلي.

الملاحظ هنا أنها لا يوجد تفرعات مخصصة لكل مستوى كما سنلاحظه في المفهوم الحديث لنظم المعلومات.
ثانيا: نظم المعلومات بمفهومها الحديث: نفس المنطق فيما يخص أن لكل مستوى إداري نظم معلومات خاص بيه ينطبق على مفهوم نظم المعلومات الحديثة و هذا ما يمكن تبيانه من خلال الشكل الموالي:

¹ - منير نوري، نظام المعلومات المطبق في التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 107.

الشكل رقم (2-6): نظم المعلومات الحديثة و علاقتها بالمستويات الإدارية للمؤسسة



المصدر: عبد الرحمان الصباح ، نظم المعلومات الإدارية، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 27. (بتصرف)
 من خلال الشكل السابق تم تحديد أنواع نظم المعلومات الحديثة وفق المستويات الإدارية، و التي تفرعت أكثر وأصبحت ذات تخصص أكثر مما كانت عليه في المفهوم التقليدي لنظم المعلومات.

الفرع الثالث: مستويات نظم المعلومات الحديثة

لكل مستوى إداري نظام معلومات حديث يختص به ويمكن التطرق لها فيما يلي:

أولاً: المستوى التشغيلي: يخص المستوى الأدنى في المؤسسة (المستوى التشغيلي) و هو نظام يوفر مختلف المعلومات التي يحتاجها المدراء التشغيليين لتسهيل مختلف عملياتهم الإدارية الروتينية بالإضافة لتزويد نظم المعلومات الأعلى بمختلف المعلومات التي يحتاجونها، هذا المستوى وفق نظم المعلومات الحديثة يضم كل من النظامين:

1- نظم آلية المكاتب: و هو النظام الذي يتم بواسطته تطبيق أجهزة الحاسوب للتعامل مع أنشطة المكاتب ويطلق عليه أيضا اسم التشغيل الآلي للمكاتب أو نظام أتمتة (تألية) المكاتب، و في هذا النظام لا يقتصر على تنفيذ الأعمال المكتبية الأكثر كفاءة فقط بل تم من خلاله تغيير مفهوم العمل المكتبي من منطلق فكرة تحسين العمل المكتبي و الإداري إلى منطلق فكرة السيطرة المتزايدة للمديرين على العمليات المكتبية، كون من

النتائج الرئيسية لتطبيق التكنولوجيا الحديثة تألية الأعمال المكتبية اليومية المختلفة، و تسهيل عملية الرقابة عليها من خلال مركزية التسيير و الرقابة.¹

و يمكن القول بأن هذه النظم تتعلق بوظائف المعالجة المحوسبة للكلمات و النشر المكتبي، تصوير الوثائق التي تعتمد عليها أعمال و إجراءات المؤسسة و كذلك تأمين التقويمات الزمنية المطلوبة.²

2- نظم معالجة البيانات: هي نظم معالجة آلية للعمليات الروتينية الأساسية لدعم أنشطة التشغيل المختلفة، وأهم وظائف هذه النظم هو معالجة البيانات و إنتاج التقارير، و من أمثلة نظم معالجة العمليات نجد: نظام شؤون الموظفين، نظام الشؤون المالية، نظام متابعة المخزون و غيرهم.³

ثانياً: المستوى التكتيكي (الإدارة الوسطى): هو نظام يمد مديري الإدارة الوسطى بمختلف حاجاتهم من المعلومات اللازمة لسير عملهم و هذا من خلال إعتمادهم على بياناتهم الخاصة أو المعلومات المستمدة من نظم المعلومات الأدنى منه، كما أن هذا النظام يعتبر داعم للنظام الأعلى منه و يظم نظم المعلومات التالية:

1- نظم المعلومات الإدارية: تتألف من مجموعة من العمليات المنتظمة التي تدعم المستويات الإدارية المختلفة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في تنفيذ الأعمال و إتخاذ القرارات داخل الجهاز الإداري، ومن أمثلة هذه النظم نجد: نظام المعلومات المحاسبية، نظم معلومات التسويق، نظم معلومات التمويل و غيرها.⁴

2- النظم الخبيرة: هي من أبرز تطبيقات الذكاء الصناعي هذا الأخير الذي يمكن تعريفه كما يلي: " يعرف الذكاء الصناعي بأنه العلم الذي يزود الحواسيب بالقدرة على حل المشكلات المعقدة من خلال النماذج الخوارزمية، كما أن الذكاء الصناعي يحاول محاكاة الذكاء الإنساني عن طريق إستخدام الحاسوب بهدف فهم العمليات الذهنية المعقدة التي يقوم بها العقل البشري أثناء ممارسة التفكير، و من ثم ترجمة هذا التفكير إلى ما يوازيه من عمليات حاسوبية تزيد من قدرة الحاسوب على حل المشكلات المعقدة."⁵

من خلال التعريف السابق للذكاء الصناعي يمكن تعريف النظم الخبيرة بأنها: " هي نظم هدفها تصميم وتطوير نظم حاسوبية تحاكي الذكاء البشري لدى الأفراد و محاولة إستخدام هذا الذكاء الإصطناعي في حل المشكلات و إتخاذ القرارات المختلفة، و جاءت كمحاولات لمنح الآلات قدرة من حيث إجراء العمليات الذكية التي يقوم بها العمل البشري."⁶

¹- Rashmi Jatani, **Different prospects of Office Automation Systems**, volume 4, Issue 3, International Journal of Computer Trends and Technology, 2013, p 211. http://ijctjournal.org/archives/ijctt-v4i3p102_19/12/2016_11:07.

²- زياد عبد الكريم القاضي، نجد خليل أبو زلطة، **تصميم نظم المعلومات الادارية و المحاسبية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 44.

³- Rose Westerfield Jordan, **Essentials of Corporate Finance**, Third edition, Mc Graw Hill, New York, 2005, P 89.

⁴- منال نجد الكردى، **نظم المعلومات الإدارية: المفاهيم الأساسية و التطبيقات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 213.

⁵- غسان عيسى العمري، **دور تكنولوجيا المعلومات و إدارة المعرفة في بناء الذاكرة التنظيمية**، العدد 52، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ديسمبر 2010، ص (95-96).

⁶- Walker Admond, **Financial Leadership and Investment**, Sanfrancisco, U.S.A, 2006, P 250.

منه فالنظم الخبيرة هي: "النظم التي تعمل على دمج المعرفة و مهارات حل المشكلات كوسيلة للوصول إلى مهارة الخبير البشري و تعامله مع حل المشكلات المختلفة لإتخاذ قرارات إستراتيجية لحل المشكلات، كما أنها تستطيع التعامل مع المشكلات التي بحاجة إلى المعرفة النظرية و الخبرة العملية، و الأكثر أهمية أنها تساعد المنظمات في إكتساب المعرفة الضرورية وإعادة هيكلتها من أجل المنافسة و نجاح المنظمة."¹

3- نظم دعم القرار: تقوم بدعم أنشطة إتخاذ القرارات داخل الجهاز الإداري، إذ تعد عملية إتخاذ القرار أساس العملية الإدارية، حيث يواجه الإداريون العديد من المشكلات المتعلقة بالتخطيط و تحليل البدائل وإختيار أفضل الحلول للإستغلال الأمثل للموارد المتاحة و غيرها.²

ثالثا: المستوى الاستراتيجي (الإدارة العليا): و هي نظم المعلومات التي تقوم بمد الإدارة العليا بمختلف المعلومات التي تحتاجها في إتخاذ القرارات الإستراتيجية على مستوى المؤسسة، بالإضافة إلى أن هذا النظام يعتمد على مختلف المعلومات المستمدة من نظم المستويات الأدنى منه، و يظم نظم المعلومات الخاصة به والمتمثلة في:

➤ **نظم معلومات دعم الإدارة العليا:** هو نظام معلومات مبني على الحاسب الآلي مصمم لدعم المديرين في المستوى الإستراتيجي لتدعم القرارات غير الهيكلية من خلال إستخدام الحاسبات المتصلة بشبكة المعلومات، و تعتمد نظم دعم الإدارة العليا على المعلومات الداخلية الملخصة و المستخدمة في نظم المعلومات الإدارية و نظم دعم القرار و أيضا على المعلومات الخارجة عن الأحداث في البيئة المحيطة بالمنظمة.

و هو يعتمد على إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عرض المعلومات من عدة مصادر أمام متخذي القرار في الإدارة العليا بإستخدام طرق عرض البيانات المختلفة من رسوم جغرافية و برامج، و لا تشابه نظم دعم الإدارة العليا مع غيرها من نظم المعلومات التي تصمم لمواجهة مشكلة محدودة في المنظمة و لكن نظم دعم الإدارة العليا تعتمد على نظام حاسب عام و قدرة على الإتصالات التي يمكن أن تطبق في مواقف مختلفة، وهو يعتمد على تقديم معلومات للمديرين فور طلبهم على أساس تفاعلي مباشر.³

ومن أمثلة نظم دعم الإدارة العليا التي تخدم المستوى الإستراتيجي نجد تنبؤات إتجاهات المبيعات، تطوير خطة العمليات، تنبؤات الموازنة.⁴

المطلب الثالث: المحاسبة كنظام للمعلومات

المحاسبة كوظيفة لها مهام تؤديها داخل المؤسسة لتحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة لها، و من أجل ضمان تحقيقها لهذه الأهداف يستوجب أن تكون المحاسبة مرتبطة بنظام يحدد مختلف جوانب عملها و هذا ما ركز عليه

¹- Wright Michael, Phodes David, **Manage IT : Exploiting Information Systems of Effective Management**, Praeger Publishers, U.S.A, 2001, P 120.

²- رأفت عدس، أساسيات الكمبيوتر و نظم المعلومات، مكتبة مديبولي، القاهرة، مصر، 2000، ص 9.

³- دلال حمودي، تقييم أداء نظم المعلومات المالية و المحاسبية المعتمدة على الحاسوب - دراسة حالة قطاع المصارف الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 23.

⁴- زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة، مرجع سابق، ص 45.

أغلب الباحثين و الجمعيات المختصة إذ بدأ ينظر للمحاسبة كنظام معلومات بحد ذاتها كونها تحقق الجانبين العمل المرغوب و التنظيم المنتظر و هذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم المحاسبة

من خلال التطرق لتعريفها و أهدافها وفق التالي:

أولاً: تعريف المحاسبة: بدأ الإهتمام بالمحاسبة كعلم منذ 1494 عندما نشر لوكا باشيولي كتاب الجبر ضمنه فصلاً عن القيد المزدوج¹، ومنه فتعريف المحاسبة من هذا التاريخ تطور بتطور الظروف المحيطة به وفيما يلي عرض لأهم التعاريف التي تطرقت للمحاسبة:²

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين عام 1941 حيث عرفت المحاسبة بأنها: "الفن المتعلق بتسجيل وتبويب و تلخيص المعاملات و الأحداث ذات الطابع المالي بأسلوب ذي دلالة و بصورة نقدية و من ثم تفسير النتائج".

في حين أنه تم إستحداث تعريف بعدها من قبل جمعية المحاسبة الأمريكية عام 1966 التي عرفت المحاسبة بأنها: "عملية تحديد و قياس و توصيل المعلومات الاقتصادية ليتمكن المستفيدون منها من التصرف في ظل رؤية واضحة". و في سنة 1975 تقدمت الجمعية بتعريف حددت من خلاله هدف المحاسبة على انه: توفير المعلومات التي تكون ذات فائدة في إتخاذ القرارات الاقتصادية و التي إذا تم توفيرها على هذا النحو سوف تحقق مزيداً من الرفاهية الإجتماعية.

أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين فأضاف: "أن المحاسبة هي نشاط خدمي وظيفته تقديم المعلومات الكمية ذات الطابع المالي بغرض أن تكون مفيدة في إتخاذ القرارات".

كما يمكن تعريف المحاسبة بأنها: "علم و فن يعتمد على إستخدام مجموعة من المبادئ العلمية المتعارف عليها بغرض تحديد و قياس و توصيل المعلومات المالية للمستفيدين منها لمساعدتهم على إتخاذ قرارات رشيدة".

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن تطور تعريف المحاسبة مع الزمن بشكل متوازي لتطور الوظيفة المطلوبة منها، فقد تحولت من مجرد فن مسك دفاتر إلى نظام معلومات متكامل، و عليه فقد تجاوز دور المحاسب من التركيز على الإجراءات التقنية للتركيز على الأهداف التي تسعى إليها و هي توصيل المعلومة لمتخذي القرارات، و بناء على ذلك تطورت و تشعبت المحاسبة إلى فروع عدة منها المالية، الإدارية و التكاليف إلخ.

ثانياً: أهداف المحاسبة: يمكن حصر أهداف المحاسبة فيما يلي:³

¹ - محمود سيد الناغي، نظرية المحاسبة و المعايير المحاسبية، المكتبة العصرية، مصر، 2002، ص 21.

² - خالد أحمد ياسين، نشأة المحاسبة، العدد الثلاثون، مجلة المحاسب العربي، ص 5. (بتصرف) أنظر الموقع

http://www.aam-web.com/ar/print_page/news/13

³ - Bernard Ensault, Christian Horrae, **Comptabilité Financière**, 3eme edition, Presses Universitaires de France, Paris, France, 2001, P (16-26).

* - مرسوم كولبرت (l'ordonnance de Colbert) 1673م: هو مرسوم تم إصداره لتنظيم الأعمال التجارية للتجار (التجزئة أو الجملة)، ويطلق عليه أيضاً إسم (code Savary).

- 1- وسيلة إثبات: من الطبيعي أن تشكل وسيلة إثبات في عالم الأعمال، حيث استخدمها التجار منذ القدم لتحديد حقوقهم و ديونهم مع القدرة على إثبات ذلك، و ألزم مرسوم كولبرت* 1673م على مسك دفاتر حسابات و إحترام قواعد معينة في إعداد الحسابات حتى تكتسب القوة القانونية في حالة المنازعات.
- 2- وسيلة مراقبة: تقدم المحاسبة معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة و عن نتيجة نشاطها في فترة معينة، فهي توفر القاعدة التي يتم على أساسها مراقبة تقسيم الثروات كحوص المساهمين والاشتراكات و مراقبة الوعاء الضريبي، و منه فهي أداة للمراقبة القانونية و الجبائية و أداة للضبط الإجتماعي.
- 3- تساعد على إتخاذ القرار: تساعد المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات سواء في المؤسسة أو للمتعاملين الخارجيين.
- 4- تساعد على التقييم الاقتصادي والمالي: تسمح المعلومات المحاسبية المعالجة بطريقة مناسبة بتقييم الكفاءات و المخاطر الاقتصادية و المالية و التقييم المالي للمؤسسة.
- 5- تلي إحتياجات الإحصاء و المحاسبة الوطنية: تشكل المحاسبة مصدرا مميزا للمعلومات الأولية للإحصائيين و المحاسبين المكلفين بإعداد التقديرات المتعلقة بالاقتصاد الكمي.
- 6- تحقيق الثقة و تفضيل الحوار الإجتماعي: تقوم المحاسبة بوظيفة إجتماعية و ذلك من خلال توفير الثقة في علاقات العمل بين المتعاملين الاقتصاديين.

الفرع الثاني: أنواع المحاسبة

- الأهداف السابقة لا يمكن أن تتحقق كلها بنوع واحد للمحاسبة بل هناك عدة أنواع للمحاسبة لكل منها أهدافها الخاصة بها و مجال تطبيق معين، و هذه الأنواع تطورت بظهور إحتياجات جديدة تفرضها بيئة تغيرات بيئة الأعمال و نذكر منها:¹
- أولاً: المحاسبة المالية: تسمى أيضا المحاسبة العامة و تعتبر أم المحاسبات إذا صح التعبير، و يمكن تعريفها كتقنية تهتم بتحليل، تسجيل عددي (رقمي)، تبويب و تلخيص لكل العمليات الناتجة عن أحداث مادية، قانونية أو اقتصادية مؤثرة على ذمة المؤسسة (مالها و ما عليها) خلال فترة محددة بقصد إعداد القوائم المالية التي تقدم للمستخدمين الخارجيين بالدرجة الأولى و المستخدمين الداخليين، و هي تهدف إلى حماية أصول المؤسسة بالإضافة إلى قياس أرباحها و مركزها المالي.
- ثانياً: محاسبة التكاليف: بظهور الثورة الصناعية و تطور حجم المؤسسات لم تعد المحاسبة المالية تكفي لتلبية حاجة الإدارة للمعلومات لإتخاذ القرارات فتم تطوير محاسبة تهتم بتحليل التكاليف، و تستخدم مخرجاتها من طرف المستخدمين الداخليين بهدف:
- 1- تحديد أسعار تكلفة المنتجات؛

¹ - حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2010، ص (11-15).

2- مراقبة عناصر التكاليف بقصد التحكم فيها و ضغطها؛

3- وضع معايير لعناصر التكاليف، تفيد في التخطيط و الرقابة و قياس الأداء؛

4- توفير المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات؛

5- تقييم بعض عناصر أصول المؤسسة.

ثالثا: المحاسبة الإدارية: التي كانت تسمى المحاسبة التحليلية تقوم بإعداد تقارير للإدارة تختلف فتراتها ومحتوياتها حسب حاجة و طلب الإدارة للمعلومات الملائمة التي تساعد في أداء مختلف وظائفهم.

تستخدم المحاسبة الإدارية بيانات كمية مالية، مصدرها يمكن أن يكون المحاسبة المالية أو محاسبة التكاليف أو غيرها من المصادر، كما تستخدم بيانات كمية غير مالية مثل العمال، عدد المنتجات، و بيانات كيفية غير كمية كظهور منافس جديد، لمعالجة هذه البيانات تستعين بعدة تقنيات كتقنيات التنبؤ للوصول للمعلومات الملائمة لإتخاذ القرار.

رابعا: المحاسبة الحكومية (العمومية): على عكس المؤسسات الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الأرباح فإن المؤسسات الحكومية أو العمومية التي لا تستهدف ذلك، لها أهداف إجتماعية بالدرجة الأولى كالجامعات والمستشفيات، الإدارات المحلية وغيرها، لذلك حتى تحقق فاعلية في تقديم هذه الخدمات فإنها تخضع لنظام محاسبي خاص بها يضبط النفقات حسب الإعتماد المخصص لها سنويا في الميزانية المقررة من طرف الدولة، وهذا النظام المحاسبي يشمل كل الإجراءات و المبادئ للقياس و تقييم الأنشطة التي تقوم بها هذه الهيئات.

خامسا: المحاسبة الوطنية: هو نظام محاسبي كلي (على مستوى الدولة)، له أهمية بالغة في إعداد الخطط التنموية، إذ يهتم بحسابات المجمعات الاقتصادية من تراكم رأس المال، ناتج وطني، دخل وطني و تحديد مدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في تحقيقه بإستخدام جداول المدخلات و المخرجات، فمخرجات نظام المحاسبة الوطنية متعددة، و تمثل الأسس لإعداد ميزانية الدولة، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري و غيرها.

سادسا: المحاسبة الضريبية: يختص هذا الفرع من المحاسبة بتحديد الوعاء الضريبي لمختلف الضرائب والرسوم المحددة بموجب أحكام القوانين و التشريعات الضريبية المعمولة بها في الدولة، ثم تقديم مقدار الضرائب و على رأسها ضريبة الدخل.

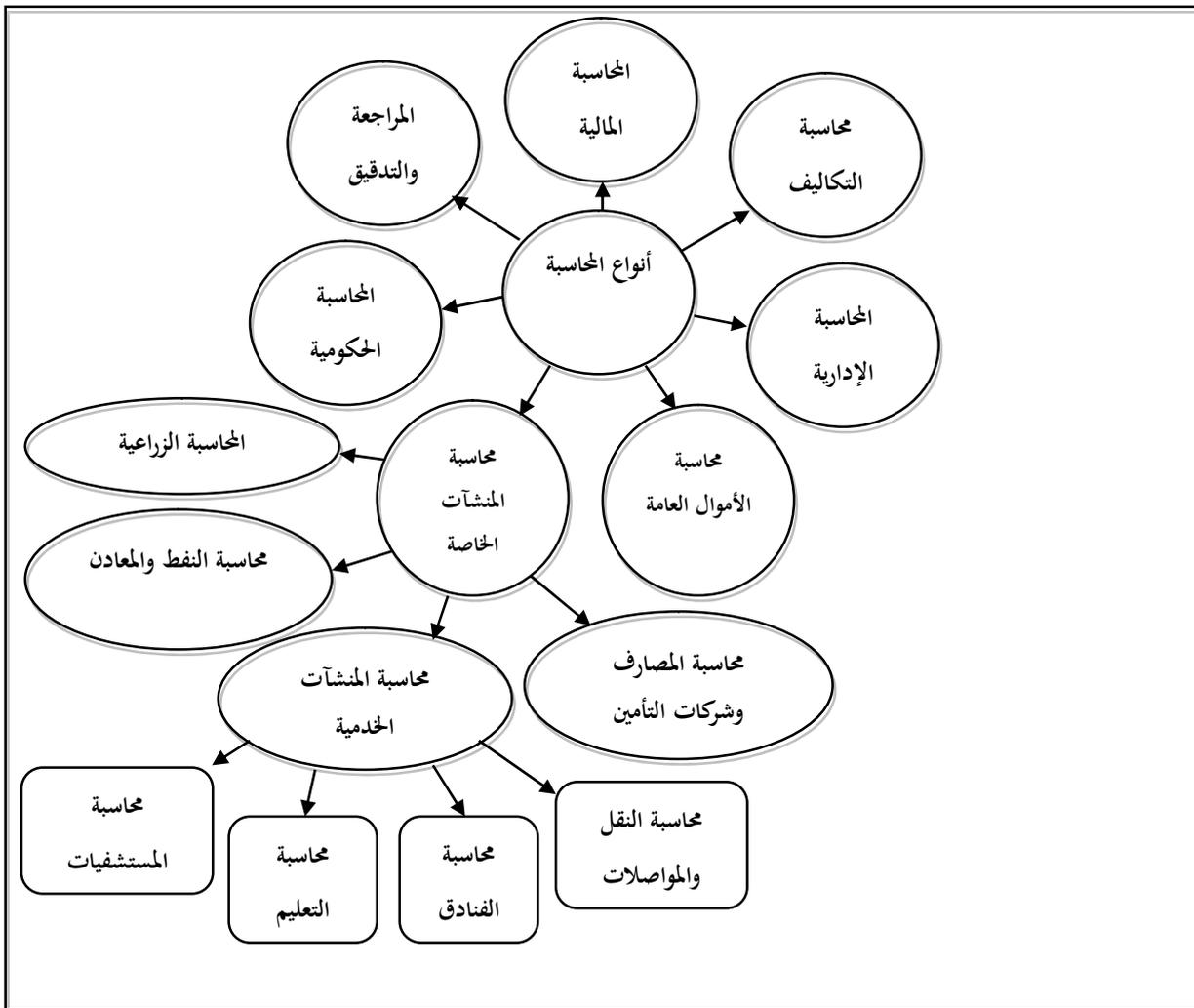
سابعا: محاسبة الشركات: هو نظام محاسبي يخص نوع معين من المؤسسات و هو الشركات، سواء كانت شركات أشخاص أو شركات أموال، معتمدا على مبادئ و فروض المحاسبة المالية يهتم هذا الفرع بمعالجة العمليات المتعلقة بتكوين، رفع أو تخفيض رأسمال الشركة، توزيع الأرباح، عملية إندماج الشركات و كذا تصفيتها.

ثامنا: تدقيق و مراجعة الحسابات: يتضمن هذا الفرع من المحاسبة المبادئ و القواعد المهنية التي تحكم إجراءات فحص السجلات و الدفاتر المحاسبية، للتحقق من صحة القوائم المالية الختامية و من أن هذه القوائم تمثل بصورة صادقة الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة صاحبة القوائم.

تاسعا: فروع حديثة للمحاسبة: مؤخرا ظهرت فروع جديدة للمحاسبة مثل المحاسبة البيئية التي تهتم بتتبع أثر نشاط المؤسسة على البيئة كتكاليف التلوث البيئي مثلا كما تهتم بقياس التكاليف التي تتحملها المؤسسة لحماية البيئة ضمن السعي إلى التنمية المستدامة، كما ظهرت المحاسبة الاجتماعية التي تهتم بقياس النشاط أو الدور الاجتماعي للمؤسسة كالقضاء على الآفات الاجتماعية، و المساهمة في التدريب و غيرها، و هذا تماشيا مع ظهور مفهوم المساءلة الاجتماعية للمؤسسة.

بالإضافة لأنواع السابقة هناك أنواع أخرى منها ما هو تقليدي و منها ما هو حديث النشأة و من خلال الشكل الموالي سنحاول تبيان أنواع (فروع) أخرى للمحاسبة و منها ما لم نتطرق لتعريفه كما يلي:

الشكل رقم (2-7): فروع المحاسبة



المصدر: وليد ناجي الحيايلى، بدر مُجَّد علوان، المحاسبة المالية في القياس و الاعتراف و الإفصاح المحاسبي، الجزء الأول، دار الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 25.

الفرع الثالث: تطور الحاجة للمحاسبة كنظام معلومات

يمكن تقسيم تطور الحاجة إلى المحاسبة كنظام للمعلومات إلى ثلاث مراحل هي:¹

أولاً: المرحلة الأولى: المحاسبة في خدمة صاحب المشروع الفردي: تشمل هذه المرحلة الفترة الزمنية التي سادت فيها المشاريع الفردية الخاصة منذ أن عرف الإنسان القديم عمليات الحساب البسيطة وأخذ يستخدمها في استخراج ناتج نشاطاته التجارية حتى ظهور الشركات بأنواعها المتعارف عليها في الوقت الحاضر.

ثانياً: المرحلة الثانية: المحاسبة في خدمة الجهات الخارجية: عندما كبر حجم المؤسسات الاقتصادية وتعددت الجهات التي لها اهتمامات مختلفة في كل منها، ظهرت الحاجة إلى إنفصال أصحاب الملكية عن الإدارة نتيجة لظهور الشركات المساهمة (شركات الأموال) وشركات التضامن (شركات الأشخاص) وإزديادها بصورة كبيرة، مما أدى إلى إزدياد الحاجة إلى البيانات والمعلومات المحاسبية التي من الممكن أن تفي بالإحتياجات المختلفة لتلك الجهات، ومن هنا كان لزاماً على المحاسبة أن تجد وسائل متعددة لغرض تسجيل وتلخيص العمليات المالية ثم القيام بتفسير نتائجها.

ثالثاً: المرحلة الثالثة: المحاسبة كنظام للمعلومات في خدمة الوحدة الاقتصادية: نتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت في المجال الاقتصادي في نهاية القرن التاسع عشر والتي أدت إلى ظهور المجتمعات الصناعية التي تمتاز بالإنتاج الكبير وتعدد أنماطه مما دفع إلى ظهور حاجة ماسة لأنواع جديدة من فروع المحاسبة لكي تتمكن من تلبية إحتياجات مستخدمي المعلومات، أدى ذلك إلى ظهور محاسبة التكاليف التي تهتم بنماذج تبين أحداث وظروف الماضي وحقائق وأحداث تمت في الحاضر، ويمكن أن تخدم في المستقبل وتهدف محاسبة التكاليف إلى مساعدة إدارة المؤسسة الاقتصادية في إتخاذ القرارات اللازمة بشأن عمليتي التخطيط والرقابة عن طريق تقديم المعلومات اللازمة لذلك، إلا أن قصورها في المساعدة في حل المشكلات الكبيرة التي تتعلق بالقرارات المستقبلية وتخطيطها بسبب المدى المستقبلي القصير الذي تغطيه قد تطلب من المحاسبة أن تطور من أساليبها التي تساعد إدارة المؤسسة الاقتصادية في إتخاذ القرارات المبنية أساساً على متغيرات وخفايا المستقبل وتطوراتها، ومن هنا كان ظهور المحاسبة الإدارية إستجابة لحاجة الإدارة العلمية الحديثة إلى نوعية معينة من المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات، وكذلك للمساهمة بدور أكبر في حل المشكلات الإدارية التي يمكن أن تواجهها إدارة المؤسسة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس أخذت توصف المحاسبة الإدارية بأنها: إمتزاج عملي بين المحاسبة والإدارة والعامل المشترك بينهما يتمثل في إتخاذ القرارات.

وطبقاً للدور الذي أصبحت تلعبه المحاسبة في هذه المرحلة جنباً إلى جنب مع إدارة المؤسسة الاقتصادية فإن هدفها قد أصبح موجهاً إلى خدمة المؤسسة الاقتصادية من خلال ما توفره من بيانات مالية وغير مالية بهدف مساعدة إدارة المؤسسة الاقتصادية في القيام بوظائفها الأساسية (من تخطيط ورقابة) إضافة إلى ما تقدمه عن الأحداث التاريخية.

¹ - محسن قاسم ، زياد هاشم، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الهدباء للطباعة والنشر- كلية الهدباء الجامعية، الموصل، العراق، 2003، ص (10-13).

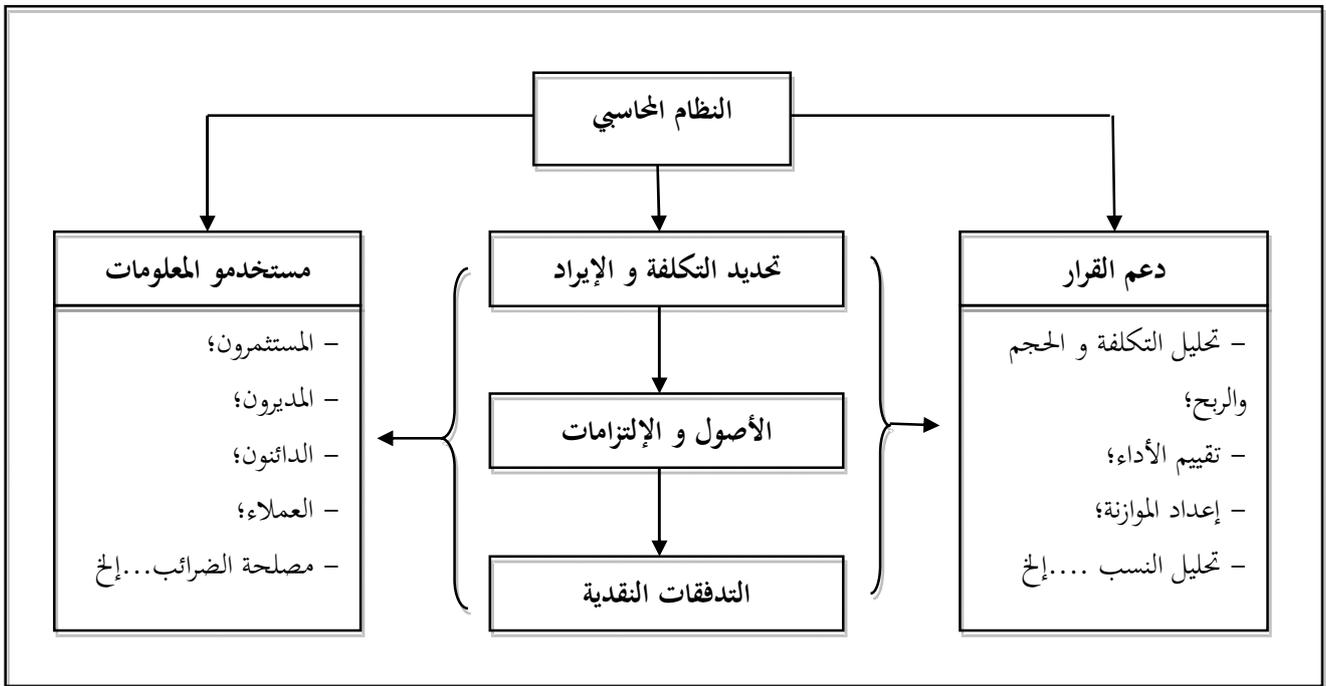
وقد إهتمت الهيئات والجمعيات العلمية المعروفة بتوضيح دور المحاسبة كنظام للمعلومات، حيث حثت الجمعية الأمريكية للمحاسبة على ضرورة تطوير البحوث المحاسبية لتشمل طرق تطوير نظم المعلومات لسد إحتياجات الإدارة، معتبرة البحث العلمي في مجالات نظم المعلومات يقع تماماً داخل إطار البحث المحاسبي. وتؤدي المحاسبة دورها كنظام للمعلومات في عملية مستمرة و متكاملة يمكن تحديد معالمها الرئيسية في ثلاث خطوات متتالية هي:¹

1- حصر العمليات المالية المتعلقة بنشاط المؤسسة و تمثيلها في صورة بيانات أساسية (خام) تسجل في الدفاتر المحاسبية؛

2- تشغيل أو معالجة البيانات الأساسية وفق مجموعة من الفروض و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتحويل هذه البيانات بعد تشغيلها في النظام المحاسبي إلى معلومات مالية تخدم أغراض مستخدمي هذه المعلومات؛

3- إيصال المعلومات التي تتم معالجتها إلى الأطراف ذات المصلحة و ذلك بواسطة مجموعة من التقارير المالية. فالنظر إلى المحاسبة من منظور نظم المعلومات يركز الإهتمام على توفير المعلومات المحاسبية وإستخدامها و دعم القرارات المالية من خلال هذه المعلومات²، و من خلال الشكل التالي يمكن توضيح هذه الفكرة كما يلي:

الشكل رقم (2-8): المحاسبة كنظام للمعلومات



المصدر: روبرت ميجز و آخرون، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، ترجمة: مكرم عبد المسيح باسيلي، مُجَّد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 19. (بتصرف)

¹ - وليد ناجي الحيايلى، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دنمارك، 2007، ص 19.

² - روبرت ميجز و آخرون، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، ترجمة: مكرم عبد المسيح باسيلي، مُجَّد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 18.

المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية

تتكون المؤسسة من عدة نظم وظيفية تعمل في تنافس تام وذلك من خلال ضمان فعالية كافة العمليات والأنشطة والسيطرة على الكم الهائل من المعلومات عنها من جهة، وإستخدام هذه الأخيرة في إتخاذ القرارات الملائمة من جهة أخرى هذه النظم التي تندرج ضمن نظام أساسي يعرف بنظام المعلومات الإدارية و الذي تندرج ضمنه النظم الفرعية المتمثلة في: نظام المعلومات التسويقي، نظام المعلومات الإنتاجي، نظام معلومات الأفراد و نظام المعلومات المحاسبية، هذا الأخير الذي يعد من أهم هذه النظم لكونه يحتل موقع متميز في المؤسسة وماله من أثر على مردوديتها ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لهذا النوع من خلال النقاط التالية:

المطلب الأول: عموميات في نظم المعلومات المحاسبية

السبب الرئيس وراء دراسة نظم المعلومات المحاسبية هو التعريف بها و محاولة تبسيط مفهومها للباحثين بالإضافة لمجموعة من الأساسيات الأخرى من خلال ما يلي:

الفرع الأول: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية

بإعطاء تعريف لنظم المعلومات المحاسبية و تبيان أسباب دراسة هذا النوع من النظم و أهم أهدافه كما يلي:

1- تعريف نظم المعلومات المحاسبية: لنظم المعلومات المحاسبية عدة تعاريف منها:

يعرف النظام المحاسبي على أنه: "مجموعة من النظم و الإجراءات و الأجهزة الالكترونية و الأفراد التي تعمل داخل الوحدة الاقتصادية بهدف تجهيز البيانات و توفير المعلومات التي تحتاجها الإدارة و الجهات الأخرى في شأن إتخاذ القرارات."¹

يعرف نظم المعلومات المحاسبية على أنه: "أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين) وإدارة المؤسسة، ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية، وينحصر الفرق بينهما في أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما يختص الثاني بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المؤسسة."²

يمكن تعريفه على أنه: "مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية و الأوراق والمستندات والسجلات والتقارير و الأفراد و الإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل و التبويب و التلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية."³

¹ - حمزة رملي فياض، نظم المعلومات المحاسبية المدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، الأبادي للنشر و التوزيع، السودان، 2011، ص 65.

² - ستيفن أموسكوف، نظام المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات ومفاهيم وتطبيقات، ترجمة كمال الدين سعيد وآخرون، دار المريخ للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 25.

³ - محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص 55.

يمكن تعريفه أيضا بأنه: "مجموعة من المكونات البشرية و المادية (الملموسة و غير الملموسة) المترابطة و التي تتفاعل معا وفقا لمفاهيم و إجراءات و مبادئ محاسبية معينة و ذلك بهدف تجميع البيانات المدخلة و تحويلها إلى معلومات مالية، و كذلك إعداد المعلومات الأخرى التي يتم الحصول عليها من جراء تجميع و تجهيز المعاملات المختلفة ثم جعل بعض هذه المعلومات (المخرجات) متاحة للجهات الخارجية من جهة، و قيام المستويات الإدارية الداخلية بإستخدام كافة المخرجات في ممارسة وظائف التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات."¹

- 2- أسباب دراسة نظم المعلومات المحاسبية: يساهم نظام المعلومات المحاسبية بدور إستثنائي في حياة المؤسسات ونجاحها، وذلك من خلال تحقيق أهدافها وغاياتها، ومن هنا فإنه يمكن إجمال أسباب دراسة نظم المعلومات المحاسبية بما يلي²:
- المحاسب بحكم وظيفته التي تعتبر من أهم المكونات الرئيسية لنظام المحاسبة: و ذلك من خلال تعامله مع نظم المعلومات المحاسبية سواء كان مصمما لنظم المعلومات المحاسبية أو مدققا داخليا أو خارجيا كونه ملما بالأنظمة المحاسبية المستخدمة داخل النظام المحاسبي.
 - نظم المعلومات المحاسبية من الأنظمة المعقدة: والتي يصعب التعامل معها من خلال الأنظمة اليدوية مما إستلزم تواجد المعالجة الآلية للبيانات من خلال الحاسوب، لتسهيل عملية الحصول على المعلومات والتي تساعد في إتخاذ القرارات المهمة بالنسبة للمؤسسة.
 - تحقيق الميزة التنافسية: بالرغم من أن نظم المحاسبة من الأنظمة مرتفعة التكلفة، إلا أنها من المتطلبات الرئيسية التي يستلزم وجودها في المؤسسة وذلك من خلال تحقيق الميزة التنافسية على مثيلاتها من المؤسسات المشابهة.
 - اللامركزية والحاجة لإستخدام نظم المعلومات المحاسبية: في ظل توسع المشروعات وتباعدها جغرافيا برزت الحاجة لتطبيق اللامركزية، مما أدى إلى صعوبة في تبادل المعلومات بين فروع المؤسسة المتباعدة، ومن هنا برزت الحاجة إلى وجود نظام معلومات محاسبي حديث لتحسين عملية الإتصال وتبادل المعلومات.
 - سرعة التغيير في الأنظمة المعلوماتية الحديثة: يتميز نظم المعلومات الحديثة بسرعة التغيير في مبادئها ونظرياتها والتكنولوجيا المستخدمة فيها لذا يجب على المحاسب المهتم بنظم المعلومات أن يكون ملما بمعظم هذه التغييرات لمساعدته في رفع كفاءة أداء عمله في المؤسسة.
 - التغيير النوعي في عمل المؤسسات: تعتمد الكثير من المؤسسات حاليا في وجودها على المعلومات المتداولة خلالها بدلا من إعتمادها على العمليات التي تقوم بها فقط؛ حيث تعتبر إدارة مصادر المعلومات من أهم

¹ - عبد الملك حجر ، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر المعاصر، صنعاء، اليمن، 2003، ص 32.

² - ياسر صادق مطيع و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2007، ص (13، 14).

العمليات الأساسية المستخدمة لإدارة أعمال المؤسسة، ويتوقف نجاح المحاسب في ظل هذه الظروف على مدى قدرته على فهم وإستيعاب الآثار الناتجة من تقنية المعلومات ونظم المعلومات.

3- أهداف نظم المعلومات المحاسبية: يدور جوهر الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها نظام المعلومات المحاسبية

- حول توفير معلومات تفيد مستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية، وتتمثل أهم أهدافها في:¹
- توفير معلومات تفيد في إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة و كذلك إستغلال هذه الموارد؛
 - توفير معلومات تفيد في توجيه الموارد البشرية و المادية بصورة فعالة و الرقابة على كفاءة إستخدامها في المجالات المختلفة؛
 - توفير معلومات تساعد الإدارة في أداء مهامها بإعتبارها وكيلا لملاك الموارد المتاحة و التقرير عنها لمن يهمه الأمر و ذلك لمساعدتهم في إتخاذ قراراتهم بإستمرار أو عدم الإستمرار في النشاط؛
 - توفير معلومات تفيد في مجال الوظائف الإجتماعية والرقابة على أوجه النشاط الاقتصادي و ذلك من خلال مجموعة المعايير و المبادئ المقبولة قبولا عاما لدى الهيئات العلمية في المجال المحاسبي، التي تهتم بتطويرها بإستمرار و متابعة تطبيقها لضمان حقوق كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصالح دون تمييز.

الفرع الثاني: شروط، مبادئ و فروع نظم المعلومات المحاسبية

لكي تتحقق أهداف هذه النظم لا بد من توفر مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر ضمن هذه النظم، من خلال التقيد بمجموعة من المبادئ الضرورية العمل بها، هذه النظم تحوز على فروع متعددة من خلال ما سيتم عرضه سنحاول التطرق للنقاط السابقة كما يلي:

أولا: الشروط الواجب توفرها في نظم المعلومات المحاسبية: إن بناء نظام المعلومات المحاسبي فعال، ينبغي أن يكون شاملا ومتكاملا، ويتوفر فيه مجموعة من الشروط الأساسية، ولكي يكون هناك نظام فعال للمعلومات المحاسبية يتعين أن يكون قادرا على:²

- 1- أن يرتبط بالهيكل التنظيمي للمؤسسة، حتى يوفر المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة؛
- 2- أن يكون مصدرا لتزويد الإدارة العليا بمعلومات وافية عن نتائج تنفيذ الخطط؛
- 3- أن يسمح بتحقيقي التوازن بين درجة الدقة والتفصيل، والفترات الزمنية لإعداد التقارير المحاسبية، وبين تكلفة النظام وبما يحافظ على اقتصاديات تشغيل؛
- 4- أن يوصل المعلومات المحاسبية إلى الإدارة أو متخذ القرار في الوقت المناسب، وأن يقوم بتخزين تلك المعلومات واسترجاعها منه بشكل سري ومنتظم عند الحاجة؛
- 5- تكامل المعلومات وخصوصا المعلومات الخارجية المفيدة، مثل الظروف الاقتصادية السائدة في السوق؛

¹ - محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر على، المحاسبة المالية (مدخل نظم المعلومات)، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص (13-14).

² - أحمد حلمي جمعة و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص (20-21).

- 6- أن يستخدم المعلومات الناتجة عن أنظمة المعلومات الفرعية، لخدمة إدارات مختلفة داخل المؤسسة مثل: الإنتاج، والتسويق، والتمويل، والتكاليف، والتدقيق، دون تكرار لتجميع هذه البيانات وتشغيلها مرة أخرى؛
- 7- أن يساعد في دعم النظم الفرعية الخاصة بالموازنات التخطيطية أو الأساليب الإحصائية؛
- 8- أن يوفر نظام المعلومات المحاسبي قنوات اتصال لتدفق المعلومات إلى داخل وخارج المؤسسة؛
- 9- أن يستجيب نظام المعلومات المحاسبية لطلب المعلومات بصفة مستمرة.

ثانياً: مبادئ نظم المعلومات المحاسبية: يقوم هذا النظام على مجموعة من المبادئ لتدعيم فاعليته، هذه المبادئ تتمثل في:

- 1- مبدأ التكلفة المناسبة: يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة إحتياجاتها من المعلومات وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة و مناسبة لحجم المؤسسة و إمكانياتها المالية.
- 2- مبدأ الثبات في إعداد التقارير: إن مخرجات نظام المعلومات يجب أن تكون معدة بطريقة واحدة وثابتة في كل الدورات حتى يتمكن المستعملون لها من المقارنة بين عدة سنوات و الاستفادة منها.
- 3- مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير: مادام أي نظام لا يعمل تلقائياً بل من خلال الأفراد وبواسطتهم فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية بالتركيز على توفير الظروف الملائمة و المحفزة لأداء مهامهم.
- 4- مبدأ الهيكلية: لتحقيق المؤسسة للتدفق السليم للبيانات المطلوبة في الوقت المناسب و بأقل التكاليف لا بد من إرتباط نظام المعلومات المحاسبية بتكامل و ترابط عمليات المؤسسة و أقسامها.
- 5- مبدأ الضبط و الرقابة الداخلية: يجب أن يتوفر نظام المعلومات المحاسبية على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن دقة المعلومات و تمنع كل الأخطاء.
- 6- مبدأ التوقيت المناسب: إن نتائج نظام المعلومات المحاسبية توجه إلى جهات مختلفة لتتخذ القرارات المناسبة لذلك يجب أن يكون النظام المصمم قادر على توفير هذه النتائج في الوقت المناسب وبالنوعية الجيدة.
- 7- مبدأ المرونة: لا بد أن يتصف نظام المعلومات المحاسبية بالمرونة لكي يستجيب لمختلف التغييرات التي تحدث في المستقبل و لكن مع مراعاة مبدأ الثبات و الإستمرار في عرض البيانات.
- 8- مبدأ إعداد التقارير: تعتبر التقارير مخرجات نظام المعلومات المحاسبية لذا يجب على هذا الأخير أن يكون قادراً على إصدار تقارير داخلية و خارجية و التي تعد وسيلة إتصال، كما يجب أن تعد هذه المخرجات بشيء من الدقة و وفق معايير و مبادئ محاسبية متعارف عليها تؤهلها لأن تكون قاعدة سليمة لإتخاذ القرارات.

¹ - أحمد لعماري، طبيعة و أهمية نظم المعلومات المحاسبية، مجلة الباحث، العدد 1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2001، ص (58-60).

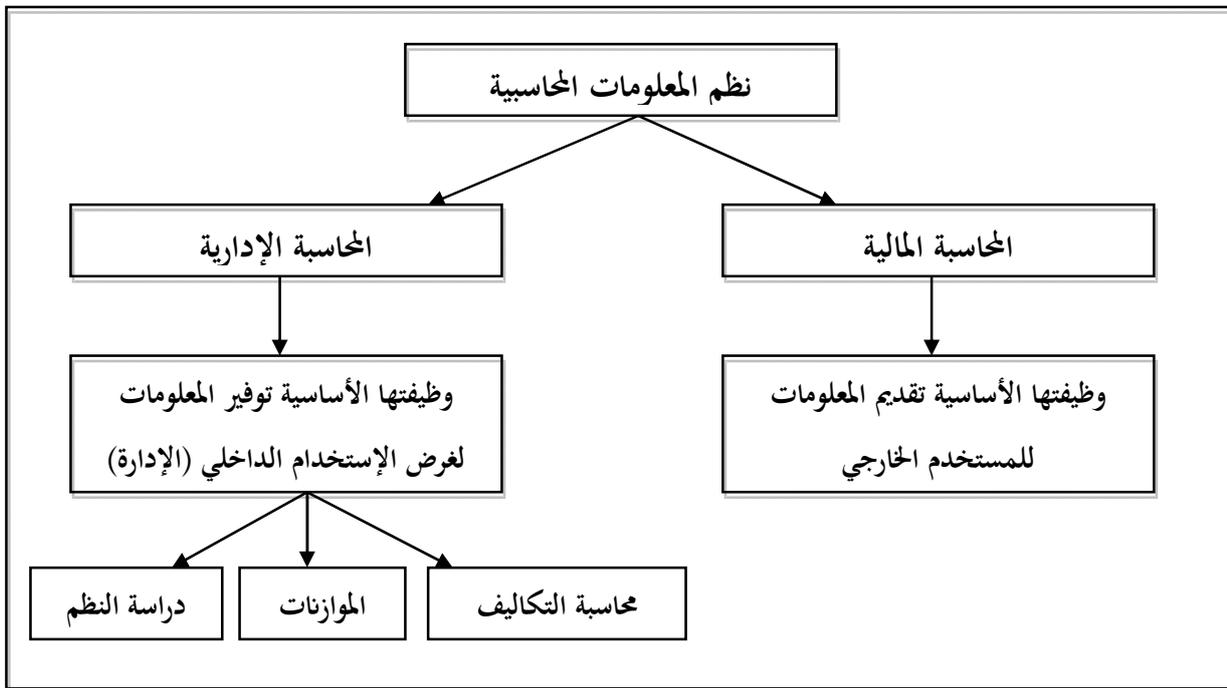
ثالثاً: النظم الفرعية لنظم المعلومات المحاسبية: نظم المعلومات المحاسبية هي فرع من فروع نظم المعلومات الإدارية وبدورها تتفرع لنظم أخرى تخدم أهدافها المسطرة تتمثل في: ¹

1- نظام المحاسبة المالية: يهتم هذا النظام بصفة رئيسية بجمع البيانات المتعلقة بالعمليات الاقتصادية للمؤسسة و معالجتها في ضوء المبادئ و المعايير المحاسبية المعتمدة من قبل الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة و يفترض المحاسبون إن مخرجات نظام المحاسبة المالية التي تلي أغراض وإستخدامات أغلب المستخدمين الذين تجمعهم إحتياجات مشتركة تتطلب معلومات أساسية متماثلة إلى حد كبير.

2- نظام المحاسبة الإدارية: يشمل على عدد من الأنظمة الفرعية من أهمها: نظام الموازنات التخطيطية، و نظام محاسبة التكاليف و يهتم نظام المعلومات المحاسبية الإدارية بتزويد الأطراف داخل المؤسسة (المستخدمون الداخليون) بالمعلومات الاقتصادية المفيدة لمساعدتهم في إتخاذ القرارات المختلفة مع التركيز على تلبية الإحتياجات المعلوماتية للإدارة بمختلف مستوياتها و المتمثلة إبتداءً من القرارات الإستراتيجية و التخطيطية، ثم التنظيمية و التوجيهية، و إنتهاءً بالقرارات التنفيذية و الرقابية.

من خلال الشكل التالي يمكننا تبسيط النظم الفرعية للمعلومات المحاسبية كما يلي:

الشكل رقم (2-9) : النظم الفرعية لنظم المعلومات المحاسبية



المصدر : أحمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري و النظم التطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004، ص 53.

¹ - إبراهيم ميده، العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي و دوره في إتخاذ القرارات الإستراتيجية - دراسة ميدانية: الشركات الصناعية الأردنية، المجلد 25، العدد الأول، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، 2009، ص 536.

الفرع الثالث: علاقة نظم المعلومات المحاسبية بالمحاسب و وظائف المؤسسة

ترتبط نظم المعلومات المحاسبية إرتباطاً وثيقاً بالنظم الإدارية الأخرى كونها مندرجة ضمن نظام معلومات موحد وضع لتحقيق جملة من أهداف أصحاب المؤسسة، هذه النظم تخدم بالضرورة وظيفة مجد ذاتها و هي الوظيفة المالية كما لا يلغي هذا أن لها علاقة بالوظائف الأخرى بالمؤسسة، المحاسب ضمن الوظيفة المالية للمؤسسة مسؤول على العملية المحاسبية و التي تعد أساس سير نظم المعلومات المحاسبية، و بناءً على هذا يعتبر المحاسب أو قسم المحاسبة بمختلف موظفيه في عدة مؤسسات هو المسؤول الأول والأخير على السير الجيد لنظم المعلومات المحاسبية، بالتالي من المهم دراسة علاقة المحاسب بنظم المعلومات، و هذا ما سنبينه في العرض التالي:

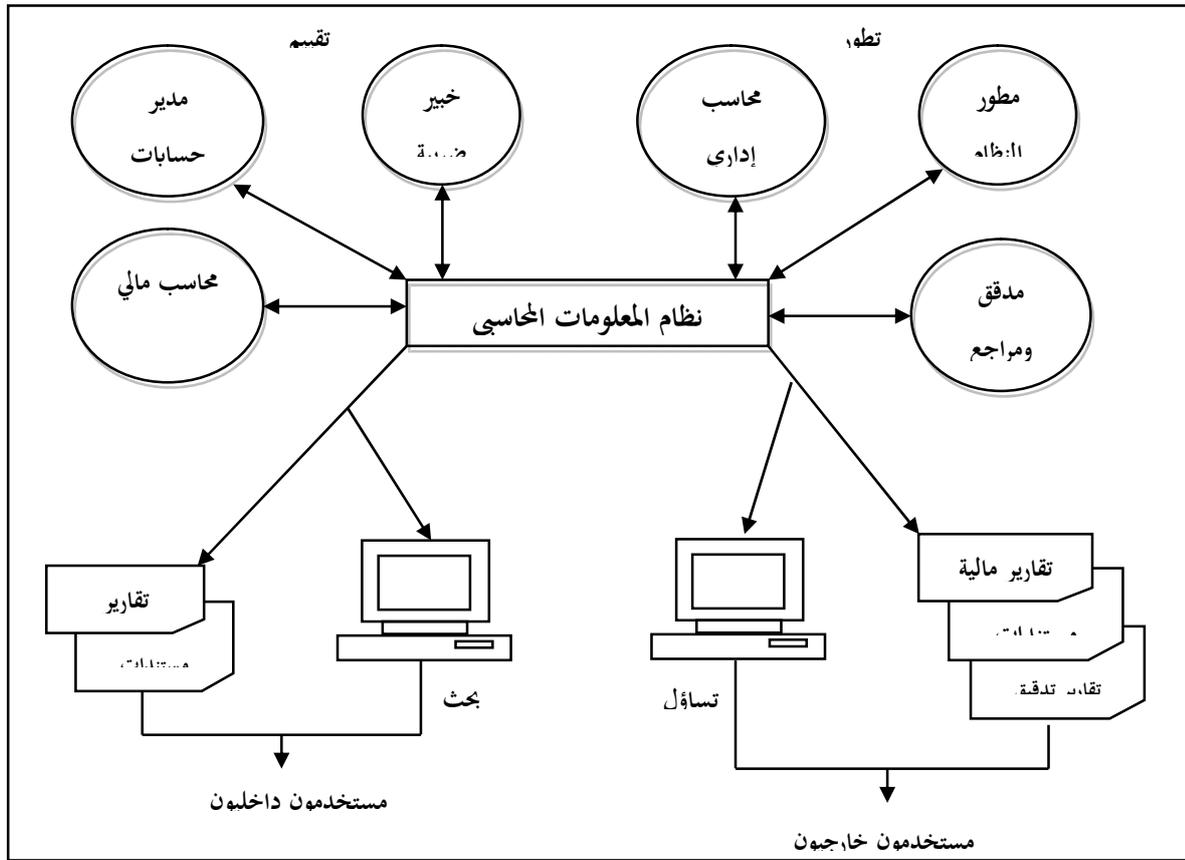
أولاً: المحاسب و علاقته بنظم المعلومات المحاسبية: و تشمل هذه العلاقة إرتباط المحاسب بنظم المعلومات من خلال ما يلي:¹

- 1- المحاسب كمستخدم للنظام:** من المعروف أن كل النظم التي تقوم بتشغيل المعاملات المالية تؤثر على وظيفة المحاسب بشكل أو آخر و المحاسبين كمستخدمين نهائيين يجب أن يقدموا صورة واضحة عن إحتياجاتهم إلى الإختصاصيين الذين يقومون بتصميم النظم، فعلى سبيل المثال يجب على المحاسبين أن يحددوا القواعد المحاسبية و الأساليب الواجب إستخدامها، متطلبات الرقابة الداخلية و الطرق المحاسبية مثل طرق الإهلاك.
 - 2- المحاسب كمصمم للنظام:** عند مشاركة المحاسب في تصميم النظم يكون مسؤول عن النواحي الهامة فيه، ويتضمن ذلك تقييم إحتياجات المستخدمين من المعلومات، تحديد محتوى و شكل التقارير كمخرجات للنظام، تحديد مصادر البيانات، إختيار القواعد المحاسبية الملائمة، تحديد قواعد الرقابة الضرورية لتحقيق التكامل و الكفاءة في نظم المعلومات المحاسبية.
 - 3- المحاسب كمراجع للنظام:** تعد المراجعة أحد أشكال الخدمات التصديقية التي يتم أداؤها بواسطة خبير (مراجع)، الذي يعبر عن رأيه في عدالة القوائم المالية للشركة، و تستند ثقة جمهور العامة في المعلومات المحاسبية مباشرة إلى أنه تم مراجعتها بواسطة مراجع مستقل.
- أما خدمة التأكيد و التأمين على النظم فهي خدمات مهنية تتضمن خدمات إضفاء الثقة و هي خدمة مصممة لتحسين جودة المعلومات سواء المالية أو الغير مالية التي يستخدمها متخذ القرار.
- أما مراجعة تكنولوجيا المعلومات فيتم أداؤها كجزء من مراجعة مالية أوسع، فمراجع تكنولوجيا المعلومات يصادق على مدى تكامل عناصر نظم المعلومات، فبشكل دوري يجب على المراجع أن يقيم عناصر مختارة من نظم المعلومات المحاسبية ليحدد درجة إتفاقها مع أهداف الشركة وقواعد الرقابة الداخلية.

¹ - سمير كامل عيسى، شحاتة السيد شحاتة، نظم المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات: مدخل تحليل و تصميم النظم، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013، ص (27-28).

أما المراجعة الداخلية فهي وظيفة تقييمية داخل الشركة، و يؤدي المراجعون الداخليون مدى واسع من الأنشطة داخل الشركة مثل أداء مراجعة القوائم المالية، و نص إلتزام الشركة بالتعهدات القانونية، تقييم الفاعلية التشغيلية، إكتشاف الغش داخل الشركة و أداء مراجعة تكنولوجيا المعلومات. من خلال الشكل الموالي يمكن توضيح تفاعل المحاسب مع نظم المعلومات الحاسبية و منتجات معلوماته في كل وحدة اقتصادية مع تبيان حالات المحاسب المفترضة بنوع من التفصيل مع نظم المعلومات الحاسبية كما يلي:

الشكل رقم(2-10): تفاعل الحالات المفترضة للمحاسب مع نظم المعلومات الحاسبية



المصدر: إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات الحاسبية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 37.

ثانياً: نظم المعلومات الحاسبية ووظيفة التخطيط: يعرف التخطيط بأنه: "العملية التي يتم فيها تحديد الوسائل والإمكانات المتاحة على إختلاف أنواعها والتدابير اللازمة بما يضمن تجنب الصعوبات المختلفة وصولاً إلى الأهداف المطلوبة."¹

¹ - محمد عبود الحراشنة، محمد قاسم مقابلة، درجة ممارسة وظائف العملية الإدارية لدى رؤساء الأقسام في مديريات التربية والتعليم في الأردن، المجلد 25، العدد (4+3)، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2009، ص 409. أنظر موقع العدد المعني:

<http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/edu/2010-02-14-13-53-20/26--2009>

حيث تعد وظيفة التخطيط عملية مستقبلية تمر بعدة مراحل و لنظام المعلومات المحاسبية دور هام في هذه المراحل كما يلي:¹

- 1- **الدور المحاسبي في مرحلة تحديد الأهداف:** ويختص الدور المحاسبي في المرحلة الأولى من التخطيط بتقديم بيانات عن دراسة وتحليل الأهداف الموضوعية للمؤسسة؛
- 2- **الدور المحاسبي في مرحلة جمع البيانات و المعلومات:** ويختص بتقديم بيانات عن تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح بغية تحديد أفضل تفاعل بين هذه المتغيرات يمكن أن يعد أساساً لعمليات المؤسسة في الفترة المقبلة؛
- 3- **الدور المحاسبي في مرحلة تجميع الموارد:** ويختص بتقديم البيانات الخاصة بإعداد قوائم الإحتياجات والتدفقات المالية المستقبلية والتي يجب الحصول عليها من أنسب المصادر؛
- 4- **الدور المحاسبي في مرحلة إعداد المعايير:** ويختص بتقديم البيانات الخاصة بإعداد الموازنات التخطيطية، لذلك فهو يساهم مع الإدارة في إعداد المعايير الكمية، ثم يقوم بتحويل هذه المعايير الكمية إلى معايير مالية في صورة موازنات تخطيطية تعكس أوجه النشاط في المؤسسة خلال الفترة القادمة في صورة كمية ومالية؛
- 5- **الدور المحاسبي في إعداد خطط وسياسات العمل:** ويختص بتقديم البيانات الخاصة بإعداد الخطط والسياسات التفصيلية والتنسيق بينها على مستوى الإدارات المختلفة بالمؤسسة.

ثالثاً: نظم المعلومات المحاسبية ووظيفة التنظيم: يعرف التنظيم بأنه: "الوظيفة الإدارية التي تختص بتقديم إجراءات الخطة المرسومة و ترتيبها بحيث يمكن إنجازها بمستويات عالية على أيدي العاملين من أصحاب الإختصاص."²

يسعى التنظيم في المؤسسة الاقتصادية إلى تصنيف العمال في مجموعات وظيفية أو جغرافية للقيام بالمهام الموكلة إليهم وذلك من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، ويتم هذا التنظيم وفق طريقة تبين مواطن السلطات والمسؤوليات لكل فرد عامل، وهنا تقوم المحاسبة بمراعاة هذا التنظيم الإداري عند تجميع وقياس وتخصيص التكاليف مما يسهل الأمر على الإدارة عند قياس أداء الوحدات الإدارية ومن جهة أخرى فإنه يمكن للمحاسب الإداري أن يقدم ملاحظات إذا وجد هناك تضارب في المسؤوليات والسلطة من أجل إجراء التعديلات اللازمة على التنظيم الإداري.³

فيما يخص علاقة نظم المعلومات المحاسبية بوظيفة إتخاذ القرار فهي تساهم بإمداد فئة متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة في عملية إتخاذ القرار بإعتبار هذه الأخيرة تعتمد بصورة كبيرة على المعلومات المالية والمحاسبية المستمدة من هذه النظم.

¹ - جبرائيل جوزيف كحالة، حنان رضوان، المحاسبة الإدارية: مدخل محاسبة المسؤولية و تقييم الأداء، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 12.

² - محمد الجبوسي، جميلة جاد الله، الإدارة: علم و تطبيق، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2001، ص 23.

³ - نوبلي نجلاء، إستخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 15.

رابعاً: نظم المعلومات المحاسبية ووظيفة الرقابة: عرف هنري فايول الرقابة بأنها: "الرقابة هي التحقيق عما إذا كان كل شيء يحدث طبقاً للخطة الموضوعية والتعليمات الصادرة و المبادئ المحددة و أن غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف و الأخطاء بقصد معالجتها و منع تكرار حدوثها كما أنها تطبق على كل شيء، الأشياء، الناس و الأفعال".¹

من خلال التعاريف فإذا كان التخطيط يسبق الرقابة فإن الرقابة تبدأ مباشرة عند وضع الخطط حيز التنفيذ الفعلي وتستمر معها إذ لا يمكن تصور وجود تخطيط جيد دون وجود أدوات الرقابة القادرة على إكتشاف الانحرافات وتصحيحها كما أنه لا وجود للرقابة الحقيقية ما لم تكن مسبقة بخطة واضحة المعالم تبين الأهداف المرغوبة وتشكيل الأساس الذي يتم تقييم النتائج الفعلية وتحليلها ومعالجة الانحرافات إستناداً إليه.

يتمثل الدور المحاسبي في وظيفة الرقابة من خلال مقارنة البيانات و المعلومات المخطط لها في وظيفة التخطيط مع البيانات و المعلومات التي تمت فعلاً خلال القيام بعملية المقارنة، و تنفيذ هذه العملية من أجل تحديد الانحرافات التي حدثت و تحديد مكان حدوثها و العمل على تعديل الخطة الموضوعية أو إستكمال العمل بها.

أما فيما يخص علاقة نظم المعلومات المحاسبية بوظيفة إتخاذ القرار فستكون محور دراستنا في الفصول القادمة.

المطلب الثاني: إعداد نظم المعلومات المحاسبية

تمر عملية إعداد (دورة حياة) نظم المعلومات المحاسبية بثلاث خطوات أساسية كل خطوة لها أساسياتها في العمل بدايتها من تحليل النظام مروراً بتصميمه إلى غاية تنفيذه، و هذه الخطوات لازمة عند القيام بتعديل أو إلغاء النظام الحالي عند التأكد من قصوره في تأدية مهامه المصمم من أجلها و تتمثل آلية العمل وفق هذه الخطوات في ما يلي:

الفرع الأول: تحليل نظم المعلومات المحاسبية

تعد أول خطوة في عملية تطوير النظم المراد تعديلها أو إلغائها من خلال فرز جملة من النقاط الإيجابية والسلبية فيها و من خلال هذا المطلب سنبين كيفية القيام بتحليل نظم المعلومات من خلال تبيان من يقوم بعملية تحليل النظم و ماهي المراحل التي تمر بها هذه العملية.

أولاً: محلل النظم و مهامه: يعبر محلل النظم هو الوسيلة التي تغطي من خلالها الفجوة بين المستخدمين من ناحية، والمبرمجين من ناحية أخرى، فمن المفترض في محلل النظم أن تكون لديه القدرة على الإتصال بالمستخدمين و فهم رغباتهم و مساعدتهم على تحديد إحتياجاتهم، و يفترض فيه أيضاً أن يكون ذا خبرة في المجالات الفنية للحسابات، وملما بمتطلبات البرمجة و أساليبها حتى يستطيع مخاطبة معدي البرامج بنفس لغتهم، و من هنا يمكن إعتبار محلل النظام وسيطاً يتم من خلاله تلقي إحتياجات المستخدمين و تجميعها وصياغتها بأسلوب أكثر ملاءمة وقبولاً لدى معدي البرامج من ناحية أخرى لذا يفترض أن يكون محلل النظم موصلاً جيداً.

لا تقتصر مهام محلل النظم على كونه موصلاً جيداً فقط بل تشمل المهام التالية:

¹ - عبد الكريم أبو مصطفى، الإدارة و التنظيم - الوظائف - العمليات، مجموعة النيل العربية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 246.

- 1- يعتبر محلل النظم مسؤولاً عن فحص النظام الحالي و تحليله و الإستخدامات الحالية للمعلومات التي ينتجها ومتطلبات هذا النظام و إحتياجاته؛
- 2- يقرر محلل النظم ما إذا كانت هناك جدوى اقتصادية من إنشاء نظام آلي لمعالجة البيانات للوظائف التي قام بتحليلها أو يقرر ما إذا كان النظام الآلي المستخدم يحتاج إلى تعديل أو تغيير؛
- 3- يقوم محلل النظم بتصميم النظام الجديد أو التعديلات المطلوب إجراؤها على النظام الحالي، ويحدد البرامج المطلوبة و خصائصها و هيكل البيانات و الأجهزة و المعدات الملائمة لذلك وإجراءات التشغيل و الأمن والرقابة اللازمة للنظام الجديد؛
- 4- يعتبر محلل النظم المسئول عن إختيار تجهيزات النظام الجديد و تقييمها و إنشاء المستندات اللازمة للتحكم في أداء النظم لوظائفه؛
- 5- يعتبر محلل النظم مسؤولاً عن تقييم نظام المعلومات الجديد و التأكد من وفائه للمتطلبات والإحتياجات التي أنشأ من أجلها.¹

ثانياً: مراحل عملية تحليل النظم: تبدأ عملية تحليل نظم المعلومات عندما يتبين أن هناك مشاكل أو قصور تواجه تشغيل النظم القائمة مما يدعو إلى ضرورة تطويرها لمواجهة تلك المشاكل أو التغلب على أوجه القصور و يتم إنجاز ذلك النشاط على عدة مراحل متتالية كل مرحلة يتم فيها القيام بمجموعة معينة من العمليات للوصول إلى الحل الكامل للمشاكل، و تتمثل هذه المراحل في:²

- 1- **المرحلة الأولى: دراسة النظام الحالي:** الغرض من دراسة النظام الحالي هو الفهم الكامل لعملياته وتسلسلها و زمن تنفيذها و حجم العمل و التكاليف الحالية و غيرها، و هذا كله يحدث لأنه أساس تبنى عليه عملية المقارنة بين النظام الحالي و النظام الجديد المقترح، أما بالنسبة للمقارنة بين النظامين الحالي و المستقبلي فإنها من الممكن أن تكون جزئية أو على أساس الإطار العام كالمقارنة بين تكاليف النظامين.
- 2- **المرحلة الثانية: تحديد المشكلة و تحديد النتائج:** في هذه المرحلة يتم تحديد مشاكل النظام الحالي و فيها يتم أيضاً تحديد نطاق التطوير هل هو شامل على النظام الحالي كاملاً أو هو جزئي، ويشكل التعرف على هذا القرار جوهر عملية التحليل، و تعتمد هذه الخطوة على دراسة الهيكل التنظيمي وتحديد المسؤوليات و بالتالي تحديد مشاكل كل مستوى من المستويات الإدارية الموجودة فيه.
- 3- **المرحلة الثالثة: تحديد متطلبات النظام:** يقوم المحلل في هذه المرحلة بتحديد متطلبات النظام الجديد وذلك بعد أن قام بدراسة النظام الحالي و بعد أن قام بتحديد المعلومات المرغوب فيها، و يتم ذلك عن طريق تحديد

¹ - صلاح الدين عبد المنعم مبارك، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل رقابي)، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013، ص (82-83).

² - عطا الله أحمد الحسبان، نظم المعلومات المحاسبية، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص (58-65).

مدخلات النظام و مخرجاته، و تحديد العلاقة بين الأنظمة الفرعية في النظام الجديد، كأن تكون مخرجات نظام فرعي هي مدخلات نظام فرعي آخر، كأن تكون مخرجات نظام الأجور مدخلات نظام التكاليف.

4- المرحلة الرابعة: وضع تقرير تحليل النظام: هي عبارة عن عملية صياغة للنتائج النهائية لعمليات التحليل

على شكل تقرير يحتوي العناصر التالية:

- ✓ ملخص عن مدى مرحلة التحليل و أهدافها؛
- ✓ توصيف للمشاكل و الصعوبات الموجودة في النظام الحالي؛
- ✓ تحديد القرارات التي يتم إتخاذها و المعلومات الواجب توافرها ليتم إتخاذ القرار؛
- ✓ تحديد متطلبات تنفيذ النظام؛
- ✓ وضع موازنة تقديرية للنظام الجديد و تحديد الوقت اللازم لإعداده؛
- ✓ وضع التوصيات النهائية من المحلل حول البقاء على النظام الحالي أو تعديله أو إستبداله؛
- ✓ يتم تقديم هذا التقرير للإدارة و يتم مناقشته لكي يتم إتخاذ القرار المناسب فيه.

الفرع الثاني: تصميم نظم المعلومات المحاسبية

فور إتخاذ قرار تعديل أو إستبدال النظام الحالي تبدأ خطوة تصميم النظم و التي تمر بعدة مراحل وفق ما يلي:

أولاً: المبادئ العامة لتصميم نظم المعلومات المحاسبية: هناك مجموعة من المبادئ التي يجب معرفتها قبل البدء بعملية تصميم النظم و هي:¹

1- يتوقف النجاح في خطوة التصميم على خبرة محلل النظم و فطنته و ذكائه بالإضافة إلى قدرته على الإبتكار و التجديد؛

2- يجب على محلل النظم في هذه الخطوة الإهتمام بالنواحي الإنسانية لمستخدمي النظم و عدم إهمالها؛

3- يجب أن يهدف تصميم النظام الجديد إلى رفع كفاءة أداء العاملين بالنظام إلى أعلى مستوى ممكن؛

4- يجب تحديد إحتياجات النظام و متطلباته بما يسمح بإمكانية التواءم مع التطور و النمو المتوقع في المستقبل؛

5- تحتاج عملية الحصول على الدعم الكامل من الإدارة إلى ترجمة مزايا النظام الجديد إلى اللغة التي تفهمها الإدارة أي اللغة المالية؛

6- التكامل مع النظم المستخدمة بالمؤسسة من خلال تحسين مستوى القدرة على توفير المعلومات؛

7- يفضل أن يصمم نموذج النظام بصورة تخدم أكثر من غرض، و يجب أن يكون التصميم بسيط و سهل الإستخدام، و ملائم لظروف نشاط المؤسسة.

¹ - نضال محمود الرححي، زياد عبد الحليم الذبية، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011، ص (159-162).

ثانيا: مراحل تصميم نظم المعلومات المحاسبية: تقسم خطوة تصميم النظم إلى مراحل لأجل تسهيل عملية متابعة هذه الخطوة كما يلي:¹

1- مرحلة التصميم العام للنظام: تهدف هذه المرحلة إلى تحديد الإطار العام للنظام الجديد، وذلك بإختيار أفضل الحلول التصميمية لبناء هذا النظام، فمن الواضح أن تلبية الإحتياجات المحددة للنظام الجديد و التي تم التوصل إليها في عملية التحليل يمكن أن تتم بأكثر من طريقة، و تسمى الطرق الممكنة لتلبية هذه الإحتياجات بالحلول التصميمية البديلة، و على فريق العمل في هذه المرحلة أن يقوم بتوليد أكبر مجموعة ممكنة من الحلول التصميمية، ثم دراستها و مقارنتها مع بعض لإختيار ذلك الحل الذي يحقق متطلبات النظام الجديد بأعلى كفاءة ممكنة.

2- مرحلة التصميم التفصيلي للنظام: يتم وضع التفاصيل اللازمة للتصميم العام الذي تم وضعه، حيث توضع التفاصيل المطلوبة بعد إختيار البديل المناسب و تتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

أ- تصميم عناصر و أنشطة النظام: و تتضمن ما يلي:

✓ تصميم المخرجات: تحدد نوعية المخرجات و درجة الإستفادة منها نجاح النظام أو فشله في تحقيق الأهداف التي أنشأ من أجلها؛

✓ تصميم المدخلات: من خلال تحديد نوع البيانات و مصادرها و أساليب الحصول عليها وتوقيت عمليات جمعها و إدخالها إلى النظام؛

✓ تصميم قاعدة البيانات: و هي مجموعة من القواعد المترابطة فيما بينها منطقيا، و التي تقلل من مساحة التخزين أو تمنع تكرار بياناتها و تسمح للعديد من المستخدمين التعامل معها بكفاءة ويسر؛

✓ تصميم المعالجات: من خلال تصميم مصادر البرمجيات التي تحتاجها الإجراءات والمعالجات في نظام المعلومات المقترح.

ب- تحديد المستلزمات المادية و البرمجية اللازمة لتشغيل النظام: هناك العديد من العوامل التي تؤخذ بالحسبان عند تحديد المستلزمات المادية كقابلية المعدات و الوسائل الحالية على أداء أعمالها، والمستلزمات البرمجية هي البرامج اللازمة لتشغيل الحاسب و التي تفسر مدخلات المستخدمين و تخبر الحاسب ما يجب أن يفعله.

ج- تحديد المستلزمات البشرية اللازمة لتشغيل النظام: و يقصد بهم الأفراد العاملين في مجال خدمة المعلومات و وظيفتهم تسهيل مهمة تلبية متطلبات المستخدمين، لذلك فهم حلقة الوصل بين المستخدمين والحاسب.

¹ - عبد الناصر علك حافظ، حسين وليد حسين عباس، نظم المعلومات الإدارية بالتركيز على وظائف المنظمة، دار عبيد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص (95-91).

الفرع الثالث: تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية

عند الإنتهاء من خطوة تصميم نظم المعلومات تأتي الخطوة النهائية و هي تنفيذ ما تم تصميمه من ثم تقييم ما تم تنفيذه وفق ما يلي:¹

أولاً: تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية: حيث تتطلب مرحلة التنفيذ تحديد الأنشطة اللازمة للتنفيذ، وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة، و متابعة التنفيذ بشكل مستمر، و إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

إن مرحلة التنفيذ قد تمتد لفترة طويلة تزيد عن الفترة التي تحتاجها المراحل السابقة مجتمعة، لذلك يتطلب الأمر الإعتناء بها، كما يجب أن يشارك محلل النظم مع المحاسبين في هذه المرحلة، حتى يتأكد محللو النظم من التنفيذ السليم للنظم، و الذي يتطلب إعداد البرامج اللازمة للتنفيذ، و تحديد الأنشطة اللازمة لتنفيذ هذه البرامج، و وضع معايير وأساليب للرقابة على أنشطة التنفيذ.

ثانياً: تقييم نظم المعلومات المحاسبية: يقوم فريق العمل بعد تشغيل النظم الجديدة بفترة معقولة بمتابعة التنفيذ و تقييم النظم بهدف معرفة مدى تحقيقها لأهدافها، بهدف كشف نقاط القوة و الضعف في النظم الجديدة، و تصحيحها في الوقت المناسب، و التأكد من مدى تحقيق النظم لإحتياجات المديرين، و مدى قبول المستخدمين لها. هذا وحتى يمكن أن تحقق النظم الجديدة الأهداف المرجوة منها لا بد أن تخضع هذه النظم للتحديث بشكل مستمر، و قد يأخذ هذا التحديث مجموعة أشكال منها ما يلي:

1- تحديثات طارئة لحل مشكلات قد تظهر فجأة؛

2- تحديثات دورية تهدف لضمان قيام النظم بوظائفها وفقاً لما هو مخطط لها من خلال تأهيل مشغلي النظم التأهيل المناسب، و تحديث الأجهزة المستخدمة، و تعديل البرامج وفقاً للتغيرات الداخلية والخارجية، و تحديث قواعد البيانات و توثيق كل ذلك للرجوع إليه عند الحاجة؛

3- تطوير النظم لزيادة طاقتها لإنتاج معلومات إضافية أو معلومات أفضل.

من الجدير بالذكر أن كثرة التعديلات على النظم قد تؤدي إلى تقادمها، و تصبح غير ملائمة للوفاء بإحتياجات المستخدمين منها، الأمر يؤدي إلى التفكير في تطوير النظام، و تبدأ دورة جديدة للتطوير (تخطيط، تحليل، تصميم، تنفيذ، تقييم).

المطلب الثالث: تألية نظم المعلومات المحاسبية

إن تطوير نظام معلومات محاسبي فعال في ظل التكنولوجيا الحديثة يعد الركيزة الأساسية لعملية إتخاذ القرارات عموماً والإستراتيجية خصوصاً على مستوى أي مؤسسة بما يوفره ذلك النظام من معلومات تفصيلية، نسبية، تحليلية،

¹ - أحمد زكريا زكي عصيمي، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل معاصر)، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص (123-124).

نهاییة و غيرها فضلا عن كونها معلومات موضوعية وموثوق بها و من خلال هذا المطلب سنحاول إبراز هذا الجانب وفق التالي:

الفرع الأول: أسباب استخدام نظم المعلومات المحاسبية الحوسبة و مواصفاته

هناك عدة أسباب تدفع لإستخدام الأنظمة الحوسبة داخل المؤسسات و ذلك نتيجة توفرها على مجموعة من الصفات كما يلي:

أولاً: أسباب استخدام نظم المعلومات المحاسبية الحوسبة: التوجه لإستخدام نظم معلومات محاسبية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة له مجموعة من الأسباب المتمثلة في:¹

1- يحتوي نظام المعلومات المحاسبي على كمية هائلة من البيانات و المعلومات التي قد تستغرق معالجتها و تخزينها جهداً ووقتاً كبيرين، و بالتالي فإن إستخدام الحاسوب يسهم في إنتاج معلومات محاسبية ذات مصداقية أكثر و في وقت أسرع و بكمية أكبر؛

2- أسلوب المعالجة محدد مسبقاً وفق مبادئ و قوانين تنظيمية أو حكومية، مما يعني إمكانية إعداد نتائج محاسبية تتطابق مع الأسلوب؛

3- هناك الكثير من العمليات الدورية كالترحيل من دفتر الأستاذ المساعد إلى دفتر الأستاذ العام وأعمال نهاية السنة، التي قد تخلق الملل و الروتين في نفسية المحاسب فأوكلت هذه المهمة إلى الحاسب الآلي عن طريق برمجيات خاصة؛

4- زيادة أهمية المعلومات المحاسبية زاد من عدد طالبيها، كما أن مصادر تدفق البيانات متعددة (كل نظام جزئي من المؤسسة هو مصدر من مصادر البيانات المحاسبية)، و للتحكم في هذا التدفق من وإلى نظام المعلومات المحاسبي تمت الإستعانة بالنظام الآلي؛

5- إنخفاض أسعار الحواسيب أسهم في تعميم إستعمالها، و في توافر عدد من البرامج الجاهزة التي تساعد في أداء العمل المحاسبي، كما ظهرت مؤسسات خاصة لإنتاج البرمجيات، و بالتالي إنتشرت الثقافة المعلوماتية وأصبحت جزءاً من ثقافة المؤسسة.

ثانياً: مواصفات نظم المعلومات المحاسبية الحوسبة: يتمتع نظام المعلومات المحاسبي بمواصفات خاصة به و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:²

1- بالإضافة إلى المعلومات التقليدية، فإن نظام المعلومات الإلكتروني ينتج معلومات موجهة نحو إجراءات محددة، و معلومات متعلقة بالمستقبل و ليس فقط بالماضي؛

¹ - محمد منصور العجمي، قياس كفاءة و فاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن، 2011، ص 30.

² - عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحوسبة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 267.

- 2- يسجل الأحداث الاقتصادية فور حدوثها و ينتج معلومات محاسبية حديثة تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة في لحظة إصدارها كما ينتج المعلومات الدورية؛
- 3- إمكانية الدمج بين نظام المعلومات المحاسبية و بقية أجزاء نظام المعلومات الإداري، لأن إتخاذ القرارات لا يتم بالإعتماد على نظام المعلومات المحاسبي وحده، و لأن قسما كبيرا من البيانات المحاسبية ضمن بقية أنظمة المعلومات الموجودة في إطار المؤسسة؛
- 4- البرامج المستخدمة سهلة، إذ يمكن إستخدامها من قبل أقسام الحسابات و الأقسام المالية والمراجعين و بقية الإدارات و ليس حصرا على المبرمجين و المختصين بعلم الحاسوب و الذين عادة ما تكون معرفتهم المحاسبية قليلة؛
- 5- يضمن الحاسوب تسجيلا و تخزينا صحيحا للبيانات المحاسبية بينما يتفق مع المبادئ و القواعد المحاسبي، و يمنع إلى حد ما حالات الغش و التلاعب و الخطأ المقصود و غير المقصود؛
- 6- إمكانية تصنيف المعلومات المخزنة داخل النظام المحاسبي، حسب وجهات نظر متعددة من أجل أن تكون صالحة في عملية إتخاذ القرار؛
- 7- تعدد البرامج مما يتيح فرصة الإختيار و المفاضلة بينها حسب الحاجة.

الفرع الثاني: تأثير إستخدام الحاسوب على مقومات العمل بالنظام اليدوي لنظم المعلومات المحاسبية

إن إستخدام الحاسوب كمؤسس في عملية بناء نظام معلومات محاسبي له أثر فارق على مقومات هذا الأخير من خلال النقاط التالية:¹

أولاً: يعتبر إستخدام المجموعة المستندية في النظام اليدوي هي نفسها في النظام الآلي ولكن الفرق بينهما يكمن في إختلاف شكل المجموعة المستندية في النظام الآلي عن النظام اليدوي بما يتلاءم مع طبيعة الحاسوب وقدرة الحاسوب على التعامل معها، فالمستندات تمثل وسائط تدخل البيانات من خلالها إلى الحاسوب، وتمثل تلك الوسائط بالأسطوانات أو الأقراص الممغنطة.

تعد الأسطوانات والأقراص الممغنطة من الوسائل التي يتم من خلالها نقل فيروس الكمبيوتر إلى النظام وبالتالي التأثير على تشغيل بيانات النظام، ويعد فيروس الكمبيوتر من المخاطر التي تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية.

ثانياً: الدفاتر والسجلات المحاسبية تختلف من النظام اليدوي عن النظام الآلي من حيث الشكل، حيث إعتد النظام الآلي على أقراص وأسطوانات ممغنطة لا تمكن القارئ من معرفة جميع البيانات المسجلة بها بصورة مباشرة.

بالتالي فإن إشتراك الموظفين في إستخدام نفس كلمة السر قد تؤدي إلى كشف تلك البيانات لأشخاص لا يحق لهم الحصول عليها.

¹ - ياسين العيسى، أصول المحاسبة الحديثة - الجزء الأول، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص (210-213).

ثالثاً: يعتبر دليل الحسابات أحد المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي سواء كان النظام يدويا أم آليا ولا يمكن الإستغناء عنه، حيث لا يوجد إختلاف بين النظام الآلي والنظام اليدوي في دليل الحسابات، ولكن إعداد دليل الحسابات في نظام المعلومات المحاسبي المعتمد على الحاسوب يعتبر أسرع وأدق من إعداده في نظام المعلومات المحاسبي اليدوي، كما أن الحاسوب لا يستطيع أن يقوم بتوجيه بيان معين إلى حساب معين إلا إذا كان هناك رموز وأرقام بأسماء الحسابات الإجمالية والفرعية معد مسبقا داخل الحاسوب.

هذا يحتاج إلى حماية تلك البيانات حتى لا يتم إختراقها من قبل أشخاص لا يحق لهم الوصول إليها ومن ثم تخريبها وإفسادها بما يخدم مصلحتهم.

رابعاً: بالنسبة للتقارير والقوائم المالية فلا توجد إختلافات بين مقومات نظام المعلومات المحاسبي اليدوي ونظام المعلومات المحاسبي الآلي ولكن الإختلاف يكمن في سرعة إعداد تلك التقارير وسرعة عرضها ومراجعتها وتدقيقها وتصحيح الأخطاء إن وجدت بسرعة وكفاءة عالية.

تعتبر التقارير التي يتم الحصول عليها من خلال النظام الآلي أكثر عرضة للمخاطر من التقارير التي يتم الحصول عليها من خلال النظام اليدوي.

الفرع الثالث: مخاطر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة

يمكن تصنيف المخاطر التي يتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة إلى أربعة أصناف هي:¹

أولاً: مخاطر المدخلات: وهي المخاطر التي تتعلق بأول مرحلة من مراحل النظام وهي مرحلة إدخال البيانات إلى النظام الآلي وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:

- 1- الإدخال غير المتعمد (غير المقصود) لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين؛
- 2- الإدخال المتعمد (المقصود) لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين؛
- 3- التدمير غير المتعمد للبيانات بواسطة الموظفين؛
- 4- التدمير المتعمد (المقصود) للبيانات بواسطة الموظفين.

ثانياً: مخاطر تشغيل البيانات: وهي المخاطر التي تتعلق بالمرحلة الثانية من مراحل النظام وهي مرحلة تشغيل ومعالجة البيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:

- 1- الوصول غير الشرعي (غير المرخص به) للبيانات والنظام بواسطة الموظفين؛
- 2- الوصول غير الشرعي للبيانات والنظام بواسطة أشخاص من خارج المؤسسة؛
- 3- إشتراك العديد من الموظفين في نفس كلمة السر؛
- 4- إدخال فيروس الكمبيوتر للنظام المحاسبي والتأثير على عملية تشغيل بيانات النظام؛

¹ - عصام مجد البحيسي، حرية شعبان الشريف، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، سلسلة الدراسات الإنسانية، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، جويلية 2008، ص (904-905).

5- إعتراض وصول البيانات من أجهزة الخوادم إلى أجهزة المستخدمين.

ثالثاً: مخاطر مخرجات الحاسب: تتعلق تلك المخاطر بمرحلة مخرجات عمليات معالجة البيانات وما يصدر عن هذه المرحلة من قوائم للحسابات أو تقارير وأشرطة ملفات ممغنطة وكيفية إستلام تلك المخرجات وتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:

1- تدمير بنود معينة من المخرجات؛

2- خلق مخرجات غير صحيح؛

3- سرقة البيانات /المعلومات؛

4- عمل نسخ غير مصرح (مرخص) بها من المخرجات؛

5- الكشف غير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الورق؛

6- طبع وتوزيع المعلومات بواسطة أشخاص غير مصرح لهم بذلك؛

7- المطبوعات والمعلومات الموزعة يتم توجيهها خطأ إلى أشخاص غير مخولين بإستلام نسخة منها؛

8- تسليم المستندات الحساسة إلى أشخاص لا تتوافر فيهم الناحية الأمنية بغرض تمزيقها أو التخلص منها.

رابعاً: مخاطر بيئية: وهي المخاطر التي تحدث بسبب عوامل بيئية، مثل الزلازل والعواصف والفيضانات والأعاصير، والمتعلقة بأعطال التيار الكهربائي والحرائق؛ وسواء كانت تلك الكوارث طبيعية أم غير طبيعية فإنها قد تؤثر على عمل النظام المحاسبي وقد تؤدي إلى تعطل عمل التجهيزات وتوقفها لفترات طويلة مما يؤثر على أمن وسلامة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

لتفادي المخاطر السابقة الذكر لا بد للمؤسسة من إتباع عدة إجراءات للحماية نذكر منها:

✓ الحماية اللازمة للأجهزة التي تحتوي على نظم المعلومات المحاسبية بمختلف الطرق اللازمة (سواء عن طريق

برامج الحماية من الفيروسات، برامج الحماية من القرصنة، برامج إسترداد المعلومات المفقودة إلخ)؛

✓ نسخ، حفظ و تخزين المعلومات المخرجة من نظم المعلومات المحاسبية في أماكن آمنة وترميز هذه المعلومات

تحسباً لحالات الإختراق المحتملة،

✓ العمل على إستحداث نظم المعلومات المحاسبية المعمول بها لضمان إستمرارية العمل و عدم تعطله لأي

ظرف كان.

✓ توظيف عاملين يتمتعون بمستوى عالي من المهارة و الخبرة و الأمانة، و لهم دراية بسياسة المحافظة على أمن

المعلومات المعمول بها.

المبحث الثالث: المعلومات المحاسبية المنتجة

المعلومات المحاسبية هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبية و نظرا لأهميتها بالنسبة لمعديها والمستفيدين منها فهي تحوز إهتمام جانب كبير من الجهات المحيطة بالمؤسسة إلا أن هناك لبس في فهم ماهيتها و فيما تتمثل و من خلال هذا المبحث سنحاول تغطية الجانب النظري للمعلومات المحاسبية كما يلي:

المطلب الأول: ماهية المعلومات

من التسميات التي جرى إعتماؤها لعصرنا الحالي إسم "عصر المعلومات" و هذا يدل على الأهمية البالغة والقيمة الكبيرة للمعلومات، خاصة بالنسبة للمؤسسات فهي تعتبر الركيزة الأساسية في إتخاذ القرارات بشتى أنواعها، لذا كان لزاما عليها أن توليها اهتماما كبيرا وعليه لا بد أن نحاول الإحاطة بماهية المعلومات من خلال هذا المطلب بالتطرق إلى أهم المفاهيم المرتبطة بالمعلومات كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم المعلومات

يواجه من يحاول تعريف المعلومات مشكلة أساسية تكمن في التمييز بين عدد من المفاهيم ذات العلاقة ومن بينها: البيانات و المعرفة وجملة أخرى من المصطلحات، وقبل التطرق لتعريف المعلومات لا بد من تحديد مفهوم البيانات و المعرفة و بعدها تحديد العلاقة بين كل من البيانات والمعلومات كما يلي:

أولاً: تعريف البيانات و خصائصها: هناك عدة تعاريف للبيانات نذكر منها:

تعرف البيانات بأنها: "حقائق مجردة تعبر عن حدث أو أحداث معينة بحيث رموز أو حروف أو أرقام أو رسوم بيانية، تكون بصيغة غير مرتبة (طبقاً للاستفادة المطلوبة من إستخدامها) يتم جمعها أو الحصول عليها من مصادر مختلفة بهدف تحويلها إلى معلومات يمكن الإستفادة منها بعد إجراء العمليات اللازمة عليها وترتيبها، فهي المادة الخام (الأساسية) اللازمة لإنتاج المعلومات."¹

يمكن تعريفها بأنها: "عبارة عن الحروف والجمل والعبارات والأرقام والرموز غير المنظمة وغير المرتبط بموضوع واحد، والتي قد لا يستفاد منها في شكلها الحالي إلا بعد تطويرها من خلال عمليات التحليل والشرح والتي إذا ما فرزت وصنعت وبوبت ونظمت فإن هذه البيانات تتحول إلى معلومات."²

حتى يستفيد المتلقي للبيانات منها يجب أن تتصف بخاصيتين هما:³

1- الإضافة المعرفية: حتى يستطيع المتلقي الإستفادة من البيانات المرسله إليه فإنها يجب أن تشكل إضافة

معرفية بالنسبة إليه، أما إذا كان يعرف محتوى البيانات المرسله إليه بشكل مسبق فإنها لا تشكل أي إضافة معرفية، و بالتالي لا يمكن الإستفادة منها، و عندما تقوم البيانات بالتقليل من حالة عدم اليقين عند المتلقي تتحول إلى معلومات، و يتم التمييز بين البيانات و المعلومات وفق معيار الشخص المتلقي (المستفيد) فإذا ما

¹ - محسن قاسم، زياد هاشم، مرجع سابق، ص 26.

² - إيمان فاضل السامرائي، جلال إبراهيم العبد، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 24.

³ - عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، دمشق، سوريا، 2006، ص (12-13).

أدت البيانات إلى إضافة معرفة لدى الشخص المتلقي تحولت إلى معلومات، أما إذا لم تؤد البيانات إلى أي إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي فتبقى مصنفة في إطار البيانات.

2- الغرباط: حتى تتحول البيانات إلى معلومات يجب أن تكون هذه البيانات مرتبطة بمشكلة معينة أو حدث معين يتم إتخاذ القرار بشأنه من قبل المتلقي، فالبيانات تعد معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ، فهي غالباً تؤدي إلى قرار سليم، و إما تؤكد أن القرار المتخذ سليم، أو تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله لذلك ما يعتبر بيانات في لحظة معينة قد يتحول إلى معلومات في أوقات أخرى.

ثانياً: تعريف المعلومات و علاقتها بالبيانات: يمكن تعريف المعلومات كما يلي:

تعرف المعلومات على أنها " البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعاً للفرد مستقبلها، والتي لها قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات التي يتم إتخاذها."¹

المعلومات " هي عبارة عن بيانات تم تصنيفها وتنظيمها بشكل يسمح بإستخدامها والإستفادة منها، وبالتالي فالمعلومات لها معنى وتؤثر في ردود أفعال وسلوك من يستقبلها."²

لذا فإن البيانات "تعبّر عن حقائق خام أولية بينما تمثل المعلومات بيانات متشكلة بطريقة تصلح للإستخدام في موقف معين."³

منه يمكن القول بأن المعلومات و البيانات تربطها علاقة المنتج التام بالمواد الأولية، فالبيانات يتم تحويلها من بيانات لا فائدة منها إلى بيانات لها فائدة و تسمى بالمعلومات من خلال أنظمة المعلومات المختلفة، و لكن لا ننسى إن لكل مستخدم للمعلومة وجهة نظر من المعلومة المتوفرة بين يديه، فقد تكون معلومة تامة للبعض و قد تكون بيان أولي للبعض الآخر.

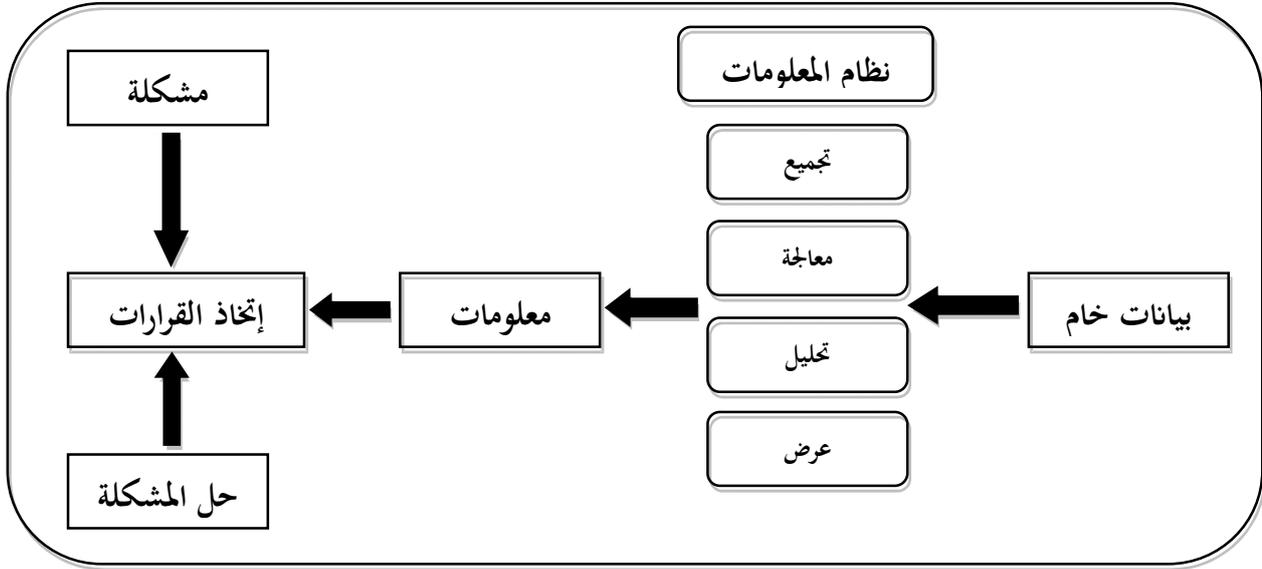
يمكن التعبير عن العلاقة بين كل من البيانات و المعلومات من خلال الشكل الموالي:

¹ - محمد احمد حسان، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 112.

² - احمد فوزي ملوخية، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 43.

³ - أحمد حلمي جمعة و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 9.

الشكل رقم (2-11): تحويل البيانات إلى معلومات



المصدر: مُجدِّ أحمد حسان، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 20.

من خلال تعريف كل من البيانات والمعلومات يتضح أن المعيار الأساسي للفرقة بين البيانات والمعلومات ينحصر في الفائدة المحققة منهما، بعد الأخذ بنظر الإعتبار كل من: المستخدم، مكانته الوظيفية، التوقيت الزمني للإستخدام.

كما يمكننا أن نوضح أبرز نقاط الإختلاف بين كل من المعلومات و البيانات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): الفرق بين البيانات والمعلومات.

المعلومات	البيانات
مجموعة القيم و العبارات الناتجة عن تشغيل البيانات؛	مجموعة من الإشارات و الرموز الناتجة عن عمليات البحث؛
المعلومات عبارة عن مخرج نهائي؛	البيانات عبارة عن قيم مورد خام؛
تتكون من بيانات مشغلة مفيدة لمتخذ القرار؛	البيانات غير مفيدة لمتخذ القرار؛
يتم تجميعها بواسطة طرق منظمة و منهجية مثل القوائم والتقارير.	تأتي بطريقة غير منظمة و عشوائية نتيجة إستخدام طرق عديدة في جمعها.

المصدر: من إعداد الباحثة

1 خلاصة القول هي أن مفهوم البيانات و المعلومات المحاسبية يجب أن يتوسع ليشتمل على:

- **البيانات و المعلومات الكمية:** سواء المعبر عنها بالوحدات النقدية أو بوحدات قياس أخرى، كعدد الوحدات المنتجة، المواد المركبة للمنتوج أو الخدمة معبرة عن أحداث الماضي، الحاضر والمستقبل؛

¹ - حسين بلعجوز، نظام المعلومات الحاسبي و دوره في إتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 172.

■ **البيانات و المعلومات الوصفية:** مثل العلامة التجارية، نوع المنتج، رد فعل الزبائن إلخ، وهي تعتبر مكملة لسابقتها و هي تساعد في الإجراءات الممهدة لإتخاذ القرارات.

ثالثا: المعرفة: نتطرق لها من جانبها اللغوي و الإصطلاحي كما يلي:

المعرفة لغة: هو الإدراك الجزئي أو بسيط في حين أن العلم يقال للإدراك الكلي أو المركب.

يمكن تعريفها على أنها: "هي حصيلة الإمتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم، حيث يتلقى الفرد المعلومات ويمثلها في عقله، فعن طريق الإستنباط يستخلص معرفة ضمنية كامنة والإستقراء لتوليد معرفة جديدة إنطلاقا منها".¹

كما تجدر الإشارة أنه لا يوجد تعريف شامل متفق عليه للمعرفة، حيث ساهم كثير من الباحثين بطرح آرائهم حول مفهوم المعرفة وتتركز مساهمتهم في صياغة دلالات متنوعة للمعرفة وفقا لمنظورهم الخاص، و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي الذي يوضح عدد من تعريفات الباحثين للمعرفة، كما يلي:

جدول (2-2): المعرفة من وجهة نظر عدد من الباحثين

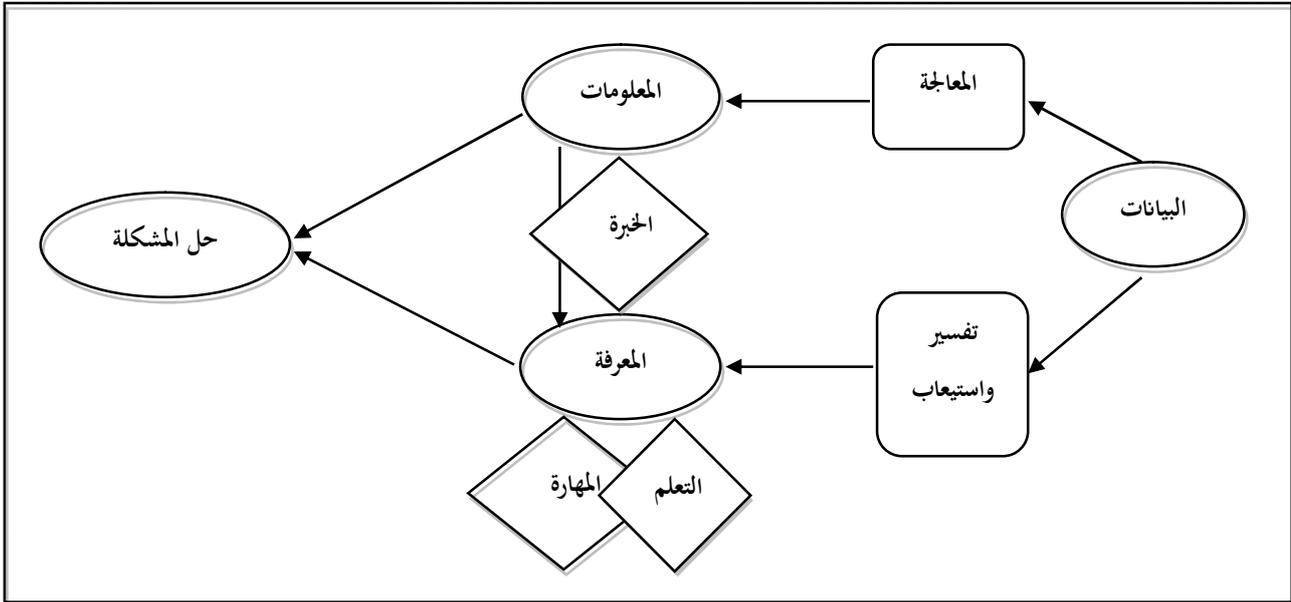
الباحث	السنة	تعريف المعرفة
Zeithaml	1990	إنها موجودات لها القدرة على تحويل التقنية من مرحلة البحث إلى مرحلة التطبيق لإنتاج سلع وخدمات.
Stewart	1998	أنها رأس مال فكري وقيمة مضافة تتحقق عند استثمارها بشكل فعلي.
العنزى	2001	إنها لإدراك ووعي الفرد لمعطيات البيئة أو المعطيات الذاتية.
الكبيسي	2002	إنها كل شيء ضمني أو ظاهري يستحضره الأفراد لأداء أعمالهم بإتقان أو لإتخاذ قرارات صائبة.
العاني	2004	إنها القدرة على تفسير البيانات واستيعابها واستحضارها سواء كانت ضمنية أم ظاهرة لأداء المهام الموكلة للأفراد بإتقان وتميز عال يساعد في ديمومة الخبرة التنافسية للمنطقة وبشكل عام.
نجم عبود نجم	2009	المعرفة تتكون من البيانات أو المعلومات التي تم تنظيمها ومعالجتها لنقل الفهم والخبرة والتعلم المتراكم والتي تطبق في حل المشكلة أو النشاط الراهن.

المصدر: أميرة الجنابي، إدارة معرفة الزبون، دار صفاء، الأردن ، 2009، ص 55.

من خلال الشكل التالي يمكن توضيح العلاقة بين كل من البيانات، المعلومات و المعرفة كما يلي:

¹ - مجّد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار الصفاء، الأردن ، 2008، ص 17.

شكل رقم (2-12): العلاقة بين البيانات، المعلومات و المعرفة



المصدر: من إعداد الباحثة

الفرع الثاني: أهمية، خصائص و مصادر المعلومات

للمعلومات أهمية بالغة ضمن مجال إستخدامها وتبرز هذه الأهمية من جملة الخصائص التي تحوزها، هذه الأخيرة التي تتوفر بناءً على مصادر الحصول عليها كما يلي:

أولاً: أهمية المعلومات: تظهر أهمية المعلومات من خلال الوظائف التي تؤديها في المؤسسة وتظهر أيضاً في العديد من النقاط الأخرى كما يلي:¹

- 1- تدخل المعلومات في كل النشاطات و الأعمال التي تقوم بها المؤسسة؛
- 2- تساهم في إتخاذ القرارات بأنسب الطرق و الأساليب لإستخدام الموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف؛
- 3- تساهم المعلومات في تقييم الإنجازات الفعلية التي يمكن للمؤسسة أن تحققها؛
- 4- المعلومات الدقيقة و المستجدة تقلل من شدة التعقيد الذي ينشأ عن تعدد و تداخل العوامل و المؤثرات التي تؤثر في القرار؛
- 5- تزيد المعلومات من فاعلية الإتصالات و القرارات عندما تكون معدة بشكل يحقق أغراض الإستخدام اليومي و المستمر؛
- 6- تعظم المعلومات من قدرة الإدارة على إجراء الإتصالات و رسم الخطط الملائمة و الرقابة على مختلف أوجه النشاط؛

¹ - ثابت عبد الرحمان إدريس، نظم المعلومات الإدارية في منظمات الأعمال المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 79.

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي موردا رئيسيا لأي مؤسسة بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها، فالمعلومات هي أحد ثلاث موارد في المؤسسة (الموارد البشرية، الموارد المالية، المعلومات) و لقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة و الناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمعقدة، و التي تحيط بالمؤسسة حاليا و مستقبلا و تمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية إتخاذ القرارات.

ثانيا: خصائص المعلومات: يحتاج صانعي القرار أو المستخدمين إلى معلومات ذات فائدة ومنفعة وذات خصائص تتلاءم مع أي موقف يلتزم فيه إتخاذ القرار، حيث أن المعلومات القديمة وغير الدقيقة والتي يصعب فهمها لا تعطي أي قيمة أو منفعة لمستخدميها، ولكي تكون المعلومات ذات قيمة ومنفعة يجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية:¹

1- التوقيت: قد تكون المعلومات تاريخية أو مستقبلية، فالمعلومات التاريخية تستخدم لمراقبة الأداء أو لتصميم حلول بديلة لمشاكل روتينية، أما المعلومات المستقبلية فتستخدم لأغراض التنبؤ وأيضا تقدم معايير للعملية الرقابية.

2- السهولة والوضوح: بمعنى أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدميها، فلا يجب أن تتضمن المعلومات أي ألفاظ أو رموز أو مصطلحات أو تغييرات رياضية ومعادلات غير معروفة ولا يستطيع مستخدم هذه المعلومات أن يفهمها، فالمعلومات الغامضة غير المفهومة لن تكون لها أي قيمة حتى ولو كانت ملائمة وتم تقديمها في المناسب لمتخذ القرار.

3- الشكل (الهيكل): الشكل الذي تقدم فيه المعلومات، فقد تكون ملخصة أو تفصيلية، فالمعلومات الملخصة تعتبر كافية للتعرف على المشاكل، أما المعلومات التفصيلية هي لا تستخدم لإتخاذ القرارات في المستويات التشغيلية.

4- درجة تنظيم المعلومات: فهناك معلومات منظمة ومعلومات غير منظمة، حيث تشير المعلومات المنظمة إلى معلومات مصنفة في صورة تقارير بحيث يعكس التقرير كافة المعلومات التي يحتويها، أما المعلومات غير المنظمة فهي التي تقدم في شكل لا يفصح عن ما يحتويه من معلومات.

ثالثا: مصادر المعلومات: يمكن تقسيم مصادر جمع البيانات إلى المصادر الداخلية و هي البيانات والمعلومات المتوفرة والموجودة داخل المنظمة و المصادر الخارجية و هي المعلومات التي يتم الحصول عليها من بيئة المؤسسة الخارجية، ولكن بشكل عام تقسم مصادر المعلومات إلى المصادر التالية:²

1- المصادر الأولية: و هي البيانات التي يتم تجميعها و تجهيزها عند الطلب و إختيارها و تعميمها من قبل الجهة التي تحتاج لهذه المعلومات أو المكلفة بإعدادها، و تكون هذه المعلومات حول موضوع يخص الجهة

¹ - احمد فوزي ملوخية، مرجع سابق، ص (52-53).

² - إيمان فاضل السامرائي، هشام محمد الزغيبي، نظم المعلومات الإدارية، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2004، ص (25-26).

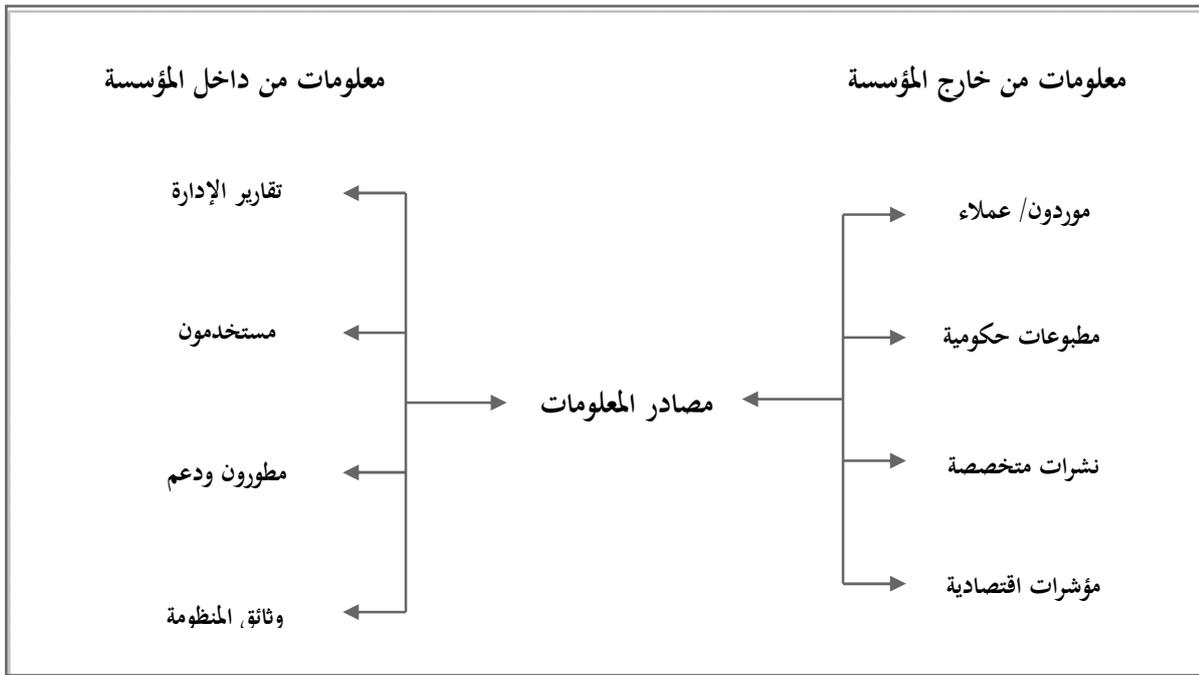
الطالبة و يمكن أن تستفيد جهات أخرى من هذه المعلومات بعد تجهيزها ومن بين المصادر الأولية لجمع المعلومات نجد الملاحظة الشخصية والإستقصاء و التجربة والإختبار.

2- المصادر الثانوية: و هي البيانات التي تم تجميعها و تجهيزها في أوقات سابقة من قبل جهات أخرى و يتم تعميمها لتكون جاهزة للإستخدام من قبل الأفراد و المنظمات ومن هذه المصادر البيانات الموجودة في المراجع و الكتب و الدوريات و النشرات و المجالات الموجودة في المكتبات العامة و الخاصة ودور النشر ومراكز البحث.

3- بنوك المعلومات: و هذا النوع ظهر حديثا حيث تجمعها و تنظمها و تجهزها منظمات من كافة أنحاء العالم و تعرضها على مواقعها على شبكة الإنترنت الدولية ليتسنى للجميع تداولها والاستفادة منها.

هناك مصادر أخرى للمعلومات و التي تستخدم نشاطات المؤسسة يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (2-13): مصادر المعلومات



المصدر: سمير إسماعيل مجد مصطفى، تحليل نظم منظومة الإدارة بالمعلومات، القاهرة، مصر، 2002، ص 233.

الفرع الثالث: وظائف و أنواع المعلومات

نظرا للدور الكبير للمعلومات وكذا الإستخدام الواسع لها فقد اوجب وجود مصادر لإقتنائها كما ذكر سابقا فمنها مصادر أولية وأخرى ثانوية، وقد تكون داخلية أو خارجية، كما توجد العديد من الطرق لجمعها فنجد الطرق المكتبية والميدانية... إلخ، و تعدد مصادر المعلومات يفرض تعدد وظائفها و أنواعها كما يلي:

أولا: وظائف المعلومات: للمعلومات عدة وظائف حسب مجال إستخدامها وهي كما يلي:¹

¹ - فؤاد الشرايبي، نظم المعلومات الإدارية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص (22-23).

1- إستخدام المعلومات في الرقابة: المعلومات هي المفتاح لتحقيق الإدارة لنظم الرقابة الفعالة، ونجد أن عملية الرقابة تتمثل في إعداد المعايير، وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة الأداء الفعلي بالمعايير، ثم التصرف بناء على النتائج، فمثلا نجد أن مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير يولد معلومات، و بدون المعلومات نجد أن المديرين لا يستطيعون تقييم الموقف بدقة أو إتخاذ التصرف المناسب و الأخذ بنظم الرقابة الجديدة، بحيث يتاح للإدارة معلومات جديدة.

2- إستخدام المعلومات في إتخاذ القرارات الإدارية: تتمثل أهم الوظائف التي تقدمها المعلومات للإدارة فيما يلي:

- وصف المواقف والأحداث المختلفة والمؤثرة على الإدارة: والتي تمثل المناخ الذي يتم في إطاره العمل الإداري؛
- تحليل المواقف والأحداث السابقة وتفسيرها: للوصول إلى العوامل و المتغيرات الأساسية المحددة لها، وكذلك الوصول إلى العلاقات التي تربط العوامل و تحركها؛
- معاونة الإدارة في إتخاذ القرارات: من خلال توفير أسس المقارنة و المفاضلة بين الحلول والإجراءات البديلة لإختيار أفضلها؛
- توفير المعلومات عن الأحداث والظواهر المستقبلية: (التنبؤات) الأمر الذي يمكن الإدارة من الإعداد لها والتخطيط لمواجهةها؛
- تقييم السياسات والقرارات الإدارية: لبيان مدى فعاليتها و كفاءتها في هذا وفي سبيل توفير المعلومات اللازمة للإدارة فإن الجهود ينبغي أن تنصرف إلى إقامة نظام متكامل للمعلومات يضمن توفير البيانات الدقيقة و الكافية للإستخدام بمعرفة الإدارة في الوقت المناسب لذلك.

ثانيا: أنواع المعلومات: تتفاوت إحتياجات المؤسسة من المعلومات، كما يختلف تصنيفها من مستخدم لآخر؛ لكن بصفة عامة فإنها تصنف إلى:¹

1- المعلومات التاريخية: هنا تكون المعلومات التي تم تجميعها عبر الزمن مصنفة بإسم الفترات الزمنية السابقة التي تتعلق بها.

2- المعلومات العلمية: هي المعلومات التي تخضع لإختبارات و تجارب قبل تعميمها حول الموضوع الذي تتعلق به مثل: المعلومات الفيزيائية، الكيميائية، الرياضية.....إلخ.

3- المعلومات الفنية: هي المعلومات التي توضح كيفية أداء و إنجاز وتنفيذ الأمور الفنية والأعمال المتخصصة، مثل المعلومات الطبية، الهندسية و القانونية.

¹ - إيمان فاضل السامرائي، هشام محمد الزغبي، مرجع سابق، ص 25.

4- المعلومات الوظيفية: هي المعلومات التي تتعلق بأي من المجالات العامة مثل: المعلومات السياسية، المعلومات الاقتصادية، المعلومات الإجتماعية والمعلومات الثقافية.

5- المعلومات الإدارية: هي المعلومات التي تتعلق بكافة مجالات و أنشطة ووظائف المؤسسات، مثل: المعلومات الإنتاجية، المعلومات التسويقية... إلخ.
كما يمكن تقسيم المعلومات كما يلي:¹

1- حسب درجة الرسمية: وفقا لهذا المعيار فهناك معلومات رسمية ومعلومات غير رسمية:

- المعلومات الرسمية: هي كل المعلومات التي تخرجها و تقدمها نظم المعلومات داخل المؤسسة، والتي تتعلق بمجال العمل.

- المعلومات غير الرسمية: هي التي تأتي من خارج نظم المعلومات الخاصة بالمؤسسة (خارج إطار العمل).

2- حسب مصدر المعلومات: هناك مصدرين للمعلومات داخلية و خارجية:

- المعلومات الداخلية: هي المتعلقة بعمليات المؤسسة.

- المعلومات الخارجية: هي المتعلقة بالحيط.

3- حسب درجة التغيير: فالمعلومات قد تكون ثابتة و قد تكون متغيرة:

- المعلومات الثابتة: هي المعلومات التي لا يطرأ عليها أي نوع من أنواع التغيير أو التعديل فعلى سبيل المثال نجد أن في مصلحة الأحوال المدنية و التي تقوم بإستخراج بطاقة الهوية، فإن أسماء المواطنين و تواريخ ميلادهم تعتبر معلومات ثابتة لا تتغير.

- المعلومات المتغيرة: هي معلومات غير ثابتة لأنها تتأثر بالمتغيرات المحيطة بها مثل عناوين السكن والحالات الإجتماعية و الوظيفية.

4- حسب درجة التنظيم: فهناك معلومات غير منظمة و معلومات منظمة:

- المعلومات المنظمة: هي المعلومات المصنفة بوضوح في صورة تقارير بحيث يعكس التقرير كافة المعلومات التي يحتويها.

- المعلومات غير المنظمة: هي التي تقدم في شكل لا يوضح ما يحتويه من معلومات.

المطلب الثاني: المعلومات المحاسبية

تزايد الإهتمام بالمعلومة المحاسبية ووجودتها للتطور الهائل للتكنولوجيا و تزايد تأثير العولمة إذا أصبح النظام المالي

العالمي أكثر إرتباطا وتعقيدا، وفيما يلي سنركز عليها مفاهيميا كما يلي:

¹ - إبراهيم سلطان، مرجع سابق، ص 57.

الفرع الأول: البيانات المحاسبية

قبل التطرق لتعريف المعلومات المحاسبية لا بد من معرفة ماهية البيانات المحاسبية فهناك أمثلة كثيرة على البيانات في الحياة العملية منها أرقام الإنتاج، أرقام المبيعات، أرقام المخزون، الإحصاءات المختلفة (أرقامًا وخرائط ورسومًا بيانية)، وتمثل الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية الأساس في الحصول على البيانات المحاسبية التي يمكن أن تصنف تبعًا لتلك الأحداث إلى الصنفين الرئيسيين الآتين:¹

أولاً- بيانات مالية: وهي تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية ويتبعها أثرًا ماليًا بحيث يمكن قياسها والتعبير عنها بصورة مالية، وهي تشمل كافة الأحداث الرئيسية الآتية:

- 1- الأحداث التمويلية المتعلقة بكيفية الحصول على الأموال اللازمة لممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها الاقتصادي (الجاري وغير الجاري) سواء من قبل أصحاب الملكية أو عن طريق الإقتراض (قصير الأجل أو طويل الأجل).
- 2- الأحداث الرأسمالية المتعلقة بكيفية الحصول على الموجودات الثابتة ومجالات التصرف بها (البيع أو الإستبدال).
- 3- الأحداث الإيرادية، المتعلقة بكيفية تحقيق أرباح العمليات الجارية (أرباح النشاط الجاري).

ثانياً- بيانات غير مالية: وهي تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية ولا يتبعها أثرًا ماليًا، وهي على نوعين:

- 1- **بيانات كمية:** وهي تلك البيانات التي يمكن التعبير عنها بصورة كمية، مثل أعداد العاملين، عدد ساعات العمل، عدد الأسهم، عدد الوحدات المباعة..... إلخ.
- 2- **بيانات غير كمية:** وهي تلك البيانات التي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية أصبحت يتم التعبير عنها بصورة وصفية نظرًا لصعوبة قياسها بصورة كمية أو من أمثلتها مدى الإستفادة من البرامج التدريبية للعاملين، أذواق المستهلكين،..... إلخ.

في حين أن المعلومات المحاسبية بمفهومها البسيط هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات تمثل لغة و أداة الإتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح و بين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون ذات كفاءة و مفيدة في إتخاذ القرارات.²

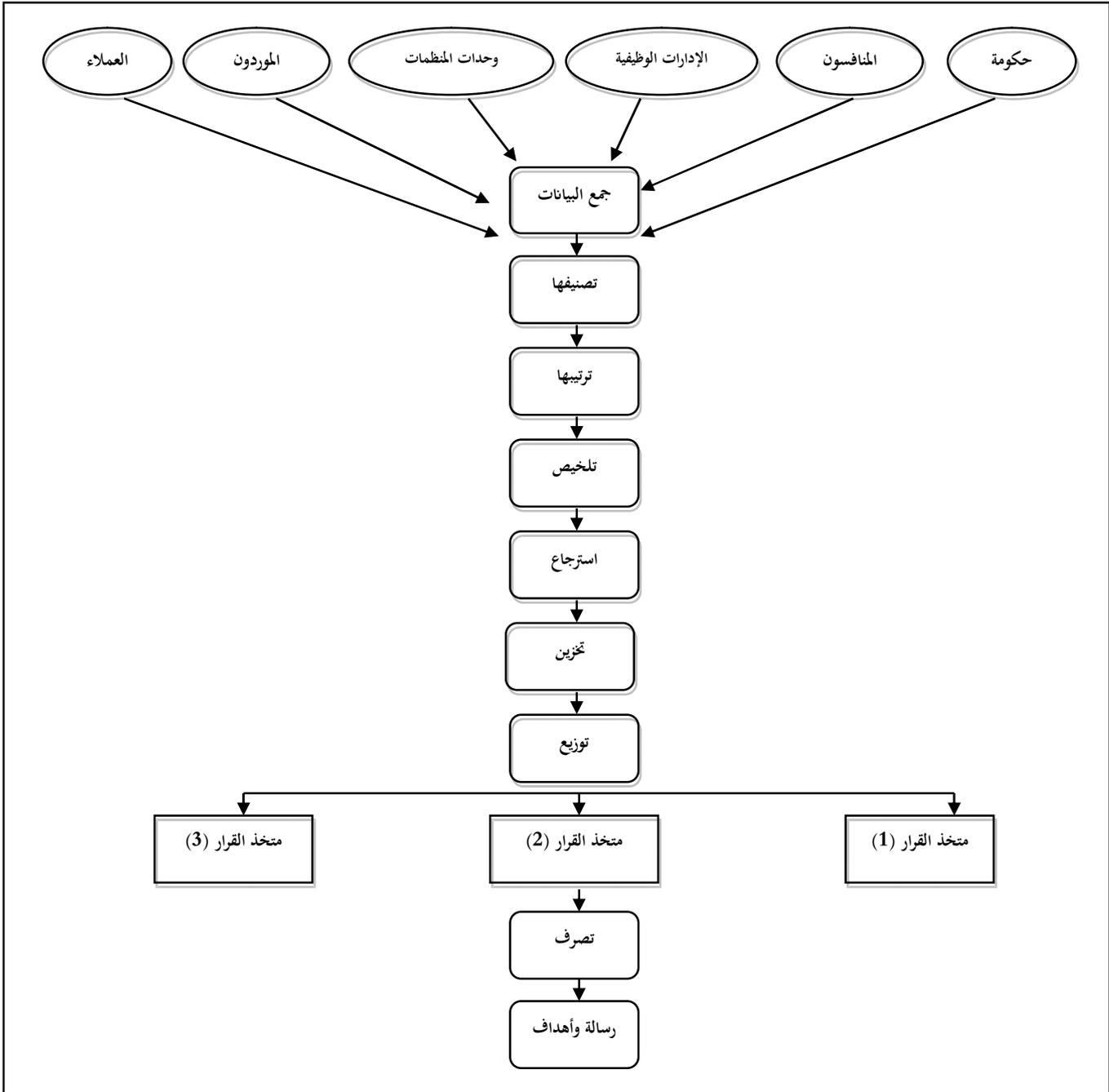
هناك من يرى أن نظام المعلومات المحاسبية يركز فقط على المعلومات المالية (التي يمكن قياس آثارها بصورة مالية)، و أن نظم المعلومات الإدارية سوف يهتم بالمعلومات الأخرى (غير المالية)، في حين نرى أن مفهوم

¹ - محسن قاسم، زياد هاشم، مرجع سابق، ص 27.

² - كمال عبد العزيز النقيب ، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 303.

المعلومات المحاسبية لا يقتصر على المعلومات المالية فقط و إنما يمتد ليشمل كل المعلومات (المالية و الغير مالية)، و هو ما يؤيده موسكوف بقوله: "لقد أصبح ينظر إلى أن النظام المحاسبي يجب أي يقدم المعلومات المالية و غير المالية بعد أن كان دوره التقليدي ينحصر في تقديم المعلومات المالية فقط."¹ من خلال الشكل الموالي يمكننا توضيح مراحل عملية جمع و تشغيل البيانات للإستفادة منها كما يلي:

شكل رقم (2-14): مراحل جمع وتشغيل البيانات.



المصدر: فهمي حيدر معالي، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 12.

¹- Moscové S.A and others, **Conceptes of Accounting Information System**, 7thed, John Wiley & Sons Ltd, England, 2001, P 7.

حيث يتم جمع البيانات من مختلف المصادر، سواء الحكومة أو المنافسين والإدارات والوحدات داخل المؤسسة والموردين والعملاء، ويتم معالجتها بتصنيفها وترتيبها وتلخيصها ثم يتم تخزينها واسترجاعها وتوزيعها لمتخذي القرارات، بحيث تكون جاهزة في الوقت المناسب لإتخاذ القرارات الرشيدة للوصول إلى رسالة وأهداف المؤسسة.

الفرع الثاني: مفهوم المعلومات المحاسبية

من منطلق تعريف البيانات المحاسبية يمكن تعريف المعلومات المحاسبية على أنها هي: "تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة، والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلاً وتفسيراً وشرحاً ووصفاً، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيده في عملية إتخاذ القرارات."¹

أما مجلس المحاسبة الأمريكي عرف المعلومات المحاسبية على أنها: "نظام للمعلومات منذ الستينيات من القرن العشرين، و أن نظام المعلومات بني على مدخل رياضي بطبيعته فهو يجمع البيانات جيداً ثم يقوم بإستخدامها عن طريق التحليل الرياضي و البرمجة."²

تنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة و حالة عدم التأكد الموجودة في النشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفير و تقديم المعلومات إلى الجهات هو التخلص من تلك الأمور، وبذلك فلائنه ليس من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بعد إجراء العمليات التشغيلية عليها، بل أصبح يرتبط ذلك بتحقيق شرطين مهمين أو أحدهما على الأقل عند إستخدامها من قبل متخذ القرار و هما:

1- إن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار، و ذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمام متخذ القرار.

2- إن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة متخذ القرار و ذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن الإستفادة من المعرفة المضافة في إتخاذ قرارات أخرى في المستقبل.

أما إذ لم يتحقق ذلك، فلا يمكن أن يكون ناتج العمليات التشغيلية على البيانات بمثابة معلومات، بل يمكن اعتبارها "بيانات مرتبة" يمكن خزنها و إستخدامها كمدخلات في النظام من جديد.³

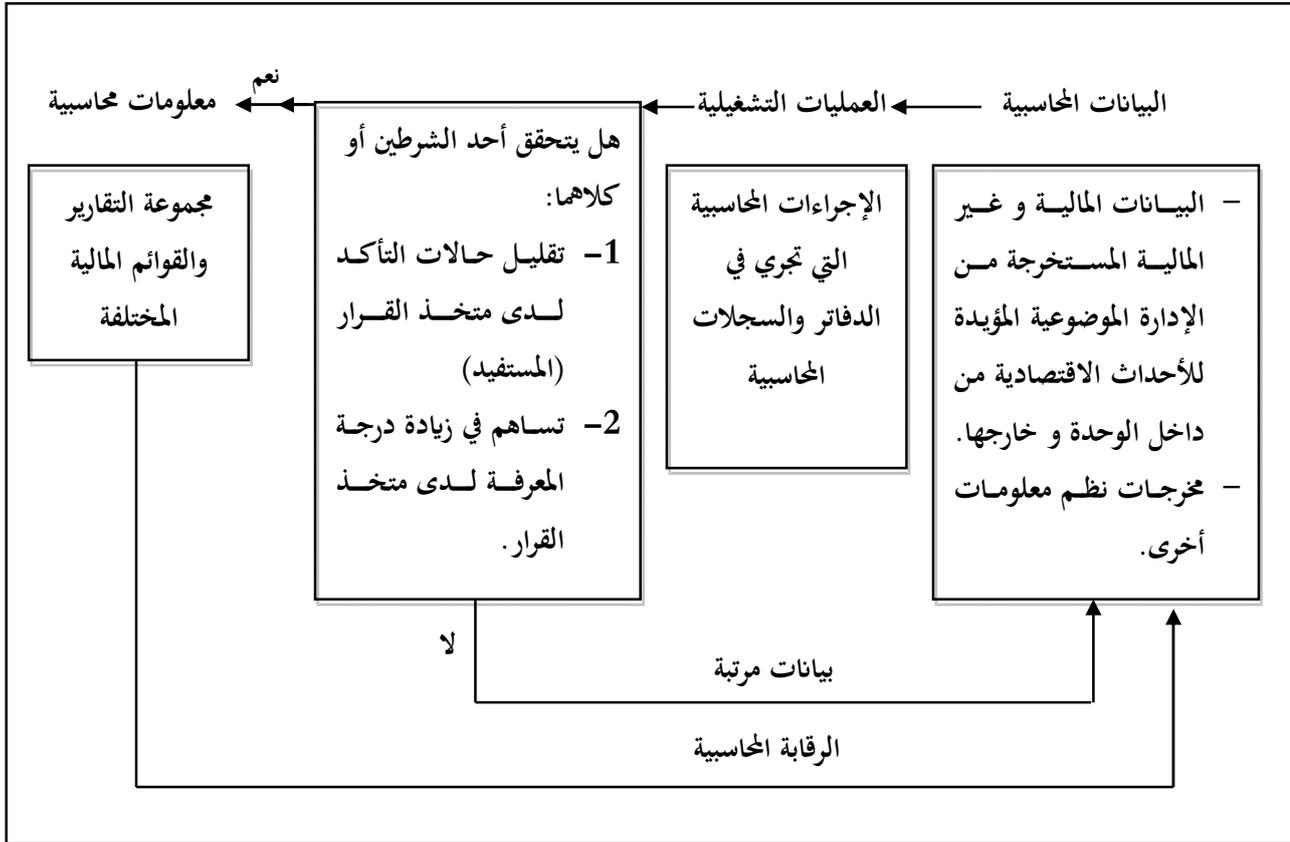
بناء على ما سبق يمكن توضيح العلاقة بين البيانات و المعلومات المحاسبية من خلال الشكل الآتي:

¹ - نمر محمد الخطيب، فؤاد صديقي، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر - (النظام المحاسبي المالي)، المؤتمر الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2011، ص 3.

² - حسين حمدان مأمون القاضي، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2007، ص 128.

³ - قاسم محمد إبراهيم الحديتي، زياد يحيى السقا، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحداية للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 2003، ص 29.

الشكل رقم (2-15): العلاقة بين البيانات و المعلومات المحاسبية



المصدر: زياد السقا، قاسم الحبيتي، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحداثة للطباعة و النشر، جامعة الموصل، العراق، 2003، ص 29.

الفرع الثالث: تصنيف المعلومات المحاسبية

يمكن تقسيم المعلومات المحاسبية وفق التقسيم السابق الذي تطرقنا له في أنواع المعلومات بصفة عامة، إلا أن المعلومات المحاسبية يمكن أن تقسم لعدة تصنيفات تميزها عن غيرها من المعلومات الأخرى و تتمثل أهم هذه التصنيفات فيما يلي:

أولاً: تصنيف المعلومات المحاسبية حسب فروع المحاسبة: و تصنف إلى:¹

1- معلومات المحاسبة المالية: تشير إلى المعلومات التي تصف الموارد و الإلتزامات المالية والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية.

2- معلومات المحاسبة الإدارية: تشمل المحاسبة الإدارية إنتاج و تفسير المعلومات المحاسبية بغرض مساعدة الإدارة بصفة خاصة على إدارة الأعمال، و يستخدم المدراء هذه المعلومات لوضع السياسات العامة للشركة و تقييم أداء الأقسام و الأفراد و تقرير مدى إمكانية إنشاء خط إنتاجي جديد و في إتخاذ كافة القرارات.

¹ - روبرت ميجز و آخرون، مرجع سابق، ص (16-17).

3- معلومات المحاسبة الضريبية: يعتبر إعداد الإقرارات الضريبية عن الدخل مجالاً متخصصاً في المحاسبة، و يتم إلى حد بعيد إعداد الإقرارات الضريبية من واقع المعلومات المحاسبية المالية، و مع ذلك، عادة ما يتم تعديل أو تنظيم هذه المعلومات لتتوافق مع متطلبات التقارير الخاصة بالضريبة الدخل.

ثانياً: تصنيف المعلومات المحاسبية حسب المستويات الإدارية: و تنقسم إلى 3 أنواع هي:

1- المعلومات المحاسبية الإستراتيجية: و هي التي تغطي فترة زمنية طويلة و تتعلق بأهداف المؤسسة و الخطط طويلة الأجل للوصول إلى هذه الأهداف مثل المعلومات المحاسبية المستخدمة في إتخاذ القرارات الإستثمارية.

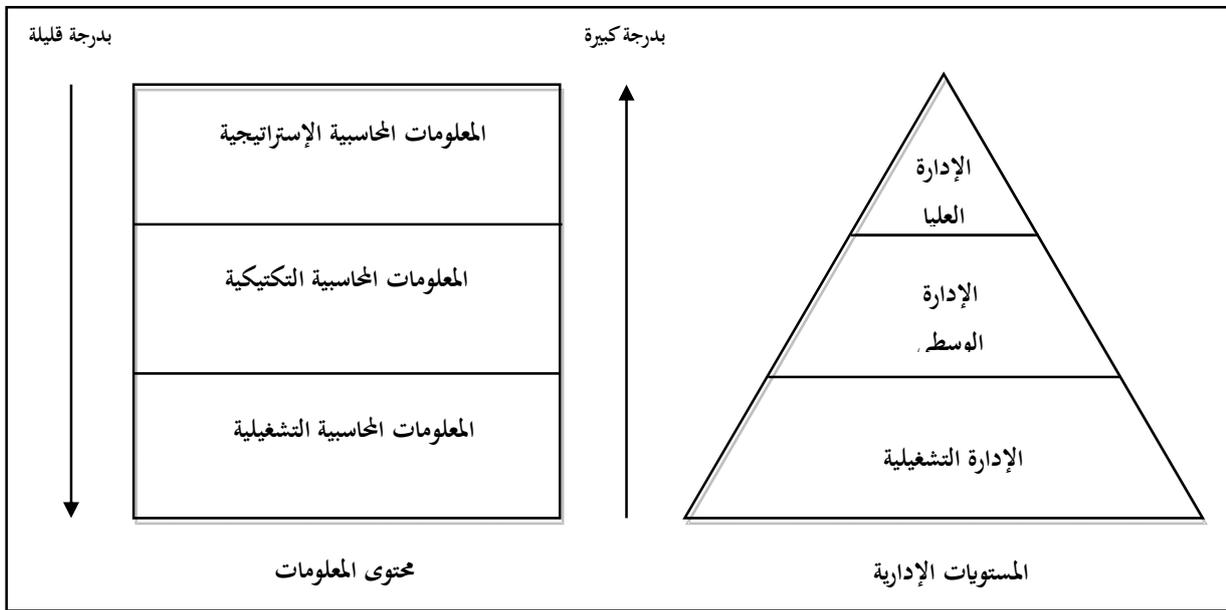
2- المعلومات المحاسبية التكتيكية: تتعلق بتنفيذ الإدارة الوسطى للخطط الموضوعة من قبل الإدارة العليا (المستوى الإستراتيجي)، مثل السياسة التسويقية، جدول تسديد القروض و غيرها.

3- المعلومات المحاسبية التشغيلية: و تتعلق بعمليات المؤسسة اليومية، مثل المعلومات المتعلقة بتسديد فواتير المؤسسة و مشترياتها، تحصيل قيمة المبيعات و غيرها.

الشكل الموالي يوضح كيفية اختلاف المعلومات المحاسبية باختلاف المستويات الإدارية و درجة الإعتماد عليها

كما يلي:

شكل رقم (2-16): إختلاف محتوى المعلومات المحاسبية باختلاف المستويات الإدارية



المصدر: محمد عبد الحسين الطائي، مدخل إلى نظم المعلومات الإدارية: إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 286. (بتصرف)

ثالثاً: تصنيف المعلومات المحاسبية حسب مصدر الحصول عليها: و تصنف إلى:

1- المعلومات المحاسبية الداخلية: هي المعلومات المحاسبية المتأتية من النظام المحاسبي الداخلي للمؤسسة و من مختلف أنشطتها الأخرى مثل: تكلفة الإنتاج، أجور العمال، و غيرها.

2- المعلومات المحاسبية الخارجية: هي المعلومات التي تأتي من خارج المؤسسة و تكون مرتبطة بمحيط المؤسسة

مثل: المستثمرون المرتقبون، المنافسون الحاليون و المرتقبون، المؤسسات المالية الممولة و غيرها.

المطلب الثالث: أشكال عرض المعلومات المحاسبية و استخدامها

لكل نوع من المعلومات شكل خاص تعرض فيه، و فيما يخص المعلومات المحاسبية هناك شكلان متعارف عليهما لتقديمها، هما القوائم و التقارير المالية.

إذ تعتبر القوائم و التقارير المالية التي يقوم نظام المعلومات المحاسبية بإعدادها بمثابة المصدر الرئيسي للمعلومات التي تهتم بها جميع الجهات و الفئات التي يهتمها أمر المؤسسة حيث تحتوي تلك التقارير والقوائم المالية على العديد من المعلومات الرئيسية عن نتيجة نشاط المؤسسة من صافي الربح أو صافي الخسارة عن فترة زمنية معينة، و كذلك مركزه المالي و غيرها من الأمور المالية.¹

هذه القوائم و التقارير تقدم في شكل خاص و متفق عليه من أجل أن تعرض على فئة معينة من المستخدمين وهذا ما سنحاول تبيانه من خلال المطلب التالي:

الفرع الأول: القوائم المالية

من خلال ما يلي سنتطرق لأهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالقوائم المالية:

أولاً: تعريف القوائم المالية: تعرف القوائم المالية على أنها:

" الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة أو الأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح و المركز المالي للمؤسسة، ولكن القوائم في جوهرها هي الناتج النهائي للعملية المحاسبية."²

" مجموعة القوائم التي تصدرها المؤسسة في نهاية العام و المتعلقة بتحديد هدي المؤسسة في تحديد نتائج الأعمال عن سنة معينة تنتهي في تاريخ معين، و مراكز الأموال بذلك التاريخ، فهي وثائق تاريخية مساعدة و مفيدة، تستغل لمعرفة الربحية و الملاءمة المالية للمؤسسة."³

" عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها و التي تصف المركز المالي للمؤسسة، و مجموع الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة خلال فترة محددة (شهر، ربع سنة، نصف سنة، سنة)."⁴

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن القوائم المالية هي مخرجات نظم محاسبية معدة لهذا الغرض من خلالها يتم إعطاء صورة مفصلة لوضعية المؤسسة من خلال تبيان مركزها المالي و موجوداتها بالإضافة لتحديد أرباحها المحققة، هذه القوائم المتعارف عليها عند إعدادها أن تكون في نهاية فترة معينة تحدد من قبل الجهة التي تحتاجها.

¹ - عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، التسويات الجردية و إعداد و تحليل القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 319.

² - عبد الرحمن توفيق، القوائم المالية و مخرجات العمل المحاسبي، إعداد المادة العلمية خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة، بيمك PMEC، مصر، 2014، ص 15.

³ - William H, Webster, **Accounting for Managers**, Mc Graw-Hil Companies, New Yourk, USA, 2004, p 76.

⁴ - وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 22.

ثانيا: أهداف القوائم المالية: إن الغرض من إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير المعلومات حول الوضع المالي للمؤسسة، وأدائها المالي، بالإضافة إلى كشف التدفقات النقدية للمؤسسة، كل ذلك يتطلب أن يكون مفيدا ونافعا لطبقة واسعة من المستعملين أثناء قيامها بعملية إتخاذ القرارات، ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تقدم القوائم المالية المعلومات التي من شأنها أن تعكس:¹

1- الأصول؛

2- الإلتزامات؛

3- حقوق الملاك؛

4- الأرباح والخسائر بما فيها المكاسب والخسائر؛

5- التغيرات الأخرى في حقوق الملكية؛

6- التدفقات النقدية.

مما لا شك فيه أن المعلومات أعلاه مع معلومات أخرى في الملاحظات والهوامش تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ودرجة المخاطر المرتبطة بها.

يمكن تلخيص أهداف القوائم المالية سواء كانت تخص الوحدات التجارية أو غير التجارية في:

- توفير المعلومات اللازمة لمستخدمي التقارير المالية التي تمكنهم من تقييم و أخذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد الاقتصادية؛

- إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام بطريقة تساعد الوحدة على إخلاء مسؤوليتها؛

- يجب أن تفصح القوائم المالية عن المعلومات اللازمة لخدمة المجالات الآتية: تقييم الأداء، و تقييم المركز المالي، تقييم التمويل والإستثمار، و أخيرا تقييم مدى التقيد بالحدود و القوانين و اللوائح المنظمة.

ثالثا: أنواع القوائم المالية: يتفق علماء المحاسبة على أربع قوائم أساسية ذات غرض عام تلبي الإحتياجات المعلوماتية لمعظم المستخدمين، و هذه القوائم التي ينتجها نظام المحاسبة المالية هي:

1- قائمة المركز المالي (الميزانية): تعرض مركز أو وضع المؤسسة في يوم معين، أو تعرض أصول وخصوم المؤسسة في يوم معين، عادة في 12/31 من كل عام.

و يمكن تعريفها بأنها: "صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة تعكس عناصر الأصول و عناصر الخصوم مجتمعة،

أي أن لكل شخص طبيعي أو معنوي ذمة تتألف من عناصر موجبة و عناصر سالبة لماله و ما عليه."²

تأخذ الميزانية شكل حرف T لقسميها المتمثلين في:

¹ - مصطفى عقاري، المعيار المحاسبي الدولي 1: عرض القوائم المالية، العدد الأول، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2007، ص 13.

² - محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 11.

- **الأصول:** هي الموارد التي تسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة و من المتوقع أن ينجم عنها منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة، و تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولاً غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولاً جارية، أي أن عناصر الأصول من هذا المنطلق ترتب وفق مبدأ السيولة التصاعدي أي من الأقل سيولة إلى الأكثر سيولة.
- **الخصوم:** تعرف على أنها مصادر الأموال الموظفة في جانب الأصول و التي تشمل رأس مال المؤسسة و كافة الإلتزامات الاقتصادية القائمة عليها (ديون طويلة أو قصيرة الأجل)، و ترتب عناصر الخصوم هنا وفق مبدأ الإستحقاقية المتزايدة، فكلما كان العنصر المعني أجل إستحقاقه أبعد كلما كان أعلى في جانب الخصوم والعكس.
- 2- قائمة الدخل (حسابات النتائج):** تحدد أرباح أو خسائر المؤسسة الناتجة عن مزاوله نشاطها، عادة عن فترة سنة من 01/01 إلى 12/31 من كل عام، لذلك تسمى هذه القائمة أيضاً بقائمة الأرباح والخسائر، فهو جدول يبين مجمل الأعباء و النواتج الخاصة بنشاط المؤسسة خلال الدورة الواحدة، و يتم من خلاله تحديد النتيجة الصافية للسنة المالية أو الخسارة التي ستتحملها.
- 3- قائمة حقوق الملكية (قائمة تغيرات الأموال الخاصة):** هي قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، و تزداد الأموال الخاصة بالأرباح و تنقص بالخسائر الناتجة عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة، كما تنقص بتوزيع حصص الأرباح، و تتأثر هذه القائمة بتغير بعض الطرق المحاسبية و تصحيح الأخطاء.¹
- 4- قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة):** توضح حركة المقبوضات و المدفوعات النقدية، عادة عن فترة سنة من 01/01 إلى 12/31 من كل عام، بدءاً من النقدية 01/01 وصولاً إلى النقدية 12/31، يتم تصنيف هذه التدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية. تعرف هذه القائمة على أنها "تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية وإستخداماتها، وذلك إعتقاداً على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الإنسحاب منه أو النمو وغيرها."²
- 5- قائمة الملاحق (قائمة الإيضاحات المتممة):** هي قائمة نثرية لا يشترط أن تكون في جدول، تحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرق محاسبية معتمدة، توضيحات فيما يخص

¹ - حنيفة بن ربيع، مرجع سابق، ص 41.

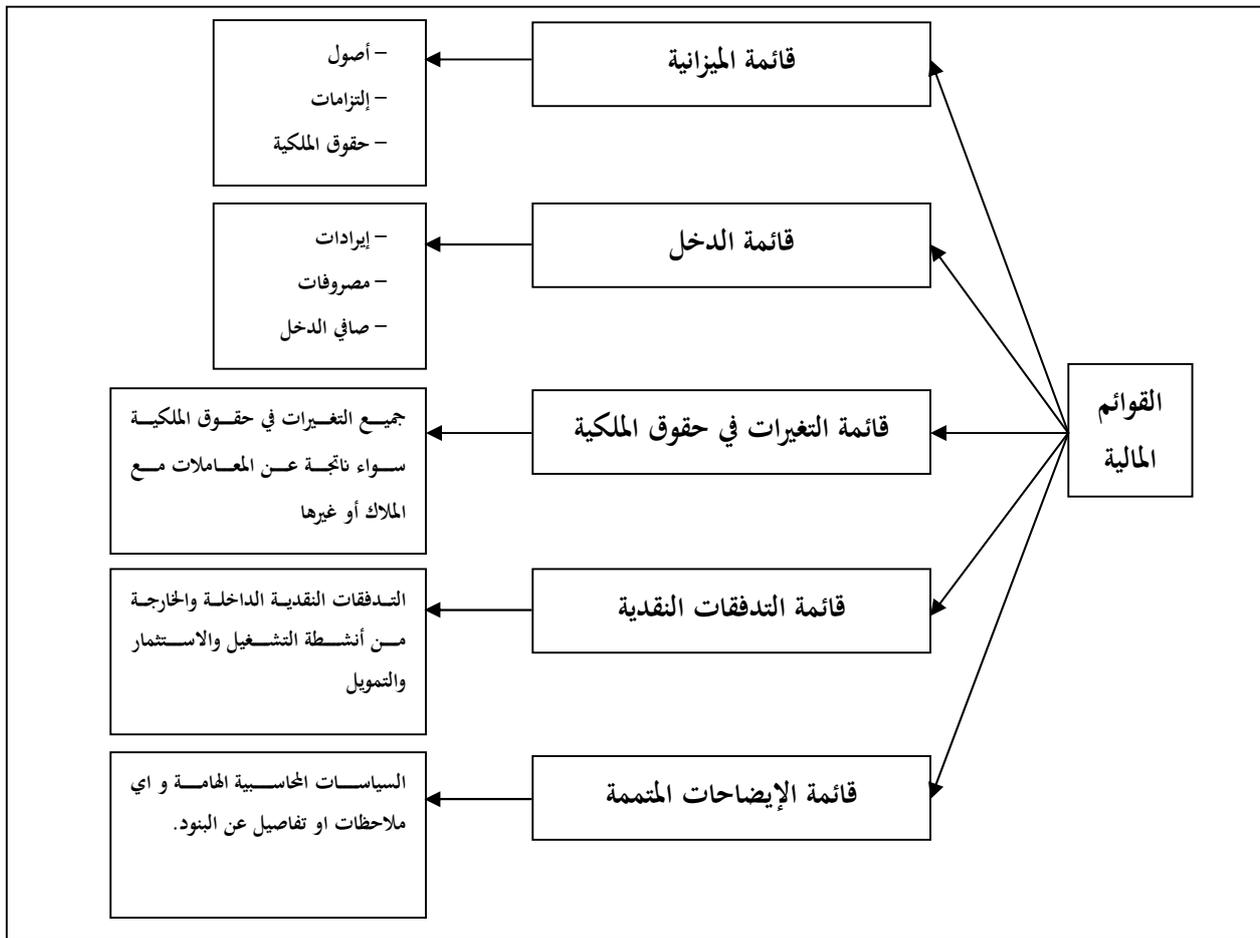
² - الياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل، الاردن، 2011، ص 171.

الشراكة، الإرتباط و التنازل بين الوحدات و خبرات التقييم و غيرها من المعلومات التوضيحية التي يمكن أن تسجل في عشرات الصفحات.¹

6- القوائم المالية المقارنة: هي القوائم التي تخص سنتين متتاليتين أو أكثر إحداهما القوائم المالية للسنة الجارية.² وتعد هذه القوائم المالية مجموعة مترابطة تقدم معلومات مفيدة في إتخاذ القرارات، وبذلك تلبي أهداف التقارير المالية.

من خلال الشكل التالي يمكن تبسيط أنواع القوائم المالية السابقة و تحديد عناصر كل منها كما يلي:

شكل رقم (2-17): أنواع القوائم المالية و عناصرها



المصدر: طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية و المعايير العربية المتوافقة معها، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 53.

يمكن التعبير عن الهدف الأساسي لكل قائمة مالية على حدة كما يلي:³

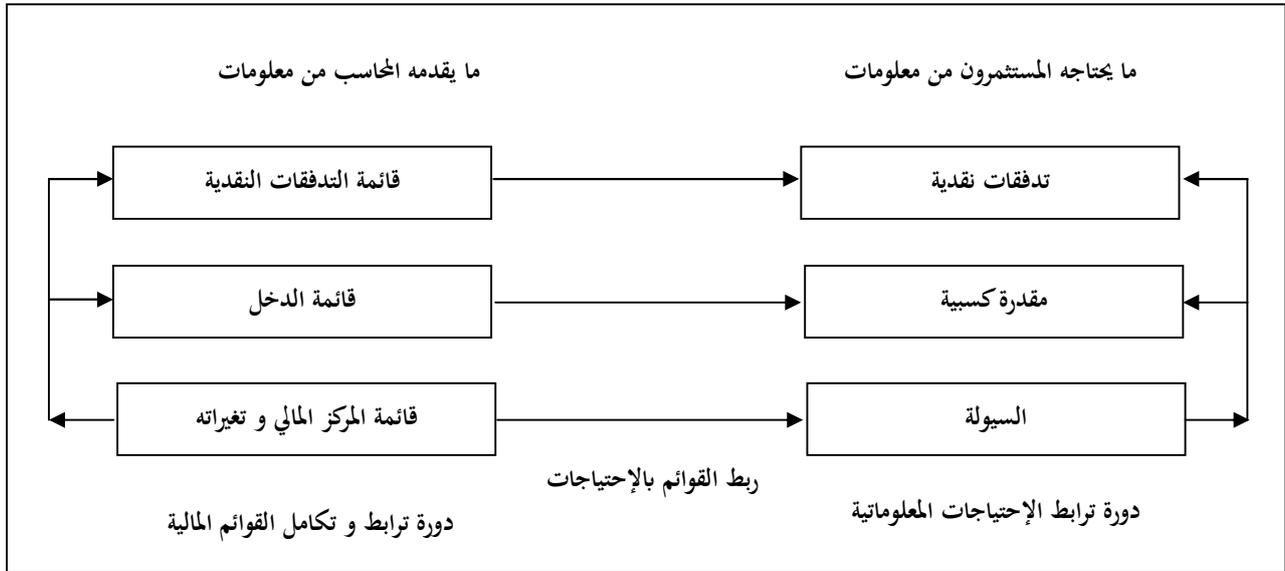
¹ - حنيفة بن ربيع، مرجع سابق، ص 42.

² - محمد تيسير الرجبي، تحليل القوائم المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2014، ص 147.

³ - رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية - القياس و الإفصاح في القوائم المالية، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص (19-22).

- 1- قائمة الدخل أو نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة، و تعتمد أساسا لتقييم الربحية و المقدرة الكسبية للمؤسسة عن فترة مالية انقضت و التنبؤ بنتائج فترة مالية تالية.
 - 2- قائمة حقوق الملكية توضح مكونات استثمارات الملاك و الشركاء أو المساهمين ومصادر التغيرات في حقوقهم.
 - 3- قائمة المركز المالي مقارنة مع قوائم المركز المالي لسنوات سابقة تساعد في تقييم وتأكيد نتائج وضع السيولة واليسر المالي بالترابط مع قائمة التدفقات النقدية.
 - 4- قائمة التدفقات النقدية و تقدم معلومات عن حركة المقبوضات و المدفوعات خلال الدورة (مثلا خلال السنة)، أي تساعد في تقييم التدفقات النقدية عن فترة مالية انقضت و التنبؤ بتدفقات فترة مالية تالية.
- الشكل التالي يوضح ترابط و تكامل المعلومات التي يحتاجها المستثمرون الملاك والمقترضون و المعلومات التي يمكن أن يقدمها لهم المحاسب عبر القوائم المالية.

شكل رقم (2-18): ترابط و تكامل المعلومات ضمن القوائم المالية



المصدر: حنان رضوان حلوة، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية - القياس و الإفصاح في

القوائم المالية، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص 22.

رابعا: معايير قياس عناصر القوائم المالية: القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر بإختيار أساس محدد للقياس:¹

1- التكلفة التاريخية: تعتمد من خلال:

- تسجيل الأصول: يكون بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله، أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطي للحصول عليه في تاريخ العملية.

¹ - حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية - الجزء الأول عرض البيانات المالية، دار النفاقة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص (87-89).

- تسجيل الإلتزامات: يكون بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين، أو النقد أو ما يعادله المتوقع أن يدفع لسداد الإلتزام ضمن السياق العادي للنشاط.
- 2- التكلفة الجارية: و تسمى بسعر التحويل و يتم العمل بها كما يلي:
- تسجيل الأصول: بالمبلغ النقدي أو ما يعادله، و الذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يمثله في الوقت الحاضر.
- تسجيل الإلتزامات: بالمبلغ النقدي غير المخصوم أو ما يعادله، المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.
- 3- القيمة القابلة للتحقق (القابلة للتسديد أو سعر البيع): و يسمى أيضا سعر الخروج و يطبق وفق التالي:
- تسجيل الأصول: بالمبلغ النقدي أو ما يعادله، و الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة.
- تسجيل الإلتزامات: بالمبلغ النقدي غير المخصوم أو ما يعادله، أي بقيم سداد الدين، و التي من المتوقع أن تدفع لسداد الإلتزام ضمن السياق العادي للنشاط.
- 4- القيمة الحالية: تدرج من خلال:
- تسجيل الأصول: بالقيمة المخصومة (الحالية) لصافي التدفقات النقدية المستقبلية، و التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط.
- تسجيل الإلتزامات: بالقيمة المخصومة (الحالية) لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة، و التي من المتوقع أن يحتاج إليها لسداد الإلتزام ضمن السياق العادي للنشاط.
- 5- القيمة العادلة: على الرغم من أنها لم ترد ضمن إطار إعداد و عرض البيانات المالية، فقد أصبح مفهوم القيمة العادلة هاما للغاية، و القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف مطلعة و راغبة في العملية موضوع البحث.

الفرع الثاني: التقارير المالية

في الوهلة الأولى دائما ما يحدث لبس بين مصطلحي القوائم و التقارير المالية، نظريا لإستخدامهما لنفس الغرض تقريبا و من خلال هذه النقطة سنحاول تبيان ماهية التقارير المالية مع تحديد الفرق بينها و بين القوائم المالية بالإضافة لجملة من المحددات الأخرى لهذا المفهوم كما يلي:

أولا: مفهوم التقارير المالية: من خلال التطرق لما يلي:

- 1- تعريف التقارير المالية: التقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط و لكنها تمتد لتشمل كذلك الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة التي يتم إستخراجها من النظام المحاسبي، مثل موارد المؤسسة و الإلتزامات و المكاسب.... إلخ، و قد تقوم الإدارة بتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية عن طريق وسائل التقارير المالية و ليس من خلال القوائم المالية الرسمية، و ذلك لأن الأخيرة تخضع لقواعد

صارمة و تنظيمية، أو لأن الإدارة تعتبرها مفيدة بالنسبة للأطراف الخارجية، و قد تقوم الإدارة بتحليلها إختياريا و بالنسبة للمعلومات التي يجب توصيلها عن طريق التقارير المالية و ليس من خلال القوائم المالية للمؤسسة قد تشمل معلومات مالية و معلومات غير مالية و نشرات أو تقارير مجلس الإدارة و التنبؤات المالية و الأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط و التوقعات و كذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة، و يوضح ما سبق أن التقارير المالية مفهوم أشمل من القوائم المالية.¹

إن التقارير المالية الصادرة من مختلف المؤسسات تعتبر وثائق إعلامية حاملة لبيانات يتم استعمالها أو للإطلاع عليها من طرف عدة مستعملين تم إيجازهم في ثمانية أصناف و هم: مستثمرون، مقرضون، دولة، عمال، موردون، إدارة، منافسون، و آخرون، هذا و قد نظيف المحللون والمستشارون (مكاتب الدراسة) الذين لهم دور كبير في توجيه أصحاب رؤوس الأموال و نصحهم ومدهم بخبايا عالم المال و الأعمال.²

2- التفرقة بين التقارير و القوائم المالية: قد يصعب إيجاد حد فاصل بين القوائم المالية و التقارير المالية، حيث يمثل كلا منهما مخرجات للنظام المحاسبي، فضلا عن أن كليهما يعد وسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين منها، هذا من ناحية، كما أنه من الناحية الأخرى هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية قد تحتاج إلى معلومات تفصيلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية وهو الأمر الذي يعني أن التقارير المالية مكملة للقوائم المالية و مفصلة للمعلومات الواردة بها، و في هذا الصدد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية إلى أن القوائم المالية تعتبر عصب التقارير المالية و هي تحتوى على معلومات يراد توصيلها للمستفيدين من خارج المؤسسة، و إن القوائم المالية بالرغم من أنها تمثل المكون الرئيسي والفاعل في التقارير المالية، إلا أن التقارير المالية بالإضافة إلى القوائم المالية تحتوى على كثير من المعلومات المالية وغير المالية و التي لا توجد بالقوائم المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للمؤسسة و العوامل الاقتصادية أو السياسية التي قد تؤثر فيه مستقبلا، كما تحتوى التقارير المالية أيضا على تقرير مجلس الإدارة و تقرير الإدارة التنفيذية و تقرير مراقب الحسابات، أخيرا يجب ذكر أن القوائم المالية يتم مراجعتها تحت مسؤولية مراجع خارجي مستقل، بخلاف محتويات القوائم المالية الأخرى التي تعد بمعرفة الإدارة و تحت مسؤوليتها.³

ثانيا: أهمية و أهداف التقارير المالية: تنبع أهمية التقارير المالية من أهمية المعلومات التي تحتويها، فهي تعد من أهم مصادر المعلومات التي توفرها مخرجات النظام المحاسبي في المؤسسة، تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في النقاط التالية:

¹ - سمير مجد الشاهد، طارق عبد العال حماد، قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص (24-25).

² - على رحال، التقارير المالية: أي محتوى للمعلومات؟، العدد الأول، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2007، ص 2.

³ - مجد سامي راضي، تحليل التقارير المالية: محاسبي - مالي - ائتماني، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016، ص (13-14).

1- أداة اتصال: تكمن مهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال-الإتصال- في توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنها فهي وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها؛ كما تعتبر وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين والعملاء والبنوك.

2- وسيلة في إتخاذ القرارات: فالقوائم المالية تساعد الإدارة في:

- إتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛
- تستعمل من أطراف أخرى التي تربطها علاقة مباشرة مع المؤسسة.
- من خلال إستخدامات القوائم المالية تبرز لنا أهميتها على عدة مستويات:

1- على مستوى المستثمر الفرد:

- الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة؛
- الحصول على معلومات للتنبؤ بدرجة الربحية والمخاطر المتعلقة بالإستثمار؛
- الحصول على معلومات تمكن من التعرف على القنوات الإستثمارية الملائمة لتوجيه المدخرات.

2- على مستوى السوق المالية:

- حماية المستثمرين وإشاعة الثقة بينهم؛
 - خلق مجالات الإبتكار لأدوات الإستثمار القادرة على جذب مدخرات المستثمرين؛
 - عدالة توزيع العائد والمخاطر بين المتعاملين في السوق المالي.
- كما أن الأهداف التي تقدمها التقارير المالية ليست مقتصرة على ما تقدمه القوائم المالية فحسب بل تهدف إلى:¹

- 1- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين، لإتخاذ القرارات المناسبة، ويجب أن تكون المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يكون لديهم الرغبة في دراسة هذه المعلومات؛**
- 2- تساعد المهتمين بالمؤسسة بتقدير مقدار وتوقيت المتحصلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح أو الفوائد أو المتحصلات من المبيعات واسترداد الأوراق المالية أو القروض؛**
- 3- تقدم معلومات لازمة عن المصادر الاقتصادية للمؤسسة والحقوق المرتبطة بها، وكذلك إنعكاسات المعاملات والأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات المرتبطة بها؛**
- 4- تقدم معلومات عن المكاسب ومكوناتها، وعن التدفقات النقدية مبنية حسب أنشطة التشغيل والإستثمار والتمويل؛**
- 5- تقدم معلومات واضحة عن كيفية قيام إدارة المؤسسة لمسؤولياتها تجاه الملاك.**

¹ - طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس الإعداد و العرض و التحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 39.

ثالثا: أنواع التقارير المالية: إن أهم التقارير المالية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية بالمؤسسة هي:¹

1- القوائم المالية: تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المالية، كما تعتبر ذات فائدة لإدارة المؤسسة، لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في إستغلال كمية الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفها، ومن ناحية أخرى فإن القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال المؤسسة، وتلخص القوائم المالية عمليات المؤسسة عن فترة زمنية محددة عادة شهر أو سنة، كما تظهر القوائم المالية المركز المالي للمؤسسة في وقت إعدادها، إضافة إلى نتائج الأعمال التي أدت إلى الوصول إلى هذا المركز المالي.

2- التصريجات الجبائية: يتطلب القانون الجبائي الجزائري من مختلف أنواع المؤسسات موافاة المصالح الجبائية في مواعيد محددة بتصريجات جبائية، ومن الطبيعي أن معظم المعلومات اللازمة لإعداد هذه التصريجات يوفرها نظام المعلومات المحاسبية بالمؤسسة، ومن ناحية أخرى فإن القانون الجبائي يلزم بعض المؤسسات بالإبلاغ عن الأرباح والأتعاب المدفوعة للأشخاص الخاضعين للضرائب وذلك لإحكام عملية حصر الخاضعين للضريبة، ويوفر نظام المعلومات المحاسبي هذه المعلومات أيضا.

3- التقارير الإدارية: تحتاج إدارة المؤسسة بالإضافة إلى القوائم المالية إلى معلومات محاسبية تفصيلية لمساعدتها في تخطيط ورقابة العمليات اليومية للمؤسسة، كما تحتاج الإدارة أيضا إلى معلومات مالية لمساعدتها في بناء الخطط طويلة الأجل وإتخاذ القرارات الرئيسية مثل القرارات المتعلقة بإضافة منتج جديد إلى تشكيلة المنتجات القائمة أو فتح سوق جديد أو غير ذلك من القرارات.

الفرع الثالث: إحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية و مجالات إستخدامها

تعد المعلومات المحاسبية لغرض تقديمها لجهات معينة تتمثل في مستخدمين حاليين أو متوقعين، داخلين أو خارجيين من أجل إستغلالها وفق غرض محدد و هذا ما سنحاول تبيانه كما يلي:

أولا: مستخدمي المعلومات المحاسبية: تعد المعلومات المحاسبية لخدمة جهات معينة تعرف بمستخدمي المعلومات المحاسبية، هذه الأخيرة التي تحدد إحتياجاتها من المعلومات المحاسبية اللازمة وتقوم بتقييمها، ونظرا للحاجة المستمرة للمعلومات المحاسبية المعبر عنها من مستخدميها يمكن تقسيمهم وفق ما يلي:

1- حسب الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية: و التي يمكن تقسيمها لأربع أطراف هم:²

¹ - سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي)، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011-2012، ص 57.

² - هلال درحمون، المحاسبة التحليلية: نظام مساعد للتسيير و مساعد على إتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية - دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2004-2005، ص 86.

- الأطراف الداخلية: تتمثل في أعضاء مديرية وقيادة المؤسسة، ويطلب هذا النوع من المستعملين أن تعد المعلومات المحاسبية حسب التعليمات والتوجيهات المقدمة لهيئة المحاسبة بحيث تسمح لها بإتخاذ القرارات، كما يرغب المسيريون عادة في أن تكون نوعية المعلومات المحاسبية مطابقة للإحتياجات الخصوصية للمؤسسة.
- الأطراف الخارجية: هي كل الأطراف المهتمة بحياة المؤسسة كإدارة الضرائب، مفتشية العمل والهيآت الإجتماعية، البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك الموردون، الزبائن، الشركاء المساهمين... و ينتظر هؤلاء من المعلومات المحاسبية أن توفر لهم كل الضمانات التي من شأنها أن تخلق جو من الثقة الضرورية لعالم الأعمال، وهذا يقتضي توحيد معايير اللغة المحاسبية كي يسهل فهم المعطيات من طرف الجميع.
- المحاسبة الوطنية: إن تجميع المعلومات التي توفرها محاسبة المؤسسات عمل جد ضروري لسياسات التنمية، خاصة بالنسبة للدول الطموحة والسائرة نحو النمو، كما تسمح الأداة المحاسبية بتحليل هيكله الاقتصاد الوطني والتحكم في التخطيط الشامل.
- أطراف أخرى: تخص الهيآت الإجتماعية و المهنية المكلفة بجمع المعلومات الإحصائية، الصحافة الاقتصادية، الباحثون والجامعات، ممثلي العمال... وغيرهم.

2- حسب المصلحة المالية لمستخدم المعلومة: و يمكن تقسيم مستخدمي المعلومات المحاسبية وفق مصالحهم المالية كما يلي:

- مستخدمين لهم مصالح مالية مباشرة: و هم المستخدمين الداخليين أو الخارجيين الذين تربطهم علاقات مالية مباشرة بالمؤسسة، فهم يؤثرون و يتأثرون بالتدفقات المالية للمؤسسة كونها تمس مصالحهم المالية ويتوقعون منها عوائد و أرباح نتيجة توظيف جهدهم أو أموالهم الخاصة لصالح المؤسسة مثل: العمال، المسيرين، المقرضين.... وغيرهم.
- مستخدمين ليست لهم مصالح مالية غير مباشرة: هم المستخدمين الخارجيين الذين تربطهم بالمؤسسة علاقة قانونية كالسلطات الحكومية كمصالح الضرائب أو علاقة عملية كالمستهلكين والمحللين الماليين.

و يمكن توضيح المستخدمين وفق مصالحهم المالية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-3): فئة مستخدمي المعلومات المحاسبية

مستخدمون داخليون		مستخدمون خارجيون	
لهم مصالح مالية مباشرة		لهم مصالح مالية غير مباشرة	
● الفريق الإداري في المؤسسة بكافة مستوياته:	● مستثمرون حاليون ومرقبون؛	● دوائر حكومية؛	
● رئيس و أعضاء مجلس الإدارة؛	● مقرضون حاليون ومرقبون؛	● سلطات قضائية؛	
● مدراء (تسويق، إنتاج،	● عاملون حاليون ومرقبون؛	● محللون ماليون؛	
	● النقابات العمالية.	● بورصة الأوراق المالية ووسطاء	

ماليون؛ مستهلكون أو عملاء؛ مخططون إقتصاديون.	ماليون....)؛ مشرفو الإنتاج؛ موظفون و عاملون.
--	--

المصدر: رضوان حلوة حنان و آخرون، أسس المحاسبة المالية، دار حامد، عمان، الأردن، 2004، ص 30.

ثانياً: إحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية و طرق تحديدها: طالما أن هناك تعدد في المستخدمين فمن المتوقع أن تتعدد و تختلف إحتياجات هؤلاء المستخدمين بشأن المعلومات المحاسبية المناسبة لإتخاذ القرارات كلا حسب طبيعة القرارات التي ينبغي إتخاذها، و هو بالتبعية ما ينعكس على شكل و محتوى القوائم المالية المتضمنة للمعلومات المحاسبية بحيث تعد بطريقة تفي بإحتياجات كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية و لا تقف عند تلبية فئة معينة من هؤلاء المستخدمين.¹

و يمكن توضيح إحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية من هذه المعلومات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-4): إحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية

الإحتياجات	الغرض منها
القياس الشامل للأداء	مقاييس مطلقة؛
	المقارنة مع الأهداف و المعايير؛
	المقارنة مع الشركات الأخرى.
تقييم أداء الإدارة	الأرباح و الكفاءة في الإستخدام؛
	المسؤولية القانونية.
التوقعات المستقبلية	الأرباح؛
	التوزيعات و الفوائد؛
	الاستثمارات؛
	التوظيف.
الحكم على المركز المالي	تقييم المركز المالي؛
	تقييم درجة السيولة؛
	تحديد درجة المخاطرة و عدم التأكد.
تخصيص الموارد	إستخدام الموارد المادية؛
	تشغيل الموارد المالية.
تقييم الديون و حقوق الملكية	تسديد القروض؛
	الحصول على قروض؛

¹ - محمد سمير الصبان و آخرون، مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2012، ص 9.

جدولة الديون.	تقييم الالتزامات باللوائح و القوانين
التصفية؛ القضايا القانونية الخاصة بالمؤسسة.	
المسؤولية الإجتماعية؛ حماية البيئة.	تقييم مساهمة المؤسسة الإجتماعية و خدمة البيئة والاقتصاد القومي

المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مرجع: نُجْد سَمِير الصبان و آخرون، مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2012.

هناك العديد من مستخدمي المعلومات المحاسبية و الذين تتباين إحتياجاتهم إنطلاقاً من تباين أهدافهم وغاياتهم وتعدد مجالات إستخدام المعلومات المحاسبية، كون أبرز هدف لمستخدمي المعلومات المحاسبية هو وضع تشخيص لوضعية المؤسسة،¹

هناك ثلاث طرق لتحديد إحتياجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية وهي:²

1- طريقة الاستفسار: ويقصد بهذه الطريقة سؤال صانعي القرار عن إحتياجاتهم من المعلومات المالية والمحاسبية، وذلك من خلال المقابلة الشخصية أو بإستخدام قوائم الإستقصاء، إلا أن هذه الطريقة غالباً ما تنقصها الفعالية خاصة في الواقع العملي للوصول إلى قرار مالي فعال، نظراً لعدم قدرة صانعي القرار من تحديد إحتياجاتهم بالشكل الدقيق، وكذا عدم تمكنهم من معرفة كل جوانب المشكلة المعروضة أمامهم، وهو بطبيعة الحال ما يؤثر سلبياً على صنع القرار المالي.

2- طريقة تحليل المعلومات : تعتمد هذه الطريقة على تحليل المعلومات الحالية ودراسة سلوك وتصرفات صانعي القرار في إستخدامها، ومن ثم تقدير إحتياجاتهم وتحديددها، وذلك من خلال الإستعانة بخبرة القائمين على نظام المعلومات المالي والمحاسبي لاسيما المحاسبين، إلا أن هذه الطريقة أيضاً لا تخلو من بعض الإنتقادات المتمثلة خاصة في كون أن النظام قد يستمر في إنتاج نفس المعلومات في حين أن إحتياجات صانعي القرار في تغير مستمر، وهو أيضاً ما يؤثر سلبياً على صنع القرار.

3- طريقة تحليل القرار: تعتمد هذه الطريقة على ضرورة معرفة أفراد نظام المعلومات المحاسبي بكل متطلبات عملية صنع القرار، وذلك لأجل تحديد المعلومات المطلوبة فعلاً، وتتطلب هذه الطريقة ضرورة مسايرة نظام المعلومات المحاسبي للتغيرات المستمرة في متطلبات صانعي القرار من المعلومة، وبالتالي فإن هذه الطريقة لها أثر إيجابي على صنع القرار المالي.

¹- Paul Amadiou, Veronique Bessière, **Analyse de l'information Financière –Diagnostic - évaluation - Prévision et risques**, Edition Economica, Paris, 2007, P 10.

²- قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد يحي السقا، مرجع سابق، ص (56-58).

ثالثاً: مجال إستخدام المعلومات المحاسبية: يمكن تحديد مجالات إستخدام المعلومات المحاسبية وفق تقسيم الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وذلك وفق التالي:

1- الإستخدام الداخلي للمعلومات المحاسبية: تستخدم المعلومات المحاسبية من قبل الأطراف الداخليين

للمؤسسة الممثلة في الملاك و المدراء و ذلك من أجل ما يلي:

- تقييم نظام المعلومات المحاسبية المعتمد من خلال المعلومات المحاسبية المقدمة و إتخاذ قرار تعديله، إلغائه أو مواصلة تطبيقه.
- تخصيص الموارد المالية المتاحة؛
- إختيار المنتجات و الخدمات التي يتم تقديمها و المنتظر منها أكبر عائد مالي للمؤسسة؛
- ترتيب مصادر التمويل المتاحة و المرتقبة للمؤسسة؛
- تنظيم سياسة سداد الإلتزامات المترتبة على المؤسسة.

2- الإستخدام الخارجي للمعلومات المحاسبية: تستخدم فيما يلي:

- تزويد المساهمين في المؤسسة بالمعلومات المحاسبية المعبرة عن وضعية المؤسسة بغية تقييم الأداء الإداري للمسيرين؛
- إمداد الخبراء و المحللين بالمعلومات المحاسبية بغية التأكد من مدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة؛
- تستعمل إدارة الضرائب المعلومات المحاسبية بغية التأكد من مدى تقييد المؤسسة بالتشريعات الضريبية المعمول بها؛
- يسعى الدائنون إلى طلب المعلومات المحاسبية لتمكنهم من معرفة المركز المالي الحقيقي للمؤسسة من أجل الإطمئنان و المطالبة بتسوية الديون التي هي على عاتق المؤسسة؛
- يسعى المستثمرون الحاليون أو المرتقبون إلى طلب المعلومات المحاسبية بغية تمكينهم من التنبؤ بأوضاعها المالية و أرباحها المستقبلية لأجل إتخاذ القرارات الملائمة للاستثمار أو الإقراض.
- تستخدم من قبل السلطات القضائية في حالة وجود نزاعات بينها و بين أطراف أخرى لها علاقة بالمؤسسة سابقاً أو حالياً؛
- تعتبر المعلومات المحاسبية ركيزة أساسية من أجل إنجاح سياسة التنمية داخل الدولة، إذ تقوم المحاسبة الوطنية بجمع المعلومات المحاسبية من كافة المؤسسات بغية إعداد ميزانية الدولة وتوجيه السياسة الاستثمارية.

خلاصة الفصل:

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية بمثابة ذاكرة مرنة وواسعة لمتخذي القرار في المؤسسات المختلفة، بحيث تمكنهم هذه النظم من معرفة الوضعية التاريخية والحالية والمستقبلية لمؤسساتهم، حيث أن نظم المعلومات المحاسبية تعكس واقعها الاقتصادي، فهي وسيلة للترجمة والتعبير عن الأحداث الاقتصادية وذلك عن طريق تقديم وحفظ وتكييف المعلومات المحاسبية اللازمة بشكل ملائم.

فمن خلال ما تم التعرض له في هذا الفصل إستخلصنا النقاط التالية:

- تعتبر نظم المعلومات المحاسبية من النظم الفرعية لنظم المعلومات الإدارية، كما أنها تعتبر نظم رئيسية للمعلومات المحاسبية لأنها تتكون من أنظمة فرعية أخرى؛
- العمل بنظم المعلومات المحاسبية المتطورة و المستحدثة سواء من خلال برنامج العمل أو من خلال آلية العمل أعطى اثر ايجابي لتسهيل العمل بهذه النظم؛
- تتمثل آلية عمل نظم المعلومات المحاسبية في ثلاث مراحل: مدخلات وهي عبارة عن بيانات قد تكون في شكل بيانات مالية أو معبر عنها في صورة نقدية، أما مرحلة المعالجة تتمثل في مجموعة من الإجراءات اللازمة لتسجيل وتبويب الأحداث المالية وتشغيلها، و في مرحلة تقديم المخرجات يتم التقرير عنها سواء للأطراف الداخلية أو الخارجية في شكل معلومات محاسبية معالجة؛
- المعلومات المحاسبية هي المخرجات النهائية التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي والمعبر عنها في شكل قوائم و تقارير مالية موجهة لجهات معينة بغرض تحقيق أهداف محددة كما تعتمد عليها المؤسسة للعمل بها في عدة مجالات.

من خلال النتائج السابقة و بناءا على العمل وفق ما تم إستحدثه من نظم معلومات متطورة وما تم تطبيقه على آلية عمل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أصبح لا بد أن تحوز المعلومات المحاسبية المعدة وفق هذا النظام على قدر معين من الخصائص التي تعطيها طابعا خاصا و ذا قيمة للعمل بها من أجل تسهيل عملية إتخاذ القرارات المالية، هذه الخصائص التي تؤثر بالجمل على مجالات إستخداماتها المختلفة خاصة في جانب إتخاذ القرارات المالية، هذا الأثر سيكون محور دراستنا في الفصل القادم.

الفصل الثالث

مفاهيم عامة لخصائص

جودة المعلومات

المحاسبية و أثرها في إتخاذ

القرارات المالية

تمهيد

تعتبر مهمة تحديد الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية مهمة معقدة نوعا ما كونها تنطوي على عدة مفاهيم مبهمه ليس من السهل فك رموزها إلا أنها مهمة لا بد منها، و من أهم الأسباب التي تدفع لتحديد هذه الخصائص مساعدة المسؤولين على إعداد معلومات محاسبية تكون ذات فائدة للغرض الموجهة له، و تمر هذه العملية بعدة مراحل إنطلاقا من تحديد نوعية الطرق المستخدمة في تقييم وقياس و إعداد المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى التمييز بين ما يعتبر إيضا حيا ضروريا ومالا يعتبر كذلك، من ثم يجب تقييم فائدة المعلومات المحاسبية على أساس الأهداف المرجوة. إن توفير القدر الكافي من الخصائص اللازمة في المعلومات المحاسبية المنتجة يعتبر من المعايير المعبرة عن جودة هذه المعلومات، إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي يجب أخذها في الحسبان عند تحديد مدى الجودة التي تحققها هذه المعلومات، لكي يتم إيصال المعلومات المحاسبية لمستخدميها بطريقة علمية و فنية محكمة. فكلما كانت المعلومات المحاسبية ملائمة و موثوق فيها كلما كان أثرها الإيجابي أكثر وضوحا إتجاه الغرض المرغوب منها، ففي حالة قرارات المالية (تمويل و إستثمار) لابد من توفير معلومات محاسبية صادقة ومحايده و تم الحصول عليها في الوقت المناسب من أجل تحديد ماهي البدائل المراد العمل بها مقارنة بالبدايل الأخرى. من خلال هذا الفصل سنحاول الإحاطة بكافة الجوانب الخاصة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات المالية بها من خلال تناولنا للنقاط التالية:

- المبحث الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛
- المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية؛
- المبحث الثالث: إتخاذ القرارات المالية من منظور توفر معلومات محاسبية ذات جودة.

المبحث الأول: جودة المعلومات المحاسبية

يقصد بمفهوم جودة المعلومات تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وعليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي، كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب البديلة وترتيباً لما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية هو إستخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية.¹

المطلب الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) البيان رقم (2) سنة 1980 و الذي حدد فيه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يجب إستخدامها للحكم على أهمية المعلومات المحاسبية المستخدمة في عملية صنع القرار، أي أن توفر تلك الخصائص يعبر على ان المعلومات مفيدة و يجب إبلاغها و توصيلها لمستخدميها، و من خلال الجدول التالي يمكن تلخيص الخصائص النوعية التي تضمنها هذا البيان كمايلي:

الجدول رقم (3-1): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق البيان (SFAC) رقم (2) الصادر عن

(FASB)

هدف المعلومة المحاسبية	إتخاذ القرار
المحدد العام	المنفعة < التكلفة
مستخدمو المعلومات المحاسبية	متخذو القرارات
خصائص مستخدمو المعلومات المحاسبية	القابلية للفهم
الخصائص الأساسية (الرئيسية) و عناصرها	الملاءمة: القيمة التنبؤية، القيمة الارتدادية (العكسية)، التوقيت الجيد (المناسب). الموثوقية: التحقق، الحياد، الدقة (الصدق).
الخصائص الثانوية	القابلية للمقارنة - الاتساق (الثبات)

Source: Thomas G .Evans, Accounting theory: Contemporary Accounting Issues, Thomson South-western, U.S.A, 2003, P 150.

¹ - يوسف محمود جبروع ، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 ، ص 71.

الفرع الأول: الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية

أشار FASB إلى أن الملاءمة و المصدقية (الموثوقية) هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لإتخاذ القرار، وأن "الخواص التي تفرق المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) عن المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هما الملاءمة والمصدقية (الموثوقية)، مع بعض الخواص الأخرى المتفرعة منها.¹" أي أنه ولتحقيق الفائدة المرجوم من المعلومات المحاسبية يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين هما: الملاءمة والموثوقية، فإذا فقدت أي من هاتين الخاصيتين فلن تكون المعلومات مفيدة للمستخدمين المعنيين.

أولاً: خاصية الملاءمة: واحدة من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية و التي سنتناولها في دراستنا كما يلي: الملاءمة لغتها هي: الموافقة، التناسب، الانسجام، و يقال للشيء غير ملائم: أي غير مناسب للظروف بطريقة غير لائقة أو مناسبة.

المقصود من البيئة الملاءمة: هي البيئة التي تتوفر فيها العوامل الضرورية لوجود كائن حي عضوي. هذا من الناحية اللغوية للمصطلح أما من الناحية العملية فنقصد بها أن يكون العمل المراد تحديد ملاءمته يتميز بجملة من الصفات لتعطيه هذه الخاصية.

وفيما يخص الملاءمة كخاصية و التي تتعلق بتحديد ملاءمة المعلومات المحاسبية فقد تطرق لها الباحثون في جانب نظم المعلومات من خلال إعطائها عدة تعاريف نذكر منها:

المعلومات الملاءمة هي: "تلك المعلومات التي تحمل على الأقل ثلاثة أبعاد و هي التأثير في الأهداف وتسمى الملاءمة للأهداف، و التأثير في الفهم و تسمى بالملاءمة الدلالية، و التأثير في إتخاذ القرارات وتسمى الملاءمة للقرارات."²

المعلومات الملاءمة هي: " تلك المعلومات التي تعمل على زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع وإتخاذ قرار أدق و أكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملاءمة."³

فالمعلومات المحاسبية الملاءمة تمكن مستخدميها من:⁴

- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية؛
- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، و هذا يعني أن المعلومات الملاءمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة؛

¹ دونالد كيسو، جيري وايجنت، المحاسبة المتوسطة، ترجمة: أحمد حامد، الطبعة العربية الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003-2005، ص 69.

² - إسماعيل خليل إسماعيل، ريان نعيم، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية و التطبيق، العدد الثلاثون، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص 290.

³ - كمال عبد العزيز النقيب، تطور الفكر المحاسبي، مطبعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن، 1999، ص 242.

⁴ - مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية، مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 209.

- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل و تعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية؛

- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.

بمعنى أشمل يمكن القول بأن المعلومات المحاسبية الملائمة هي المعلومات التي ينتظر تقديمها للجهات المستخدمة لها و تكون مناسبة لهم و متوافقة مع رغباتهم منها و منسجمة مع باقي المعلومات المعدة لتكون معها ضمن عملية واحدة و التي تعتبر مخرجات نظم أخرى، مع التركيز على أن لها وقت محدد يجب أن تكون معدة فيه، و يمكن من خلالها مساعدة متخذي القرارات (مستخدمي المعلومات) على تكوين فكرة تنبؤية مستقبلية أو تقييم التنبؤات السابقة وتصحيحها، كما تعمل على تفعيل التغذية العكسية للنظام المخصص لها من أجل تصحيح المعلومات المعدة أو تحسينها.

مما سبق و لأجل تحقق خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية يجب أن تتوفر على الخصائص الفرعية التالية:¹

1- التوقيت المناسب: أي توصيل المعلومات إلى متخذي القرار في الوقت المناسب الذي يمكنهم من تحقيق

أكبر فائدة مرجوة من هذه المعلومات، إذ أنه توجد علاقة وثيقة بين الملائمة و التوقيت المناسب، إذ أن المعلومات التي يكون توقيتها مناسباً تؤثر على القرار الذي سيتم تبنيه من قبل متلقي المعلومة والمعلومات الملائمة من صفاتها أنها تؤثر على قرار مستقبل المعلومات، لذلك فإن تقديم المعلومات والتقارير المالية والمحاسبية في الوقت المناسب لمتخذي القرار يعد دليلاً واضحاً على كفاءة المحاسب والنظام المحاسبي. أي أنه عند إعداد المعلومات المحاسبية المراد إستعمالها للغرض معين لا بد أن يتم ضبط إعدادها في وقت محدد يكون مناسب للجهات المستعملة للمعلومات، مثل القوائم و التقارير المالية يتم إعدادها في نهاية السنة لأنه في تلك الفترة يتم تحديد قيمة المؤسسة التي حققتها خلال تلك السنة بغرض جذب أكبر قدر من المساهمين الجدد الذين يسعون في بداية كل سنة لتوجيه مساهماتهم للمؤسسات التي قامت بالإفصاح عن قوائمها في الوقت المناسب.

أي أن المقصود بخاصية التوقيت المناسب أو الملائم توفير المعلومات المحاسبية في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في مستخدميها، ويتحقق ذلك في ضوء الآتي :

- السرعة في تقديم المعلومات مع درجة دقة أفضل من درجة دقة عالية مع التأخير، حيث تفقد المعلومات قيمتها إن لم تقدم عند الحاجة إليها؛

- تقديم المعلومات العادية في الوقت المحدد لذلك، أما المعلومات عن الأحداث الهامة والطارئة فيجب أن تقدم لمتخذ القرار بمجرد حدوثها وبشكل مباشر، حتى وإن أدى ذلك إلى عدم إتباع الدورة المعتادة للتقرير.

¹ - نمر عبد الحميد السليحات، منذر بركان النمر، قياس كفاءة و فاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية (دراسة مقارنة)، العدد الخامس، مجلة دنانير، الجامعة العراقية، العراق، 2014، ص (237،238). (بتصرف)

2- القدرة التنبؤية: إذ أن التنبؤ بالمعلومات يعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية، وكلما كانت هذه المؤشرات قوية و قريبة من الواقع فأنها تكون أكثر ملاءمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي و معرفة الإنحرافات و مواضعها و أسبابها و من ثم القيام بمعالجتها. وتكتسي المعلومات المحاسبية صفة القدرة التنبؤية من أنها تنتج في نظام يقوم بمعالجة بيانات ذات صبغة واقعية بأساليب منطقية لا تعمل على تحريفها، هذا ما يجعلها معلومات واقعية أكثر تعبر عن الحدث المراد العمل عليه في ظروف محيطية تؤثر و تتأثر به، هذا ما يجعلها مرنة للتنبؤ المستقبلي لنفس الحدث بتطوير التنبؤات السابقة عن طريق تعديلها أو إلغائها أو بناء تنبؤات جديدة من شأنها التأثير في مستخدم المعلومات (متخذ القرار).

ويمكن القول أن القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية هي الخاصية التي تعمل على التوجيه الجيد والصحيح لسياسات العمل داخل المؤسسة و خارجها بدءاً من عملية إتخاذ القرارات اللازمة ذات البعد الإستراتيجي كقرار الإستمرار في النشاط، إلى غاية القرارات ذات البعد التشغيلي مثل نظام التسعير للوحدات المنتجة مستقبلاً.

3- التغذية العكسية: أو ما يعرف بالتغذية الراجعة أو الإرتدادية و تعتبر من مكونات أي نظام للمعلومات، كذلك فهي من مكونات النظام المحاسبي، و ذلك لما تمثله من أهمية على إستمرار و تطور المؤسسة، فكلما توفرت في المعلومات التي يخرجها النظام سمة الإرتدادية أسهمت في تحسين و تطوير نوعية المخرجات المستقبلية، و كلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة بإستمرار، أي يؤدي بالنهاية إلى تحسين نوعية و جودة المعلومات المحاسبية بشكل عام، و كلما زادت من ملاءمة المعلومات لإتخاذ القرارات بشكل خاص.

إن توفر عنصر التغذية العكسية في أي نظام يعتبر ضرورة لا بد منها، فهي تعمل كآلية لإعادة تدوير المعلومات الغير مفيدة أو المعلومات التي تم إستهلاكها من خلال إعتبار ما كان معلومة محاسبية تامة الصنع أصبحت مجرد بيان مرتد، و هذا العنصر يعد كخاصية للمعلومات المحاسبية فهو يعطيها مرونة أكثر للعمل المراد منها كونه في حالة عدم قابليتها للعمل بها في هذه الفترة فإنه بمجرد إعادة تعديلها وفق هدف معين ستكون أكثر فاعلية.

فقيمة التغذية الراجعة من المعلومة تعبر عن المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في تصويب توقعاته السابقة أو تعديلها.¹

مما سبق فإنه لا يمكن إعتبار المعلومات المحاسبية ملاءمة إن لم تتوفر بها الخصائص الفرعية السابقة أي إن لم تكون المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها في الوقت المحدد و المناسب للعمل بها و تُخدم توقعات المستخدم المستقبلية

¹ - محمد مطر، نظرية المحاسبة، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2014، ص 314.

في حينها أو تساعده في تحسين التوقعات السابقة و إكتسابها قدرة تحسين هذه المعلومة عن طريق إعادة صياغتها بفعل التغذية العكسية، غير أن خاصية الملاءمة لا تعتبر كافية وحدها لضمان جودة المعلومات بل يجب أن تتناظر مع خاصية الموثوقية.

ثانياً: خاصية الموثوقية: هي الخاصية الأساسية الثانية للمعلومات المحاسبية بعد خاصية الملاءمة و التي تمس فكرة إمكانية الإعتماد على هذه المعلومات للعمل بها.

يقال أنا واثق أي أنا متأكد، و الموثوقية مشتقة من فعل وثق أي تمثل مدى صدق و دقة المعلومات المحاسبية في التعبير على الأحداث المالية و صحة التعبير عن مقاييسها بحياد.

يمكن القول أنه لتكون المعلومات مفيدة فأنها يجب أن تكون موثوقة، و تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة و التحيز، و يمكن الإعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.¹

فالموثوقية عبارة عن مقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء و التحيز في العرض، و التصور الصادق للأحداث و العمليات الاقتصادية، و تمثل المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت و الخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية و إختيار المعلومات المفيدة لهم.²

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها فإنه يجب أن تحتوي على قدر كاف و مقبول من الثقة وإمكانية الإعتماد عليها كمقياس للأحداث و العمليات المالية و الاقتصادية التي تمثلها، و حتى تكون المعلومات المحاسبية موثوقة و ذات مصداقية جيدة فإنه يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية:³

1- خاصية قابلية التحقق: بمعنى أن تكون المعلومة قابلة للتحقق من جهة صحتها، و يقصد بهذا المفهوم

وجود درجة عالية من الإتفاق فيما بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرق القياس فأهم يتوصلون إلى نفس النتائج.

يقصد بذلك أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين بإستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر، مستقل عن الشخص الأول، بتطبيق نفس الأساليب، ومن ثم فإن المعلومات التي يمكن الإعتماد عليها يجب أن تتوفر فيها هذه الخاصية بحيث يمكن التثبت منها وإقامة الدليل على صحتها.

2- خاصية الحياد: أو عدم التحيز أي عدم التأثير على المعلومات و عدم تهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن

تخدم مستخدم دون آخر.

¹ - احمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 42.

² - دونالد كيسو، جيرى بجانت، مرجع سابق، ص 70.

³ - مجد مطر، موسى السيوطي، الناصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبة في مجالات القياس و العرض و الإفصاح، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 333.

حتى تكون المعلومات ذات موثوقية، يجب أن تتسم بالموضوعية والحياد، أي خلوها من التحيز حيال المصالح المتعارضة لمن يستخدمون تلك المعلومات، أو بمعنى آخر ألا تكون المعلومات المحاسبية متحيزة لمستخدم معين من المستخدمين على حساب مستخدم أو مستخدمين آخرين.

أي الإبتعاد عن التحيز و التأثير على متخذي القرارات في إتجاه معين أو محاولة الوصول إلى نتيجة محددة سلفاً، و بالنسبة لأهداف التقارير المالية فأنها توفر معلومات متنوعة و كثير للمستخدمين الذين يكون لديهم إهتمامات متنوعة و لن يكون من المتوقع لنتيجة محددة مسبقاً أن تناسب كل الإهتمامات.

3- خاصية الصدق في التعبير: و يقصد بها وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات و بين الظواهر المراد

التقرير عنها، فالعبارة بصدق تمثل المضمون أو الجوهر و ليس مجرد شك.

أي أنه لتكون المعلومات المحاسبية ذات درجة من الموثوقية، فإنه يجب على هذه المعلومات أن تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها، أو من المتوقع أن تعبر عنها فعلى سبيل المثال: يجب أن تمثل الميزانية في تاريخ إعدادها بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها طبقاً لمعايير الإعراف بالأصول، والخصوم، وحقوق الملكية.

تعتبر المعلومات المحاسبية هامة و مفيدة إذ أمكن للمحاسب الإعتماد عليها كمقياس للظروف و الأبحاث الاقتصادية التي تمثلها، و خاصة إذا ما توفرت هذه المعلومات على قدر من الموضوعية المتمثلة في عدم التحيز و الخلو من الأخطاء و الأمانة في إعداد هذه المعلومات أي أن توفر المعلومات المحاسبية قدراً من الموضوعية تجعل متخذ القرار يثق بها و يعتمد عليها كمصدر للمعلومات و بناء التوقعات.¹

ثالثاً: العلاقة بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية و محدداتها

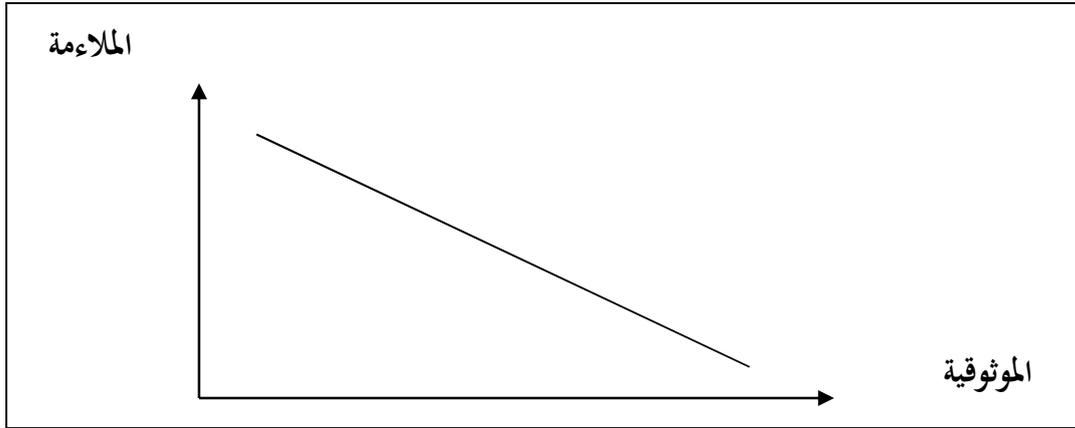
لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في تحقيق أهداف المعلومات المحاسبية، يجب أن يتوافر فيها قدر معقول من خاصيتي الملاءمة و الموثوقية في الوقت نفسه، فهاتين الخاصيتين غالباً ما تتعارض كل منهما مع الأخرى فقد يكون من الضروري للوصول إلى قدر أكبر من الملاءمة أن نضحى بقدر من الموثوقية، فليس ممكناً تحقيقهما معا بنفس الدرجة.²

وهذا ما يمكن تبيانه من خلال الشكل التالي:

¹ - إسماعيل مجبل دواي، أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على موثوقية المعلومات المحاسبية بحث تطبيقي في احد المصارف الحكومية، المجلد 16، العدد 3، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، القادسية، العراق 2014، ص 250.

² - رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري و التطبيقات العلمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 79.

شكل رقم (3-1): العلاقة بين خاصيتي الملاءمة و الموثوقية



المصدر: مصطفى عقاري، مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005، ص 108.

إن توفر الخصائص السابقة الذكر في المعلومات المحاسبية تعطيها أهمية و قيمة للجهات المستخدمة لها كونها تساهم في تلبية إحتياجاتهم، ولكن هذا لا يلغي فكرة أنه قد تكون هناك محددات لهذه الخصائص تحول دون استعمال هذه المعلومات، و هذا ما سنبينه من خلال ما يلي:¹

1- محدد مبدأ الحيطة و الحذر: تطبيق مبدأ الحيطة و الحذر ينجر عنه نوع من التحيز في القياس المحاسبي و هو أمر يتعارض مع حيادية المعلومات و لا يتفق مع خاصية الصدق في التعبير و خاصية الثبات، و زيادة الإعتماد على جودة المعلومات المحاسبية (خاصيتي الملاءمة و الموثوقية) سوف تؤدي في النهاية إلى إستبعاد قاعدة الحيطة و الحذر لأنها تمثل تحيز لفئة معينة على حساب فئة أخرى، كما أن إستخدام هذه القاعدة سيؤدي إلى تشويه القياسات المحاسبية و يصبح بعضها تاريخيا و الآخر حسب القيمة الإستبدالية الجارية.

2- محددات الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية: والمتمثلة في الخصائص الفرعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة و الموثوقية) و ذلك من خلال تعارضها كما يلي:

- التعارض بين التوقيت الملائم و القدرة التنبؤية للمعلومات حيث أن السرعة في إعداد المعلومات قد تكون على حساب الدقة و الاكتمال؛
- التعارض بين الصدق في التعبير و بين إمكانية التثبت من المعلومات، و كمثل على ذلك نجده في إستخدام الأرقام القياسية العامة و الخاصة لغرض قياس القيم الجارية فمن المعروف أنها مجرد متوسطات قد تكون بعيدة عن الصدق في تمثيل الظواهر الاقتصادية، إلا أنها في المقابل تتمتع بدرجة عالية من الحياد في التطبيق؛

¹ - على عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية (اطار فكري تحليلي و تطبيقي)، مكتبة آفاق للطباعة و النشر و التوزيع، غزة، فلسطين، 2011، ص (116-118).
(بتصرف)

- التعارض بين ملاءمة المعلومة و بين الثقة فيها، كمثال على ذلك إتباع أساس التكلفة التاريخية حيث تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أنها تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية؛
- ليست كل المعلومات الملاءمة أو الموثوق فيها تعتبر معلومات مفيدة، لأن هذه المعلومات قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر، كما قد تكون تكلفة الحصول عليها أكبر من العائد المتوقع أي أنه يجب إخضاع الخصائص الذاتية المذكورة سابقا لنوعين من القيود الحاكمة و هي إختبار مستوى الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية، و إختبار التكلفة و العائد
- بما أن كل من خاصية الملاءمة و الموثوقية و الخصائص الفرعية التابعة لهما تعتبران من أهم ركائز بناء جودة المعلومات المحاسبية، هذا لا ينفي ضرورة تحلي هذه الأخيرة بجملة من الخصائص الثانوية بالإضافة لتحلي معديها ومستخدميها بخصائص مميزة لهم من أجل إعطاء المعلومات صفة عملية أكثر، و من خلال التالي سنبرز أهم هذه الخصائص.

الفرع الثاني: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

إن توفر الخصائص الأساسية يترتب عنه أن تكون هناك خصائص ثانوية لتزيد من أهمية ثبات هذه الخصائص وذلك ما يتطلب أن تكون المعلومات المحاسبية تتصف بالثبات في طرق إعدادها من أجل تسهيل عملية مقارنتها مع بعضها البعض ويمكن توضيح مفهوم هذه الخواص وفق التالي:

أولاً: خاصية الثبات: هي خاصية مبنية على أساس مبدأ الثبات و الذي يقصد به أن تطبق المؤسسة نفس الأساليب و الطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية إلى أخرى، فعندما تطبق طريقة محاسبية واحدة لنفس الحدث من فترة لأخرى فأنها تعتبر ثابتة في إستخدامها للمعايير المحاسبية، و لا يعني ذلك أن المؤسسة لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة إلى أخرى، حيث يمكنها التغيير في السياسات و الطرق المحاسبية إذا أثبتت أفضليتها، في هذه الحالة يلزم الإفصاح عن طبيعة و أثر التغيير المحاسبي في التقارير المالية وخاصة بالفترات التي حدث فيها التغيير.¹

يتضمن الثبات:

1- تطبيق الإجراءات المحاسبية نفسها على الأحداث المماثلة عبر الزمن من دورة لأخرى؛

2- تطبيق مفاهيم و طرق القياس نفسها بالنسبة لكل عنصر من عناصر القوائم المالية.

فالثبات في هذا المعنى لا يعني عدم تغيير الإجراءات و الطرق المحاسبية إذا وجدت مبررات ملاءمة لذلك التغيير، شرط الإبلاغ عنها بشكل ملائم في حالة تأثيرها على المعلومات المتضمنة القوائم المالية، وليستطيع مستخدمي المعلومات المحاسبية مراعاة هذه التعديلات عند تحليلها، أي أن توافر خاصية الثبات يساعد في ترشيد عملية إتخاذ

¹ - جمعة هوام ، نوال لعشوري ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات و آفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 07-08 ديسمبر 2010، ص (17،16).

القرار، و ترفع من مستوى منفعة القوائم المالية يجعلها أقل عرضة للتشويش و التضليل، فالتعديلات الغير معلن عنها قد يكون الغرض منها التلاعب في محتوى المعلومات المحاسبية.

بالتالي فتوافر هذه الخاصية و العمل بقواعدها له جانب من الأهمية البالغة لتعزيز الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة و الموثوقية)، فالثبات في السياسات المحاسبية المطبقة له أثر بالغ في وصول المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب على خلاف أنه قد يحدث تأخر في حالة تغيير السياسات المعمول بها، نفس الأثر سيطبق على باقي المعلومات المحاسبية التي تمتاز بهذه الخاصية.

ثانياً: خاصية القابلية للمقارنة: يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو لفترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة، حيث يستفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض إتخاذ القرارات المتعلقة بالإستثمار و التمويل و تتبع أداء المؤسسة ومركزها المالي من فترة لأخرى، كما تعتبر المعلومات التي تم قياسها و التقرير عنها بصورة مماثلة عن المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة وتمكن هذه الخاصية المستخدمين من تحديد جوانب الإتفاق و الإختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب بإستخدام طرق محاسبية غير مماثلة¹.

ينبغي على مستخدمي القوائم المالية سواء الفئات الداخلية أو الخارجية، أن يكونوا قادرين على إجراء عمليات المقارنة للقوائم المالية للمؤسسة خلال فترة إعدادها أو الفترات السابقة، حتى يكون بإمكانهم تحديد إتجاهات المركز المالي وتقييم الأداء بصفة عامة، وعليه فإن عملية قياس و عرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى، يجب أن تتم على أساس فرض الثبات عبر الزمن بالنسبة للمؤسسة والمؤسسات المماثلة، أي الإستمرار بقدر الإمكان في إستخدام نفس الإجراءات والطرق المحاسبية من فترة إلى أخرى، كما يتطلب توحيد الممارسة العملية بين المؤسسات، هذا ويعتبر إعلام مستخدمي القوائم المالية عن السياسات المحاسبية التي تم الإعتماد عليها عند إعداد القوائم المالية، وما يحدث من تغيرات في هذه السياسات وأثر هذه التغيرات من أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة، وعلى مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا قادرين على تحديد أثر هذه الإختلافات في السياسات المحاسبية بالنسبة لعمليات المؤسسة المالية والأحداث الأخرى من فترة إلى أخرى، وبين المؤسسات الأخرى المماثلة.

مما سبق يجب الإشارة إلى أن الحاجة للقابلية للمقارنة لا تختلط مع مفهوم التوحيد، فمن غير المناسب إستمرارية المؤسسة في تطبيق سياسات محاسبية بأسلوب واحد على العمليات المالية والأحداث الأخرى من فترة إلى أخرى، خصوصاً إذا كانت هذه السياسات لا تتفق مع خاصية الملاءمة والموثوقية للمعلومات، كما أنه يكون من غير المناسب أيضاً إستمرارية المؤسسة في تطبيق سياستها المحاسبية دون تعديل، إن كان بالإمكان تولى سياسات محاسبية أخرى أكثر ملاءمة لظروف المؤسسة وتوفر عامل الثقة لمعلوماتها، وبما أن حاجة المستخدمين للقوائم المالية تتطلب

¹ - محمد أبو نصار، جمعة حبيدات، معايير الإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية و العلمية-، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 10.

عقد المقارنة للمركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في المركز المالي للمؤسسة عبر الزمن، فمن الضروري أن تظهر القوائم المالية أرقام المقارنة للفترات السابقة طالما أن ذلك يلبي إحتياجاتهم.

ثالثاً: أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكيد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفيرها وتقديمها يتمثل في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لاسيما متخذي القرارات الإستراتيجية، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث أن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلاً (التنبؤ والتخطيط الإستراتيجي)، أو تقليل حجم التباين في الخيارات، وهذا ما يؤدي بالمؤسسة إلى التميز، وعدم توفر المعلومات المحاسبية الكافية والصحيحة وبالخصائص المطلوبة التي يعتمد عليها يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات خاصة الإستراتيجية والقصور في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها إلى المعلومات، حيث يطلب صناع القرار معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية صنع القرارات الحاسمة التي لها أثر على المركز التنافسي للمؤسسة.

و قد إزدادت أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة مجتمعة فيما يلي:

- 1- النمو في حجم المؤسسة: يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات المحاسبية بصورة مستمرة؛
- 2- إزدياد قنوات الإتصال في المؤسسة: ما يتطلب توفير المعلومات المحاسبية بصورة رأسية و أفقية؛
- 3- تعدد أهداف المؤسسة الاقتصادية: و يتطلب توفير معلومات محاسبية تخدم الأهداف المختلفة خاصة الإستراتيجية؛

- 4- التأثير بالبيئة الخارجية: تتأثر المؤسسة الاقتصادية بالبيئة و تؤثر بها، و قد إزدادات هذه العلاقة نتيجة التغيرات التي تحدث في البيئة، خاصة التنافسية منها، وهذا يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات الإستراتيجية.¹

المطلب الثاني: ضوابط جودة المعلومات المحاسبية

تعد الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية هي المحدد الأساسي لجودة هذه المعلومات كون كل من خاصية الملاءمة و الموثوقية تساهم بجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة و فائدة عالية لعملية إتخاذ القرارات.² بما أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات المحاسبية وذلك لإختلاف وجهات نظر مستخدميها ومنتجها، وبناءً على هذا فهناك مجموعة من الضوابط التي تحكم تحقيق هذه الجودة بالتوازي مع الخصائص السابق ذكرها في المطلب السابق وفق معايير محددة من أجل تقديمها للجهات التي تحتاجها، بالإضافة لوجود عدد من القيود والمحددات التي تضبط مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وفق التالي سنحاول تبين هذه النقاط:

¹ - حاج قويدر قورين، أهمية بناء و تطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل إقتصاد المعرفة - إسقاط على حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012-2013، ص 241.

² - Donald Kieso and others, **Intermediate Accounting – International Student Version**, 13TH Edition, John Wiley & Sons, England, 2010, P:36.

الفرع الأول: معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية

قد ينظر للجودة على أنها تلك التي تجعل الشيء متماثلاً مع الخصائص المنسوبة إليه، أو على أنها درجة الإمتياز التي تستحوذها الأشياء.¹

ولتكتسي هذه الجودة الطابع العلمي و العملي للبحث من خلال توفر مجموعة الخصائص السابقة الذكر يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي:²

أولاً: الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي و الحاضر و المستقبل و لا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها و زادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية؛

ثانياً: المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: و تتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة و سهولة إستخدامها و يمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور التالية:

1- المنفعة الشكلية: و تعني أنه كلما تطابق شكل و محتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية؛

2- المنفعة الزمنية: و تعني إرتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة و من ثم فإن الإتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلاً يعظم كلا من المنفعة الزمنية و المكانية للمعلومات؛

3- المنفعة التقييمية والتصحيحية: و تعني إرتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج و تنفيذ القرارات و كذا قدرتها على تصحيح إنحرافات النتائج.

ثالثاً: الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة، و على ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال إستخدام موارد محدودة، و من ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات.

رابعاً: التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها إستعمال معلومات الماضي و الحاضر في توقع أحداث و نتائج المستقبل، و أن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط و إتخاذ القرارات.

خامساً: الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المؤسسة بأقل إستخدام ممكن للموارد، و يرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصاد على نظم المعلومات، و الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن تزيد عن قيمة المعلومات، فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية و البشرية عند القيام بالعمليات و النشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمرجات و النتائج التي يتم تحقيقها.

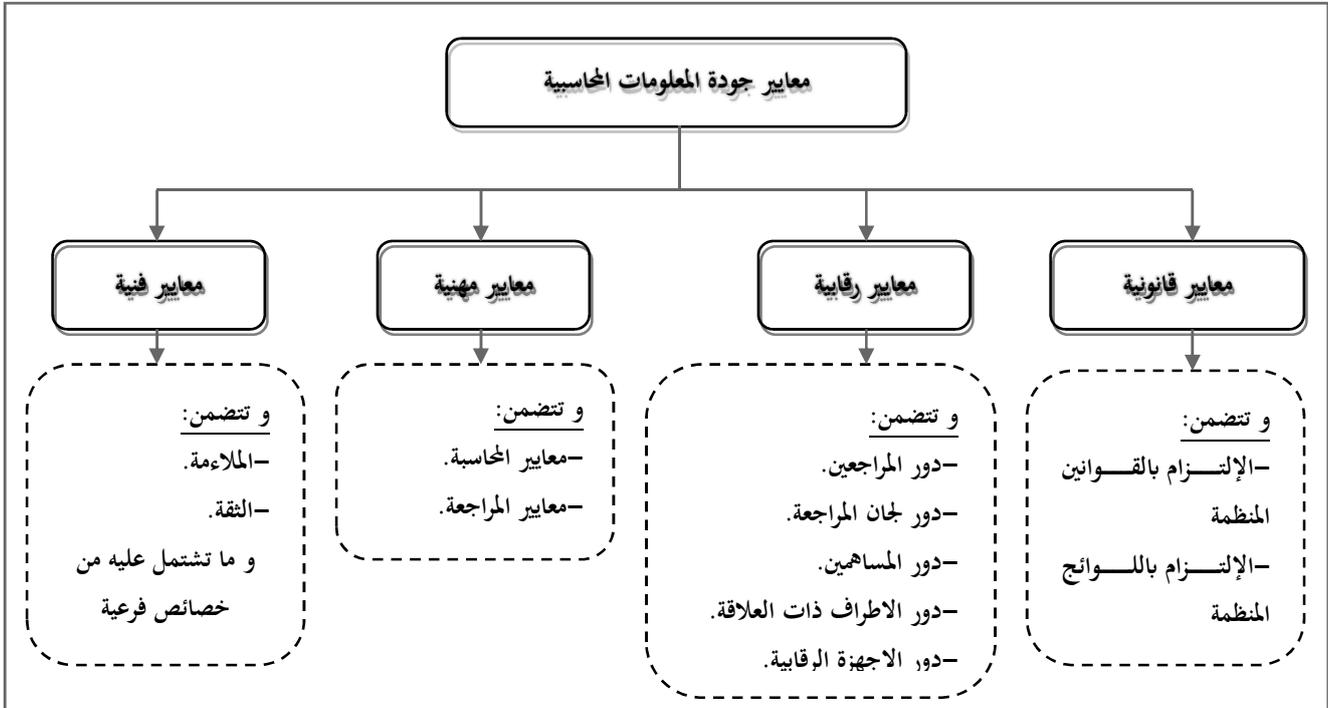
¹ - عطية على المرعي، المحاسبة الإدارية، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، 2008، ص 55.

² - مؤيد الفضل عبد الحسين، عبد الناصر نور، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 306.

الفرع الثاني: معايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية

هي جملة المعايير التي يجب إتباعها لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية نبينها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-2): معايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية



المصدر: مُجد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سرق الاوراق المالية - دراسة تطبيقية نظرية، العدد الأول، مجلة الدراسات و البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، الرقازيق، مصر، 2007، ص23.

من خلال الشكل السابق فإن المعايير التي تساهم في تحقق جودة المعلومات المحاسبية هي:¹

أولاً: المعايير القانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة المعلومات المحاسبية و تحقيق الإلتزام بها من خلال سن تشريعات و قوانين واضحة و منظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

ثانياً: المعايير الرقابية: ينظر لعنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يتركز عليها كل من مجلس الإدارة و المستثمرين، و يتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة و أجهزة الرقابة المالية و الإدارية و كذلك المساهمين.

ثالثاً: معايير مهنية: تهتم الهيئات و المجالس المحاسبية المعنية بإعداد معايير المحاسبة و المراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما يبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للإطمئنان على إستثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة و الأمانة.

¹ - هوام جمعة، لعشوري نوال، مرجع سابق، ص 18.

رابعاً: المعايير الفنية: إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين و المستثمرين و أصحاب المصالح بالمؤسسة و يؤدي إلى رفع وزيادة الإستثمار، هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة و على رأسها مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكي لإصدار معايير عديدة تساهم في توفير و ضبط الخصائص النوعية للمعلومات و هو ما تم ذكره سابقاً.

الفرع الثالث: القيود الحاكمة لخصائص المعلومات المحاسبية

هناك قيود رئيسية حاكمة لإستخدام الخصائص النوعية سابقة الذكر هي:

أولاً: الأهمية النسبية: تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات تكون طبيعة المعلومات وحدها كافية لتحديد ملاءمتها، فمثلاً قد تؤثر التقارير المتعلقة بأحد القطاعات الجديدة بالمؤسسة على تقدير المخاطر والفرص التي تواجهها المؤسسة بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي حققها ذلك القطاع خلال الفترة محل التقرير، وفي حالات أخرى يكون من الضروري معرفة كل من طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية، مثال ذلك قيمة كل صنف من الأصناف الرئيسية للمخزون.

تعتبر المعلومات هامة نسبياً إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على البيانات المالية، وتتوقف الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ وفي ظل الظروف الخاصة بحذفه أو تحريفه ولذا فإن الأهمية النسبية تعتبر حداً قاطعاً أو نقطة فاصلة أكثر من كونها خاصية نوعية يجب توافرها في المعلومات لكي تكون نافعة.

إذ لا بد من مراعاة صفة الأهمية النسبية للمعلومات، لغرض إظهارها أو الإفصاح عنها في التقارير أو القوائم المحاسبية¹، هذه الصفة للمعلومات المحاسبية تعني أنه لكي يتم تحري الدقة فيما يتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها، فإن البند يجب أن يكون ذا أهمية نسبية بحيث أن القرارات التي يتخذها المستخدمون تتأثر به، وتعتمد درجة التأثير على حجم و طبيعة البند و الظروف التي يتم فيها إستخدام التقدير الشخصي.² يمكن القول أن مفهوم الأهمية النسبية يقسم المعلومات المحاسبية إلى:³

1- معلومات مهمة نسبياً: و التي تتجاوز حد الإعتراف و يستلزم معالجتها محاسبياً وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، و بالتالي يجب الإفصاح عنها.

2- معلومات غير مهمة نسبياً: حيث أنها لا تتجاوز حد الإعتراف، و بالتالي ليس ضرورياً الإلتزام الحرفي بتطبيقها و لكن يمكن دمجها مع عناصر أخرى في القوائم المالية.

تعد الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم و كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.

¹ - هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية (الأسس العلمية و العملية في القياس المحاسبي)، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان، الأردن، 2011، ص 35.

² - كمال الدين مصطفى الدهراوي، تحليل القوائم المالية لغرض الإستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 37.

³ - إسماعيل خليل إسماعيل، ريان نعوم، مرجع سابق، ص 297.

ثانياً: التكلفة / العائد: إختبار التكلفة و العائد ما هو إلا نوع من دراسة الجدوى التي تطبق على إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية، و تشمل عادة تكاليف المعلومات المحاسبية عناصر متعددة مثل تكاليف تجميع و تشغيل و تخزين وإستخراج المعلومات و تكاليف المراجعة الداخلية و الخارجية و تكاليف الإفصاح، و هذه النفقة عادة ما يتم نقل جزء من تكلفتها على مستخدمي التقارير المالية، و المتمثلة في تكلفة الإستشارات المالية، و التحليل المالي فضلا عن التكلفة المترتبة على الآثار الضارة و التي قد تنتج عن الإعتماد على معلومات قد لا تكون ملائمة أو غير موثوق بها، إما بالنسبة للعائد فأما تتحقق لكل من منتجي المعلومات و المتمثلة في القدرة على الحصول على التمويل والإقتراض، و إخلاء مسؤولية الإدارة، كما تتحقق أيضا لمستخدمي هذه المعلومات في صورة تخصيص أموالهم بأسلوب أكثر كفاءة وزيادة عوائدهم، بالإضافة إلى تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية على مستوى الدولة و مستويات فرض الضرائب وفقا للساسمة المالية و الاقتصادية.

إن القياس الكمي للتكلفة و العائد أمر ليس يسيرا بالنسبة للمعلومات المحاسبية، الأمر الذي يستوجب الموازنة بينهما دون أن يفترض سلفا زيادة احدهما على حساب الآخر و بالتالي وجوب تحقيق الموازنة بين كلا المتطلبين.¹

إن القاعدة العامة في إختبار قيد التكلفة و العائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها و توزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها و إلا فإن المؤسسة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، و ذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.²

هناك العديد من الأمثلة عن قيدي الأهمية النسبية و تكلفة/ العائد نجد:³

- 1- إعتبار بنود النفقات غير مهمة و قيدها كنفقة إيرادية بدلا من معالجتها كنفقة رأس مالية وإستهلاكها تدريجيا نظرا لضآلة حجمها؛
- 2- إعتبار بنود الأصول الثابتة غير مهمة نظرا لضآلة قيمتها مثل بعض العتاد و الأدوات الصغيرة مع بند الأصول الثابتة الأخرى و إهلاكها تدريجيا؛
- 3- الإختلاف النسبي في فهم و إدراك أثر حذف و إدراج معلومة معينة على قرار مستخدم هذه المعلومة وفقا لمدى قابليته للفهم و ما إذا كان هذا المستخدم داخلي، مستخدم خارجي، مستثمر عادي أو مستثمر ذو ثقافة محاسبية و تحليلية كافية؛
- 4- يمكن القول أنه ليس من المناسب تحديد ووضع تعليمات أو إصدار معيار محدد بشأن ضوابط تحديد الأهمية النسبية، و ذلك بسبب الطبيعة و الظروف المختلفة للمؤسسات و حجم أنشطتها وإختلاف الأوضاع الداخلية للمؤسسات المتماثلة، فضلا عن إختلافها من سنة لأخرى لنفس المؤسسة.

¹ - على عبد الله شاهين، مرجع سابق، ص (118،119).

² - يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص 71.

³ - على عبد الله شاهين، مرجع سابق، ص 119.

ثالثاً: التحفظ عند إجراء القياس والتقييم المحاسبي: ويعني التحفظ إتباع درجة من الحرص عند ممارسة الأحكام المطلوبة لإجراء التقديرات اللازمة في ظل ظروف عدم التأكد لدرجة أن الأصول أو الدخل لا يقرر عنهما بأكثر من اللازم والإلتزامات أو المصروفات لا يقرر عنهما بأقل من اللازم.

مع ذلك فممارسة التحفظ لا تسمح على سبيل المثال بخلق إحتياطات سرية أو مخصصات أكثر من اللازم لأن القوائم المالية سوف لا تكون محايدة وبالتالي لا تتوافر فيها خاصية إمكانية الإعتماد عليها، ويعتبر التحفظ من القيود التقليدية التي خضع لها المحاسب وهو بصدد تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ووفقاً لهذا القيد يجب أن يكون المحاسب أكثر حيطة وحذر عند قياس نتيجة الأعمال وتقييم عناصر المركز المالي، وعادة يكون للتحفظ أهمية كبيرة عندما تنطوي الأمور على تقديرات وأحكام شخصية وفي مثل هذه الحالات يجب أن تعتمد تقديرات المحاسب على المنطق السليم وأن يختار الأساليب المحاسبية التي تؤدي إلى ذكر الحقائق بأكثر أو أقل من قيمتها ويعني هذا القيد من ناحية أخرى أنه إذا كانت هناك خسارة متوقعة يجب أن تؤخذ في الإعتبار ومن الأمثلة العملية لمفهوم التحفظ في المحاسبة نجد تقييم المخزون السلعي بالقيمة الأقل من التكلفة أو سعر السوق ويقضي هذا المفهوم بمراعاة الحيطة والحذر لضمان عدم المبالغة في الأرباح أو في تحسين المركز المالي ومن البديهي أنه لا يجب المغالاة في الحيطة والحذر، فلا يجب تعمد تخفيض الدخل أو التأثير على المركز المالي بطريقة تؤدي إلى سوء الفهم أو التأثير السلبي على مستخدمي المعلومات المحاسبية.

المطلب الثالث: القياس و الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة

القياس المحاسبي هو احد الركائز الأساسية للمحاسبة، و نتيجة لهذا تكتسب المعلومات المحاسبية أهمية خاصة في المجتمع المالي، فالقياس هنا يتركز على تحديد القيم المتعلقة بكل عنصر من العناصر الأساسية التي تمثلها المعلومات المحاسبية المراد الإفصاح عنها بطريقة معينة من أجل تسهيل مهمة الحكم عنها من قبل مستخدميها، و هذا ما سنحاول تبياناً من خلال التالي:

الفرع الأول: قياس المعلومات المحاسبية

من خلال هذا الفرع سنحاول تبيان ماهية القياس المحاسبي من خلال ما يلي:

أولاً: مفهوم القياس المحاسبي: تحدد مفاهيم القياس المحاسبي غفتراضات معينة تتركز عليها عملية القياس، كما تحدد الخصائص التي تنسم بها عملية القياس نفسها، و سنستعرض مفهوم القياس من خلال:

1- تعريف القياس المحاسبي: يمثل القياس في المحاسبة المرحلة الأكثر حسماً من مراحل العملية المحاسبية نظراً لأن

ما تعجز المحاسبة عن قياسه لا يدخل ضمن نطاق المعلومات المتعلقة بأداء الوحدات الاقتصادية لأنشطتها المتعددة و التي تسعى المحاسبة إلى التعبير عن حدوثها و نتيجة تفاعلها مع بعضها سواء أكان ذلك بشكل

نقدي أو كمي، تمهيدا لعرضها و تقديمها بشكل يتيح للمهتمين بتلك المعلومات و نتائج تفاعلها مع بعضها إمكانية إستخدامها في ترشيد القرارات الخاصة بهم.¹

يقصد بالقياس في مفهومه العام مقابلة خصائص مجال معين بخصائص مجال آخر بإستخدام الأرقام والرموز طبقا لقواعد محددة، و يفضل إستخدام المقاييس الكمية لزيادة دقة التعاريف المحصل عليها.²

في حين ان القياس المحاسبي عرف على أنه: "قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم إكتشافها، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة."³

عرف القياس المحاسبي وفقا للجنة المعايير المحاسبة الدولية على أنه: "تحديد القيمة النقدية للعناصر التي تظهر بها في القوائم المالية و التي ستظهر بها قائمة المركز المالي و بيان الدخل ويتضمن ذلك إختيار أساس محدد للقياس."⁴

كما عرفت جمعية المحاسبين الأمريكية عام 1966 القياس المحاسبي على أنه: "يتمثل في قرن الأعداد بالأحداث الماضية و الجارية و المستقبلية و ذلك بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة."⁵

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن القياس المحاسبي الغرض من ورائه تحقيق هدف معين، يتمثل في توفير معلومات محاسبية تمثل واقع الظاهرة محل القياس بغرض تقديمها في صورة يسهل فهمها من خلالها، شرط أن يكون هذا التعبير كمي (نقدي)، فالقياس المحاسبي هو جوهر المحاسبة التي لا يمكن أن تعد علما ما لم تخضع ظواهرها للقياس.

2- أسس القياس المحاسبي: من أهم أسس القياس المحاسبي نجد:⁶

- أساس الإستحقاق: ويعني هذا الأساس أن يتم الإعتراف بالمعاملات والأحداث عندما تقع بغض النظر عن تحصيل أو سداد النقدية وما في حكمها، ويتم إثباتها في السجلات المحاسبية وإظهارها في القوائم المالية للفترات المحاسبية المتعلقة بها.

¹ - على ناجي سعيد الذهني، موفق عبد الحسين مجّد، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية و الإفصاح عنها- بحث تطبيقي في إحدى الشركات العراقية، المجلد 2، العدد 8، مجلة دراسات محاسبية و مالية، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص 67.

² - عبد الحليم سعيدي، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي -دراسة عينة من المؤسسات-، أطروحة دكتوراه طور ثالث، جامعة مجّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 129.

³ - حسين عبد الجليل آل غزوي، المشاكل المحاسبية المعاصرة، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدانمرك، الدانمرك، 2010، ص 17.

⁴ - خولة حسين حمدان العبودي، دور التدقيق الخارجي في عملية تحويل المشاة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخصخصة)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق، 2005، ص 20.

⁵ - مجّد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: للقياس و العرض و الإفصاح، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 115.

⁶ - عبد الوهاب نصر علي، القياس و الإفصاح المحاسبي، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 45.

- **الأساس النقدي:** وفقا لهذا الأساس يتم الاعتراف بالأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تترتب عليها عملية السداد أو التحصيل للنقدية أو ما يعادلها، أما الأحداث والمعاملات المستحقة فلا يتم إثباتها أو الإعتراف بها في السجلات المحاسبية والقوائم المالية إلى أن يتم السداد أو التحصيل. وتجدر الإشارة أن الأساس الأكثر تطبيقا في الممارسات المحاسبية هو أساس الإستحقاق، خاصة في المؤسسات الاقتصادية التجارية والصناعية، أما الأساس النقدي فهو محدود التطبيق ويستخدم من قبل المؤسسات الخدمية مثل المهن الحرة كمكاتب المحاماة ومصاريف الفحص الطبي.

3- شروط القياس المحاسبي: يجب أن تتوفر شروط معينة عند إجراء القياس المحاسبي و هي كما يلي:¹

- **الموضوعية:** يجب أن تكون المعلومات و البيانات المحاسبية دقيقة وذلك من أجل تحقيق قياس موضوعي دقيق، و هذا ما يؤدي أصحاب إتجاه التكلفة التاريخية الذي يمثل الدليل الموضوعي عندهم في المستندات، إلا أنه بمرور الزمن تتلاشى موضوعية تلك المستندات و بالتالي فإن القياس المحاسبي في هذه الحالة تنتفي فيه صفة الموضوعية.

- **توحيد أسس القياس:** من خلاله يجب أن تتصف الوحدة المراد قياسها بعدم تغير محتواها الكمي على مدار عملية القياس نفسها و أن لا يتغير محتواها بين عملية قياس و أخرى.

ثانيا: الأركان الأساسية لعملية القياس: وبوجه عام تقوم عملية القياس على أربعة أركان أساسية وهي:²

1- **الخاصية محل القياس:** إن الخاصية التي تنصب عليها عملية القياس قد تكون التعدد النقدي لشيء معين هو حدث من الأحداث الاقتصادية للمؤسسة كمبيعاتها أو أرباحها مثلا، وقد تنصب على خاصية أخرى غير خاصية التعدد النقدي كأن يكون محل القياس الطاقة الإنتاجية للمؤسسة أو معدل دوران مخزونه السلعي.

2- **المقياس المناسب للخاصية محل القياس:** يتوقف نوع المقياس المستخدم في عملية القياس على الخاصية محل القياس، فإذا كانت خاصية التعدد النقدي هي خاصية محل القياس فالمقياس المستخدم حينئذ هو مقياس للقيمة (وحدة النقد)، أما إذا كانت الخاصية محل القياس الطاقة الإنتاجية مثلا فالمقياس المستخدم هو مقياس للطاقة كعدد الوحدات المنتجة في الساعة مثلا.

3- **وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس:** عندما يكون الهدف من عملية القياس هو قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة لشيء معين حينئذ لا يكفي فقط تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس، بل لابد أيضا من تحديد نوع وحدة القياس كالدينار أو الدولار... إلخ.

4- **الشخص القائم بعملية القياس:** يعتبر الشخص القائم بعملية القياس عنصرا هاما في عملية القياس لأن نتائج عملية القياس تختلف باختلاف القائمين بها خصوصا في حالة عدم توافر المقاييس الموضوعية، والشخص

¹ - إبراهيم خليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم و أثرها على استبدال الأصول، العدد 21، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، بغداد، العراق، 2009، ص 117.

² - محمد مطر، موسى السيوطي، مرجع سابق، ص 131.

القائم بعملية القياس وهو المحاسب يلعب دورا أساسيا ليس في تحديد مسار وأساليب عملية القياس المحاسبية فقط، بل في تحديد نتائجها أيضا.

الفرع الثاني: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

استخدم الإفصاح لأول مرة في نطاق قانون الشركات في المملكة المتحدة من منتصف القرن التاسع عشر، وكان الإسهام كبيرا في تطوير هذا المصطلح محاسبيا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن هذا الإهتمام لم يأت من فراغ، ذلك أن العديد من الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية تعتمد على ما تنشره المؤسسات من معلومات، كون أغلب مستخدمي المعلومات المحاسبية لا يملكون سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها بصفة مباشرة من الكيان، بالإضافة إلى تسهيل مهمة الحكم على مدى جودة هذه المعلومات، و مما يلي سنحاول تبيان أهم نقاط الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية كما يلي:

أولاً: تعريف الإفصاح: تعدد التعاريف التي خصت بالإفصاح و نذكر من أهمها:

يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح، جاء بديلا لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة، بأنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغها للمستفيدين منها.¹

عرف الإفصاح بأنه: "عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها والوقت الذي يتم فيه الإفصاح وبأي وسيلة."²

كما يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه هو: "تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في إتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد."³

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الإفصاح هو عملية تعتمد على إيضاح وإظهار جميع المعلومات المحاسبية الحقيقية التي تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة وفق شكل معين يفني بالغرض، بحيث يستطيع كل من يستخدم هذه المعلومات الاستفادة منها وفق الغرض المرجو سواء من أجل الاطلاع و التأكد أو بغرض إتخاذ قرارات معينة.

ثانياً: مزايا الإفصاح المحاسبي: إن الإفصاح المحاسبي يعمل على تقديم المعلومات الجيدة واللازمة وتوفيرها لمساعدة المستفيدين من البيانات المالية على إتخاذ القرارات المناسبة حيث يحقق الإفصاح الجيد عدداً من المزايا تتمثل في:⁴

¹ - عبد الفتاح وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 35.

² - مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود (أسباب التباين وتقييم التناسق)، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد في ظل معايير المحاسبية الدولية، المركز الجامعي، الوادي، الجزائر، 18/17 جانفي 2010، ص 4.

³ - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2001، ص 211.

⁴ - كمال الدين مصطفى الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 9.

- الإفصاح المحاسبي يلعب دوراً جيداً في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية بحيث يؤدي الإفصاح إلى تقليل عدم الموثوقية فيما يخص الإستثمار، وإستقطاب المدخرين على إعطاء أموالهم للمستثمرين حيث تكون المعلومات متاحة للجميع؛
- يعمل الإفصاح المحاسبي عن المعلومات بصورة مستمرة على تقليل عدم تماثل المعلومات الذي تستخدمه الأطراف داخل المؤسسة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها؛
- يعمل الإفصاح المحاسبي على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال إتخاذ القرار الأمثل بالإعتماد على المعلومات المفصّل عنها؛
- يساعد الإدارة في إظهار مساهمة المؤسسة في تقديم خدمات للجميع، ومسؤوليتها الاجتماعية إتجاه أفراد المجتمع ككل؛
- يوفر الإفصاح معلومات صحيحة، شفافة ومفيدة حول المتعاملين في السوق ومعاملاتهم أمر جوهري لتحقيق سوق منظمة؛
- الإفصاح المحاسبي يعد أسلوباً مثالي و جيداً لتقليل الإعتماد على المعلومات الداخلية، وتخفيض عدم تماثل المعلومات التي تعد للمستخدمين هذه المعلومات ويمكنها في زيادة القوة على إتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة و في ضوء معلومات كاملة وواضحة.

ثالثاً: أهداف الإفصاح المحاسبي: يهدف الإفصاح المحاسبي إلى ما يلي:¹

- وصف البنود المعترف بها، وتوفير قياسات ملائمة لهذه البنود عدا تلك القياسات المندرجة في القوائم المالية كتحديد القيمة العادلة المقدمة للأدوات المالية من خارج القائمة المالية؛
- وصف البنود الغير المعترف بها، وتوفير قياسات مناسبة لها، كوصف الضمانات المباشرة وغير المباشرة للديون المباشرة للآخرين؛
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم مخاطر وإحتمالات كل من البنود المعترف وغير المعترف بها، كتوضيح سياسة المؤسسة فيما يتعلق بالرهن؛
- توفير معلومات مهمة تسمح لمستخدمي القوائم المالية بالمقارنة ضمن السنة الواحدة وبين السنوات السابقة؛
- توفير معلومات عن التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية؛
- مساعدة المستثمرين في تقدير العائد عن الإستثمار ، كتحديد نسبة توزيعات الأسهم؛
- الإفصاح المحاسبي يهدف إلى إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية.

¹ - أحمد رياحي بلقاوي، نظرية المحاسبة، تعريب رياض عبد الله، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 403.

الفرع الثالث: خصائص المعلومات المحاسبية من منظور عمليتي القياس و الإفصاح

لكي يتم قياس معلومة محاسبية معينة يجب أن تكون تحوي جملة من الخصائص المميزة لها من أجل تسهيل عملية القياس وفق معايير محددة، هذه الأخيرة التي تعتبر الأساس للعملية التي تليها و المتمثلة في الإفصاح عن هذه المعلومات بعد الأخذ بعين الإعتبار مجموعة من المقومات التي من شأنها إبراز أهم الخصائص التي تميزها، و هذا ما سنبينه من خلال التالي:

أولاً: معايير القياس المحاسبي: عملية القياس لها نظام يحكمها، فهي ليست عملية جزافية بل تستند إلى إطار معين يوجهها، يبرها ويميزها عن عملية التقدير التي لا تركز على أي قواعد، والمعايير هي التي تربط الوظيفة بالهدف أو تعمل على التوفيق بين الأداة والغاية، و يعتبر المحاسبة نظام للقياس والتوصيل فإن هناك معايير تتعلق بالتقييم وأخرى بالتوصيل، و تعتبر المعايير التي قدمتها الجمعية الأمريكية للمحاسبة من أفضل ما يوجد في الفكر المحاسبي وتمثل في:¹

1- الصلاحية للغرض المستهدف منها: يقتضي هذا المعيار أن تكون المعلومات المحاسبية مرتبطة إرتباطاً وثيقاً

من حيث قدرتها الإيضاحية ودرجة تأثيرها على الهدف الذي يتم إعدادها من أجله، ولما كانت المعلومات المحاسبية تخدم أهدافاً متعددة لمجموعات مختلفة من المستخدمين تتباين إحتياجاتهم تبايناً كبيراً، فإن الأمر يتطلب إفتراض أهداف معينة ومحددة يرغب في تحقيقها، وهذا ما يحصل في الواقع إذ يفترض أن الربح وإظهار حقيقة المركز المالي هما الهدفان الأساسيان من القياس المحاسبي.

2- القابلية للتحقيق: تعتبر المعلومات المحاسبية أساساً لإتخاذ القرارات، لذا ينبغي أن تكون لها دلالات محددة

وموحدة ولها إستقلالها الذاتي بصرف النظر عن شخصية معدها والمستفيد منها، فتعدد الدلالات يعني إخرافاً عن هذا المعيار غير أن التطبيق العملي يفسرها بأنها إستناداً لمعلومات المحاسبية من مصدر موثوق يتمثل في توفر مجموعات من المستندات والإجراءات المدونة التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من صحتها ومدى مطابقتها للمصدر مع وجود درجة عالية من الإجماع والإتفاق عليها بين أشخاص مستقلين يستخدمون نفس طرق و إجراءات التقييم المحاسبي.

3- الإلتزام بالموضوعية: يجب أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية واقعية، وغير منحازة لمجموعة معينة من

أصحاب المصالح في المؤسسة على حساب مجموعة أخرى، وأن تكون بعيدة عن الأحكام الشخصية وحيادية ومستندة على مصادر حقيقية، كما يجب أن تبنى على مقاييس اقتصادية موضوعية.

4- القابلية للقياس الكمي: يستخدم القياس المحاسبي أساليب القياس الكمي للتعبير عن الأحداث الاقتصادية

للمؤسسة، وبالتالي فإن الأحداث الاقتصادية لا يمكن التعبير عنها كمياً بوحدة نقدية يتم إستبعادها من مجال التقييم المحاسبي، لأن إستخدام مقاييس أخرى للتعبير عنها يؤدي إلى عدم التماثل وعدم التجانس بين بنود القوائم المالية.

¹ - محمد فيصل مايدة، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على إعداد و عرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة (دراسة حالة: عينة من المؤسسات)، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2017، ص (127-128)

5- الحيلة والحذر: وتعني خاصية الحيلة والحذر والتي يطلق عليها أحيانا بالتحفظ والاحتياط عند إعداد القوائم المالية بالتعامل مع العناصر غير المؤكدة بعدم تضخيم الأصول، بأخذ الإيرادات والمكاسب المتوقعة بعين الإعتبار، وكذلك عدم تخفيض الإلتزامات بعدم أخذ المصروفات والخسائر المتوقعة بعين الإعتبار، مثل تكوين المخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة كمخصص الديون المشكوك فيها والإعتراف بالخسائر غير المحققة الناتجة عن إنخفاض القيمة العادلة للإستثمارات المالية عن قيمتها الدفترية وكذلك الخسائر المرتبطة بالدعاوي القضائية.

يفهم من هذا أن مبدأ الحيلة والحذر يعتمد على إختيار القيم الأدنى عند تقييم الأصول والإيرادات، وإختيار القيم الأعلى عند تقييم الخصوم والمصاريف في تاريخ إعداد القوائم المالية، لذلك يعتبر هذا المبدأ كدليل للمحاسب يطبق في الظروف غير العادية وليس كقاعدة مذهبية تطبق في كل الأحوال.

ثانيا: محددات الإفصاح المحاسبي: يمكن إجمال محددات الإفصاح المحاسبي التي تجعل معلوماته ذات ثقة وفائدة داخل المؤسسة أو خارجها فيما يلي:¹

1- تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية: إن تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية من شأنه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومة من حيث الشكل و المضمون لأن المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في تفسير المعلومات، ولهذا كان من الجدير إعداد المعلومات إما بواسطة إعداد تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الإحتياجات أو إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأغراض بحيث يلبى إحتياجات المستخدمين المحتمل وجودهم وهذين النموذجين من الصعب تحقيقها فلذلك من المستحسن إعداد نموذج يفترض أنه يلبى حاجات مستخدم معين من بين تلك الفئات وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح بتولية العناية للملاك الحاليين الملاك المحتملين والدائنين، وعموما فإن مستخدمي البيانات المحاسبية هم:

- **المستثمرين:** يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة بإستثماراتهم، وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في إتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الإحتفاظ أو بيع الإستثمارات ويحتاج المساهمين أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات أرباح.
- **العاملين:** يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية وإستقرار المؤسسات التي يعملون بها، كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة مؤسستهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف.
- **المقرضين:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد إستحقاقها.

¹ - نور الدين بجلول، زويير دغمان، أثر الإفصاح المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية على ال هياكل المؤسساتية للمؤسسة، الملتقى الوطني حول "المعايير المحاسبية الدولية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق"، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، 26/25 ماي 2010، ص (12-14).

- **الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين:** يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها، وعلى عكس المقرضون فإن الدائنون التجاريون يركزون إهتمامهم على المؤسسة في الأجل القصير ويستثنى من ذلك حالة إعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل كعميل رئيسي.
- **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المؤسسة خاصة في حالة إرتباطهم أو إعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.
- **الجهات الحكومية:** تم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة، وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لإستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.
- **الجمهور العام:** تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الإقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص إزدهارها.

2- تحديد أغراض إستخدام المعلومات المحاسبية: إن تحديد أغراض إستخدام المعلومات المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملاءمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في إتخاذ القرارات، على الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة إحتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أن هناك إحتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين، فالبيانات المالية التي تفي بإحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم إحتياجات المستخدمين الآخرين، و تقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية للمؤسسة بصفة أساسية على عاتق إدارتها، كما تهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية بالرغم من أنه يتوافر لها الحصول على معلومات مالية و إدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط وإتخاذ القرارات والرقابة، وتعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل ومضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي بإحتياجاتها الخاصة من المعلومات، ويعتبر التقرير عن مثل تلك المعلومات الإضافية خارجا عن نطاق هذا الإطار، ومع ذلك فالبيانات المالية المنشورة تعتمد أساسا على المعلومات التي تستخدمها الإدارة عن المركز المالي وتقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة.

3- تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها: في وقتنا الحالي يتم الإفصاح بواسطة القوائم المالية التالية وهي:

- الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج؛

- جدول سيولة الخزينة؛
 - قائمة التغيرات في الأموال الخاصة؛
 - معلومات أساسية مرفوقة في الملاحظات.
- و مجموعة المبادئ التي تخضع لها هذه القوائم تشكل قيادا علي الإفصاح المحاسبي منها:
- إثبات الأصول بمبدأ التكلفة التاريخية مما يجعل المعلومات عرضة للشك والتساؤل في فترات التضخم؛
 - فرض علي المحاسب المعد لهذه القوائم إدخال بعض البنود وفق عدة معايير من ضمنها الحجم النسبي مما يقود في بعض الأحيان إلى دمج تكون مهمة من وجهة نظر بعض مستخدمي البيانات المالية بالرغم من إنخفاض حجمها النسبي؛
- لذلك يرى كثير من المحاسبين إلى ترجيح كفة الملاءمة على الخواص الأخرى للمعلومات حيث أدى هذا الترجيح إلى توسيع نطاق الإفصاح المرغوب فيه من عدة زوايا منها:
- ✓ شيوع إستخدام مفهوم المقاييس المتعددة في الإفصاح عن قيم بعض البنود المدرجة في القوائم المالية مثل الإفصاح عن القيمة الجارية أو الإستبدالية للأصل الثابت جنبا إلى جنب مع التكلفة التاريخية وذلك في حال وجود فرق جوهري بينهما؛
 - ✓ الإفصاح عن معلومات جديدة كبيانات محاسبة الموارد البشرية و بيانات المحاسبة الإجتماعية؛
 - ✓ الإفصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية مصحوبة بالإفصاح عن مدى المخاطر المحسوبة لدى دقة المعلومات التي تحتوى تلك التنبؤات و التوقعات؛
 - ✓ الإفصاح عن الآثار التي تظهر في البيانات المحاسبية بسبب التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار؛
 - ✓ إذا فيجب التركيز علي نوعية المعلومات المفصح عنها بدلا من التركيز على جانب الكم.
- 4- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:** حتى يكون الإفصاح مفيدا فإنه بالإضافة إلى إشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية و موثوقة وقابلة للمقارنة والفهم يجب أن تتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات، لذلك فقد حرصت قوانين الشركات وتعليمات هيئات أسواق المال العالمية أن تلزم الشركات بإعداد وعرض المعلومات خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ انتهاء السنة المالية أو الفترة المرحلية وتزويد هيئة الأوراق المالية بقوائم مالية مرحلية، أو نصف سنوية بهدف توفير معلومات حديثة لفترات متقاربة للمتعاملين في الأسواق المالية.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

تعد المعلومات المحاسبية من أهم ما يفرزه نظم المعلومات داخل أي مؤسسة و هذا ما أضفى عليها أهمية بالغة للإعتماد عليها كمحدد أساسي للعمل المحاسبي، و هذه المعلومات بما أنها تؤثر في العملية الموجهة لها فهي أيضا تتأثر بمجموعة من العوامل المحيطة بها، و من خلال هذا المبحث سنتطرق لأهم العوامل المؤثرة فيها من خلال ما يلي:

المطلب الأول: المعايير المحاسبية الدولية كعامل مؤثر في جودة المعلومات المحاسبية

تعد المعايير المحاسبية الدولية من أهم الآليات التي تم إستحداثها لتعطي للمعلومات المحاسبية صفة الوحدة، من خلال التالي:

الفرع الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

من خلال التطرق لما يلي:

أولاً: تعريف المعايير المحاسبية الدولية: إن ظهور المعايير المحاسبية الدولية كان نابع من فكرة تحقيق توافق و توحيد في الممارسات المحاسبية من أجل الوصول لمحاسبة موحدة على المستوى الدولي و التي أصبحت تعرف بإسم المحاسبة الدولية و التي تم تعريفها كما يلي:

عرفت المحاسبة الدولية بأنها: "مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة دولياً لتحكم الممارسات العملية للمهنة".¹

كما تعرف المحاسبة الدولية بأنها: "أحد الفروع المحاسبية التي تهتم بالأساليب و المشكلات المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية".²

مما سبق يمكن القول بأن المحاسبة الدولية هي: من أجدد أنواع المحاسبة التي تعتمد في عملها على معايير محاسبية موحدة على النطاق الدولي و تهتم بالمعاملات المحاسبية الدولية.

بالتالي يمكن تعريف المعايير المحاسبية الدولية بأنها:

المعايير المحاسبية هي قواعد يتم إعتماؤها من طرف شركات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس والتقييم، والعرض والإفصاح، هذه القواعد التي يتم الإتفاق عليها والتي تشمل المعايير المحاسبية تعتبر كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية، وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها.³

¹ - محمد مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية، البتراء للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص 14.

² - أمين السيد محمد لطفي، المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 10.

³ - أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص 371.

ثانياً: أسباب نشوء المعايير المحاسبية الدولية: لقد بدأ الإهتمام بالمحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة للعديد من الأسباب، منها ما يتعلق بتنظيم المحاسبة دولياً بإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة نفسه ورفع مستوى نضجه ومنها ما يتعلق بانفتاح البورصات وأسواق المال عالمياً و فيما يلي نذكر أهم الأسباب في النقاط التالية:¹

- الإختلافات الكبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية، أي الافتقار إلى لغة محاسبية تلقى قبولاً داخلياً ودولياً: مثلاً إختلافات في تحديد مفهوم الأصول أو المصروفات أو الخسارة، الأمر الذي أدى إلى إعداد ميزانيات وقوائم دخل متناقضة البيانات وغير قابلة للتوحيد وعقد المقارنات وبالتالي تؤدي إلى قرارات خاطئة، وأحياناً وجود إختلافات كبيرة في شكل ومضمون القوائم المالية حتى في الدولة الواحدة؛
- ظهور المنظمات المحاسبية والدولية وعملية إشراكها في المحاسبة الدولية، حيث تضافرت جهود المنظمات الثلاث لجنة المعايير المحاسبية الدولية، مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة المالية البريطاني، فأثمرت في البدء معايير محاسبية وطنية متماثلة حددت مضامين المصطلحات والمفاهيم المحاسبية وكذلك القوائم المالية الدورية ذات الغرض العام (الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة تغيرات حقوق المساهمين) وأشكال عرضها والحد الأدنى من الإفصاح المحاسبي اللازم؛
- تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية أدى إلى تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية التي زادت من توسع النشاط الاقتصادي بزيادة حركة رؤوس الأموال العالمية وبالتالي تطور الأسواق المالية العالمية الذي زاد معه الطلب على المعلومات المحاسبية والمالية من قبل المستثمرين؛
- تضاعف الإستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة وإحتمالية تضاعفها في الفترات اللاحقة بين الدول؛
- العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية؛
- الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساس يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية.

الفرع الثاني: تقييم المعايير المحاسبية الدولية

من خلال تبيان كل من خصائصها و إبراز أهميتها من ثم تحديد أهم مزاياها كما يلي:

أولاً: خصائص المعايير المحاسبية الدولية: تتميز المعايير المحاسبية بمجموعة من الخصائص أهمها:²

¹ - علي بودلال ، سمية مكوي المولودة لمربي، واقع تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري، المنتدى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البلدة، 13-14 ديسمبر 2011، ص (5,6).

² - مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية (بالتطبيق على حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، سبتمبر 2004، ص 134.

- قدرتها على تحقيق الإجماع خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) التي نتج عنها توسيع مجال الإستشارة وإعداد المعايير، لتشمل كل الأطراف المهتمة بما دون إهمال وجهات نظر الهيئات الوطنية المؤهلة؛
- قوتها التي إكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي ميز الممارسات المحاسبية حيال المواضيع التي تكون مجالاً للمعايير؛
- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ أن أهم ما يميزها ليس ما تسمح به بل ما تمنعه؛
- غير إجبارية، لأنها لا تكتسب الصفة القانونية أو التنظيمية.

ثانياً: أهمية المعايير المحاسبية الدولية: تتجلى أهمية المعايير المحاسبية من خلال:¹

الحاجة إليها تأتي من خلال الإعتراف بـ:

- تحديد و قياس الأحداث المالية للشركات؛
- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية؛
- تحديد الطريقة المناسبة للقياس؛
- إتخاذ القرار المناسب.

لذلك فإن غيابها سوف يؤدي إلى الإعتراف بـ:

- إستخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة؛
- إعداد قوائم مالية كيفية (حسب الرغبة)؛
- إختلاف الأسس التي تحدد و تعالج العمليات و الأحداث المحاسبية للمؤسسة الواحدة أو المؤسسات المختلفة؛
- صعوبة إتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين و كذلك الدارسين و غيرهم من الجدير بالذكر أن أهمية المعايير المحاسبية الدولية إزدادت في الوطن العربي حيث أصدرت بعض السلطات الرقابية في بعض الدول العربية تعليمات تقتضي الإلتزام التام أو الجزئي بهذه المعايير، و تعمل بقية الدول على القيام بذلك أيضاً.

الفرع الثالث: المعايير المحاسبية الدولية و أثرها على خصائص جودة المعلومات المحاسبية

حدد مجلس المعايير المحاسبية الدولية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، التي تشتمل على أغلب ما تم ذكره من خلال دراستنا في المبحث الأول.

¹ - يحيى سعيد، لحضر أوصيف، أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البلدة، 13-14 ديسمبر 2011، ص (9،10).

أصدرت الهيئات المتكفلة بالمعايير المحاسبية مجموعة من المعايير و التي تتمثل أهمها في معايير المحاسبة الدولية (IAS) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية و التي إستحدثت بتسمية معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) منذ سنة 2001 هذه المعايير التي لها دورا هاما في تحقيق الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، هذا ما سنحاول تبيانه من خلال ما يلي:

أولاً: الملاءمة: تعتبر المعلومة المحاسبية ملاءمة إذا كانت ذات صلة و إرتباط بالقرار المراد إتخاذه، وهذا ما تم التطرق له في المعيار IAS1 الخاص بعرض القوائم المالية من خلال أنه يجب أن يتم تقديم معلومات ملاءمة و شاملة و من الممكن فهمها في الوقت المناسب و بالكم المعلوماتي اللازم، مع التركيز على أن السياسة المحاسبية المختارة في إعداد هذه القوائم تتوقف على ظروف وإحتياجات مستخدميها بالمقارنة مع ملاءمتها لإتخاذ قراراتهم، بالإضافة للمعيار IAS7 الخاص بجدول تدفقات الخزينة الذي ركز على أهمية إبراز كافة المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية المتعلقة بالمؤسسة و ذلك في الوقت المناسب كونها تعد من أهم المعلومات التي يتم الإعتماد عليها لبناء السياسة المالية والمحاسبية المستقبلية من خلال قدرتها الهائلة كأساس للتغذية العكسية و مقياس هام يدل على تسهيل القدرة التنبؤية من خلالها.

ثانياً: الموثوقية: أي إمكانية الإعتماد على المعلومات المقدمة من قبل المؤسسة فالمعيار IAS1 ركز على ضرورة تحقيق عرض عادل للوضع المالي للمؤسسة سواء من ناحية الأداء أو المركز المالي، مع أهمية تبيان الكيفية التي تم بها تحقيق هذا الغرض، و الموثوقية في هذه الحالة تكون هدف أساسي عند إختيار السياسة المحاسبية المراد العمل بها بإعتبارها عنصر أساسي يجب أن يتوفر، في حين نص المعيار IAS10 المتعلق بالأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية على وجوب ترجمة العمليات المدرجة ضمن القوائم المالية سواء بتعديلها أو تركها على حالها بحيث تعكس الواقع الذي تمثله، أما المعيار IFRS3 الخاص بإندماج الأعمال بين أنه من أهم شروط الاعتراف بالعناصر المتعلقة بعملية الاندماج ضرورة إبراز قيمتها العادلة بشكل موثوق.

ثالثاً: الخصائص الثانوية: المتمثلة في كل من القابلية للمقارنة بهدف تسهيل عملية المقارنة الداخلية أو الخارجية والثبات في السياسات المحاسبية المتبعة، و بما أن المعايير المحاسبية كان لها بالغ الأثر في تفعيل الخصائص الرئيسية فهي أيضا أتت لتفعيل الخصائص الثانوية و ذلك من خلال ما جاء به المعيار IAS1 الذي حدد الأسس التي ينبغي العمل بها لتوظيف المعلومات المحاسبية بطريقة تجعلها قابلة للمقارنة عن طريق تبيان الحد الأدنى للمعلومات التي يجب أن تحتويها القوائم المالية مع تبيان المعلومات المقارنة الخاصة بالسنوات السابقة و لتحقيق هذه الخاصية فإن هذا المعيار يهدف إلى ضرورة الاتساق والثبات في إتباع طريقة واحدة لإعداد القوائم المالية، و حسب المعيار IAS8 الخاص بالسياسات والتقديرات المحاسبية و كيفية تغييرها ركز على جانب تعديل المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة نتيجة حدوث تغيير في السياسات المحاسبية و هذا لتحقيق خاصية قابلية المقارنة و التأكيد على أهمية التوحيد السياسات المتبعة كون تغييرها يؤدي إلى تعديلات أخرى تؤثر على العمل المحاسبي و النتيجة التي يراد الوصول إليها كما يمس قيمة و جودة المعلومة المحاسبية.

رابعاً: خصائص المعلومات المحاسبية من منظور هيئات إصدار المعايير: المعايير المحاسبية الدولية لا تدل على أنها معايير مخصصة للعالم ككل بل هي نتاج توافق مجموعة من الآراء التي قدمتها عدة هيئات دولية تنشط في نفس المجال، فهذا لا يلغي فكرة أن لكل هيئة أو منظمة رأي خاص بها فيما يخص الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية، و سوف نعرض من خلال الجدول التالي أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الصادرة عن الهيئات والمنظمات العلمية و المهنية الرسمية:

الجدول رقم (3-2): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب المنظمات الدولية

IASC 1989	FASB SFAC/N°2 1980	ICAEW Corporate Report	AICPA		A.A.A 1966	الصفة
			Trueblood 1973	APB No 4 1970		
×	×	×	×	×	×	الملاءمة
×	×			×	×	القابلية للتحقق
		×	×	×		الوضوح
×	×		×	×	×	عدم التحيز
×	×	×				الموضوعية
×	×	×		×		التوقيت المناسب
×	×		×			الثبات
×		×		×		الاكتمال
			×			المعقولية
×	×	×	×	×		القابلية للمقارنة
×			×			الأهمية النسبية
×		×	×			الجوهر فوق الشكل
	×					القيمة التنبؤية
	×					القيمة المرتجعة
×	×	×			×	أمانة العرض الموثوقية)

المصدر: الطيب شارف خوجة، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية، الملتقى الوطني مستجدات الألفية الثالثة: "المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 21/22 نوفمبر 2007، ص15.

المطلب الثاني: النظام المحاسبي المطبق كعامل مؤثر في جودة المعلومات المحاسبية

تطبق الجزائر النظام المحاسبي المالي SCF كآلية لتسيير الممارسات المحاسبية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ويعد هذا النظام من أجدد الأنظمة المعمول بها محاسبياً، الذي شرع في تطبيقه في السنوات الماضية الأخيرة، هذا النظام الذي يهدف تطبيقه لإعطاء معلومات محاسبية ذات جودة منبثقة من تطبيق المبادئ المتعارف عليها في المعايير

المحاسبية الدولية، و من خلال هذا المطلب سنحاول إبراز مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية المقدمة وفق التالي:

الفرع الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي SCF (المحاسبة المالية)

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في سنة 2001، من قبل المجلس الوطني للمحاسبة CNC بهدف إستحداث نظام جديد يتوافق مع المتطلبات الاقتصادية الحديثة و إجراء تعديلات حتمية لكل من المفاهيم، المصطلحات، الفروض و المبادئ المعمول بها سابقا، و هذا ما تم محورته من خلال إصدار النظام المحاسبي المالي الجديد بموجب القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 و الذي تم فيه ذكر مصطلح المحاسبة المالية كمرادف لمصطلح النظام المحاسبي المالي SCF، وقبل إعطاء توضيح مفهوم المحاسبة المالية و ماهية الإطار التصوري للنظام الجديد وفق التالي:

أولاً: تعريف المحاسبة المالية: أصبحت المحاسبة المالية في الجزائر ذات بعد دولي، فبعد صدور القانون 11/07 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 و المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، و بدء تطبيقه سنة 2010، و بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 و القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى القوائم المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، و قصد تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المادة 24 من القانون 11/07، فقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 110/09 المؤرخ في 04 أبريل 2009، المحدد شروط و كفاءات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، و لحل مشكلة الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، فقد أصدرت وزارة المالية ممثلة بالمجلس الوطني للمحاسبة تعليمية وزارية رقم 02 صادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، حيث أرفقت هذه التعليمات بجدول تطابق المخطط الوطني المحاسبي و النظام المحاسبي المالي، و منذ التطبيق الإجباري للنظام المحاسبي المالي توالت إصدارات المجلس الوطني للمحاسبة لعدة مذكرات منهجية للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي.¹

بموجب الإجراءات القانونية السابقة تم تعريف المحاسبة المالية على أنها "نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، و تصنيفها و تسجيلها، و عرض قوائم مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات المؤسسة، و نجاحته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية."²

ثانياً: الإطار التصوري لل SCF: يمثل الإطار التصوري للمحاسبة المالية الدليل المعتمد لتطبيق المعايير المحاسبية، وتأويلها و إختيار الطرق المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض الأحداث و غيرها من المعاملات الاقتصادية غير معالجة بموجب تأويل أو معيار محاسبي و يمكننا التطرق للإطار التصوري من خلال:³

¹ - فايز سايج، انعكاسات النظام المحاسبي المالي على نظام المراجعة الداخلية و مهنة محافظ الحسابات، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البلدة، 13-14 ديسمبر 2011، ص 3.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، القانون رقم 11/07، المتضمن النظام المحاسبي المالي، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المادة 3.

³ - لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، مؤسسة الصفحات الزرقاء الدولية للنشر، الجزائر، 2014، ص (12-14).

1- مجال تطبيق SCF: تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية:

- الشركات و المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
 - التعاونيات؛
 - الأشخاص الطبيعيين و المعنويين المنتجين للسلع التجارية و غير التجارية أو الخدمات، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
 - كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- و يستثنى من مجال تطبيق المحاسبة المالية الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية، كما يمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين خلال سنتين متتاليتين أن تمسك محاسبة مالية بسيطة و هذا حسب مضمون و نوع النشاط.

2- الفروض المحاسبية: و التي تتمثل فيما يلي:

- إستمرارية الاستغلال: يتم إعداد المعلومات المحاسبية بإفترض أن المشروع مستمر في المستقبل المنظور، على أن يتم الإفصاح في الحالات المغايرة لهذا الافتراض؛
- محاسبة التعهد: بحيث تتم المعالجة المحاسبية بمجرد حدوث الإتفاق و ليس من الضروري إنتظار تدفقات نقدية.

3- المبادئ المحاسبية: تبنى النظام المحاسبي المالي المبادئ المحاسبية المعترف بها على المستوى العام لاسيما المبادئ

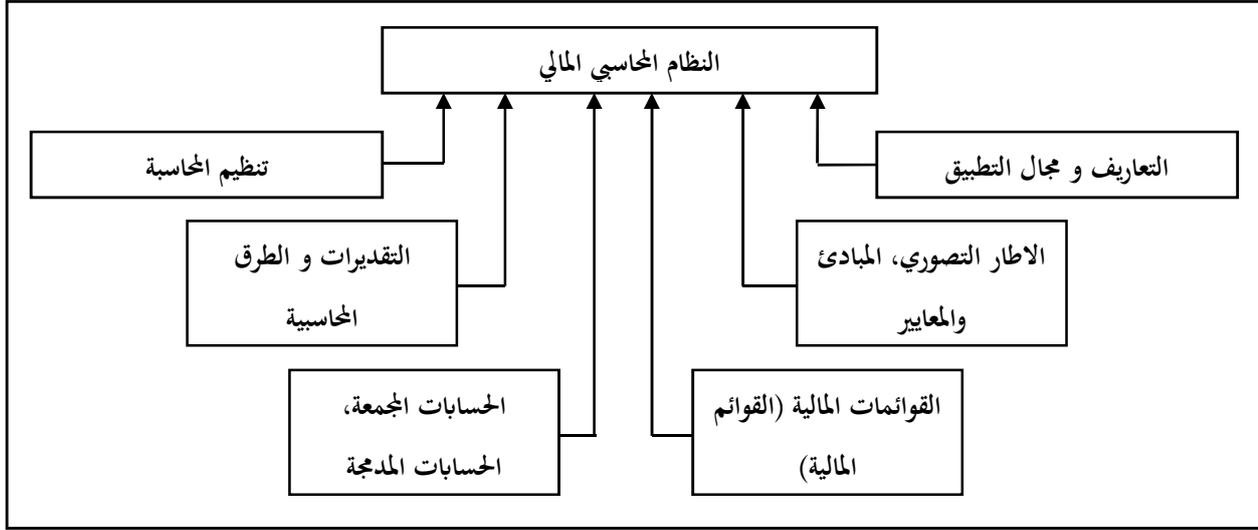
التالية:

- مبدأ التكلفة التاريخية؛
- مبدأ عدم المقاصة؛
- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية؛
- مبدأ إستقلالية الذمة المالية؛
- مبدأ الأهمية النسبية؛
- مبدأ السنوية؛
- مبدأ إستقلالية الدورات المالية؛
- مبدأ عدم المساس بالميزانية الإفتتاحية؛
- مبدأ الوحدة النقدية.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن النقاط السابق تمثل بعض من مكونات النظام المحاسبي المالي و التي ميزت

هذا النظام على المخطط المحاسبي، و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): مكونات النظام المحاسبي المالي



المصدر: مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي و إشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، العدد الرابع، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008، ص 19.

الفرع الثاني: النظام المحاسبي المالي (أهمية، مميزات، أهداف)

للنظام المحاسبي المالي في إطار التطبيق أهمية بالغة تنجر عنها جملة من المميزات عن النظام السابق لأجل تحقيق أهداف معينة وفق ما يلي:

أولاً: أهمية النظام المحاسبي المالي: تكمن أهميته في النقاط التالية:¹

1- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة وتوضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم و كذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب؛

2- يستجيب لإحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع سواء داخل الوطن أو خارجه، أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛

3- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لإتخاذ القرار و تحسين إتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛

4- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال إستحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة؛

5- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛

¹ - أحمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF الإطار النظري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص (111-113). (بتصرف)

6- تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لإستجابته لإحتياجات المستثمرين الأجانب.

ثانيا: مميزات النظام المحاسبي المالي: يتميز النظام المحاسبي المالي بثلاث مميزات وهي:¹

1- إختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الإقتصاد المعاصر

وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة، و من ضمن ثلاث مرجعيات محاسبية: أوروبية، أمريكية، IAS/IFRS تم إختيار المرجع الأخير؛

2- إحتوائه على نصوص صريحة و واضحة لمبادئ و قواعد التسجيل، ولطرق التقييم و إعداد القوائم، وهذا ما

يحد من التأويلات الخاطئة الإرادية و اللإرادية؛

3- يوفر معلومات مالية واضحة و متوافقة و قابلة للمقارنة و أخذ القرار، تلبية لحاجة المساهمين خاصة الحاليين

منهم أو المستقبليين.

ثالثا: أهداف النظام المحاسبي المالي: جاء النظام المحاسبي المالي الجديد ليحدد الضوابط و القواعد العامة لمسك

وتجميع و تحديد و تقديم القوائم المالية للمؤسسات الجزائية، و الهيئات الخاضعة لمسك المحاسبة بهدف تحقيق الأهداف التالية:²

1- تقديم صورة واضحة للوضعية المالية للمؤسسة و أدائها المالي و مختلف التغيرات التي طرأت عليها، مع الأخذ

بعين الإعتبار الضوابط القانونية التي يجب الإلتزام بها دون إستثناء و مهما كانت طبيعة و حجم نشاط المؤسسة؛

2- التحكم الجيد في الحسابات بإعطاء كافة الضمانات بصفة مستمرة، تضمن الصدق و الشفافية لكافة

الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة،

3- إعداد القوائم المالية بغرض إيصال المعلومات إلى المسيرين و المستثمرين و غيرهم ليتم إتخاذ القرارات الملائمة؛

4- إعداد تصريحات جبائية موثوق فيها و مضمونة؛

5- توحيد الإجراءات المحاسبية و التقارير المالية لمختلف الدول حتى تستفيد منها الشركات العالمية؛

6- تماشي التعديلات الجديدة مع البرامج المحاسبية التي تسمح بتسجيل المعطيات المحاسبية وإعداد القوائم المالية؛

7- الهدف الأساسي من النظام المحاسبي المالي الجديد هو تقديم إطار مفاهيمي يخدم أساس المساهمين، ثم بعد

ذلك الأطراف الأخرى مثل البنوك و الموردين، الزبائن، إدارة الضرائب..... إلخ، لأن المستعملين المستهدفين

أولا هم المساهمين في النظام الجديد عوض إدارة الضرائب في المخطط القديم، و أصبحت المعلومات كمية

ونوعية في نفس الوقت.

¹ - حنيفة بن ربيع، مرجع سابق، ص 22.

² - العربي تيقاوي، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة و تحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البلدة، 13-14 ديسمبر 2011، ص (12،13). (بتصرف)

الفرع الثالث: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية

الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني PCN للنظام المحاسبي المالي SCF كان له أثر كبير على المعلومات المحاسبية والمالية كون هناك إختلاف في عمليات المعالجة المحاسبية التي فرضها هذا الإنتقال من خلال تبيان المعلومات الجديدة و مواءمتها مع المعلومات السابقة التي تعد مهمة لإعطاء صورة صادقة عن وضعية المؤسسة و إلغاء المعلومات الغير مهمة، ومن هنا يمكن القول أن المعالجة الجديدة وفق النظام المستحدث تهدف بالأساس لتحسين جودة المعلومات المحاسبية و المالية هذه الأخيرة التي تركز على مجموعة من الخصائص النوعية.

حسب المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 حددت فيها الخصائص النوعية للمعلومات الواردة في القوائم المالية والمتمثلة في (الملاءمة، الدقة، القابلية للمقارنة، الوضوح)، و يجب الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي استمد في إطاره التصوري من المفاهيم التي قدمها المخطط المحاسبي الفرنسي العام PCG والمعايير المحاسبية الدولية، هذه الخواص التي يمكن تم تبيائها كما يلي:

1- خاصية الملاءمة: إذ أنه بموجب هذا المرسوم فقد حدد ضرورة أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكنها أن تؤثر على حكم مستعملها كون هذه الخاصية هي المتحكم الأساسي في قرارات مستخدميها، فالملاءمة تعني وجود إرتباط بين المعلومات و بين القرار، كما تكون قادرة على إحداث تغيير في إتجاه القرار و غيابها يؤدي عادة إلى إتخاذ قرارات خاطئة، بالإضافة أن هذه الخاصية لا تعد ذات دلالة بدون توفر خاصية الموثوقية فيها.

2- خاصية الموثوقية: بموجب القوانين المتضمنة النظام المحاسبي المالي إذ يجب أن تعد المعلومات المالية بصورة دقيقة وتشمل كل المعلومات اللازمة و يجب أن تكون بعيدة كل البعد عن وجود أخطاء جوهرية بما كون المعلومات التي تحذف أو تقدم بشكل غير صحيح يمكن أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها مع ضرورة حياديتها هذا ما تم ذكره في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 و عدم تحيزها،

3- خاصية قابلية للمقارنة: أما فيما يخص خاصية قابلية المقارنة فقد تم التطرق لها في نص المادة 29 من القانون 11/07 في ما يلي:

- توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة؛
- يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية و حساب النتائج و جدول تدفقات الخزينة إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة،
- يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي و عددي؛
- عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد القوائم المالية مع المركز العددي من الكشف المالي للسنة السابقة بسبب تغير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة؛

- إذا كان من غير الممكن المقارنة بسبب إختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر، فإن إعادة ترتيب التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في ملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة.

4- خاصية الوضوح: هذه الخاصية تنص على أنه يجب أن تعرض المعلومات المالية المقدمة ضمن القوائم المالية بطريقة تسهل قراءتها و فهمها من خلال محاولة تبسيط محتواها و تسهيل اللغة المستخدمة فيها و تسهيل عملية عرضها للمتقنين.

التطرق لنفعية و جودة المعلومة المحاسبية يعني ضرورة التركيز على الخصائص النوعية التي يجب أن تتصف بها هذه المعلومات، حيث أصبحت النظم المحاسبية تعمل على تحقيق هذه الفكرة ضمن قوائمها المالية، و من ثم وضع كافة المسؤولية على عاتق المؤسسة المعدة للقوائم المالية من أجل تحقيق ذلك، هذا لا يلغي أن للنظام المحاسبي دور بالغ الأهمية في القدرة على توصيل هذه الخصائص و تسهيل فهمها للمحاسب و مستخدم المعلومة المحاسبية.

المطلب الثالث: حوكمة المؤسسات كعامل مؤثر في جودة المعلومات المحاسبية

من خلال هذا المطلب سنحاول إيجاد العلاقة بين المعلومات المحاسبية و نظرية الحوكمة وذلك من خلال إبراز درجة اعتماد نظرية حوكمة المؤسسات على المعلومات المحاسبية وفق التالي:

الفرع الأول: مفهوم حوكمة المؤسسات

لإعطاء مفهوم للحوكمة لا بد من التطرق لمراحل تطور ووضوح أبعاد الحوكمة بالإضافة لتعريف الحوكمة وخصائصها كما يلي:

أولاً: مراحل تطور و وضوح أبعاد الحوكمة: ظهر الحديث عن الحوكمة بوضوح مع بداية عام 1999 بعد تراكمات من نتائج دراسات حول إخفاق شركات ومؤسسات عملاقة عديدة، ولقد ساهم حدوث الأزمات والإنهيار الإقتصادي لدول جنوب شرق آسيا وروسيا وأميركا اللاتينية وغيرها في تزايد الإهتمام بالحوكمة، ويمكن تلخيص مراحل تطور ووضوح أبعاد الحوكمة فيما يلي:¹

1- حتى مرحلة الكساد (ما بعد عام 1932) وبدء الإعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة والملاك وتعارض المصالح.

2- مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقات (1976-1990) حيث ظهرت الكتابات بشأن تنظيم وضبط العلاقات بين الملاك والإدارة من خلال نظرية الوكالة وضرورة تحديد الواجبات والصلاحيات لكل من الإدارة وأصحاب الأموال.

¹ - عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات و دور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2007، ص (25- 27).

3- تزايد الإهتمام بالحوكمة مع بداية التسعينات من القرن العشرين عندما إتجهت منظمة التجارة العالمية لوضع معايير تساعد الشركات من خلال الإلتزام بها في تحقيق النمو والإستقرار وتدعيم قدراتها التنافسية للعمل عبر الحدود الدولية.

4- مرحلة بدء ظهور إصلاح الحوكمة (1996-2000) كنتاج لتراكم الدراسات التي تشير إلى أسباب إختيار الشركات أو إخفاقها في تحقيق أهدافها أو سوء الممارسات الإدارية بها وإهدار أو سوء إستخدام الإمكانيات والموارد، مما دفع منظمة التجارة العالمية للإهتمام بصياغة بعض المبادئ العامة للحوكمة.

5- أصدرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCED مجموعة من المبادئ العامة للحوكمة.

6- على ضوء المعايير السابق وضعها من المنظمات المختلفة، إتجهت مؤسسات وإتحادات مهنية متعددة أغلبها محاسبية لوضع مجموعة من المعايير لتحقيق أهداف الحوكمة.

7- مرحلة التأكيد على حتمية الحوكمة (2001-2004) وضرورة توثيقها، حيث كان التركيز واضحاً على حالات الفشل والفساد القيمي والأخلاقي والفضائح في عديد من الممارسات المالية والإستثمارية في كثير من الشركات والمؤسسات.

8- مع تتابع ظاهرة الأزمات الاقتصادية وإختيار عديد من الشركات العملاقة إتجه البنك الدولي أيضاً إلى الإهتمام بالحوكمة، وقام بتحديد بعض المؤسسات واللجان والهيئات والمعاهد لتبني موضوع الحوكمة وإصدار مجموعة من الضوابط والإرشادات لتطبيق الحوكمة وتفعيلها.

II-تعريف الحوكمة و خصائصها: عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) حوكمة الشركات على أنها "مجموعة الهياكل و العمليات اللازمة لتوجيه و ضبط الشركات وتحديد توزيع الحقوق و الواجبات بين المشاركين الرئيسيين في الشركة بمن فيهم المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة و المدراء، وكذلك تحديد القواعد و الإجراءات الخاصة بإتخاذ القرارات بشأن أمور الشركة".¹

وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 " النظام الذي ينبغي أن يضمن التوجه الإستراتيجي للمؤسسة، و الرصد الفعال من جانب مجلس الإدارة ، و مسائلة الإدارة أمام المؤسسة و أمام المساهمين".²

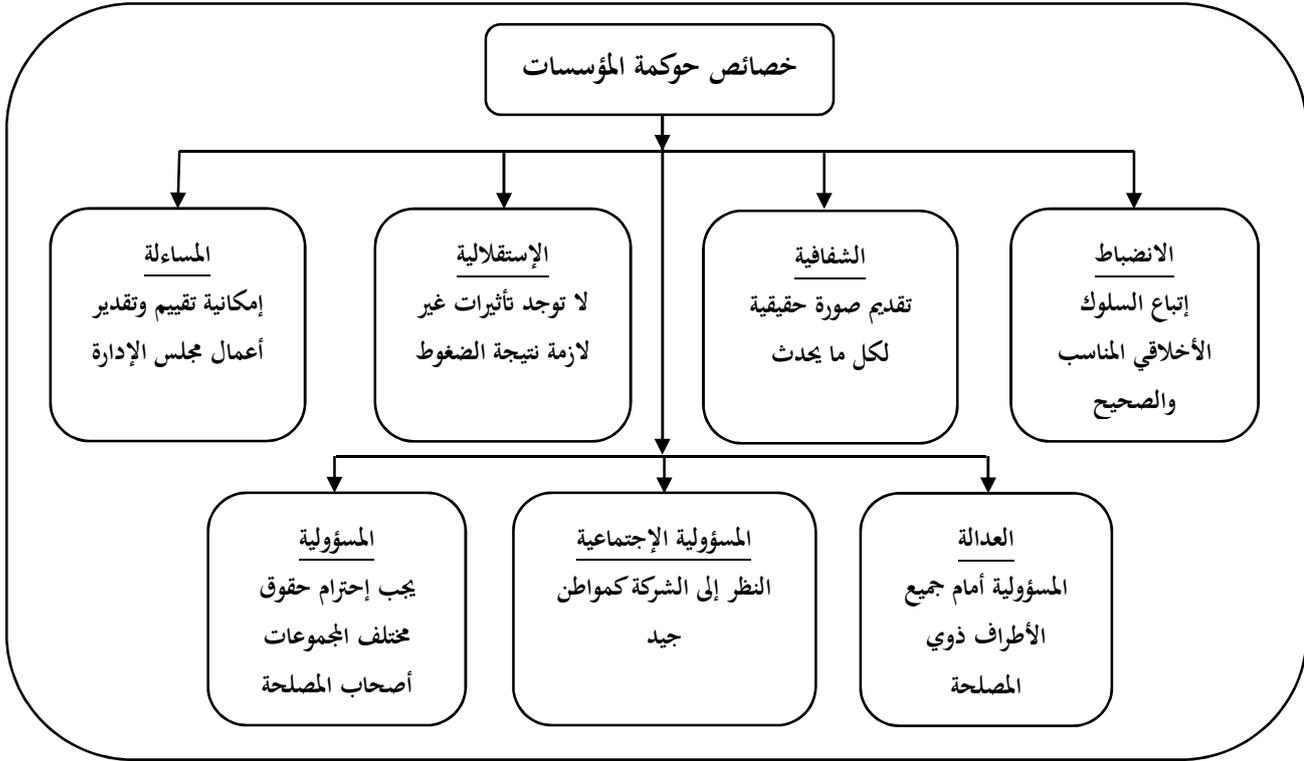
من خلال التعاريف السابقة للحوكمة كآلية نستنتج أن لها جملة من الخصائص التي تتميز بها و التي يمكن تلخيصها في الشكل الموالي:

¹ - حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 25.

² -Organisation for economic co_operation and development , Using the OECD Principles of Corporate Governance a boardroom perspective, paris , 2008,p 15.

<https://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceprinciples/40823806.pdf> 29/08/2016. 12:25.

شكل رقم (3-4): خصائص حوكمة المؤسسات



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الطبعة الثانية، الدر الجامعية، مصر، 2007-2008، ص 25. (بتصرف).

الفرع الثاني: مبادئ ومقومات حوكمة المؤسسات

من خلال تبيان العناصر الأساسية التالية لنظرية حوكمة المؤسسات و هي:

أولاً: مبادئ حوكمة المؤسسات: لقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ عامة للحوكمة تتمثل فيما يأتي:¹

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: بحيث يكون العمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة

الأسواق وأن يتوافق مع دور القوانين، ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلتزام بتطبيق القانون.

2- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: يتم حفظ حقوق المساهمين كلهم من

حيث حقهم في نقل ملكية الأسهم وإختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد مجز من الأرباح ومراجعة القوائم المالية والحق بالمشاركة الفعالة في إجتماعات الهيئة العامة.

¹ - فيصل محمود الشوارة، قواعد الحوكمة و تقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد و الوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، العدد 2، المجلد 25، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، دمشق، سوريا، 2009، ص 127.

3- المساواة في التعامل مع المساهمين: من حيث الحق في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت والمشاركة في القرارات الأساسية والحق في الإطلاع على الممارسات كلها التي يقوم بها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

4- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: ويتم ذلك عن طريق احترام دور أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة (المساهمين، المقرضين، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، القوى العاملة، المجتمع) وتعويضهم عن أي إنتهاك لحقوقهم القانونية وإفساح مجال أمامهم للمشاركة الفعالة في الرقابة على الشركة.

5- الإفصاح والشفافية: ويكون بالإفصاح العادل وفي الوقت المناسب عن دور مراقب الحسابات وملكية النسبة العظمى من الأسهم والتصرفات المالية لأعضاء مجلس الإدارة والمدربين التنفيذيين وأصحاب المصالح.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة: تحديد الحقوق والواجبات القانونية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكيفية إختيارهم أعضاءه ودور الإشراف على الإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح ولجنة المراجعة.

ثانيا: مقومات حوكمة المؤسسات: عمليا تحقيق مثل هذه المبادئ يتطلب توفر مجموعة من الدعائم في شكل مقومات أساسية يجب الإعتماد عليها لضمان التطبيق الفعلي و الفعال للحوكمة ضمن الشركات المختلفة، ومن هذه المقومات نذكر:

- توفر القوانين و القواعد المتعلقة بمراقبة و ضبط الأداء الإداري و المالي بالشركة؛
- تنصيب لجان مهمتها متابعة و تقييم الأداء، بحيث تكون تابعة لمجلس الإدارة منها لجنة المراجعة أو التدقيق الداخلي؛
- تحديد بدقة المهام و المسؤوليات ضمن الهيكل التنظيمي، خاصة من الناحية الإدارية؛
- ضرورة تعدد الجهات الرقابية على أداء الشركة، خاصة الأداء الإداري و المالي، و هذا من خلال المساهمين و أصحاب المصالح إلى جانب لجان المراجعة المستقلة، أي التدقيق الخارجي؛
- ضرورة توفر نظام محكم لوضع و إعداد التقارير من أجل تحقيق الشفافية و توفير المعلومات الدقيقة في التوقيت الملائم.

ثالثا: أهداف و مزايا حوكمة المؤسسات: تحقق حوكمة الشركات الجيدة كثيرا من الأهداف والمزايا أهمها:¹

- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة وحق المسائلة للأفراد؛
- إيجاد ضوابط وقواعد وهيكل إدارية تمنح حق مسائلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة؛
- تنمية الإستثمارات وتدفعها من خلال تعميق الثقة للمستثمرين في أسواق المال؛

¹ - حداد مناور، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، العدد 37، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، جوان 2012، ص (168-169).

- العمل على تنمية المدخرات و تعظيم المدخرات وإيجاد فرص عمل جديدة؛
 - العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين؛
 - فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية؛
 - العمل على محاربة التصرفات غير مقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي؛
 - توفير فرص عمل جيدة؛
 - جذب الإستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج؛
 - الشفافية في إجراءات المحاسبة و المراجعة المالية لتقليل و ضبط الفساد في الشركة؛
 - تطوير و تحسين و مساعدة أصحاب القرار مثل المديرين و مجالس الإدارة على بناء إستراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية و المالية للشركة؛
 - العمل على تحفيز الأيدي العاملة في الشركة و تحسين معدلات إنتاجهم، و تعميق ثقتهم بالشركة؛
 - زيادة المعلومات و الخبرات و المهارات نتيجة العمل بالحوكمة.
- وفي نهاية الأمر لابد من الإشارة إلى أن من أهم أهداف حوكمة الشركات العمل على مساءة و محاسبة و محاربة الفساد الإداري و المالي في الشركة بكل صورة، و كذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين و الامتيازات الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة و المعاملات الإنسانية و الاقتصادية بين المتعاملين مع الشركات، فالجوانب الأخلاقية في عمل الشركات هي الأكثر ملاءمة لدعم الحوكمة الجيدة و الناجحة.

الفرع الثالث: أثر حوكمة المؤسسات على جودة المعلومات المحاسبية¹

مما تقدم يمكن القول بأن حوكمة الشركات بما تقوم عليه من مبادئ و مقومات أساسها الإلتزام بالقوانين والإجراءات الإدارية، وإستغلال الفرص لتحقيق التميز في الأداء، هي أحد الأساليب الإدارية حديثة النشأة والمطالب العمل بها، خاصة بالنسبة للشركات المسجلة بالأسواق المالية.

كما تجدر الإشارة إلى أن التطبيق السليم للحوكمة و الإلتزام بالمبادئ و المقومات المشار لها سابقا من شأنه أن يضمن تحقق جودة المعلومات المحاسبية، و هذا بالنظر إلى جملة الإجراءات المحاسبية المعتمد في إطار الأساليب الإدارية المعمول بها، حيث أن النجاح الفعلي لحوكمة الشركات يعتمد بشكل كبير على الممارسات المحاسبية و المالية و على نوعية المعايير المحاسبية المعتمدة.

ففي إطار حوكمة الشركات تتم العملية الرقابية على الممارسات المحاسبية و ذلك من قبل عدة أطراف، وهذا على المستويين الداخلي ضمن عمليات التدقيق و المراجعة الداخلية للحسابات، و الخارجي من خلال عمليات

¹ - فهيمة بديسي، الحوكمة و دورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع و رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، يومي 7-8 ديسمبر 2010، ص 9،

التدقيق والمراجعة الخارجية، هذا إلى جانب العمل الرقابي للمساهمين، و الذي يضمنه القانون من أجل حماية مصالحهم والمحافظة على حقوقهم.

كما تضمن حوكمة الشركات الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي، و هذا بمجرد الإلتزام بالمعايير المحاسبية، سواء منها الدولية أو معايير مكيفة، حتى تتماشى و الواقع الاقتصادي للبلد التي تطبق فيه مثل هذه المعايير، لأن إنفتاح و عولمة الأسواق يجتم هذا التوجه المحاسبي، فالعمل ضمن هذا الإطار المحاسبي يضمن المتابعة المستمرة للأداء، و الإعلان عن نتائج المتابعة من خلال الإفصاح و الإبلاغ المحاسبي عن البيانات و المعلومات المتعلقة بالأداء التشغيلي و المالي للشركة، و ذلك في شكل تقارير و قوائم مالية، مصادق عليها من قبل لجان التدقيق الداخلي و حتى الخارجي بما يكسبها الثقة و المصدقية، يتم عرضها حتى يتسنى لمن يهمه الأمر، من أطراف مختلفة ذات علاقة بالشركة، الإطلاع عليها و الإستعانة بها في إتخاذ القرارات المناسبة.

إن ما يتحقق من التطبيق الفعلي و الفعال لحوكمة الشركات هو إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة، تعتمد من قبل أطراف متعددة و مختلفة، تربطها مصالح بالشركة، فمن خلال المعلومات المحاسبية المنتجة و المفصح عنها، و التي تتميز بالملاءمة و المصدقية، يمكن للأطراف ذات العلاقة بالشركة المحافظة على مصالحهم و حماية حقوقهم من التلاعب و الضياع، كما تضمن المعلومات المحاسبية ذات الجودة تولد الثقة في الإدارة و في الممارسات الإدارية، و هذا ما يدعم المركز التنافسي للشركة، كما ينشط حركة الأسواق المالية و يدعم كفاءتها.

ما تجدر الإشارة له في الأخير هو أن الإنعكاس الإيجابي لتطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية لا يمكن له أن يتجسد في أرض الواقع إلا إذا تم تطبيق جملة من الإجراءات الإضافية، و التي تكون بمثابة تدعيم لإنجاح ممارسة حوكمة الشركات و تحقق جودة المعلومات المحاسبية، و من هذه الإجراءات نذكر:

- العمل بكل الإجراءات، القانونية و التنظيمية و خاصة المحاسبية، على إعداد و تقديم تقارير و قوائم مالية تتسم بالدقة، الوضوح، المصدقية و سهولة الفهم، حتى يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ قرارات رشيدة؛
- تفعيل آليات الرقابة على إعداد و عرض التقارير و القوائم المالية، و بالتالي على إنتاج المعلومات المحاسبية من خلال التأهيل المناسب للمدققين، على المستويين الداخلي و الخارجي خاصة مع ضرورة إلتزام هؤلاء بالقيم الأخلاقية؛
- التعريف و الشرح لمبادئ و مقومات حوكمة الشركات لأعضاء مجلس الإدارة، المساهمين و كذا المدققين لأن نجاح تطبيق الحوكمة يعتمد بدرجة كبرى على هؤلاء؛
- ضرورة تفعيل دور اللجان المختصة العاملة بالأسواق المالية في مراجعة التقارير و القوائم المالية المقدمة من قبل الشركات المسجلة في البورصة.

المبحث الثالث: إتخاذ القرارات المالية من منظور توفر معلومات محاسبية ذات جودة

قد يختلف الكثيرون في تحديد الهدف من وجود نظم المعلومات بصفة عامة أو نظم المعلومات المحاسبية بصفة خاصة داخل أي مؤسسة في بداية ظهورها إلا أنه يمكن الإجماع أن الغرض منهم تسهيل عملية إتخاذ القرارات، فتوفير القدر الكافي واللازم من المعلومات المحاسبية المراد العمل بها يسهل من تسريع هذه العملية، خاصة فيما يتعلق بعملية إتخاذ القرارات المالية، و من منظور أن هذه المعلومات يجب أن تتوفر على جملة من الخصائص المميزة لها فإن تأثيرها سيكون أكبر في هذا العمل و هذا ما سنحاول تبيانه من خلال التالي:

المطلب الأول: جودة المعلومات المحاسبية و دورها في إتخاذ القرارات الإدارية

الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرار مرتبط بشكل أساسي بالأفق الزمني، فمن المعلوم أن المعلومات المحاسبية تلعب دوراً أكبر في القرارات ذات المدى القصير عن الدور الذي تلعبه في القرارات ذات المدى الطويل، ومهما كان من أمر فالمعلومات المحاسبية تشكل العناصر الرئيسية في صنع القرارات وتشكل حلقة وصل بين المحاسبة ومراحل إتخاذ القرار، فمثلاً: نظام التكاليف المعيارية هو نظام محاسبي معلوماتي يعتبر من الأدوات المحاسبية الهامة لمساعدة الإدارة على التعرف على المشاكل ومن ثم إتخاذ القرارات.¹

إن عملية إتخاذ القرارات هي عملية مستمرة لا تنتهي بمجرد إتخاذ قرار معين فقد يترتب على القرار المتخذ مواقف معينة تستدعي إتخاذ قرارات جديدة، كما أن عملية إتخاذ القرارات تعتمد في كل مراحلها على ما يتوافر لدى متخذ القرار من معلومات محاسبية مع العلم بأن درجة جودة المعلومات المتوافرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة جودة القرار الذي يتخذه، فكلما زادت درجة جودة تلك المعلومات كان متخذ القرار في وضع أفضل، وهذا الأمر يتطلب من الإدارة ضرورة أن تبحث باستمرار عن أفضل المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بالأهداف والنتائج المتوقعة للتصرفات البديلة.

للمعلومات المحاسبية إستخدامات متعددة ضمن مجالات إتخاذ القرارات بالنسبة للجهات المسيرة و لكي يكون لهذه المعلومات أثر في عملية إتخاذ القرار لا بد أن تحوز على قدر كافي من الخصائص المميزة لها من أجل أن تكون ذات جودة للغرض المستخدمة فيه، كما أن لها دور هام في إتخاذ القرارات الإدارية، هذا ما سنحاول تبيانه من خلال ما يلي:

الفرع الأول: أهمية المعلومات المحاسبية و مجالات إتخاذ القرارات

تكمن أهمية المعلومات الموجهة لإتخاذ القرارات في أنها :

- 1- تعتبر المعلومات أساساً ضرورياً لإتخاذ القرارات فبدون المعلومات ليس من الممكن أن تحدد البدائل وبناء على ذلك فإن المعلومات المجمعة يجب أن تساعد في تحديد البدائل وفي قياس منفعة أو قيمة كل بديل، وأن المعلومات المحاسبية ذات صيغة وخصائية مهمة لإتخاذ كثير من القرارات؛

¹ - مجيد الشرع، سليمان سفيان، مرجع سابق، ص (44-45).

- 2- يجب أن تكون المعلومات ملاءمة للقرار المعروض أو يمكن تحويلها لكي تصبح معلومات ملاءمة، والمعلومات المحاسبية كثيرة وهناك لا بد من إختيار المعلومات اللازمة لإتخاذ القرار المناسب؛
 - 3- يجب تجميع المعلومات قبل تحديد البدائل وتحديد المنافع المرتبة على تلك البدائل وعلى الأقل معرفة القرار لتجميع المعلومات المحاسبية اللازمة؛
 - 4- يتوقف الإحتياج لمعلومات دقيقة على الأساليب المستخدمة لقياس منافع البدائل المختلفة والوزن النسبي المعطى للمعلومات في قياس المنفعة والمنافع النسبية المحددة للبدائل، حيث هناك أساليب محاسبية كثيرة يمكن إستخدامها؛
 - 5- إذا تم تعريف الخطوات اللازمة لإنجاز القرارات المختلفة على النحو السابق فإنه يمكن تفويضها إلى مستويات إدارية أقل أو يمكن برمجتها لتؤدى بواسطة الآلات الإلكترونية.
- مما سبق نستنتج أن المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة للجهات الداخلية للمؤسسة كالمدرء ورؤساء الأقسام والمشرفين وما شابه، حيث تساعدهم على إتخاذ قرارات تقع ضمن المجالات التالية:¹
- 1- **التخطيط طويل الأجل:** تعتبر مهمة التخطيط طويل الأجل وعمل الاستراتيجيات للمؤسسة من أهم أعمال ومسؤوليات إدارة المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة لها، وتلعب المعلومات المحاسبية هنا دورا بارزا في تزويد إدارة المؤسسة بتقارير عن التوقعات المستقبلية المختلفة، بحيث تساعد الإدارة على تقييم المعلومات الموجودة بهذه التقارير، والعمل على اختيار أفضل بديل ووضعه في الخطة طويل الأجل.
 - 2- **التنظيم والتوجيه وتوزيع الموارد:** حيث إن الموارد الموجودة بأي مؤسسة هي محدودة بطبيعتها فإنه تقع على عاتق ومسؤولية المدرء توزيع هذه الموارد النادرة واستعمالها في المؤسسة بأقصى كفاءة وفعالية ممكنة، وتتعلق مهام التنظيم والتوجيه وتوزيع الموارد بعملية تنفيذ الخطط الموضوعة للتوصل على أهداف المؤسسة المرسومة، وأن القرارات المتعلقة بالمهام المذكورة تتطلب معلومات محاسبية دقيقة للتوصل إلى إتخاذ القرارات السليمة.
 - 3- **تقييم الإنجاز والرقابة:** ترغب إدارة المؤسسة بمعرفة كيفية تنفيذ الخطط المرسومة ومدى صلاحيتها ومدى ملاءمتها، وتتسلم الإدارة عادة معلومات عن الإنجاز الفعلي الذي يتم مقارنته مع الخطط المرسومة لمعرفة وتقييم الإنحرافات بين الإنجاز الفعلي والتوقعات الموضوعة، وتتم الرقابة وتقييم الإنجاز في المؤسسات الصغيرة بالملاحظة الشخصية للمدير، أما في المؤسسات الكبيرة فلا بد من وجود نظام معلومات منهجي للتقييم، ويتم ذلك عن طريق إعداد الموازنات ومعرفة مراكز المسؤوليات وإعداد تقارير وتقييم الإنجاز، وتلعب المعلومات المحاسبية دورا بارزا ومهما في إعداد الموازنات المتنوعة وتقارير تقييم إنجاز العاملين وأقسام المؤسسة المختلفة.

¹ - أحمد حسن ظاهر، المحاسبة الإدارية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 9.

الفرع الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية المتعلقة بعملية إتخاذ القرارات

مع تزايد أهمية المعلومات التي تقدمها المحاسبة على مختلف المستويات الإدارية لكافة المشاريع والمؤسسات يجب أن تتصف هذه المعلومات والتقارير المالية بالصفات النوعية التالية:¹

1- معلومات مناسبة للقيام بعملية الرقابة من حيث مقارنة تنفيذ العمل حسب الخطط المرسومة ومقارنة مع النتائج بالخطط؛

2- معلومات مناسبة لإتخاذ قرارات التقسيم؛

3- معلومات مناسبة لإتخاذ قرارات التطوير؛

4- أن تكون دقيقة الصلة بالموضوع، مناسبة، بحيث يكون لها المقدرة على التأثير على القرارات المختلفة؛

5- تساعد صانعي القرارات على التنبؤ بالمستقبل وإتخاذ القرارات المناسبة بناء على ذلك؛

6- تساعد صانعي القرارات من التأكد من صحة القرارات السابقة أو تصحيح التقديرات السابقة؛

7- جعل المعلومات متاحة للإدارة في الوقت المناسب، بحيث تساعد في إتخاذ القرارات، وقبل أن تفقد قدرتها في التأثير على تلك القرارات؛

8- يجب أن تكون المعلومات المقدمة صحيحة وموثقة ويمكن الإعتماد عليها؛

9- يجب أن تكون صحيحة وتعكس الواقع؛

10- يجب أن تكون محايدة وبعيده عن أن التحيز؛

11- معده بطريقة فعالة بحيث تراعي أن تكون المنفعة أكثر من الكلفة؛

12- يجب أن تكون المعلومات المقدمة مفهومة وواضحة من قبل مختلف المستويات الإدارية.

الفرع الثالث: دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات

يمكن توضيح دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات على النحو التالي:²

1- إعداد الموازنات التخطيطية: والتي تمثل خطة العمليات المستقبلية والتي تعكس الأهداف العامة بشكل أهداف تفصيلية وتحدد المسؤولية عن كل هدف تفصيلي وتعتبر مقياساً للأداء ومعياراً للرقابة.

2- تصميم نظم المعلومات المحاسبية حيث تصمم على أساس التنظيم الموضوع للوحدات المحاسبية وطبيعة النشاط الاقتصادي، ويتوقف تصميم النظم المحاسبية على عاملين رئيسيين:

- المبادئ العلمية المحاسبية.

- الأساليب المحاسبية، التي تتمثل في القواعد والإجراءات والسياسات الواجب إتباعها لتنفيذ المبادئ المحاسبية.

¹ - حكمت احمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، ص (263-264).

² - نفس المرجع السابق، ص (259-262).

3- تسجيل العمليات: وتتضمن هذه المرحلة تسجيل كافة العمليات وتبويبها، وتمثل هذه المرحلة مدخلات

نظام المعلومات المحاسبية، التي تؤدي أساساً إلى إنتاج مخرجات هذا النظام في صورة قوائم مالية.

4- المراجعة ومراقبة تنفيذ الموازنة: وتهدف المراجعة إلى تقييم الإجراءات التي تمت بالمؤسسة، بما في ذلك ضمان

حقوق المؤسسة والمحافظة على أصولها والتأكد من سلامة القيود المحاسبية ونظام المعلومات ودقة القوائم المالية.

5- تحليل وتفسير القوائم المالية: يتم فحص القوائم المالية وتحديد العلاقات بين أجزائها وإظهار التغيرات التي

تطرأ على عناصرها، وذلك لخدمة أغراض القرارات الإدارية الجارية والإستثمارية ورسم الخطط والسياسات المستقبلية

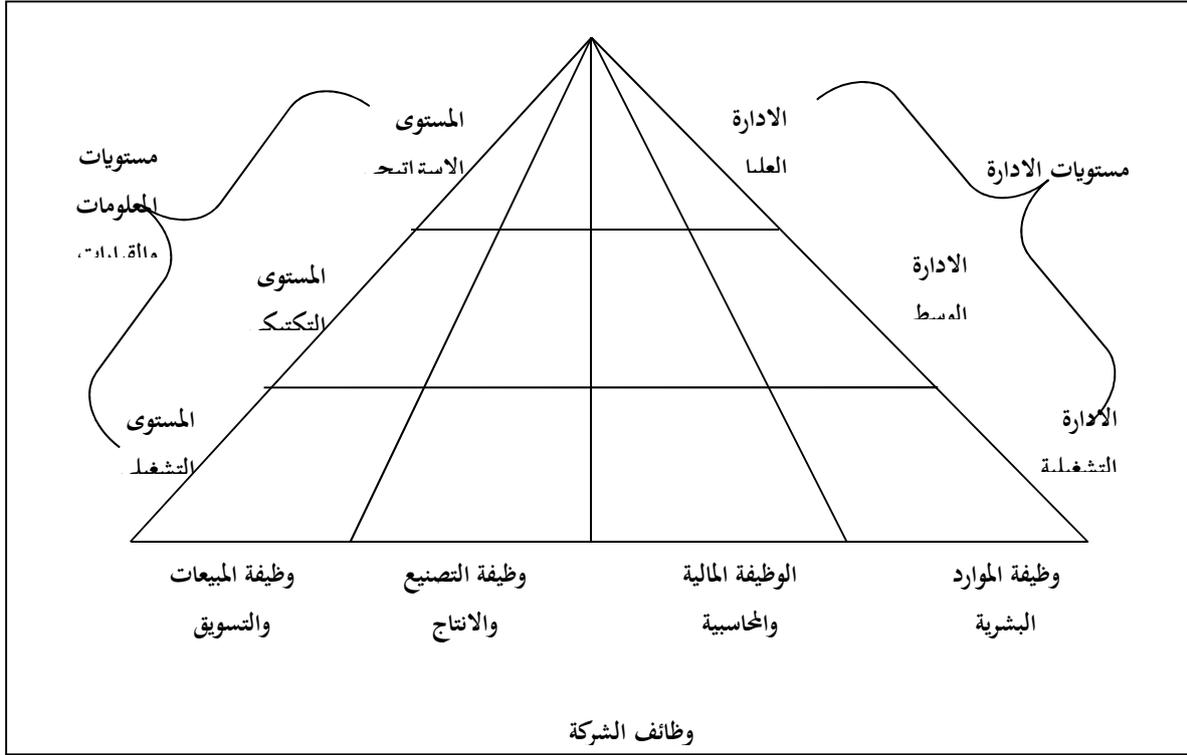
إن الوظيفة والهدف النهائي للمعلومات المحاسبية هو زيادة المعرفة، أو تحويل المجهول إلى معلومة، أو تخفيض حالات عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات، مما يساعدهم على إتخاذ القرارات الهادفة في إطار موضوعي.

في ضوء ما تقدم من دراسة لمراحل عملية إتخاذ القرارات والظروف التي في ظلها تتخذ القرارات المختلفة، يتبين مدى الحاجة للمعلومات سواء في تحديد وتحليل المشكلة، أو وضع وتحديد البدائل الممكنة لحل هذه المشكلة، أو في تقييم تلك البدائل، وتقدير احتمالات حدوثها ونتائجها، ولوحظ من خلال دراسة أنواع المعلومات المحاسبية وأنواع القرارات ومستويات الإدارة في الشركة، وجود حاجة حقيقية للمعلومات المحاسبية عند كل مستوى من مستويات إتخاذ القرار، سواء القرار التشغيلي أو التكتيكي أو الإستراتيجي، وعند كل وظيفة من الوظائف الأساسية للشركة (التمويل، الأفراد، التسويق، الإنتاج)، وكذلك عند كل مستوى من مستويات الإدارة في الشركة (العليا، الوسطى والتشغيلية). فلا يمكن لأي مستوى إداري أن يتخذ أي قرار بشأن أي وظيفة من وظائف الإدارة إلا بالاعتماد على المعلومات المحاسبية، ويحصل متخذ القرار على المعلومات اللازمة لقراراته من مصادر مختلفة، ولكن التقارير المالية تعد أفضل مصادر المعلومات، والسبب في ذلك أن لهذه المعلومة الكمية قابلية للتحقق من صحتها، كما أن أحد الأهداف الرئيسة للقوائم المالية هو توفير المعلومات من أجل إتخاذ القرار.¹

الشكل التالي يوضح إعتداد كل مستوى من مستويات الإدارة على مستويات المعلومات والقرارات المتعددة عند كل وظيفة من وظائف الشركة:

¹ - نجاد إسحاق عبد السلام أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011،

شكل رقم (3-5): مستويات الإدارة و علاقتها بالقرارات و المعلومات



Source: Kenneth C. Laudon, Jane P. Laudon, "Management Information Systems: Managing the Digital firm", 11th Edition, Pearson, Upper Saddle River, New Jersey, USA, 2010, p55.

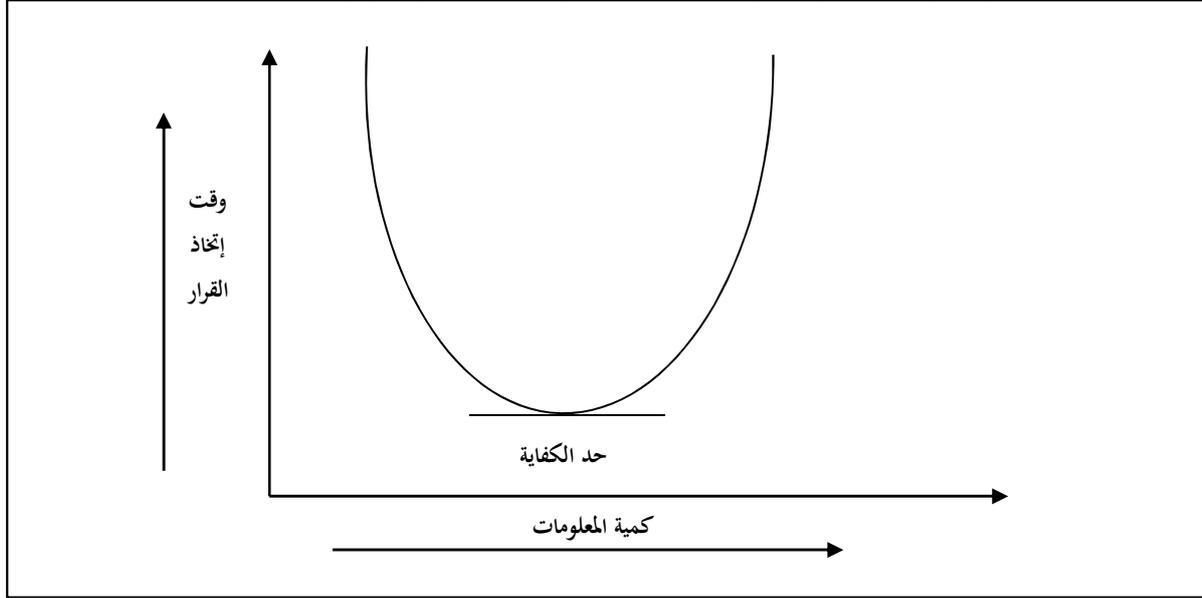
يتضح مما سبق أهمية المعلومات المحاسبية عند كل مستوى وكل وظيفة في المؤسسة، وفي كل مرحلة من مراحل إتخاذ القرار، وتزداد أهمية تلك المعلومات عند القرارات الإستراتيجية، لاسيما قرارات الإنفاق الرأسمالي؛ لما يترتب عليها من مخاطر وما يحفها من عدم تأكيد، لتعلقها بالمستقبل وإعتمادها على التنبؤ المبني على المعلومات المعززة، وتأثيرها القوي على الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة؛ وبالتالي تأثيرها على قيمة المؤسسة.

إن المشكلة التي تواجه الإدارة هي تحديد ما هو الكم المطلوب من المعلومات المحاسبية وطريقة عرضها الملائمة لعملية إتخاذ القرارات، فهناك نقطة توازن بين فعالية صنع القرارات وكمية المعلومات الواجب توفرها، لأن زيادة المعلومات عن الحجم الحقيقي المطلوب سيؤثر سلباً على عملية صنع القرار، فيجب أن تكون المعلومات ملائمة من حيث النوعية والوقت والتكلفة. فكلما كانت المعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار غير كافية يزيد الوقت المستغرق في إتخاذ القرار، أما إذا كانت المعلومات كافية وفي الوقت المناسب فإن إتخاذ القرار يكون في الوقت المناسب، في حين إذا كانت كمية المعلومات تزيد عن الحد المطلوب فإنها تؤدي إلى تشويش فكر متخذ القرار مما ينعكس سلباً على وقت إتخاذ القرار.¹

الشكل التالي يوضح ذلك:

¹ - أحمد حلمي جمعة و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سابق، ص 10.

الشكا رقم (3-6): توضح العلاقة بين كمية المعلومات و وقت إتخاذ القرار



المصدر: أحمد حلمي جمعة و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 10. (بتصرف)

يلاحظ وجود علاقة عكسية بين كمية المعلومات المتوفرة والوقت المستخدم لإتخاذ القرار، وتبقى هذه العلاقة مستمرة، فكلما إزدادت كمية المعلومات إنخفض الزمن المستهلك لصنع القرار حتى نصل إلى نقطة حد الكفاية بعدها تصبح العلاقة بين الكمية والوقت علاقة طردية، أي أن زيادة كمية المعلومات يؤدي إلى زيادة الوقت المستخدم لإتخاذ القرار، الأمر الذي يؤثر سلباً على عملية إتخاذ القرار.

إن كمية كافية من المعلومات تكون ضرورية لإتخاذ القرارات، ولكن يحدث أحياناً وجود كمية كبيرة من المعلومات مما يتسبب في حدوث فائض، وعندما يحدث ذلك فإن مراكز إتخاذ القرارات تتجاهل جميع المعلومات المتوفرة لها لعدم توفر الوقت الكافي لتحليل هذه المعلومات، لذا فعلى المؤسسة أن تراقب العلاقة بين إدارة جمع المعلومات وبين مراكز إتخاذ القرارات وذلك للتأكد من أن الكمية المناسبة من المعلومات متوفرة، وهناك ميل في أيامنا هذه إلى توفير كمية من المعلومات خصوصاً بعد إستعمال الحاسوب الإلكتروني والذي يوفر كمية هائلة، ودون مراقبة جيدة يمكن للمنظمة أن تغرق في بحر من المعلومات ويجب أن تعرف المنظمة عن المعلومات التي سوف تقوم بوضع إفتراضات عنها لأنه لا يمكن وضع إفتراضات عن حالات عدم المعرفة كما أنه لا بد من إدراك أن تكلفة المعلومات تزداد بمتوالية هندسية كلما حاولت الإدارة جمع كمية أكبر من المعلومات حول موضوع معين، ويجب على الإدارة أن توازن بين تكلفة المعلومات وبين المنافع الناتجة عنها.¹

¹ - أحمد صالح الهزيمية، دور المعلومات في إتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية، المجلد 25، العدد 1، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سورية، 2009، ص (389 - 390).

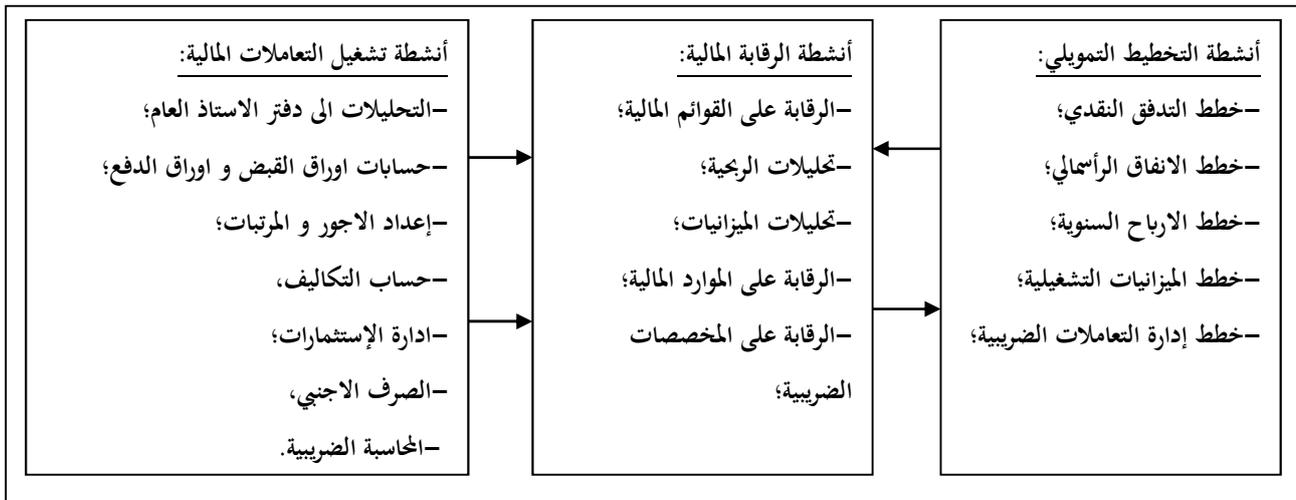
المطلب الثاني : إتخاذ قرارات التمويل من منظور توفر معلومات محاسبية ذات جودة

إن إتخاذ قرار التمويل داخل أي مؤسسة يعد من أبرز القرارات كونه يستهلك جهد و تكلفة و إمكانيات كبيرة، فهو المحدد الأساسي لمصادر الأموال المراد توفيرها سواء كان هذا المصدر داخلي أو خارجي و هذا في إطار ما تم تعريفه بهيكل التمويل الأمثل، و من أجل مباشرة عملة الإختيار تحتاج المؤسسة لتوفير جملة من المعلومات المحاسبية ذات الجودة لتسهيل هذه العملية و من خلال ما يلي سنحاول تبيان أهمية هذه المعلومات من خلال توظيفها ضمن نظام المعلومات المالية التمويلية و كذا كيفية تحديد تكلفة تمويل كل مصدر قد يتم اختياره، و من ثم تبيان كيفية متابعة القرار التمويلي المتخذ من خلال ما يعرف بجدول التمويل كما يلي:

الفرع الأول: مخطط سير نظم المعلومات المالية التمويلية¹

يتعلق التمويل بالأنشطة المسؤولة عن تدفق الأموال من و إلى المؤسسة وتدير التخصصات اللازمة للإتفاق على مختلف الأنشطة الأخرى (إنتاج، تسويق، أفراد ...) التي تمارس داخل المؤسسة و كذا الرقابة على أوجه هذا الإنفاق، ومن الملاحظ أن وظيفة التمويل في منظمات الأعمال الحديثة قد تجاوزت الدور التقليدي لها، و الذي إنحصر في مجرد إمساك الدفاتر إلى التعامل مع المشكلات التمويلية المختلفة و إتخاذ القرارات المرتبطة بإدارة أصول المؤسسة، وبالتالي تحول تركيز المدير المالي إلى كيفية إستثمار رأس المال العامل و إدارة الموارد المالية المختلفة للمؤسسة و التخطيط المالي والتنبؤ بالتطورات المالية التي يمكن أن تواجهها المؤسسة و إدارة المحفظة المالية و تدير الإحتياجات المالية العاجلة المؤثرة على السيولة و الربحية، حتى يمكن أن تمارس تلك الأنشطة التمويلية الحديثة بفاعلية لا بد من توافر نظم للمعلومات المالية يوفر لمديرية التمويل جميع ما يحتاجون من معلومات ذات الصلة التي تساعدهم في إتخاذ القرارات السليمة، ويبين الشكل التالي الأنشطة التمويلية الحديثة التي يدعمها نظم المعلومات المالية التمويلية:

شكل رقم (3-7): أنشطة التمويل الحديثة المدعمة بنظم المعلومات المالية التمويلية



المصدر: منير نوري، نظام المعلومات المطبق في التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 195.

¹ - منير نوري، مرجع سابق، ص (194-203)، (بتصرف)

الحاسبات الآلية التي تقود بدعم عملية إتخاذ المديرين الماليين لقراراتهم المتعلقة بالأنشطة التمويلية وتحديد المخصصات المالية و الرقابية عن الموارد المالية للمؤسسة".

من خلال ما يلي سنحاول إيجاز أهم العناصر المكونة لهذا النظام كما يلي:

أولاً: النظم الفرعية لمصادر معلومات نظم المعلومات المالية التمويلية: و هي النظم التي تمثل المصادر التي تستسقي منها قاعدة بيانات التمويل مدخلاتها و تتمثل في:

1- نظام مخبرات التمويل: يقوم هذا النظام بتوفير المعلومات المالية الخارجية التي ترتبط و تؤثر على التدفقات المالية الداخلية و الخارجية و تتمثل في المعلومات التي يتم تجميعها عن المساهمين، البنوك، المؤسسات المالية وغيرها، في المقابل يقوم هذا النظام بنشر معلومات مالية عن المؤسسة والتي تم المؤسسات المالية الأخرى، والهدف من وراء تجميع تلك المعلومات المالية تحديد أفضل مصادر التمويل للمؤسسة، و كذا أنسب الإستثمارات التي يمكن توجيه الأموال إليها، هذه المعلومات سواء الداخلة أو الخارجة تأخذ شكل تقارير دورية ملخصة و مبسطة تضم كافة المعلومات اللازم التعرف عليها.

2- نظام المراجعة الداخلية: تولى هذا النظام توفير المعلومات اللازمة لمديري التمويل حول نتائج الأداء المالي للمؤسسة على نحو يساعد في تقييم المركز و الأوضاع المالية للمؤسسة بصورة سليمة، قد تكون هذه المراجعة داخلية أو خارجية (هي الأكثر اعتماداً عليها) وتوجد ثلاث أنواع رئيسية من المراجعة هي: مراجعة مالية (دقة سجلات المؤسسة)، مراجعة تشغيلية (تقييم مدى كفاءة و فاعلية الأداء المالي للمؤسسة) و مراجعة متزامنة (مستمرة على الأداء المالي للمؤسسة).

3- نظام معالجة البيانات: يستهدف إنتاج البيانات المالية و حفظها داخل قاعدة البيانات التمويلية وتحديثها ثم إعداد تقارير ومستندات بناء على ذلك، كما يوفر الحد الأدنى من المعلومات التي يمكن إستخدامها فيما بعد لحل المشكلات المالية، ويعتمد بدوره على نظامين فرعيين هما:

- **نظام البيانات المحاسبية:** الذي يهتم بمسار و تدفق الأموال و كمياتها و زمن صرفها أو الحصول عليها؛
- **نظام بيانات التكلفة:** ينصب على تجميع و إعداد البيانات المتعلقة بمختلف التكاليف التي تتكبدها المؤسسة لممارسة أنشطتها.

ثانياً: قاعدة تجميع و تشغيل البيانات التمويلية: بما أن نظام المعلومات المالية التمويلية يعتبر من الأنظمة الحديثة والآلية فهو يحوي على قاعدة بيانات يتم فيها تجميع كافة البيانات من مصادرها المختلفة، هذه البيانات التي قد تكون معلومات معدة وفق نظام سابق كما في حالة نظام معالجة البيانات أو نظام المراجعة الداخلية أو بيانات أعدت لغرض خدمة و تسهيل قرارات التمويل كما في حال نظام مخبرات التمويل، وتهدف المؤسسة لتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات المالية و المحاسبية الملائمة لغرض إتخاذ قرار التمويل والموثوق فيها من قبل الإدارة المالية من أجل أن تخدم أغراضها، بالإضافة إلى أن على مستوى هذه القاعدة سيتم ترتيب و تصنيف البيانات المجمعة من أجل تخصيص

كل نوع أو صنف لغرض محدد وفق مخطط معين من قبل الإدارة الوصية على هذه العملية (الإدارة المالية)، من ثم ووفق برامج متخصصة يتم تشغيل هذه البيانات من أجل الحصول على أصناف أخرى و متكاملة من المعلومات المستحدث العمل بها وفق ماهو مبرمج.

ثالثا: النظم الفرعية التي يخدمها نظم المعلومات المالية التمويلية: هذه النظم هي:

1- نظام التنبؤ المالي: يقوم هذا النظام بتوفير المعلومات حول الإحتياجات المالية المستقبلية للمؤسسة على نحو

يتيح الوقت الكافي لإتخاذ الإجراءات اللازمة لتدبير تلك الإحتياجات و من ناحية أخرى تساهم المعلومات المتوافرة من نظام التنبؤ في تحديد و إستغلال الفرص الإستثمارية المتاحة مستقبلا.

2- نظام الرقابة المالية: يستهدف هذا النظام التأكيد من أن الموازنات التشغيلية التي تم رصدها لتمويل الأهداف

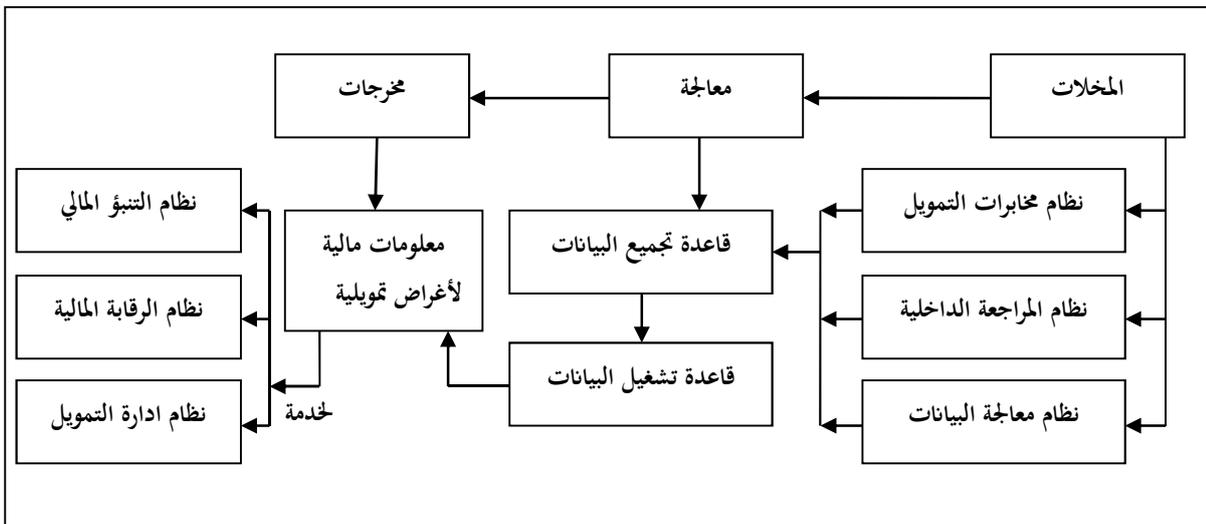
والإستراتيجيات قد تم إنفاقها في البنود المخصصة من أجلها وفقا للإجراءات الموضوعة من قبل المؤسسة، فمن المعروف أنه يتم رصد موازنة لكل إدارة داخل المؤسسة بغرض تمكينها من أداء أنشطتها و تحقيق عدد من الأهداف خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، و من ثم يتم تقييم أداء المديرين وفقا لما تملك تحقيقه من خلال تلك الأهداف في حدود الموازنة المالية المخصصة لها.

3- نظام إدارة التمويل: يهتم هذا النظام بمسار التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من المؤسسة، فالمدير المالي

يحتاج إلى معلومات تساعده على إجراء التحليلات التي ترصد تأثير تغيير قيم عدد من المتغيرات على سلوك باقي المتغيرات الأخرى، فبناءً على الإجابات التي يعرضها الحاسب على مستخدم النظام يتم تعديل التوقعات المالية الداخلة و الخارجة.

و من خلال الشكل التالي يمكن تبسيط سير نظام المعلومات المالية التمويلية كما يلي:

الشكل رقم (3-8): مخطط سير نظم المعلومات المالية التمويلية



المصدر: من اعداد الباحثة بالإعتماد على ما سبق عرضه.

الفرع الثاني: تكلفة التمويل

بعد تحديد كل من القوائم المالية المستخدمة في إتخاذ القرارات المالية و تبيان مخطط سير عمل نظام المعلومات المالية التمويلية نقوم فيما يلي بتحديد أهم عنصر فيما يخص قرار التمويل و هو تحديد تكلفة التمويل اللازمة لمصادر التمويل، إذ أن لكل مصدر من مصادر التمويل خصوصية تميزه عن غيره من المصادر الأخرى، و ليس من السهل على متخذ القرار الإختيار بينها، بالتالي الأخذ بجانب التكلفة من أجل تحديد المصدر التمويلي و السياسة التمويلية المناسبة، إذ تعتبر تكلفة التمويل بمثابة الحد الأدنى للعائد المقبول على الإستثمار، فالهيكل التمويلي المناسب هو الذي يحقق أدنى تكلفة، ومن خلال ما يلي سنحاول تبيان ماهية تكلفة التمويل كما يلي:

أولاً: تعريف تكلفة التمويل: تعددت التعاريف التي تطرقت لتكلفة التمويل و نذكر منها:

تعرف تكلفة التمويل على أنها: " عبارة عن الحد الأدنى من العائد الذي ينبغي تحقيقه من الإستثمارات كشرط أساسي لقبوله."¹

كما تعرف بأنها: " التكلفة المرجحة لكل مصدر من مصادر التمويل."²

تعرف كذلك على أنها: "معدل المدرودية الصافي الواجب تحقيقه من أجل القبول بإستخدام مصادر التمويل في المؤسسة."³

يرى أوجين برغهام تكلفة التمويل أنها: " تكلفة الأموال التي تحصل عليها المؤسسة عن طريق الإقتراض أو إصدار الأسهم أو إحتجاز الأرباح والتي تستخدمها لتمويل إستثماراتها."⁴

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن تكلفة التمويل هي الطريقة المتبعة في تحديد مصدر التمويل الأنسب للمؤسسة.

ثانياً: فوائد حساب تكلفة التمويل: إن حساب تكلفة التمويل سواء كان لكل عنصر من عناصر التمويل أو للهيكل المالي ككل، سوف يحقق لإدارة المؤسسة و الإدارة المالية فيها عدد من الفوائد أهمها:⁵

- 1- حساب تكلفة كل عنصر سوف يساعد في إتخاذ القرار المتعلق بإختيار أنسب تلك المصادر؛
- 2- تستخدم تكلفة التمويل للمفاضلة بين المشروعات الإستثمارية الممكن أن تستخدم فيها الأموال؛
- 3- يفيد أيضاً حساب تكلفة الأموال في تقييم المشروعات التي تستخدم فيها الأموال، فإذا تبين أن تكلفة الأموال تزيد على العائد المتوقع أصبحت هذه المشروعات عبء على عاتق المؤسسة؛

¹ - عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 325.

² - قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار بين النظرية و التطبيق، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 329.

³ - Réjean Brault, Pierre Giguère, **Comptabilité de management**, 5e édition, Presses de l'université de Laval, Laval, Canada, 2006, P788.

⁴ - أوجين برغهام، الإدارة المالية (2) أسس تقييم المشاريع- تقييم الشركات- القرارات التمويلية الإستراتيجية، تعريب محمود فتوح، عمر عبد الكريم، الجزء الثاني، الشعاع للنشر و العلوم، حلب، سوريا، 2010، 164.

⁵ - حمزة الشميخي، إبراهيم الجزراوي، الادارة المالية الحديثة، دار الصفاء، الأردن، 1998، ص (364، 365)

- 4- يفيد في المفاضلة بين المشروعات الصناعية ذاتها، إضافة إلى دورها في قرارات التسعير؛
- 5- إن العديد من القرارات المالية و سياسة رأس المال التي تستلزم القيام بحساب دقيق لتكلفة الأموال؛
- 6- إن تعظيم قيمة المؤسسة كهدف إستراتيجي للإدارة المالية يستلزم أن تكون تكلفة جميع العناصر التي تشكل مدخلات للمؤسسة من ضمنها الأموال بحدودها الدنيا، و لذلك يستوجب حسابها.
- ثالثا: تكلفة مصادر التمويل قصيرة الأجل: تتكون مصادر التمويل قصيرة الأجل من الإئتمان التجاري والإئتمان المصرفي و تحسب تكلفة كل منهما كما يلي: ¹

1- **تكلفة الإئتمان التجاري:** تتوقف قيمة هذه التكلفة على الشروط الإئتمانية التي يضعها المورد لمنح هذه التسهيلات الإئتمانية، ففي ظل غياب الخصم النقدي يعتبر الإئتمان التجاري مصدر تمويل بدون تكلفة تذكر، غير أنه قد ينقلب إلى مصدر تمويل مرتفع التكلفة إذا لم تحسن المؤسسة إستخدامه وتلتزم بالشروط الإئتمانية التي حددها المورد، فعندما تمر الفترة المقررة لإعادة سداد الإئتمان التجاري دون قيام المؤسسة بالسداد، قد يترتب عليه تدهور سمعة المؤسسة في السوق وقد ينتهي بها الأمر إلى الخروج كلية من السوق، وتحسب تكلفة الإئتمان التجاري بالعلاقة التالية:

$$\text{تكلفة الإئتمان التجاري} = \text{معدل الخصم النقدي} \times \frac{360}{\text{فترة الإئتمان} - \text{فترة الخصم}}$$

- 2- **تكلفة الإئتمان المصرفي:** تتمثل تكلفة هذا الإئتمان في الفائدة التي تدفعها المؤسسة كنسبة مئوية من قيمة القرض الذي حصلت عليه، ويمكن أن يطلق على هذه التكلفة بالتكلفة الإسمية تمييزا لها عن التكلفة الفعلية المرتبطة بشروط الإتفاق بين المؤسسة والجهة المانحة للقرض، والمتأثرة أيضاً بمعدل الضريبة الخاضعة له أرباح المؤسسة، ويمكن إحتساب فائدة هذا الإئتمان وفق الأساليب التالية:
- ✓ **إحتساب الفائدة البسيطة:** يمكن إحتساب الفائدة وفق هذه الطريقة على أساس قيام العميل بتسديد مبلغ الفائدة عند إستحقاق القروض مع أصل قيمة القرض ويكون معدل الفائدة الحقيقي مساويا لمعدل الفائدة الإسمي وتحسب كما يلي:

$$\text{تكلفة الفائدة البسيطة} = \text{نسبة الفائدة} \times \text{قيمة القرض} \times \text{المدة}$$

- ✓ **الفائدة المخصومة:** وهي الفائدة التي يتم خصمها من قيمة القرض عند توقيع العقد مع المصرف، ولذلك يسمى بالقرض المخصوم وبموجب هذا الشرط سوف لا يحصل المقترض على كامل قيمة القرض، وهنا سيختلف معدل الفائدة الحقيقي إذ سيكون أكبر من معدل الفائدة الاسمي، ولمعرفة كلفة القرض الحقيقي يتم إحتساب معدل الفائدة الحقيقي بالطريقة التالية:

¹ - غنية بوربيعة، محددات إختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة الأشغال و التركيب الكهربائي- فرع سونلغاز)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص (41-42).

$$\text{معدل الفائدة الحقيقي} = \frac{\text{معدل الفائدة}}{\text{اصل قيمة القرض - الفائدة المدفوعة}}$$

✓ **إحتساب كلفة القرض بطريقة الرصيد المعوض:** تتضمن بعض الشروط عند منح الإئتمان المصرفي إلزام العميل بالإحتفاظ بحد أدنى من الرصيد لدى حسابه في المصرف وتتراوح هذه النسبة بين 12%- 02% من قيمة القرض، والغرض من ذلك تقوية المركز النقدي للعميل وأن هذا الشرط سيؤدي إلى رفع معدل الفائدة الحقيقي للقرض لإنخفاض المبلغ المستثمر فعلا من قبل العميل.

رابعا: **تكلفة مصادر التمويل طويلة الأجل:** و تخص كل من المصادر الداخلية المتمثلة في التمويل بالأسهم أو عن طريق الأرباح المحتجزة أو المصادر الخارجية المتمثلة في القروض طويلة الأجل وتحسب تكلفة التمويل لكل نوع على حدا كما يلي:

1- تكلفة التمويل بالأسهم العادية: هي عبارة عن معدل العائد المتوقع من قبل المستثمرين للإستثمار في هذا النوع من الأسهم، و تعددت الطرق المخصصة لحساب هذه التكلفة و نذكر من أبرزها:¹

✓ **طريقة الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية:** تحسب تكلفة الأسهم العادية بموجب هذه الطريقة كما يلي:

$$K_a = \frac{Div_t}{P_0(1-F)} + g \times 100$$

حيث أن:

K_a : تكلفة الأسهم العادية،

Div_t : الأرباح المتوقعة لكل سهم،

P_0 : القيمة السوقية لكل سهم،

F : تكلفة إصدار السهم،

g : الزيادة المتوقعة في الأرباح الموزعة للسهم.

و تعتبر هذه الطريقة الأكثر شيوعا كونها واقعية.

✓ **نموذج توازن الأصول المالية:** و تعطى تكلفة الأسهم العادية بالعلاقة التالية:

$$E(R_A) = R_F + \beta(E(R_M) - R_F)$$

حيث أن:

$E(R_A)$: الأمل الرياضي لمعدل المردودية المطلوب من قبل المساهمين (تكلفة الأسهم العادية)؛

R_F : معدل مردودية الاصل الخالي من الخطر (مثل معدل السندات الحكومية)؛

¹ - عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العامري، الإدارة المالية - أطر نظرية وحالات عملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص

$E(R_M)$: الأمل الرياضي لمعدل مردودية محفظة السوق؛

β : معامل بيتا لقياس خطر السهم.

وعليه معدل المردودية لأصل ذو خطر يساوي معدل المردودية لأصل بدون خطر مضاف إليه علاوة الخطر التي تساوي الفرق بين معدل المردودية المتوقع لمحفظة السوق ومعدل المردودية بدون خطر مرجحاً بمعامل بيتا.

2- تكلفة التمويل بالأسهم الممتازة:¹ تستخدم بعض المؤسسات الأسهم الممتازة كجزء من مزيج الأموال

الدائمة لديها بحيث تتحمل المؤسسة كامل تكاليف الأسهم الممتازة، و لا تستخدم تعديل الضرائب عند حساب تكلفة الأسهم الممتازة، وتكون تكلفة العنصر من الأسهم الممتازة المستخدمة في تكلفة رأس المال:

حيث:

R_p : هو العائد المفضل؛

D_p : مقسوما على السعر الحالي للسهم الممتاز؛

P : وهو السعر الذي تحصل عليه المؤسسة بعد اقتطاع تكاليف الإصدار

و تبنى العلاقة الرياضية كما يلي:

$$R_p = \frac{D_p}{P}$$

إن الواقع العملي يبين أن القيمة الفعلية للأرباح المحققة من بيع الأسهم الممتازة تقل عن قيمتها الإسمية، ويتمثل الفرق في تكاليف الإصدار والعمولات والخصومات، لذلك تؤخذ هذه المصاريف في الحسبان عند حساب تكلفة الأسهم الممتازة فإذا رمزنا لتكلفة الإصدار ب f تكلفة التمويل تساوي:

$$R_p = \frac{D_p}{P - f}$$

3- تكلفة التمويل بالأرباح المحتجزة: هناك من يعتبر الأرباح المحتجزة أموال مجانية لا تكلفة لها، فالأرباح

المحتجزة تمثل أرباحاً تحققت غير أن الشركة قررت إحتجازها بدلاً من توزيعها على حملة الأسهم بهدف إعادة إستثمارها، لكن هذا الإتجاه غير صحيح حيث أن الأرباح المحتجزة تمثل تكلفة من وجهة نظر حملة الأسهم وتتمثل هذه التكلفة في مقدار العائد الذي يمكنهم الحصول عليه وتقاس تكلفة الأرباح المحتجزة بالعلاقة التالية:²

$$C_{RE} = \frac{(T-1) \times D_{rs}}{M_p}$$

حيث أن:

¹ - Eugene Brigham, Joel-F Houston, **Fundamentals of Financial Management**, 10th Edition, Cengage South-Western, New York, USA, 2004, p333

² - محمد صالح الحناوي و آخرون، الإدارة المالية (التحليل المالي للمشروعات الجديدة)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 408.

C_{RE} : تكلفة الأرباح المحتجزة،

D_{rs} : توزيعات الأرباح،

T : معدل الضريبة،

M_p : القيمة السوقية للسهم (القيمة البيعية).

4- تكلفة التمويل بالقروض: إن أي عملية الإقتراض سواء كانت في صورة سندات تصدرها المؤسسة أو في

صورة قرض تتعاقد عليه، يترتب عليها تدفقات نقدية داخلية تحصل عليها المؤسسة تتمثل في قيمة بيع السند أو قيمة التعاقد على القرض هذا من جانب، من جانب آخر تترتب عليها تدفقات نقدية خارجة تتمثل في الفوائد التي تدفع سنويا بالإضافة إلى قيمة الأموال المقترضة.¹

تحسب هذه التكلفة بعد معالجتها ضريبياً، ذلك أن الحكومة تتحمل جزءاً من تكلفة الإقتراض كون أن الفوائد تعد تكلفة تظهر في ميزانية المؤسسة تؤدي إلى تخفيض الدخل الخاضع للضريبة، وعليه فإن هذا الوفر الضريبي يقلل من تكلفة الفائدة المدفوعة ما يسمح بزيادة قيمة المؤسسة أي القيمة السوقية للسهم في السوق أو ثروة حملة الأسهم العادية التي تتحدد بالمجرى النقدي (صافي الدخل والأرباح الموزعة) بعد الضريبة، ومنه يمكن صياغة معادلة تكلفة الإقتراض على النحو الآتي:²

$$K_{dT} = K_d (1 - T)$$

حيث أن:

K_{dT} : تكلفة الاقتراض بعد الضريبة؛

$K_d (1 - T)$: العائد المطلوب من قبل المقترضين-الوفر الضريبي.

5- تكلفة القرض التجاري: عند حسابها يجب الأخذ بعين الإعتبار مايلي:³

✓ المدفوعات عند نهاية كل فترة والتي تمثل دفعات الإيجار التي تدفعها المؤسسة للمؤجر وهي من المصاريف التي تخصم من الوعاء الضريبي؛

✓ المصاريف المالية على القرض المقدم وكذلك الإهلاكات السنوية للإستثمار المعني والقابلة للتخصم الضريبي.

إن تكلفة القرض الإستتجاري هي عبارة عن القيمة الحالية لدفعات تسديد القرض وتكلفة الصيانة مطروحا منها القيمة الحالية للوفر الضريبي الناتج عن طرح الفائدة على القرض والإهلاك والصيانة كنفقات زائد القيمة الحالية المتبقية (الخردة) للتجهيزات، كلها مخصومة بمعدل الفائدة على الإقتراض ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية:

¹ - محمد صالح الحناوي و آخرون، مرجع سابق، ص 395.

² - عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 368.

³ - محمد بوشوشة، مرجع سابق، ص (164،165).

$$I_0 = \sum_{t=1}^n \frac{L_t (1-T) + TA_t}{(1+K_{cb})^t} + \frac{R}{(1+K_{cb})^n}$$

حيث أن:

I_0 : قيمة الأصل،

L_t : الدفعة السنوية،

T : معدل الضريبة،

TA_t : مقدار التخفيض من الضرائب على الإهلاكات،

K_{cb} : تكلفة القرض الإيجاري،

R : قيمة التجهيز كخردة في نهاية المدة في حالة شرائه.

الفرع الثالث: جدول التمويل

يعرف جدول التمويل بجدول الإستخدامات و الموارد الذي يفسر تغيرات ذمة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، يبرز هذا الجدول تمويل الإحتياجات التمويلية الجديدة المحققة خلال الدورة، وسائل التمويل اللازمة، و أثر كل العمليات المحققة على مستوى الخزينة، يتميز جدول التمويل بمنطق التوازن الذمي الذي يركز على مفاهيم رأس المال العامل الصافي الإجمالي، إحتياجات رأس المال العامل و الخزينة.

و سنتناول فيما يلي كيفية هيكلية جدول التمويل:¹

أولاً: مبدأ إعداد جدول التمويل: يصنف هذا الجدول من خلال ثلاث أجزاء للتغيرات الذميمة المسجلة أثناء الدورة و هي:

✓ **التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي =**

الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + ديون ط أ) - الأصول الثابتة

✓ **تغير إحتياجات رأس المال العامل =**

قيم الإستغلال + القيم المحققة للإستغلال - (الموردين وأوراق الدفع) - ديون أخرى للإستغلال

✓ **تغير الإحتياجات لرأس المال العامل خارج الإستغلال =**

القيم المحققة خارج الإستغلال - ديون قصيرة الأجل خارج الإستغلال

إذن

✓ **تغير الخزينة =**

القيم المتاحة - السلفات المصرفية

¹ - خميسي شبيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2013، (165-168)

التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي - تغير إحتياجات رأس المال العامل

ثانيا: بناء جدول التمويل: يقوم جدول التمويل على التغيرات في عناصر المعادلة الأساسية للخبزينة، حيث يمكن أن يكون المورد إستخداما وإستخدام موردا تبعا لحالة كل عنصر، فالإنخفاض في الإستخدام يعتبر موردا داخليا للمؤسسة مثل التنازل عن الإستثمارات، والإرتفاع في المورد يترجم كزيادة في الإستثمارات مثل اللجوء إلى الإستدانة التي هي زيادة في الموارد تظهر على شكل إرتفاع في الإستثمارات، كما أن الإنخفاض في الموارد يعد إستخداما مثل تسديد القروض وتوزيع الأرباح... إلخ، وعلى هذا الأساس يتكون جدول التمويل من قسمين¹:

1- القسم الأول: يعبر عن التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي ويدرس التوازن المالي طويل الأجل، حيث يبين إستثمارات الدورة مثل حيازة الإستثمارات، تسديد الديون، توزيع الأرباح من جهة والموارد من جهة أخرى وتتضمن الرفع في رأس المال، القدرة على التمويل الذاتي، القروض الجديدة، التنازل عن الإستثمارات... إلخ؛ والجدول الموالي يوضح القسم الأول من جدول التمويل.

جدول رقم (3-3): القسم الأول من جدول التمويل طويل ومتوسط الأجل

الموارد المستقرة	الإستثمارات المستقرة
القدرة على التمويل الذاتي (CAF)	حيازة إستثمارات جديدة
التنازل على الإستثمارات	مصاريف موزعة على عدة سنوات
الرفع في الأموال الخاصة	تسديد الديون البنكية والمالية
الحصول على قروض جديدة	التخفيضات في الأموال الخاصة
التغير في الموارد المستقرة (+)	التغير في الإستثمارات المستقرة (-)

المصدر: عياد السعدي، أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب، السكاكين و الصناير (B.C.R) سطيف)، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2013-2014، ص 63.

2- القسم الثاني: يشرح هذا الجزء من جدول التمويل التغيرات في الإحتياجات من رأس المال العامل الصافي الإجمالي وتأثير هذا التغير على الخبزينة الصافية الإجمالية للمؤسسة، فهو يظهر لنا موارد الاستغلال و موارد خارج الاستغلال وإستخداماتهما، حيث نقوم بتسجيل الموارد والإستثمارات التي ساهمت في هذا التغير. الجدول الموالي يوضح مكونات القسم الثاني من جدول التمويل:

¹ - عياد السعدي، أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب، السكاكين والصناير (B.C.R) سطيف)، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2013-2014، ص (62-63)

جدول رقم (3-4): القسم الثاني من جدول التمويل: التمويل قصير الأجل

التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي		
الرصيد (ج) = (ب) - (أ)	الموارد (ب)	الإحتياجات (أ)
		<p><u>التغير في عناصر الإستغلال:</u></p> <p>التغير في أصول الإستغلال</p> <p>✓ مخزونات</p> <p>✓ تسبيقات مدفوعة على الطلبات</p> <p>✓ عملاء و أوراق القبض</p> <p>✓ أخرى</p> <p>التغير في ديون الإستغلال</p> <p>✓ تسبيقات مستلمة على الطلبات</p> <p>✓ موردين و حسابات أخرى</p>
		التغير في إحتياجات رأس المال العامل (1)
		<p><u>التغير في عناصر خارج الإستغلال:</u></p> <p>التغير في المدينون الآخرون</p> <p>التغير في الدائون الآخرون</p>
		التغير في إحتياجات رأس المال العامل خارج الإستغلال (2)
		<p><u>تغيرات الخزينة:</u></p> <p>التغير في النقديات</p> <p>التغير في ديون الخزينة</p> <p>✓ السلفات المصرفية</p> <p>✓ الأرصدة الدائنة للبنوك</p>
		الخبزينة (3)
		(1)+(2)+(3) = التغير في رأس المال العامل الصافي الاجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

✓ عياد السعدي، أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة

المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب، السكاكين و الصنابير (B.C.R) سطيف)، مذكرة ماجستير، جامعة محمد

بوضيف، مسيلة، الجزائر، 2013-2014، ص 63.

✓ خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 169.

ثالثا: أهداف جدول التمويل: تتمثل الأهداف المرتبطة بهذه الوثيقة المالية فيما يلي:¹

1- تحقيق الإنتقال بين الميزانية الإفتتاحية و الختامية مع شرح مختلف التغيرات الحاصلة؛

¹ - خميسي شيحة، مرجع سابق، ص (165-166)

2- يسمح بدراسة تطور الهيكلية التمويلية: إحصاء الإستخدامات الجديدة و الموارد الجديدة التي تحصلت عليها

المؤسسة أثناء الفترة لمواجهة إحتياجاتها المالية؛

3- يسمح بتحليل مختلف الحركات التي ميزت ذمة المؤسسة مع شرح التغيرات المسجلة؛

4- قياس خطر عدم السيولة للمؤسسة، خطر عدم مواجهة إستحقاقاتها في المستقبل القريب؛

5- تلخيص العمليات المحققة خلال الدورة المحاسبية مع شرح أثرها على الخزينة.

المطلب الثالث: خصائص المعلومات المحاسبية و إتخاذ قرار الإستثمار

يعتبر قرار الإستثمار من أصعب القرارات التي تتخذ على مستوى المؤسسة، فهو يقوم على مجموعة من الإعتبارات العلمية لتسهيل هذه العملية، و تلعب المعلومات المحاسبية دورا بارزا في تسييرها، فكثير من المستثمرين يقومون ببناء قراراتهم الإستثمارية بناءً على المعلومات المحاسبية المتوفرة لديهم لما لها من خصائص مميزة تجعلها تؤدي غرضها، و من خلال المطلب التالي سنحاول تبيان مالدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية ذات الجودة في إتخاذ قرار الإستثمار كما يلي:

الفرع الأول: المعلومات اللازمة لتقييم المشروع الإستثماري

إن عملية تقييم أي مشروع إستثماري، تحتاج إلى توفر مجموعة معلومات نذكر منها:¹

1- **تقدير حجم الإستثمار:** يقصد بحجم الإستثمار تلك التكاليف الإستثمارية، و التي يمكن حصرها في:

- المبالغ المنفقة في شراء التجهيزات الخاصة بالمشروع، و المتمثلة في الآلات و المعدات، إضافة إلى النفقات المتعلقة بشراء الأراضي و إنشاء المباني و بالتالي كل هذه المصاريف تدخل في تكلفة الشراء و الحصول على الأصول الثابتة و تركيبها و التأمين عليها؛
- التكاليف المرتبطة بتكوين العمال و تدريبهم؛
- التكاليف التقنية للمشروع، و المرتبطة بالرسوم الهندسية و التصميمات و تجارب التشغيل الخاصة بالآلات، إضافة إلى تكاليف الصيانة و الإحتياجات الواجب توفرها لمواجهة أو لمجابهة إرتفاع السوق؛
- رأس المال العامل اللازم لتشغيل المشروع، وذلك خلال فترة حياته والذي يشمل على المخزون، المواد الخام اللازمة لدورة إنتاجية كاملة، والذي يتضمن المواد الأولية الرئيسية و المساعدة والوقود وقطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف؛
- التكاليف المتعلقة بتهيئة موقع المشروع خاصة إذا كان الموقع لا يتوفر على بعض التسهيلات كقنوات الصرف الصحي، قنوات الماء، الكهرباء، شبكات الصرف؛
- على ضوء هذه التكاليف فإن لحجم الإستثمار أهمية معتبرة لأن الأخطاء التي تحدث في تقييم المشاريع تكون معظمها نتيجة سوء تقدير التكلفة الإستثمارية.

¹ - أحمد عبد الرحيم زردق، مُجد سعيد بسوي، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، مركز التعليم المفتوح، بنها، مصر، 2011، ص (46-50).

2- تقدير تكاليف المشروع و إيراداته: عند المفاضلة بين تكاليف المشروع "التدفقات الخارجة"، والإيرادات

"التدفقات الداخلة"، فلا بد من معرفة عدة متغيرات و هي:

- **تكاليف التشغيل:** والناجحة عن تشغيل المشروع و إستغلال طاقته، هذه التكاليف يمكن تسميتها بالتدفقات الخارجة و يمكن حصرها في:

● تكلفة شراء المواد الأولية اللازمة للإنتاج، إضافة إلى تكاليف نقلها و مصاريف التأمين عليها و تخزينها، ولكن الكميات اللازمة للمحافظة على مستوى المخزون لا تدخل ضمن هذه التكاليف لأنها تحسب ضمن رأس المال العامل.

● المصاريف المتعلقة بالكهرباء و المياه و مصاريف الإيجار "إذا كانت الأرض مستأجرة" إضافة إلى مصاريف الضرائب.

● أجور العمال و الموظفين بالإضافة إلى التأمينات الإجتماعية و الصحية.

- **الإيرادات (التدفقات الداخلة):** فتمثل في كل ما يحققه المشروع من عائد أو دخل و الناجمة عن قيمة الإنتاج المحقق، و الدخول الأخرى الناجمة عن تأجير فائض طاقة الآلات و معدات المشروع للغير.

3- العمر الاقتصادي للمشروع: قبل التطرق إلى مفهوم العمر الاقتصادي للمشروع، لا بد من التفرقة بينه وبين العمر الإنتاجي أو الفني للمشروع.

فالعمر الإنتاجي يشير إلى الفترة التي يكون فيها المشروع صالحاً للإنتاج و ذلك بإستمرار عملية الصيانة على التجهيزات و الآلات التي يتوفر عليها المشروع.

أما العمر الاقتصادي للمشروع فيشير إلى الفترة التي تكون فيها عملية تشغيل المشروع مجدية اقتصادياً، و بمعنى آخر الفترة الزمنية التي يحصل فيها المشروع على تدفقات نقدية موجبة.

فالعمر الاقتصادي يتأثر بعاملين رئيسيين و هما: الإهلاك المادي و الإهلاك المعنوي.

فبالنسبة للإهلاك المادي فيتمثل في إنخفاض إنتاجية الأصول نتيجة إهلاكها و إرتفاع تكلفة الصيانة، لذا ينصح بإحلال أصول جديدة مقابل الأصول القديمة، و ذلك لتفادي تكاليف الصيانة.

أما الإهلاك المعنوي فيتمثل في تقادم الأصول المكونة للمشروع، هذا التقادم له صورتين:

● **الأولى:** تكون نتيجة التقادم في منتجات المشروع، و ذلك نتيجة ظهور منتجات حديثة بفضل التقدم

التكنولوجي و هي ذات نوعية أفضل من منتجات المشروع، ذلك ما يؤدي إلى تحول الطلب من المنتجات

القديمة إلى المنتجات الحديثة، و منه إنتهاء العمر الاقتصادي للمشروع، رغم قدرته على الإستمرار في

الإنتاج، لذا و لإحلال المنتج الحديث محل القديم لا بد من تحقق الشرط التالي:

$$H = \frac{P_2 - P_1}{T_2 - T_1} > 1$$

حيث:

P_2 : سعر الوحدة من المنتج الحديث؛

P_1 : سعر الوحدة من المنتج القديم؛

T_2 : تكلفة الوحدة "ثابتة و متغيرة" من المنتج الحديث؛

T_1 : تكلفة الوحدة "ثابتة و متغيرة" من المنتج القديم.

• **الثانية:** تكون نتيجة تقادم طرق الإنتاج، فظهور الطرق الجديدة نتيجة التقدم التكنولوجي، تؤدي إلى إنتاج السلعة بتكلفة أقل من تكلفتها باستعمال الطرق القديمة. لذا قد ينتهي العمر الاقتصادي للمشروع رغم قدرته في الإستمرار على الإنتاج و لإحلال الطريقة الجديدة محل الطريقة القديمة فلا بد من تحقيق الشرط التالي:

$$H = \frac{C_1 - C_2}{A_2 - A_1} > 1$$

حيث:

C_2 : تكلفة التشغيل و الصيانة للوحدة في ظل الطريقة الجديدة؛

C_1 : تكلفة التشغيل و الصيانة للوحدة في ظل الطريقة القديمة؛

A_2 : التكلفة الثابتة الصافية للوحدة في ظل الطريقة الجديدة؛

A_1 : التكلفة الثابتة الصافية للوحدة في ظل الطريقة القديمة.

4- القيمة المتبقية للمشروع: يقصد بالقيمة المتبقية للمشروع قيمة الأصول المكونة للمشروع في نهاية عمره الاقتصادي، و التي يمكن بيعها مقابل تدفقات نقدية محصلة، و التي تضاف إلى قيمة إيرادات السنة الأخيرة من حياة المشروع، و ذلك بعد اقتطاع الضرائب منها، و هذه القيمة يجب إستبعادها من قيمة حجم الإستثمار و ذلك قبل حساب أقساط الإهلاك.

الفرع الثاني: دور القوائم و التقارير المالية في إتخاذ قرارات الإستثمار

للمعلومات المحاسبية المتضمنة كلا من القوائم و التقارير المالية دور هام في إتخاذ قرارات الإستثمار وفق التالي:

أولاً: القوائم المالية و دورها في إتخاذ قرارات الإستثمار: تشير الوقائع إلى وجود تحول هام في الفكر المحاسبي فيما يتعلق بالمستفيد الأول من القوائم المالية، فقبل بداية ثلاثينات القرن العشرين كانت المعلومات المحاسبية توجه أساسا لخدمة الإدارة و الدائنين، و لكن بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى تحول الإهتمام إلى المستثمرين حيث جاءت الضغوط لهذا التحول من القطاع المالي و الأسواق المالية و ليس من المحاسبين في حد ذاتهم، و قد ترسخ هذا الإتجاه بفضل المعايير الدولية حيث اعتبرت IASB أن المستثمرين (الحاليين و المرتقبين) يجب أن يترأسوا قائمة مستخدمي القوائم المالية، و أن تكون لهم الأولوية عند إعداد و نشر هذه القوائم من حيث خصائص المعلومات التي تتضمنها، حيث إعترفت اللجنة بوجود عدة فئات بحاجة إلى معلومات عن المؤسسة، إلا أن المستثمرين هم مقدموا رأس المال وهم أكثر الفئات الأخرى تعرضا للمخاطر، لذلك فمن الأولى تلبية إحتياجاتهم من غيرهم، و حسب الإطار المفاهيمي

فإن تفضيل المستثمر ناشئ كذلك عن كثرة إحتياجاته من المعلومات و عن شمولها لإحتياجات باقي الفئات، فبينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة إحتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات لذلك تسعى لتلبية إحتياجات عامة، و حيث أن توفير قوائم مالية تفي بإحتياجات المستثمرين مقدمي رأس المال فأنها سوف تفي كذلك بأغلب إحتياجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.¹

لقد تبنت IASB (على غرار FASB) مفهوم المستثمر الواعي بدل مفهوم المستثمر العادي الذي ساد في أدبيات المحاسبة منذ بداية الثلاثينات و حتى بداية السبعينات من القرن الماضي، فهذا الأخير من جمهور المستثمرين الذي لا تتوفر لديه القدرة على الحكم على كفاية المؤسسة و لا يتمتع بثقافة محاسبية واقتصادية و قدرة تحليلية كافية، لذلك فهو يعتمد في إتخاذ قراراته على رأي مدقق الحسابات، أما مفهوم المستثمر الحصيف يركز على فائدة المعلومات في إتخاذ القرارات و على إتصافها بالملاءمة و المصدقية، فهو في هذه الحالة يتمتع باستيعاب جيد و معرفة و قدرة عالية على تحليل المعلومات و على الموازنة بين البدائل الإستثمارية.²

قد إزداد طلب المستثمرين على الميزانية من أجل تقييم سيولة المؤسسة و مرونتها المالية و قدرتها على توليد الأرباح و تسديد الديون عند حلول مواعيد إستحقاقها و صرف توزيعات على المساهمين، و تجدر الإشارة أن تفضيل الميزانية لا يعني إهمال باقي القوائم الأخرى، حيث تقتضي النظرة العادلة و المتفحصة ألا يكفي المستخدم بما يرد في بند معين في قائمة واحدة، بل أيضا ما يعرض عن البند ذاته في باقي القوائم من معلومات، حيث تكمل قائمة الدخل بما يعرض فيها من معلومات عن أداء المؤسسة ما يرد من معلومات عن مركزها المالي في الميزانية، و القائمتين معا تكملان ما يعرض في قائمة التدفقات النقدية و قائمة المركز المالي من معلومات.³

ثانيا: التقارير المالية و دورها في إتخاذ قرارات الإستثمار: إن دور التقارير المالية يتطلب تقديم معلومات عادلة و محايدة و غير متحيزة، التي يمكن إستخدامها من قبل متخذ القرار بطريقة عقلانية ورشيدة، من خلال توفير ما يلي:⁴

1- المعلومات المفيدة لقرارات الإستثمار: يجب أن توفر التقارير المالية المعلومات المفيدة للمستثمرين الحاليين و المرتقبين و الدائنين و المستخدمين الآخرين، و ذلك من أجل إتخاذ قرارات الإستثمار الرشيدة وكذلك القرارات المتشابهة، و يجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يتمتعون بفهم معقول للأنشطة الاقتصادية و أنشطة الأعمال و يكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بمثابة معقولة.

2- المعلومات المفيدة لتقييم توقعات التدفقات النقدية: يجب أن تقدم التقارير المالية المعلومات المفيدة لمساعدة المستثمرين الحاليين و المرتقبين في تقييم مقادير و توقيتات و عدم التأكد المرتبط بالمتحصلات

¹ طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 87.

² رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص (197-198).

³ خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IAS/IFRS)، آثره للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص 46.

⁴ طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار و منح الإئتمان (نظرة حالية و مستقبلية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص (43-47). (بتصرف)

النقدية من المبيعات و المتحصلات النقدية من الإستثمارات المالية و منح القروض لشركات أخرى (توزيعات الأرباح و الفوائد المحصلة)، و المتحصلات من استرداد القروض السابق منحها لشركات أخرى أو بيع الإستثمارات المالية.

3- معلومات عن موارد المؤسسة و المطالبات المتعلقة بتلك الموارد و التغير فيها: يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة و الإلتزامات المقابلة للحصول على هذه الموارد (الخصوم و حقوق الملكية) و أيضا تأثيرات التعاملات و الأحداث و الظروف التي تغير الموارد أو المطالبات المتعلقة بها.

4- الموارد الاقتصادية و الإلتزامات و حقوق الملكية: يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة و الإلتزامات و حقوق الملكية، فهذه المعلومات تساعد المستثمرين والدائنين و الأطراف الأخرى في التعرف على جوانب القوة أو الضعف بالإضافة إلى تقييم سيولة المؤسسة و قدرتها على السداد، و بالنسبة للمعلومات عن الموارد و الإلتزامات و حقوق الملكية فأنها تقدم كذلك أساسا للمستثمرين والدائنين وغيرهم من أجل تقييم أداء المؤسسة خلال فترة معينة و علاوة على ذلك فإنها تقدم إشارات مباشرة لإحتمالات التدفق النقدي لبعض الموارد و أيضا النقدية المطلوبة للوفاء ببعض الإلتزامات.

5- معلومات عن أداء المؤسسة و مكاسبها: يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة في فترة معينة، و بالنسبة للمستثمرين و الدائنين فإنهم يستخدمون في الغالب معلومات تاريخية (عن فترات سابقة) للمساعدة في تقييم التوقعات الخاصة بالمؤسسة.

إن التركيز الأساسي للتقارير المالية هو المعلومات التي تعبر عن أداء المؤسسة و التي يتم قياس تقدمها من خلال الربحية و مكوناتها، و التدفقات النقدية مبنية حسب الأنشطة، و تقدم هذه المعلومات المساعدة للأطراف المهتمة بالمؤسسة في:

- تقييم أداء الإدارة؛

- تقدير القدرة الكسبية للمؤسسة و التنبؤ بالمكاسب المستقبلية؛

- تقدير مخاطر الإستثمار المتعلقة بالمؤسسة.

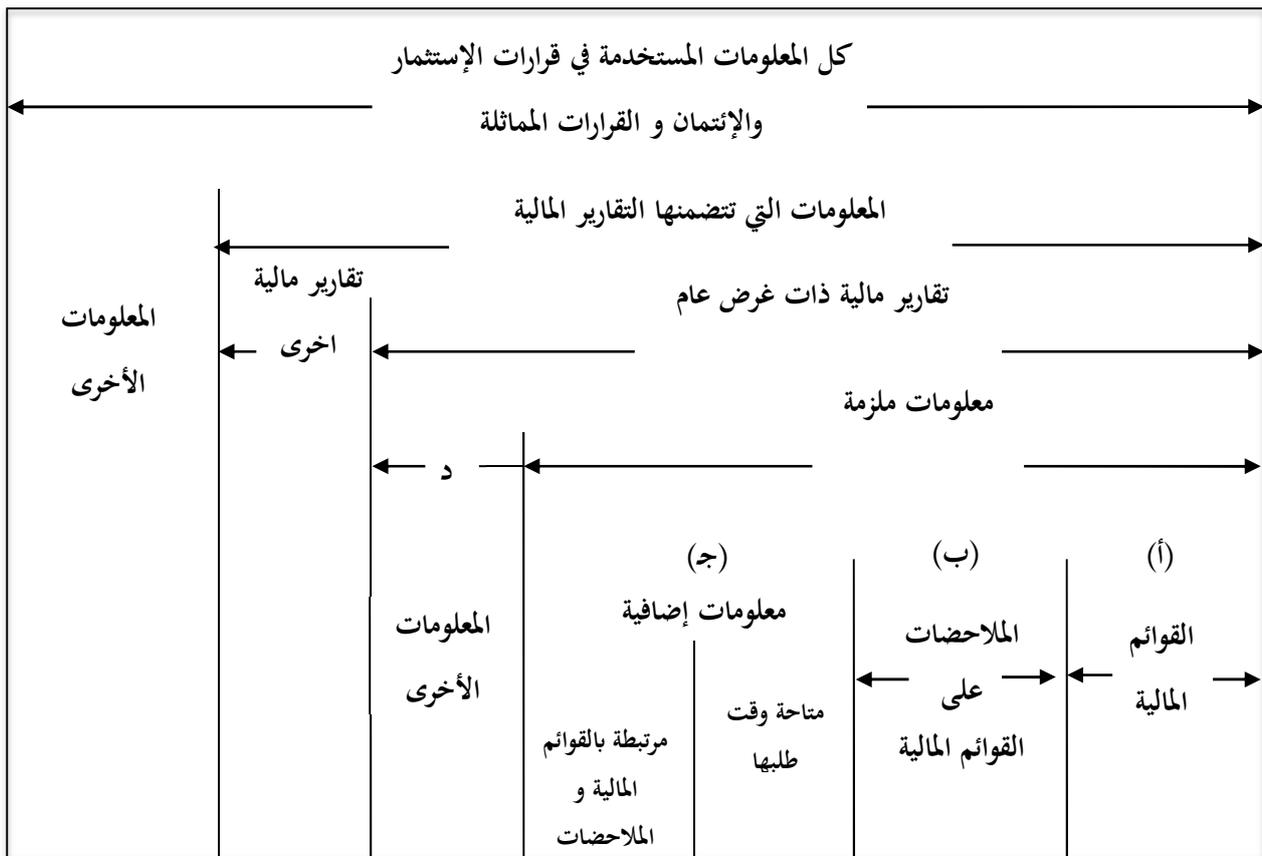
6- معلومات عن السيولة و القدرة على السداد و تدفقات الأموال: يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن كيفية حصول المؤسسة على النقدية و أوجه إنفاقها، و كذلك المعلومات عن القروض التي تحصل عليها و عمليات السداد للقروض، و كذلك معلومات عن العمليات المتعلقة برأس المال تشمل التوزيعات النقدية و التوزيعات الأخرى لموارد المؤسسة و العوامل الأخرى التي قد تؤثر على سيولة المؤسسة و قدرتها على السداد.

7- توضيحات و تفسيرات الإدارة: يجب أن تشمل التقارير المالية توضيحات و تفسيرات بغرض مساعدة المستخدمين على تفهم المعلومات المحاسبية المقدمة، فمنفعة المعلومات يمكن أن تزيد خلال التوضيحات التي

تقدمها الإدارة عن المعلومات، فالإدارة تعرف الكثير عن المؤسسة و شؤونها أكثر من المستثمرين و الدائنين وغيرهم، و يمكن من خلال التوضيحات و التفسيرات و شرح الانعكاسات المالية للأحداث و الظروف التي تؤثر على المؤسسة أن تزيد من منفعة المعلومات.

مما سبق و من خلال الشكل التالي يمكن تبسيط هيكل التقارير و القوائم المالية اللازمة لإتخاذ قرارات الإستثمار وقرارات مماثلة كما يلي:

شكل رقم (3-9): القوائم و التقارير المالية المستخدمة في إتخاذ قرارات الإستثمار



المصدر: طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد و العرض و التحليل - الغش في التقارير المالية - تغيرات المراجعة لمواجهة الغش - التقارير المالية في المنشآت الصغيرة - الشفافية و الإفصاح العادل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 43.

الفرع الثالث: أثر خصائص المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرارات الإستثمار

بصفة عامة تهدف خاصية الملامة و الموثوقية إلى أن تكون المعلومات المحاسبية التي تظهرها التقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي القوائم في إتخاذ قرارات الإستثمار، و تكمن فائدة المعلومات الملاءمة في قدرتها على تخفيض درجة عدم التأكد بالنسبة للمستثمرين، بمعنى آخر تشير الملاءمة إلى المنفعة النسبية للمعلومات المحاسبية في التنبؤ بقيمة المتغيرات التي تنطوي عليها نماذج إتخاذ قرارات الإستثمار، و تتحقق أيضا الملاءمة من قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على تفهم محتويات القوائم المالية، فهي يقصد بها درجة السهولة في عرض المعلومات بشكل يمكن المستثمر

من تفهم و إدراك محتواها، و يمكن التعبير عن ذلك بالقدرة على التوصيل بدرجة مقبولة من الجهد، و تزداد قدرة المستخدم على تفهم المعلومات المحاسبية إذا كانت معروضة بشكل بسيط و تتمشى مع مفاهيم إدراك المستثمر، و يمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة، و ترتبط قابلية الفهم بشكل التقارير المالية و طريقة عرض المعلومات بها والمصطلحات الواردة فيها و أسلوب كتابة تلك التقارير من حيث سهولة قراءتها، و إستطاعة المستثمر فهمها وإستيعابها.¹

يتم تفهم المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل الأفراد و المستثمرين و المستخدمين المحتملين بدرجات متفاوتة، و يمكن أن يحدث إختلاف كبير في طريقة إستخدام المعلومات المحاسبية أو درجة الإعتماد عليها، ولذلك فإن المعلومات المحاسبية لا تمثل وسيلة يمكن أن تسهم بشكل مباشر في مساعدة هؤلاء غير القادرين أو غير الراغبين أو الذين يسيئون إستخدامها، فإستخدامها من الممكن تعلمه، كما أن التقارير المالية يجب أن تقدم المعلومات التي يمكن إستخدامها بواسطة الجميع سواء المتخصصين أو غير المتخصصين الذين يرغبون في تعلم إستخدامها بشكل مناسب، و قد تكون هناك حاجة إلى زيادة فهم المعلومات المحاسبية، فإعتبرات التكلفة و العائد من الممكن أن تشير إلى أن المعلومات المفهومة أو المستخدمة من جانب عدد قليل من الأفراد لا يجب أن تقدمها، و بشكل عكسي فإن التقارير المالية يجب ألا تستبعد المعلومات الملائمة لأنه من الصعب على البعض فهمها، أو لان البعض يختارون عدم إستخدامها.²

إن خصائص المعلومات اللازمة لإتخاذ أي قرار إستثماري تتوافق مع خصائص المعلومات التي يوفرها نظم المعلومات المحاسبية و أن الأخذ بهذا المفهوم يساعد المؤسسة على توضيح الفرص الإستثمارية المتاحة وإتخاذ القرار الإستثماري السليم في الوقت الملائم، هذا القرار الذي يمر على عدة مراحل من أجل إتخاذه، ولكل مرحلة معلومات خاصة و لها صفات محددة بها، و هذا ما سنبينه من خلال استعراض أهم مراحل إتخاذ القرار الإستثماري و أهم المعلومات اللازمة في كل مرحلة:³

أولاً: المعلومات اللازمة في مرحلة نشأة الفكرة الإستثمارية: تختلف المعلومات اللازمة لهذه المرحلة على حسب نوع الفكرة الإستثمارية، ففي حالة وجود مشروع إستثماري قائم تكون المعلومات المطلوبة: فعلية، مالية، داخلية عن العمليات التشغيلية، أما في حالة مشروع إستثماري جديد تكون المعلومات المطلوبة: فعلية (القوائم المالية لمؤسسات مماثلة)، تقديرية (تقدير احتياجات الشوق من المنتج المقترح)، داخلية (الإنفاق الإستثماري)، خارجية (معلومات عن أهم المنافسين)، مالية (مستوى التكاليف و الأسعار) و غير مالية (درجة المخاطر، البدائل الإستثمارية المتاحة)، و يرى Larcher لا زكر أن للمعلومات الخارجية و المتوقعة و التقديرية أهمية أكبر من المعلومات الداخلية و الفعلية في هذه

¹ - أمين السيد احمد لطفي، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية و تقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص

51.

² - سمير نُجْد الشاهد، طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 29.

³ - حسين بلعجوز، محاد عريوة، مرجع سابق، ص (6-8).

المرحلة، و أن للمعلومات المالية و غير المالية أهمية متساوية في هذه المرحلة، كما يرى الباحثين أن أهم خصائص المعلومات اللازمة لصنع القرارات الإستثمارية هي أن تعكس متغيرات البيئة الداخلية و الخارجية، و أن تكون تقديرية تنطوي على توقعات في المستقبل.

ثانيا: المعلومات اللازمة في مرحلة دراسة الجدوى التمهيديّة: تهدف هذه المرحلة إلى معرفة مدى صلاحية المشروع تحت الدراسة لتحقيق الأهداف المرجوة منه، لذلك فهي تتطلب معلومات فعلية (حجم السوق الحالي)، تقديرية (التكاليف، الأرباح المتوقعة)، مالية (تكاليف التشغيل)، و غير مالية (طبيعة المنافسة)، داخلية (تكاليف المنتجات) وخارجية (المزايا التنافسية).

ثالثا: المعلومات اللازمة في مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية: من خلال دراسة:

1- دراسة الجدوى التسويقية: تهدف هذه المرحلة إلى تحديد إمكانية تسويق المنتج المزمع إنتاجه والتنبؤ بحجم الطلب عليه في المستقبل، و يقوم بهذه الدراسة رجال التسويق، و تتضمن هذه المرحلة معلومات داخلية (حجم المبيعات الحالي)، خارجية (معلومات عن المنافسين)، مالية (حجم التصدير و الإستيراد)، غير مالية (سياسات الإدارة)، فعلية (عدد الزبائن) و تقديرية (حجم المبيعات المتوقع).

2- دراسة الجدوى الفنية: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد إمكانية تنفيذ المشروع الإستثماري من الناحية الفنية، و يقوم بإعدادها الفنيين المختصين، و تتضمن معلومات تقديرية (تكاليف الإنتاج)، مالية (تكلفة المواد الأولية)، غير مالية (الطرق البديلة للإنتاج)، داخلية (تكاليف تنفيذ المشروع الإستثماري)، و لا تتضمن هذه الدراسة معلومات فعلية أو خارجية عن المنافسين.

3- دراسة الجدوى المالية: تهدف هذه الدراسة إلى ترجمة نتائج كل من الدراسة التسويقية و الفنية في صورة تقديرات نقدية، و يقوم بها بصفة أساسية محاسب التسيير، و تتضمن معلومات مالية (تكاليف التشغيل)، داخلية (تكاليف المشروع الإستثماري)، تقديرية (إيرادات المشروع التقديرية) و لا تتضمن هذه الدراسة معلومات فعلية أو غير مالية أو خارجية عن المنافسين.

فخصائص المعلومات المطلوبة لصنع القرارات الإستثمارية هي أن تكون: مالية، غير مالية، داخلية، خارجية، فعلية وتقديرية.

رابعا: المعلومات اللازمة في مرحلة تقييم البدائل و إتخاذ القرار الإستثماري: تعتبر هذه المرحلة أهم المراحل التي يمر بها القرار الإستثماري، فغالبا ما تواجه إدارة المؤسسة ضرورة إتخاذ قرار بالدخول في مشاريع إستثمارية بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية أو المحافظة عليها أو إنشاء طاقات إنتاجية جديدة، و يتطلب هذا تقييم للبدائل الإستثمارية وحصرتها و دراستها من مختلف الجوانب، التسويقية، الفنية و المالية و حسب كافت **Cavert** إن عملية التقييم تهدف إلى التأكد من أن البديل المقترح سوف يحقق أرباحا للمؤسسة، و تتم عملية تقييم البدائل الإستثمارية عن طريق تجميع البيانات اللازمة للتقييم، فعن طريق خبراء التسويق يمكن الحصول على تقديرات بالمبيعات المتوقعة، و احتمالات

الطلب على منتجات المشروع الإستثماري، و عن طريق الخبراء الفنيين يمكن دراسة إمكانية تنفيذ المشروع الإستثماري من الناحية الفنية، و عن طريق خبراء المالية يمكن دراسة مدى تمويل المشروع الإستثماري. بعد إتمام عملية التقييم يتم رفع النتائج للإدارة العليا لإتخاذ قرار قبول أو رفض المشروع الإستثماري، فإتخاذ القرار يعتبر من إختصاص الإدارة العليا للمؤسسة، حيث تقوم بالمفاضلة بين البدائل الإستثمارية وإختيار البديل الأنسب، والذي يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة. مما سبق نخلص إلى أن تقييم المشاريع الإستثمارية هي عملية بحث و دراسة للتأكد من أن الموارد الطبيعية والبشرية والمالية اللازمة لقيام المشروع الإستثماري يمكن توافرها بالفعل، و تصادفنا بعض الصعوبات من حيث حصر و تقدير كل من الإيرادات و التكاليف المستقبلية، حيث ترتبط التقديرات بالمخاطرة و عدم التأكد.

خلاصة الفصل:

بناءً على ما تقدم في هذا الفصل فإن المعلومات المحاسبية تقاس درجة أهميتها و قدرة الإعتماد عليها من خلال ما تتميز به من خصائص نوعية، هذه الخصائص التي تعد المحدد الرئيسي لجودتها من قبل مستخدميها، فسبقاً كانت تأخذ المعلومة المحاسبية المستخرجة من النظام المحاسبي للعمل بها ضمن الإحتياجات المتعددة للمؤسسة و المستخدمين لها دون التركيز على أي جانب آخر، ولكن بعد التطورات الحاصلة في المجال المحاسبي من منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا و بظهور جمعيات وهيئات هدفها العمل على إعطاء مخرجات محاسبية ذات فاعلية و كفاءة للعمل بها حاز موضوع جودة المعلومات المحاسبية بالإعتماد على تحديد أهم خصائصها جانب كبير من الإهتمام إذ أصبحت المعلومات المحاسبية تقاس من عدة جوانب قبل العمل بها كما أن معدي و مستخدمي المعلومات المحاسبية هم من أبرز أسباب توفير هذه الخصائص، و التي إتفقت أغلب الجمعيات و الهيئات المصدرة لها على تقسيمها لخصائص رئيسية (ملاءمة و موثوقية) و ما يندرج ضمنها من خصائص فرعية، و أخرى ثانوية (قابلية للمقارنة والثبات).

من هذا المنطلق أصبح العمل بالمعلومات المحاسبية يتطلب أن تكون ذات جودة ليتم تقديمها للجهات المستفيدة منها خاصة في مجال إتخاذ القرارات و على رأسها القرارات المالية، فقرارات التمويل تتم وفق منهج مخطط لها يفرض ضرورة أن يتم توفير معلومات محاسبية ملاءمة لهذا الغرض و يمكن الإعتماد عليها لتسهيل تحديد تكلفة التمويل الحقيقية لكل مصدر تمويلي متاح لإختيار أنسبها، هذا القرار الذي يتم على أساسه بناء القرار الإستثماري الذي يتطلب هو الآخر توفير قدر كافي من المعلومات المحاسبية اللازمة في الوقت المناسب و بقيم معبرة عن الوضع الحقيقي للمشروع الإستثماري المراد توظيف الأموال المتوفرة أو المتحصل عليها فيه.

الفصل الرابع

دراسة أثر خصائص المعلومات

المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية

في مجموعة من المؤسسات

الإقتصادية الجزائرية

تمهيد:

بغرض تدعيم الفصول النظرية السابقة بدراسة ميدانية، ومن أجل إختبار صحة الفرضيات التي تم بناؤها من خلال الإشكالية المطروحة إعتدنا في ذلك إستبيان موجه لرؤساء و عمال قسم مصلحة المحاسبة و المالية والإدارة العليا صاحبة السلطة في إتخاذ القرار لدى مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية بسكرة.

كان السبب الرئيسي وراء اختيار هذه الدراسة دون غيرها من الدراسات التطبيقية الأخرى كاللجوء لتحليل القوائم المالية أو إجراء مقارنة بين عدد من المؤسسات الاقتصادية هو أن المتغير الأساسي في الدراسة و المتمثل في خصائص المعلومات المحاسبية لا يمكن تقديره من خلال القوائم المالية أو من خلال الأرقام و التوضيحات المبينة في التقارير المالية، من هذا المنطلق يمكن القول أن الإستبيان هو أنسب طريقة من أجل قياس الأثر الذي تعود به خصائص المعلومات المحاسبية على عملية إتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

في هذا الفصل تم التطرق إلى النقاط التالية:

➤ المبحث الأول: الإطار العام للدراسة الميدانية؛

➤ المبحث الثاني: التحليل الإحصائي للبيانات؛

➤ المبحث الثالث: تحليل وإختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة الميدانية

المقصود بالإطار العام للدراسة الميدانية هو تحديد مختلف الجوانب المهمة و الواجب معرفتها في هذه الدراسة، من خلال تحديد مجتمع الدراسة ومن ثم إختيار العينة التي ستجرى عليها هذه الدراسة، مع ضرورة التطرق لحدود الدراسة التي أجريت ضمنها، وكذا تحديد أهم الخطوات الأساسية التي على أساسها تم إعداد الإستبيان و توزيعه، مع تحديد أهم نقطة في هذا العمل ألا وهي تبيان أي الإختبارات التي سيتم العمل عليها من خلال تحديد نوع التوزيع الذي سيتم إعماده، وفق التالي:

المطلب الأول: تحديد مجتمع الدراسة

لا بد أولاً من تحديد مجتمع الدراسة الذي قد يكون عاماً جداً أو ضيقاً جداً، ولكن في كلتا الحالتين نادراً ما يتاح للباحث الوصول إلى جميع عناصر المجتمع الذي يريد دراسته، ولذلك نقوم بجمع البيانات من مجموعة جزئية صغيرة من المجتمع تدعى عينة، و نستخدم هذه البيانات لتعميم النتائج على المجتمع ككل.¹ في هذه الدراسة تم إختيار مجتمع وعينة الدراسة وفق التالي:

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

إن مجتمع الدراسة المحدد في هذا البحث يتمثل في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بكل من ولاية بسكرة، خنشلة وباتنة، (أنظر الملحق رقم 1) و ذلك لما تملكه هذه المؤسسات من دور ريادي و متميز في الأنشطة التجارية و الصناعية التي تعمل على تدعيم الحركة التجارية و الدفع بالتنمية الاقتصادية للولايات المعنية فضلاً عن دورها في تدعيم الحركة التجارية على المستوى الوطني من خلال توزيعها لمنتجاتها على عدد من ولايات الوطن، هذا الدور لا يمكن أن تقوم به دون أن تلجأ إلى إتخاذ قرارات سواء ادارية أو مالية من شأنها أن تطور من نشاطها وتسهل مهامها لتحقيق أهدافها المنتظرة من خلال العمل المحاسبي الذي يوفر لها كم معتبر من المعلومات المحاسبية من أجل إستخدامها في إتخاذ قراراتها المالية سواء في جانب التمويل أو الإستثمار.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

يمكن تعريف العينة على أنها "مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم إختيارها بطريقة مناسبة، و إجراء الدراسة عليها ومن ثم إستخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي، فالعينة تمثل جزءاً من مجتمع الدراسة من حيث الخصائص والصفات ويتم اللجوء إليها عندما تغني الباحث عن دراسة كافة وحدات المجتمع."² بالإضافة إلى أنه توجد عدة طرق يتم على أساسها تحديد عينة الدراسة، وتختلف باختلاف نوع الدراسة، في هذه الدراسة تم إختيار هذه العينة وفق الطريقة العشوائية من مجموعة المؤسسات التي تم توزيع الاستبيان عليها، وإلشتقاق

¹ - لجنة التأليف و الترجمة، الإحصاء بإستخدام SPSS، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، 2007، ص 9.

² - السعدي غول السعدي، العينات و أنواعها، محاضرات في مقياس مناهج البحث، كلية التربية، جامعة جنوب الوادي، الغردقة، مصر، بدون ذكر السنة، ص2.

عينة عشوائية ممثلة للمجتمع الاصلي ينبغي أن يوفر الباحث الشروط التي تضمن أن يكون لكل فرد من أفراد المجتمع الاصلي فرصة متساوية لان يكون ضمن العينة.¹

لقد تم الإهتمام بإختيار شريحة الأفراد لفئات عينة الدراسة بعناية فائقة، بحيث تم الوصول إلى أكبر شريحة معدة ومستخدمة للمعلومات المحاسبية التي تنتجها مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة، وإعتمدت الباحثة على إختيار هذه الشريحة كونها تمتلك قدر كافي من الخبرات العلمية والعملية في المجال المحاسبي وتطبيقاته، وذلك بهدف الوصول إلى أكبر قدر من النتائج الواقعية والمفيدة للدراسة.

بالنسبة لعدد العينة النهائية التي تم العمل بها، في البداية فقد تم توزيع 150 إستمارة سلمت لأفراد العينة المحددة سابقا، و بعد عملية التوزيع و الإتفاق على تاريخ محدد لجمع الإستمارة فقد تم استلام 119 إستمارة فقط و بعد عملية الفرز و التفحص تم إلغاء حوالي 28 إستمارة لعدم إستوائها للشروط الموضوعية (من بينها عدم مطابقة التخصص للشروط الموضوعية -تخصص ترجمة أو التخصصات الادبية الأخرى- أو نقص الإجابات) و الإبقاء على 91 إستمارة، و في الأخير وضعنا الجدول التالي:

الجدول رقم (4-1): يوضح الإيضاحات الخاصة بالإستمارات المقبولة

النسبة المئوية	العدد	البيان	
%100	150	عدد الإستمارات الموزعة	
%21	31	عدد الإستمارات الغير مسترجعة	إجمالي الموزع (150 إستمارة)
%79	119	عدد الإستمارات الواردة	
%24	28	عدد الإستمارات الملغاة	إجمالي الوارد (119 إستمارة)
%76	91	عدد الإستمارات المقبولة	

المصدر: من إعداد الباحثة

الفرع الثالث: حدود الدراسة

تمثلت فيما يلي:

أولاً: الحدود الموضوعية: إهتمت هذه الدراسة بالمواضيع و المحاور المرتبطة بالجانب المحاسبي المتعلق بالمعلومات المحاسبية وخصائصها و مدى تأثيرها على عملية إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة بعد تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي.

¹ - محمود عبد الحليم منسي، خالد حسن الشريف، التحليل الإحصائي للبيانات بإستخدام برنامج SPSS، الجزء الأول، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2014، ص10.

ثانيا: الحدود الجغرافية (المكانية): إهتمت هذه الدراسة بتحديد أثر خصائص المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، والتي تم محاولة حصرها في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية التي يتمحور أساس نشاطها ضمن الإطار الجغرافي لكل من ولاية بسكرة، خنشلة وباتنة.

ثالثا: الحدود البشرية: تعتمد هذه الدراسة على آراء و إجابات عمال و رؤساء مصلحة المالية و المحاسبة ورؤساء المصالح الأخرى التي لها علاقة بقسم المحاسبة كمشاركين في عملية إتخاذ القرار، بالإضافة إلى المدير (من له سلطة إتخاذ القرار) في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

رابعا: الحدود الزمانية: تم المباشرة في العمل على الدراسة الميدانية إنطلاقا من شهر أوت 2017 فور البدء بإعداد الإستمارة و من ثم تعديلها وإرسالها للتحكيم من قبل المختصين، ومن ثم تم المباشرة في توزيعها على العينة الإستطلاعية المقصودة إلى غاية منتصف سنة 2018 أين تم جمع الإستمارات الموزعة والإنطلاق في العمل عليها؛

المطلب الثاني: خطوات تحضير إستمارة الإستبيان

إن الإعتماد على الإستبيان كحل لمعالجة إشكالية محاسبية يعد من أصعب الطرق التي يمكن إستخدامها، ذلك أن أغلب المشاكل المحاسبية لا بد من ترجمتها و حلها عدديا، بالتالي فإن تحضير الإستبيان و تحديد عينة الدراسة في هذه الحالة هي أصعب وأول عمل يقوم به الباحث في حالة إختيار هذا النوع من الدراسات الميدانية في تخصص محاسبة، إذ لا بد أن يتم إختيار الأسئلة المحددة لهذا الإستبيان بدقة و عناية كبيرة، مع التركيز على ضرورة إختيار عينة الدراسة التي لا بد أن تكون في التخصص و على دراية بمختلف جوانب و متغيرات الموضوع، و من خلال هذا المبحث سنحاول تبيان أهم المراحل التي تم من خلالها تحضير أسئلة إستمارة الإستبيان بالإضافة إلى تحديد كيفية إختيار عينة الدراسة، و من ثم تبيان درجة ثبات أسئلتها، مع توضيح منهج الدراسة المستخدم للوصول إلى النتائج المتوقعة، و فيما يلي سنحاول تبيان أهم الخطوات التي تم إتباعها لتحضير إستمارة الإستبيان التي تم إعتمادها في هذا الفصل كما يلي:

الفرع الأول: مصادر جمع بيانات الدراسة

هناك نوعان من المصادر لجمع البيانات تم اللجوء إليهما في كل من الجانب النظري والتطبيقي وهما:

أولا: المصادر العلمية (الثانوية): لقد إتجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر العلمية والتي تتمثل في القوانين، المراسيم، الأوامر والتعيمات التي أصدرها المشرع الجزائري في إطار تطرقه للمعلومات محاسبية التي تتوفر على مجموعة من الخصائص المميزة لها، وكذا كم الكتب و المراجع العربية و الأجنبية ذات العلاقة، بالإضافة إلى المقالات والبحوث و المذكرات وكذا المداخلات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانيا: المصادر الأولية: الإكتفاء بالمصادر العلمية فقط غير كافي من أجل تحقيق أهداف الدراسة و التحقق من صحة الفرضيات، لذا تم اللجوء إلى المصادر الأولية لمعالجة الدراسة الميدانية لموضوع البحث من خلال الإستبيان كأداة رئيسية للبحث و الذي صمم خصيصا لهذا الغرض و تم توزيعه على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفرع الثاني: تقسيم الإستبيان

في إطار تحضير أسئلة الاستبيان تم تقسيمها لعدة محاور وفق التالي:

أولا: تحضير أسئلة إستمارة الإستبيان: قبل أن نستهل العمل الخاص بتحضير إستمارة الإستبيان لابد من إعطاء مفهوم لهذا المصطلح الذي قد يخفى على كثير من الباحثين الجدد أو محيي الإطلاع من تخصصات أخرى، ولهذا المصطلح "إستبانة" عدة تسميات منها جمع المعلومات، الإستفتاء، إستخبار، إستطلاع الرأي.... إلخ، هذه التسميات وإن اختلفت في لفظها إلا أن مدلولها ومعناها متقارب جدا، فالإتفاق يكمن في أنها "أداة لجمع البيانات من أفراد أو جماعات كبيرة الحجم ذات كثافة سكانية عالية، وعن طريق عمل إستمارة تضم مجموعة من الأسئلة أو العبارات بغية الوصول إلى معلومات كمية أو كمية، وقد تستخدم بمفردها أو قد تستخدم مع غيرها من أدوات البحث العلمي الأخرى، وذلك للكشف عن الجوانب التي يحددها الباحث".¹

من خلال التعريف السابق و لمعرفة أثر خصائص المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، ذلك أنه يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية المعبر عنها في شكل قوائم و تقارير مالية من قبل المكلفين بعملية إتخاذ القرارات المالية، قامت الباحثة بتصميم إستمارة إستبيان لجمع مختلف المعلومات الخاصة بالجانب الميداني للدراسة.

إذ تمت المباشرة في هذه العملية من خلال الإطلاع على بعض الدراسات السابقة التي تناولت كلا متغيري الدراسة، والتي تم فيها الإعتماد على إستمارة الإستبيان كطريقة لمعالجة الإشكالية المطروحة و إثبات صحة الفرضيات الموضوعية من عدمها، مع الأخذ في عين الإعتبار إجراء بعض التعديلات للتماشي مع التغيرات التي طرأت على واقع الممارسات المحاسبية الدولية و الجزائرية.

من هذا المنطلق حاولت الباحثة أولا بناء إستمارة مبنية على أساس علمي، مع التركيز على ضرورة تبسيط الأسئلة التي جاء بها هذا الإستبيان و الإبتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل أفراد العينة الموجهة لهم، إذ تم تقسيم هذه الإستمارة إلى جزئين:

1- الجزء الأول: الخاص بالمعلومات الشخصية المتعلقة بالمجيب على الأسئلة من خلال معرفة جنسه، عمره، مؤهله العلمي، بالإضافة إلى أهم المعلومات اللازم معرفتها من أجل تحديد و إختيار العينة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، من خلال تحديد التخصص الدراسي والذي يجب أن يكون له علاقة بصلب الموضوع (كالمحاسبة بمختلف تفرعاتها أو التسيير، إدارة أو غيرها من التخصصات التي لها دراية بجانب

¹ - زياد بن علي بن محمود الجرجاوي، القواعد المنهجية التربوية لبناء الإستبيان، مطبعة أبناء الجراح، غزة، فلسطين، 2010، ص (14-16).

المعلومات المحاسبية وإتخاذ القرار) ، الوظيفة التي يشغلها داخل المؤسسة كون الإستبيان محدد لوظائف دون الأخرى (محاسب، رئيس مصلحة المحاسبة، مدير المؤسسة، و رئيس أي مصلحة لها علاقة بالمحاسبة) إذ هم فقط المعنيين في المؤسسة بإعداد وتوجيه و إستغلال المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى تحديد سنوات الخبرة المهنية.

2- الجزء الثاني: تم تخصيصه لمحاور الدراسة و الذي قسم بدوره إلى ثلاثة محاور من أجل الوصول إلى الهدف المرغوب منه من أجل اثبات فرضيات الدراسة.

ثانيا: محاور و مجالات الإستبيان: بعد أن تم تحكيم الإستبانة والإلتزام بكافة الملاحظات المقدمة من قبل المحكمين، تم التوصل إلى إعداد الإستبيان في شكله النهائي (أنظر الملحق رقم 2) الذي يتكون من 36 سؤال مقسم على 3 محاور رئيسية كل محور مقسم لعدد من المجالات كما يلي:

1- المحور الأول: تم في هذا المحور التركيز على الخصائص الرئيسية التي تتميز بها المعلومات المحاسبية، التي تم التطرق لها من خلال الدراسة النظرية و التي تتمثل في كل من خاصية الملاءمة والموثوقية، بإجمالي 14 سؤال وفق التقسيم التالي:

أ- المجال الأول: خصص لمعرفة مدى تميز المعلومات المحاسبية المعدة والمقدمة من قبل المؤسسة الاقتصادية بخاصية الملائمة لكل من معديها ومستخدميها من خلال إعطاء أسئلة تتعلق بمدى توافر الخصائص الفرعية لهذه الخاصية المتمثلة في (التوقيت المناسب، القدرة التنبؤية والقدرة الارتدادية) بالإضافة إلى مجموعة من النقاط المتحركة في هذه الخاصية المتمثلة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي وكذا كل من تطبيق مبدأي القياس و الإفصاح المحاسبي على هذه المعلومات، و يتكون هذا المجال من 7 أسئلة.

ب- المجال الثاني: خصص لمعرفة مدى تميز المعلومات المحاسبية بخاصية الموثوقية هذه الخاصية على غرار خاصية الملاءمة تتميز بثلاث خصائص فرعية تتمثل في كل من (توحيد الأساليب و الطرق المحاسبية، الحياد والمصدقية) ثم محاولة تبيان مدى تحلي المعلومات المحاسبية المعمول بها بقدر كافي منها من خلال أسئلة هذا المجال مع مراعاة التطرق لنفس النقاط الخاصة بكل من تطبيق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية دون أن ننسى تطبيق كل من مبدأي الإفصاح والقياس المحاسبي، و يتكون هذا المجال من 7 أسئلة.

2- المحور الثاني: تم التركيز على الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية هذه الخصائص التي تعد مكملة لكل من الخاصيتين الرئيسيتين السابقتين، ممثلة في كل من خاصية الثبات و القابلية للمقارنة وخصص لهذا المحور 8 أسئلة، قسم إلى مجالين هما:

أ- المجال الأول: خصص لمعرفة مدى تميز المعلومات المحاسبية بخاصية الثبات من خلال إتباع طرق وسياسات محاسبية موحدة ومعرفة هل ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحقيق هذه الخاصية، وهل أي تغيير يطرأ على هذه السياسات يتم الإفصاح عنه أم لا، و يتكون هذا المجال من 4 أسئلة.

ب- المجال الثاني: خصص لمعرفة مدى تميز المعلومات المحاسبية بخاصية القابلية للمقارنة هذه الخاصية التي حاولنا من خلال الأسئلة المتعلقة بها من معرفة مدى القدرة على مقارنة المعلومات المحاسبية للمؤسسة نفسها على مر سنوات متعددة، أو هل يمكن مقارنة معلوماتها مع معلومات مؤسسة أخرى لنفس السنة أو لسنوات متعددة بالإضافة لمعرفة مدى مساهمة نظام المحاسبي المالي في تسهيل هذه العملية، وهل الإفصاح عن هذه المعلومات من شأنه أن يسهل العمل بها، ويتكون هذا المجال من 4 أسئلة.

3- المحور الثالث: يتعلق بعملية إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال التركيز على القرارات المالية بصفة عامة من ثم التطرق لكل من قرار التمويل و الإستثمار كونهما أساس الدراسة، تم تخصيص 14 سؤال لهذا المحور، قسم إلى مجالين وهما:

أ- المجال الأول: خاص بعملية إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال معرفة ماهي مصادر تمويل كل مؤسسة وهيكلها المالي وهل تتحمل تكلفة تمويل كأسلوب في إختيار مصدر تمويل دون الآخر، بالإضافة إلى تحديد مدى معرفة أفراد العينة بما يعرف بجدول التمويل و نظام المعلومات التمويلية وهل يتم العمل به أم لا، قسم هذا المجال إلى 7 أسئلة من إجمالي أسئلة المحور الثالث؛

ب- المجال الثاني: خصص لعملية إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، إذ أن الأسئلة التي تم صياغتها في هذا المجال تخص كيفية و مدى توسع المؤسسة في هذا القرار و هل له أثر عليها أم لا، وتضمن 7 أسئلة.

الفرع الثالث: قياس مدى الموافقة على محاور الإستبيان

إذا كان الهدف من هذه الدراسة هو قياس درجة موافقة أفراد العينة على فقرات الإستبيان، فإن المقياس المناسب هو مقياس درجة الموافقة، ومن أشهر هذه المقاييس "مقياس ليكرت لدرجة الموافقة، وهذا المقياس إما ثلاثي أو خماسي"¹، هذا المقياس تم إستخدامه منذ عام 1932 وكان ذلك بواسطة الدكتور "رانسيس ليكرت"، ويعتبر هذا المقياس من أشهر المقاييس إستخداما وذلك لسهولة تطبيقه وتحليل نتائجه، ويستخدم لمعرفة إتجاهات و آراء ومواقف أفراد العينة.²

¹ - أحمد عودة عبد المجيد، مفاهيم التقييم والقياس و الأداء، الحلقة العلمية ل: قياس الأداء في العمل الأمني، كلية التدريب، الرياض، السعودية، 21-23 جانفي 2013، ص 10.

² - فوزي حبيب حافظ، القياس وتطبيقاته في البحوث الميدانية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، جدة، السعودية، 1425هـ، ص 35.

ولهذه الدراسة تم إختيار مقياس ليكارت الخماسي المكون من 5 درجات، لقياس موافقة المستجيبين لفقرات الإستبيان مقسمة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (4-2): يوضح درجات سلم ليكارت الخماسي

المحور الأول والمحور الثاني					المحور المعني والإستجابة
أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما	
1	2	3	4	5	الدرجة
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإستجابة والمحور المعني
المحور الثالث					

المصدر: من إعداد الباحثة

من الأخطاء الشائعة في هذا المقياس هو عدم إستخدام كلمة "محايد" وإستخدام بدلا منها إما "الأدري" أو "غير متأكد" أو "موافق إلى حد ما"، وكل هذه أخطاء والصحيح هو إستخدام كلمة "محايد" لأنها أساس مقياس ليكارت.¹ بعد أن يقوم كل فرد من أفراد العينة المختارة بتحديد مدى موافقته على عبارات الإستمارة المقدمة لهم، و بعد عمليات التفريغ والتحليل والتفسير لتلك الدرجات و البيانات يتم التعرف على إتجاهات أفراد العينة بشأن الظاهرة المدروسة سواء كلياً أو جزئياً (من خلال معرفة إتجاه كل محور أو مجال) أو كل عبارة على حدى، إذ تعطى لكل درجة من درجات الموافقة لمقياس ليكارت المتوسطات الحسابية الموزونة التالية:

جدول رقم (4-3): يوضح المتوسط الحسابي و الأهمية النسبية لدرجات سلم مقياس ليكارت الخماسي

الدرجة	الإستجابة	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية
1	أبدا	1,00 – 1,79	ضعيفة جدا
2	نادرا	1,80 – 2,59	ضعيفة
3	أحيانا	2,60 – 3,39	متوسطة
4	غالبا	3,40 – 4,19	كبيرة
5	دائما	4,20 – 5,00	كبيرة جدا

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الثالث: إختيار الثبات لفقرات الإستبيان

تحديد ثبات الإستبيان الذي يقصد من وراء قياسه أن الإستبيان سيعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة وتحت نفس الظروف وبنفس الشروط، أي ضمان الإستقرار في نتائج الإستبيان وأنها لن تتغير بشكل كبير،

¹ - أحمد عودة عبد المجيد، مرجع سابق، ص 11.

بالإضافة إلى قياس صدق إتساقه الداخلي من خلال تحديد مدى ترابط كل عبارة مع المجال أو المحور الذي تنتمي إليه، وذلك باستخدام عدة طرق، وتم اللجوء في هذه الدراسة إلى كل من الصدق الظاهري (التحكيم)، وقياس الثبات باستخدام مقياس ألفا كرونباخ، ومقياس Split Half، و لقياس صدق الإتساق الداخلي لأداة الدراسة تم الاعتماد على معامل الارتباط Pearson.

المعاملات السابق ذكرها تم إستخراجها باستخدام برنامج SPSS، هذا الأخير ماهو إلا إختصار للأحرف اللاتينية التي معناها "الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية"، وهي حزم حاسوبية متكاملة لإدخال البيانات و تحليلها، ظهرت أول نسخة من هذا البرنامج عام 1968، ويعد من أكثر البرامج إستخداما لتحليل المعلومات الإحصائية في علم الإجتماع.¹

الفرع الأول: الصدق الظاهري (تحكيم الاستبانة)

يقصد بالصدق الظاهري هو العملية التي تلي مرحلة إعداد الإستهانة و تسبق مرحلة توزيعها على العينة المقصودة، فمن خلال هذه المرحلة يتم التوصل إلى شكل علمي، منهجي نهائي للإستهانة المراد العمل بها، ويتم هذا من خلال قيام عدد من المحكمين ممن لهم دراية بجانب الموضوع المراد دراسته أو بالجانب الإحصائي أو الأدبي لضمان الصياغة الصحيحة لهذا الإستهان.

ولقياس ثبات هذه الإستمارة ظاهريا تم الإستعانة بمحكمين متمثلين في أساتذة جامعيين من عدة جامعات جزائرية، مختصين في كل من مجال المحاسبة، المجال الإحصائي والأدبي بلغ عددهم 8 أساتذة (أنظر الملحق رقم 3)، للإستفادة من خبرتهم كل في مجاله، للتأكد من أن الأسئلة وضعت وفق الصياغ العلمي الذي يتوقع منه قياس الغرض الذي وضعت من أجله، وقد تحصلت الباحثة على عدد من الملاحظات التي تم الإلتزام بها فيما يتعلق بحذف وإضافة فقرات أخرى ذات دلالة أكثر، و إعادة تقسيم الفقرات بطريقة أحسن، وفور الإنتهاء من هذه العملية تم التوصل إلى الإستهان الذي تم توزيعه في صورته النهائية. (أنظر الملحق رقم 2)

الفرع الثاني: قياس ثبات فقرات الإستهان باستخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha de Cronbach

تم توزيع الإستمارة التي سبق إعدادها على عينة إستطلاعية، وقدر عدد الإستمارات التي تم جمعها ب 30 إستمارة قابلة للتحليل، ومن ثم تم إفراغ معلوماتها في البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار 23، وهذا من أجل تسهيل عملية تحليل النتائج المتوصل إليها، وفيما يلي سنتطرق إلى تبيان كيفية قياس ثبات فقرات الإستهان أو ما يعرف بالإتساق الداخلي لفقرات الإستهان باستخدام معامل ألفا كرونباخ، هذا المعامل الذي يستخدم عندما نود قياس ثبات التقديرات التي نحصل عليها من الإستهانات التي تقيس موضوع يفترض تجانس عباراته، قيمته المعتمدة بين الصفر والواحد ومتوسطه 0.6²، وفي حالة ما إذا كان المعامل أقل من المتوسط المعتمد فمن خلال البرنامج

¹ - عبد اللاه إبراهيم الفقي، الإحصاء التطبيقي باستخدام برنامج SPSS، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص 17.

² - فضيل دليو، معايير الصدق والثبات في البحوث الكمية و الكيفية، العدد 19، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة محمد المنين دباغين، سطيف، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 87.

الإحصائي المتبع يمكن تحديد أي الفقرات كانت سببا في هذا الاختلال لإزالتها وإعادة توزيعه على العينة النهائية التي ستطبق عليها الدراسة، وقامت الباحثة وفق هذا المعامل بحساب معامل الثبات لكل من محاور الدراسة مع مجالاتها وتحديد الثبات الكلي للإستبيان، هذا ما يمكن تبيانته من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-4): إختبار ثبات فقرات الإستبيان بإستخدام معامل Alpha de Cronbach

البيان	عدد الفقرات	Alpha de Cronbach
المحور الأول: الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية	14	0,817
أولا: تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الملاءمة	07	0,698
ثانيا: تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الموثوقية	07	0,787
المحور الثاني: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية	08	0,830
أولا: تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الثبات	04	0,651
ثانيا: تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية القابلية للمقارنة	04	0,870
المحور الثالث: إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	14	0,880
ثانيا: عملية إتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية	07	0,856
ثالثا: عملية إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية	07	0,890
الإستبيان الكلي	36	0,886

*مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على مخرجات SPSS V.23

يتضح من الجدول رقم (4-4) أن معامل الثبات العام للإستبيان الكلي لإجمالي الفقرات الأربعة و ثلاثون بلغ (0,886) مما يشير إلى أن درجة الثبات قوية جدا فيما يخص فقرات الإستبيان ككل وهذا ما تم تأكيده من خلال حساب معامل ثبات المحاور والمجالات المحددة للدراسة، حيث أن ثبات المحاور الثلاث تراوح ما بين (0,817) كحد أدنى و (0,880) كحد أعلى، في حين أن الثبات فيما يخص مجالات الدراسة فقد تراوح بين (0,651) أدنى قيمة و بلغت أعلى قيمة (0,890)، مما يشير إلى درجة موثوقية ممتازة من الكل إلى الجزء، هذا يدل على أن الإستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات التي من خلالها يمكن الإعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة.

الفرع الثالث: قياس ثبات فقرات الإستبيان بإستخدام طريقة التجزئة النصفية Split Half

تعد طريقة التجزئة النصفية أحد الطرق التي يتم إستخدامها في إيجاد معامل ثبات فقرات الإستبيان، حيث يتم تقسيم فقرات الإستبيان إلى قسمين، القسم الأول يخص الأسئلة الفردية (س1، س3، س5..... إلخ) والقسم الثاني يخص الأسئلة الزوجية (س2، س4، س6..... إلخ)، ومن خلال البرنامج الإحصائي المعمول به يتم حساب معامل

ألفا كرونباخ لكل قسم على إنفراد، من ثم حساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية و درجات الأسئلة الزوجية، من ثم تصحيح هذا المعامل بمعادلة سبيرمان براون وهذا ما سنبيته من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-5): اختبار ثبات فقرات الإستبيان باستخدام معامل التجزئة النصفية Split-Half

معامل ارتباط	معامل	عدد الفقرات	البيان
Spearman-Brown	Split-Half		
0,839	0,722	14	المحور الأول: الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية
0,760	0,608	07	أولاً: تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الملاءمة
0,803	0,667	07	ثانياً: تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الموثوقية
0,849	0,737	08	المحور الثاني: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية
0,677	0,511	04	أولاً: تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الثبات
0,912	0,838	04	ثانياً: تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية القابلية للمقارنة
0,941	0,889	14	المحور الثالث: إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
0,947	0,898	07	ثانياً: عملية إتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية
0,934	0,874	07	ثالثاً: عملية إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسة الاقتصادية
0,939	0,885	36	الإستبيان الكلي

*مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات SPSS V.23

يوضح الجدول رقم (4-5) معاملين هما معامل Split-Half ومعامل الارتباط Spearman-Brown، فالقيم التي تخص المعامل الأول هي قيم ارتباط الجزئين الذي تم فصلهما في حين أن المعامل الثاني ما هو إلا تصحيح للمعامل الأول لإعطاء الارتباط الأنسب، فقد تراوحت قيمة معامل Split-Half للمجالات المحددة لمحاور الدراسة بين أدنى قيمة (0,511) وأعلى قيمة (0,898) هذه القيم تدل على وجود ارتباط بين الفقرات المكونة للمجالات إلا أن هذا الارتباط به غير دال وهذا ما تم تصحيحه بموجب معام الارتباط Spearman-Brown، الذي أصبحت القيم بموجبه تتراوح بين أدنى قيمة (0,677) و أعلى قيمة (0,947) أي أنها أصبحت تعبر عن علاقة دالة ومقبولة، نفس الشيء بالنسبة للمعاملات الخاصة بمحاور الدراسة التي بموجب المعامل الأول كانت تتراوح بين أدنى قيمة (0,722) وأعلى قيمة (0,889) و التي تم تصحيحها وفق المعامل الثاني لتصبح قيمها تتراوح بين أدنى قيمة (0,839) وأعلى قيمة (0,941) هذا ما يدل في كلتا الحالتين على ثبات قوي لفقرات الإستبيان المكونة لمحاور الدراسة.

في حين قيمتهما للإستبيان ككل بلغت على التوالي (0,887) و (0,940) وهي معدلات عالية تشير إلى ثبات وإرتباط عالي لفقرات الإستبيان ومصادقته بدرجة عالية، وهذا ما يجعلها تتوافق مع المعامل السابق (ألفا كرونباخ) بأنه يمكن الإعتماد عليه في إجراء الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي للبيانات

من أجل إعطاء تحليل منهجي للبيانات المجمعة لابد من إجراء مجموعة من التحاليل الاحصائية التي تعطي فكرة عامة للموضوع الذي يتم دراسته ميدانيا من خلال تحديد مدى ترابط فقرات الإستبيان عن طريق تحديد الإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان بالإضافة إلى تحليل الجزء الأول للإستبيان الخاص بالمعلومات الشخصية المتعلقة بالعينة المستهدفة (الكلية)، بالإضافة إلى تحديد كل من المتوسط و الإنحراف المعياري لعبارات الجزء الثاني من الإستبيان والمتمثل في محاور الدراسة كما يلي:

المطلب الأول: قياس صدق الإتساق الداخلي لعبارات الإستبيان

صدق الإتساق الداخلي يقصد به مدى إتساق كل عبارة من عبارات الإستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه هذه العبارة، وذلك عن طريق حساب معاملات الإرتباط بين كل عبارة من عبارات الإستبيان والدرجة النهائية للمجال نفسه (تتم من الجزء للكل)، في هذه الحالة يتم إستخدام معامل بيرسون Pearson لتحديد معامل الإرتباط. تم تطبيق هذا المعامل بالإعتماد على البيانات المجمعة من العينة الإستطلاعية لمعرفة مدى ترابط المحاور المكونة للإستبيان مع الإستبيان ككل، لقياس صدق الإتساق الظاهري له من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-6): صدق الإتساق الداخلي لمحاور الإستبان الكلي

الإستبيان الكلي			
رقم المحور	المحاور	معامل الإرتباط Pearson	مستوى الدلالة
المحور الأول	الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية	0,674**	0,000
المحور الثاني	الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية	0,563**	0,001
المحور الثالث	إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	0,816**	0,000

* عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0,05)$

** عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0,01)$

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على مخرجات SPSS V.23

يوضح الجدول رقم (4-6) أعلاه معامل الإرتباط Pearson بين كل من محاور الدراسة المتمثلة في محور الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية ومحور الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية ومحور إتخاذ القرارات المالية وبين

الإستبيان كله، حيث أن مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$) أي عند مستوى ثقة عالي جدا، هذا ما يدل على أن محاور الإستبيان تتمتع بإتساق ومصداقية للعمل عليها.

إنطلاقا من هنا سيتم حساب معامل الارتباط لكل عبارة بالمجال الذي تنتمي إليه، من حساب معامل الارتباط لكل مجال مع المحور الذي تنتمي إليه، لتأكيد أن الإتساق الداخلي لكل محور مع عبارات الإستبيان ككل تتمتع بإتساق عالي وفق التالي:

الفرع الأول: صدق الإتساق الداخلي للمحور الأول

هذا المحور مقسم لمجالين ولكل مجال عبارات محددة لذا وقبل أن نقوم بقياس صدق الإتساق الداخلي لهذا المحور لابد أولا من قياس صدق الإتساق الداخلي لكل مجال وفق التالي:

أولا: صدق الإتساق الداخلي لعبارات مجال خاصية الملاءمة: عن طريق تحديد معامل الارتباط لكل عبارة مكونة لخاصية الملاءمة مع المجال الكلي (خاصية الملاءمة) الذي تنتمي إليه، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-7): صدق الإتساق الداخلي لعبارات مجال خاصية الملاءمة

رقم العبارة	العبارات	معامل الارتباط Pearson	مستوى الدلالة
1	إيصال المعلومات المحاسبية المقدمة في شكل قوائم و تقارير مالية في الوقت المناسب لمستخدميها	0,441*	0,015
2	القوائم و التقارير المالية توفر معلومات محاسبية ذات قدرة تنبؤية مستقبلية لمتخذي القرارات	0,669**	0,000
3	المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم و التقارير المالية لها أثر رجعي (أثر عكسي) عند القيام بتصحيح أو إعداد معلومات محاسبية جديدة	0,760**	0,000
4	تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها في إعداد القوائم و التقارير المالية يضمن توفير قوائم و تقارير مالية ملاءمة	0,538**	0,002
5	إعتماد النظام المحاسبي المالي ساهم في إعداد قوائم و تقارير مالية ملائمة أكثر مما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني	0,750**	0,000
6	القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم و التقارير المالية وفق القوانين المعمول بها يجعلها أكثر ملاءمة	0,510**	0,004
7	تطبيق مبدأ الإفصاح عن القوائم و التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية يضمن ملاءمتها للمستفيدين منها	0,425*	0,019

* عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)

** عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$)

المصدر: من إعداد الباحثة إعتامدا على مخرجات SPSS V.23

يوضح الجدول رقم (4-7) أعلاه معامل الارتباط Pearson بين كل عبارة من عبارات مجال خاصية الملاءمة وبين المجال كله، حيث أن مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) أي عند مستوى ثقة عالي جدا، مما يقودنا إلى أن عبارات المجال صادقة ومتناسقة لإجراء الدراسة عليها.

ثانيا: صدق الإتساق الداخلي لعبارات مجال خاصية الموثوقية: بحساب معامل الارتباط لكل عبارة مكونة لهذا المجال مع المجال الكلي لخاصية الموثوقية، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-8): صدق الإتساق الداخلي لعبارات مجال خاصية الموثوقية

رقم العبارة	العبارات	معامل الارتباط Pearson	مستوى الدلالة
8	توحيد أساليب و طرق قياس المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والتقارير المالية	0,387*	0,035
9	تتميز عملية إعداد القوائم و التقارير المالية بالموضوعية و الحياد	0,590**	0,001
10	تتميز القوائم و التقارير المالية بتقديم معلومات محاسبية شفافة و صادقة	0,680**	0,000
11	الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم و التقارير المالية يجعلها أكثر موثوقية	0,736**	0,000
12	إعداد القوائم و التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي جعلها أكثر موثوقية من قبل مستخدميها	0,794**	0,000
13	القياس المحاسبي وفق القوانين المعمول بها للمعلومات المحاسبية يعطيها موثوقية أكثر من قبل المطلعين عليها	0,736**	0,000
14	الإفصاح بشفافية عن قوائم و تقارير مالية للمؤسسات الإقتصادية يكسبها خاصية الموثوقية لدى كل من يتحصل عليها	0,727**	0,000

** عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$)

* عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS V.23

يوضح الجدول رقم (4-8) أعلاه معامل الارتباط Pearson بين كل عبارة من عبارات مجال خاصية الموثوقية وبين المجال كله، حيث أن مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) أي عند مستوى ثقة عالي جدا، هذا ما يدل على أن عبارات المجال صادقة ومتناسقة لإجراء الدراسة عليها.

ثالثا: صدق الإتساق الداخلي لمجالات محور الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية: عن طريق حساب معامل الارتباط لكل من مجالي خاصية الملاءمة والموثوقية مع محور الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-9): صدق الإتساق الداخلي لمجالات المحور الأول

المحور الأول: الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية			
رقم المجال	المجالات	معامل الارتباط Pearson	مستوى الدلالة
المجال الأول	تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الملائمة	0,865**	0,000
المجال الثاني	تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الموثوقية	0,870**	0,000

* عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) ** عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$)

المصدر: من إعداد الباحثة إعتقادا على مخرجات SPSS V.23

يوضح الجدول رقم (4-9) أعلاه معامل الارتباط Pearson بين كل من المجالات المكونة لمحور الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية وبين المحور كله، حيث أن مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$) أي عند مستوى ثقة عالي جدا، هذا ما يدل على أن مجالات المحور تتضمن إتساق ومصدقية للعمل عليها.

الفرع الثاني: صدق الإتساق الداخلي للمحور الثاني

هذا المحور على خلاف المحور الأول مقسم لمجالين ولكل مجال عبارات تحدهه وقبل القيام بقياس صدق الإتساق الداخلي لهذا المحور لابد من قياس صدق الإتساق الداخلي لكل مجال أولا وفق التالي:

أولا: صدق الإتساق الداخلي لعبارات خاصية الثبات: عن طريق تحديد معامل الارتباط لكل عبارة مكونة لخاصية الثبات مع المجال الكلي (خاصية الثبات) الذي تنتمي إليه، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-10): صدق الإتساق الداخلي لعبارات مجال خاصية الثبات

رقم العبارة	العبارات	معامل الارتباط Pearson	مستوى الدلالة
15	يتم إعداد القوائم و التقارير المالية عن طريق تطبيق طرق محاسبية موحدة	0,516**	0,004
16	يتم إعداد القوائم و التقارير المالية المراد العمل بها وفق تطبيق سياسات محاسبية ثابتة و متعارف عليها	0,848**	0,000
17	تتميز القوائم و التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بالثبات في الطرق والسياسات المحاسبية المعمول بها	0,865**	0,000
18	الإفصاح عن الطرق و السياسات المحاسبية المعمول بها في إعداد القوائم و التقارير المالية، وفي حالة التغيير يشترط أن تكون الطرق و السياسات المحاسبية الجديدة متماشية مع الطرق والسياسات السابقة	0,664**	0,000

* عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) ** عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$)

المصدر: من إعداد الباحثة إعتقادا على مخرجات SPSS V.23

يوضح الجدول رقم (4-10) أعلاه معامل الارتباط Pearson بين كل عبارة من عبارات مجال خاصية الثبات وبين المجال كله، حيث أن مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$) أي عند مستوى ثقة عالي جدا، هذا ما يدل على أن عبارات المجال صادقة ومتناسقة لإجراء الدراسة عليها.

ثانيا: صدق الإتساق الداخلي لعبارات خاصية القابلية للمقارنة: بحساب معامل الارتباط لكل عبارة مكونة لهذا المجال مع المجال الكلي لخاصية الموثوقية، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-11): صدق الإتساق الداخلي لعبارات مجال خاصية القابلية للمقارنة

رقم العبارة	العبارات	معامل الارتباط Pearson	مستوى الدلالة
19	تتصف القوائم و التقارير المالية المقدمة بقابليتها للمقارنة من سنة لأخرى	0,681**	0,000
20	تتصف القوائم و التقارير المالية المقدمة بقابليتها للمقارنة بين مؤسستين أو أكثر خلال نفس السنة أو من سنة لأخرى	0,873**	0,000
21	تطبيق النظام المحاسبي المالي يوفر قوائم و تقارير مالية قابلة للمقارنة من سنة لأخرى أو فيما بين المؤسسات	0,946**	0,000
22	الإفصاح عن القوائم و التقارير المالية التي تم قياسها وفق القانون المعمول به يجعلها قابلة للمقارنة	0,882**	0,000

* عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) ** عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$)

المصدر: من إعداد الباحثة إعتامدا على مخرجات SPSS V.23

يوضح الجدول رقم (4-11) أعلاه معامل الارتباط Pearson بين كل عبارة من عبارات مجال خاصية القابلية للمقارنة وبين المجال كله، حيث أن مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$) أي عند مستوى ثقة عالي جدا، هذا ما يدل على أن عبارات المجال صادقة ومتناسقة لإجراء الدراسة عليها.

ثالثا: صدق الإتساق الداخلي لمجالات محور الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية: عن طريق حساب معامل الارتباط لكل من مجالي خاصية الثبات والقابلية للمقارنة مع محور الخصائص الثانوية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-12): صدق الإتساق الداخلي لمجالات محور الثاني

المحور الثاني: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية			
رقم المجال	المجالات	معامل الارتباط Pearson	مستوى الدلالة
المجال الأول	تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الثبات	0,805**	0,000
المجال الثاني	تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية القابلية للمقارنة	0,914**	0,000

* عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) ** عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$)

المصدر: من إعداد الباحثة إعتامدا على مخرجات SPSS V.23

يوضح الجدول رقم (4-12) أعلاه معامل الارتباط Pearson بين كل من المجالات المكونة لمحور الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية وبين المحور كله، حيث أن مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$) أي عند مستوى ثقة عالي جدا، هذا ما يدل على أن مجالات المحور تضمن إتساق ومصداقية للعمل عليها.

الفرع الثالث: صدق الإتساق الداخلي للمحور الثالث

هذا المحور مقسم لثلاث مجالات ولكل مجال عبارات محددة لذا وقبل ان نقوم بقياس صدق الإتساق الداخلي لهذا المحور لابد أولا من قياس صدق الإتساق الداخلي لكل مجال وفق التالي:

أولا: صدق الإتساق الداخلي لعبارات إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: بحساب معامل الارتباط لكل عبارة مكونة لهذا المجال مع المجال الكلي (إتخاذ قرار التمويل)، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-13): صدق الإتساق الداخلي لعبارات مجال إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

رقم العبارة	العبارات	معامل الارتباط Pearson	مستوى الدلالة
23	تمويل المؤسسة يعتمد على عدة مصادر مختلفة لسد الاحتياجات المالية للمؤسسة الاقتصادية	0,733**	0,000
24	قرارات التمويل التي تتعلق بالمصادر الداخلية هي القرارات الأقل خطورة من الناحية المالية	0,710**	0,000
25	اعتماد هيكل تمويل دون الآخر يكون من خلال اعتماد مزيج من مصادر التمويل المتاحة لكل مؤسسة وفق إحتياجاتها المالية	0,746**	0,000
26	يتم إتخاذ قرار التمويل بناء على نظم المعلومات المالية التمويلية التي تحدد وفق ما توفره النظم الأخرى من معلومات و خاصة نظم المعلومات المحاسبية	0,877**	0,000
27	تكلفة التمويل كأسلوب لاختيار مصدر من مصادر التمويل يكون من خلال تحقيق هذا الأخير لأقل تكلفة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى	0,805**	0,000
28	من خلال جدول التمويل يتم تحديد الاحتياجات المالية المستقبلية وتبيان انسب الطرق لتمويلها	0,610**	0,000
29	تتم مراقبة تنفيذ القرارات التمويلية المتخذة سابقا أو حاليا بناء على تفريغ كافة المعلومات المتعلقة بهذه القرارات في ما يعرف بجدول التمويل	0,746**	0,000

** عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$)

* عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)

المصدر: من إعداد الباحثة إعتامدا على مخرجات SPSS V.23

يوضح الجدول رقم (4-13) أعلاه معامل الارتباط Pearson بين كل عبارة من عبارات مجال إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وبين المجال كله، حيث أن مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$) أي عند مستوى ثقة عالي جدا، هذا ما يدل على أن عبارات المجال صادقة ومتناسقة لإجراء الدراسة عليها.

ثانيا: صدق الإتساق الداخلي لعبارات إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: بحساب معامل الارتباط لكل عبارة مكونة لهذا المجال مع المجال الكلي (إتخاذ قرار الإستثمار)، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-14): صدق الإتساق الداخلي لعبارات مجال إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

رقم العبارة	العبارات	معامل الارتباط Pearson	مستوى الدلالة
30	تتم عملية إتخاذ قرار الإستثمار من قبل الإدارة العليا للمؤسسة بالاعتماد على مختلف القوائم والتقارير المالية التي تم إعدادها	0,664**	0,000
31	تنوع القرارات الإستثمارية يشترط ضرورة تنوع المعلومات المستخدمة في إتخاذها (سواء المحاسبية أو غير المحاسبية)	0,860**	0,000
32	إتخاذ القرارات الإستثمارية يكون من خلال الاعتماد على مختصين في مجال الإستثمار سواء من داخل أو خارج المؤسسة	0,760**	0,000
33	يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والعلمية لترشيد القرارات الإستثمارية المتخذة	0,794**	0,000
34	تتخذ القرارات الإستثمارية بناء على التنبؤات بالتكاليف التي ستحملها و العوائد المستقبلية المتوقعة منها	0,814**	0,000
35	البدائل الإستثمارية ذات العوائد المتقاربة تعد من أهم الصعوبات التي تواجه متخذ القرار لتخطيطها من أجل اختيار البديل الأنسب	0,780**	0,000
36	يؤثر القرار الإستثماري المتخذ على الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية	0,806**	0,000

* عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) ** عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$)

المصدر: من إعداد الباحثة إعتقادا على مخرجات SPSS V.23

يوضح الجدول رقم (4-14) أعلاه معامل الارتباط Pearson بين كل عبارة من عبارات مجال إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وبين المجال كله، حيث أن مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$) أي عند مستوى ثقة عالي جدا، هذا ما يدل على أن عبارات المجال صادقة ومتناسقة لإجراء الدراسة عليها.

ثالثا: صدق الإتساق الداخلي لمجالات محور إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: عن طريق حساب معامل الارتباط لكل من مجالي خاصية الملاءمة والموثوقية مع محور الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-15): صدق الإتساق الداخلي لمجالات المحور الثالث

المحور الثالث: إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية			
رقم المجال	المجالات	معامل الإرتباط Pearson	مستوى الدلالة
المجال الأول	إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	0,807**	0,000
المجال الثاني	إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	0,807**	0,000

* عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0,05)$

** عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0,01)$

المصدر: من إعداد الباحثة إعتقادا على مخرجات SPSS V.23

يوضح الجدول رقم (4-15) أعلاه معامل الإرتباط Pearson بين كل من المجالات المكونة لمحور إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وبين المحور كله ، حيث أن مستوى الدلالة $(\alpha = 0,01)$ أي عند مستوى ثقة عالي جدا، هذا ما يدل على أن مجالات المحور تدل على إتساق ومصداقية للعمل عليها.

المطلب الثاني: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق للخصائص الديمغرافية للعينة عن طريق التطرق للجزء الأول المتعلق بالمعلومات الشخصية من خلال الإجابة عن الأسئلة من 1 إلى 6 و التي يتم تحليلها وفق التقسيم التالي:

الفرع الأول: الخصائص الشخصية

والمتمثلة في تحديد كل من عمر و جنس أفراد عينة الدراسة، لتبيان هل الذكور أكثر أم الإناث وهل كل الفئات العمرية لها إطلاع كافي أم أن المجال مفتوح لفئة دون الأخرى، كما يلي:

أولا: الجنس: في هذا العنصر تم إظهار فيه طبيعة أفراد العينة المشاركة في الإستبيان و ذلك من خلال الجدول أدناه:

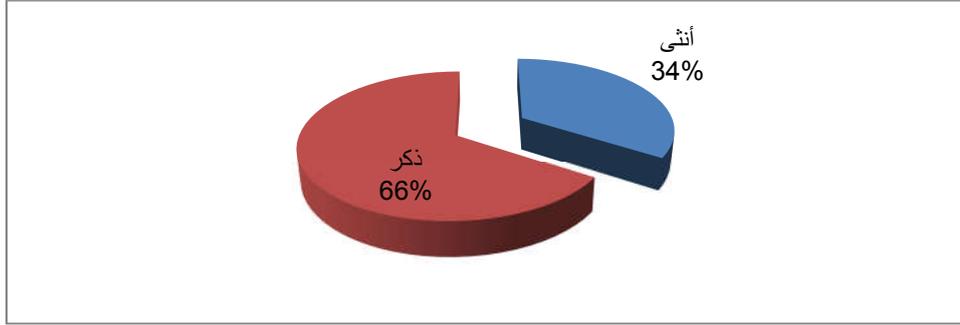
الجدول رقم (4-16): تصنيف أفراد العينة تبعا للجنس

النسبة	التكرار	البيان
34,1%	31	أنثى
65,9%	60	ذكر
100%	91	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة إعتقادا على مخرجات SPSS V.23

من خلال الجدول السابق نستنتج أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث و هذا ما يدل على اهتمام الذكور بمهنة المحاسبة، و هذا ما يمكن تبيانه من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (4-1): نسبة توزيع عينة الدراسة تبعاً للجنس



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على معطيات الجدول السابق.

ثانياً: العمر: قمنا بتقسيم هذه الفئة بما يتلائم و البعد العمري لهذه العينة و قد تم هذا التقسيم إلى أربع فئات فقط، و تحصلنا في الأخير على المعلومات المدونة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-17): تصنيف أفراد العينة تبعاً للعمر

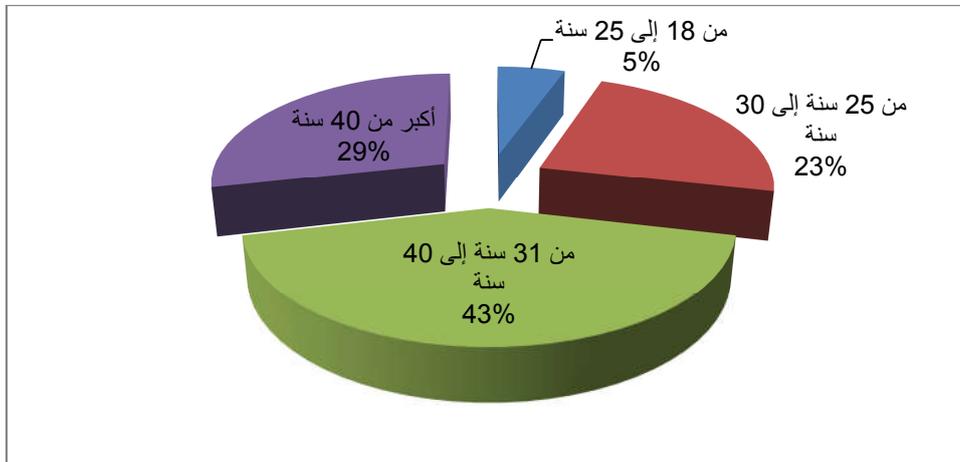
النسبة	التكرار	البيان
5,5%	5	من 18 إلى 25 سنة
23,1%	21	من 25 سنة إلى 30 سنة
42,9%	39	من 31 سنة إلى 40 سنة
28,6%	26	أكبر من 40 سنة
100%	91	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات SPSS V.23

من الجدول السابق الذي إعتدناه فيما يخص التوزيع على أساس العمر، سوف توضح أكثر هذا التوزيع بالرسم

البياني التالي:

الشكل رقم (4-2): نسبة توزيع عينة الدراسة تبعاً للعمر



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على معطيات الجدول السابق.

الفرع الثاني: الخصائص العلمية

المتمثلة في تحديد كل من المؤهل و التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة، ولهذا الجزء أهمية خاصة في تحديد البيانات المقبولة من عدمها إذ يشترط في الجيب أن يكون من أهل الإختصاص أو على الأقل إختصاص قريب منه، وتم تحليل هذا الجزء كما يلي:

أولاً: **المؤهل العلمي:** حيث تم التركيز على المؤهلات المتعارف عليها ومنتشرة الإستعمال، أما فيما يخص المؤهل الآخر تم إضافته كون هناك عدة مؤهلات أخرى بخلاف المؤهلات الثلاث المحددة والتي تعدد إستخدامها من أفراد العينة مثل ماجستير، تقني سامي (سواء في المحاسبة أو التسيير)، DEA، دكتوراه. بعد التمعن في نتائج الإجابات المتحصل عليها من الإستمارات نلخص توزيع أفراد العينة على هذا الأساس في الجدول التالي:

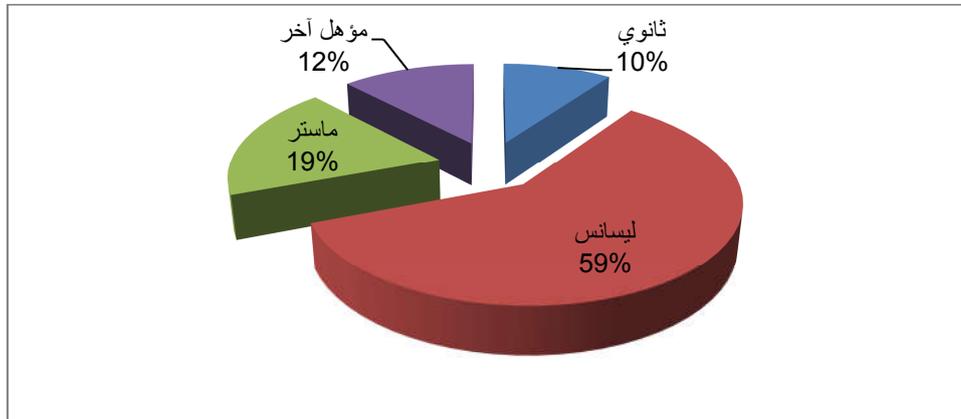
جدول رقم (4-18): تصنيف أفراد العينة تبعا للمؤهل العلمي

النسبة	التكرار	البيان
9,9%	9	ثانوي
59,3%	54	ليسانس
18,7%	17	ماستر
12,1%	11	مؤهل آخر
100%	91	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على مخرجات SPSS V.23

من خلال هذا الجدول يبرز لنا المستوى الأكاديمي للعينة المدروسة و التي في أغلبها ذات مستوى دراسي أكاديمي ليسانس فما فوق بحيث يمكن الإعتماد عليها في مثل هذا النوع من البحوث، كما يمكن تلخيص النسب السابقة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (4-3): نسبة توزيع عينة الدراسة تبعا للمؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الباحثة، إعتمادا على معطيات الجدول السابق.

ثانيا: **التخصص العلمي**: لإعطاء الدراسة صفة الجدية و المعرفة الكافية بعباراتها و الإجابة عليها بتمعن و دراية أكثر تم إضافة هذا السؤال للتعرف على تخصصهم الأكاديمي وتم التركيز أكثر على أصحاب التخصصات المحاسبية. أما فيما يخص الاختيار المتعلق بالتخصص الآخر هو كل تخصص له علاقة من قريب أو بعيد بمجال المحاسبة والإدارة (تسيير، اقتصاد، قانون... إلخ) وغيرها من التخصصات الأخرى البعيدة عن التخصص تستثنى من الدراسة كونها لا تكون على دراية كافية بمتغيرات الدراسة، ومن شأنها أن تكون سببا في تشتت الدراسة، ومن العينة المنتقاة تحصلنا على المعلومات التالية:

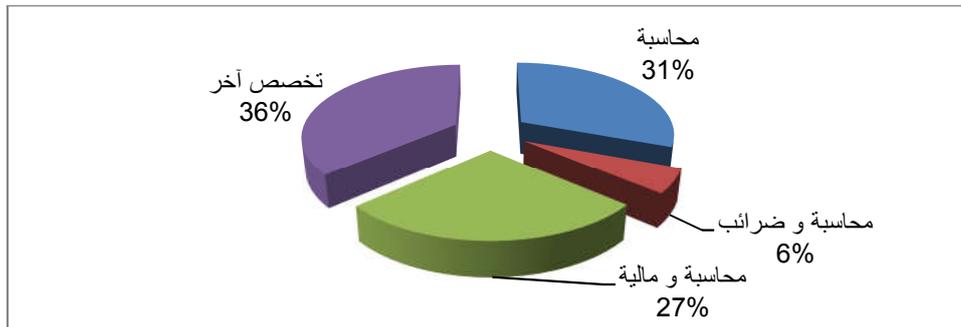
جدول رقم (4-19): تصنيف أفراد العينة تبعا للتخصص العلمي

النسبة	التكرار	البيان
30,8%	28	محاسبة
5,5%	5	محاسبة و ضرائب
27,5%	25	محاسبة و مالية
36,6%	33	تخصص آخر
100%	91	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS V.23

تبرز هذه النتائج أن التخصص العلمي للعينة لا بأس به إذ أكثر من نصف العينة لديهم شهادات في التخصص المطلوب وهذا ما يعطي مصداقية أكثر للدراسة المقرر عملها، في حين أن التخصصات الأخرى يمكن حصرها بين إدارة أعمال، تسويق، تسيير وإعلام آلي، قانون إداري... إلخ، و من خلال الشكل التالي يمكن تمثيل النسب السابقة كما يلي:

الشكل رقم (4-4): نسبة توزيع عينة الدراسة تبعا للتخصص العلمي



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

الفرع الأول: الخصائص المهنية

عن طريق تحديد كل من الوظيفة التي يشغلها المجيب على الإستمارة، فمن خلالها يستطيع كل فرد تحديد هل هو معني أو غير معني لإكمال الإجابة كما هو موضح في الإستبيان، بالإضافة إلى تحديد سنوات الخبرة في مجال العمل وفق التالي:

أولاً: الوظيفة: تبعا لطبيعة العينة المختارة تم حصر الوظائف المراد العمل عليها و التي تخص فئة متخذي القرارات (ضمن الإدارة العليا) و عمال قسم المحاسبة داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و من خلال الجدول التالي يمكن تبيان أهم الوظائف التي تم التواصل معها بناء على نتائج الإستثمارات الموجهة لها:

جدول رقم (4-20): تصنيف أفراد العينة تبعا للوظيفة

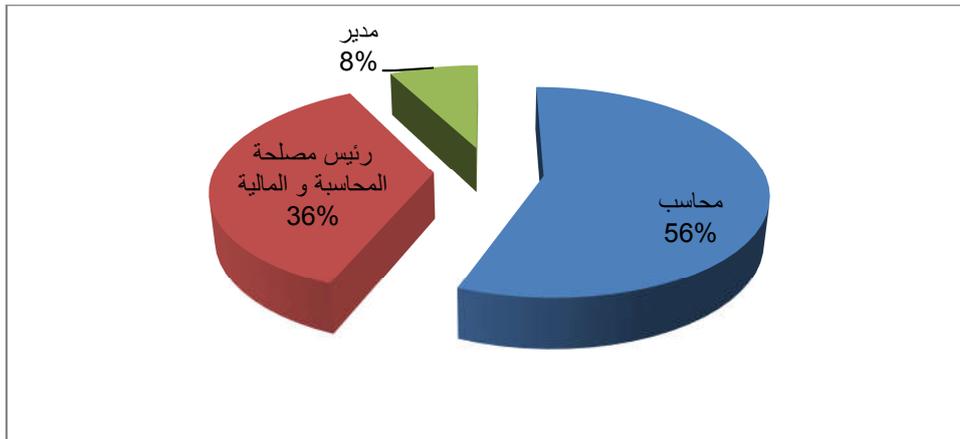
النسبة	التكرار	البيان
56,0%	51	محاسب
36,3%	33	رئيس مصلحة
7,7%	7	مدير
100%	91	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة إعتامدا على مخرجات SPSS V.23

فيما يخص الخانة المخصصة لرئيس مصلحة أخرى يتعلق برؤساء المصالح التي لها علاقة بقسم المحاسبة وأي مصلحة لا تربطها علاقة بالمحاسبة تم إستثناءها من الدراسة.

تبين هذه النتائج أن الوظائف التي يشغلها أفراد العينة أكثر من النصف في مجال المحاسبة و هذا ما يعطي مصداقية أكثر للدراسة المقرر عملها، في حين أن الوظائف الأخرى يمكن حصرها بين رئيس مصلحة سواء لقسم المالية والمحاسبة أو أي مصلحة لها علاقة ووظيفة المدير، و من خلال الشكل التالي يمكن تمثيل النسب السابقة كما يلي:

الشكل رقم (4-5): نسبة توزيع عينة الدراسة تبعا للوظيفة



المصدر: من إعداد الباحثة، إعتامدا على معطيات الجدول السابق.

ثانيا: سنوات الخبرة: الهدف من هذه السمة هو معرفة سنوات الخبرة لأفراد العينة المعمول، التي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

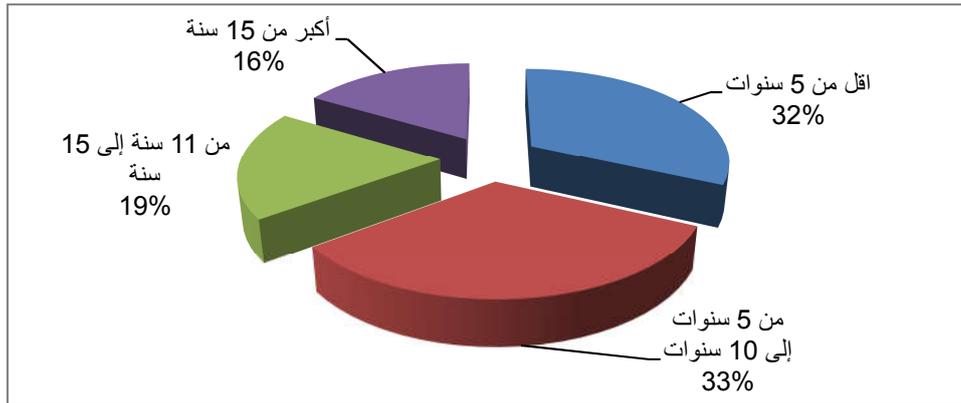
جدول رقم (4-21): تصنيف أفراد العينة تبعاً لسنوات الخبرة

النسبة	التكرار	البيان
31,9%	29	أقل من 5 سنوات
33,0%	30	من 5 سنوات إلى 10 سنوات
18,7%	17	من 11 سنة إلى 15 سنة
16,5%	15	أكبر من 15 سنة
100%	91	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات SPSS V.23

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن النسبة الأكبر من العينة لهم خبرة تفوق خمس سنوات و هي كفيلة بأن تجعلهم ذوي دراية كافية بالموضوع المطروح عليهم من أجل الفصل بصورة أصدق على ما يحتويه من معلومات، و من خلال الشكل التالي يمكن تمثيل هذه النسب كما يلي:

الشكل رقم (4-6): نسبة توزيع عينة الدراسة تبعاً لسنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على معطيات الجدول السابق.

المطلب الثالث: تحليل اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة

من خلال هذا المطلب قامت الباحثة بتقديم تحليل وصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التي يتضمنها الاستبيان المقدم لهم، عن طريق تحديد تكرارات الإجابة وفق مقياس ليكارت الخماسي، مع حساب كل من المتوسط و الانحراف المعياري لكل عبارة و تحديد أهميتها النسبية وترتيبها ضمن المجال الذي تنتمي إليه وفق التالي:

الفرع الأول: تحليل إجابات أفراد العينة على المحور الخاص بالخصائص الرئيسية للمعلومات الحاسوبية

عن طريق تحليل عبارات كلا المجالين المتعلقين بهذا المحور كالتالي:

أولاً: تحليل إجابات أفراد العينة على مجال خاصية الملاءمة: هذا التحليل نبينه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-22): تحليل إجابات أفراد العينة على المجال الخاص بتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الملاءمة

الترتيب	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تكرارات الإجابات بـ					العبارات	الرقم
			أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما		
01	0,6019	4,4615	00	00	05	39	47	إيصال المعلومات المحاسبية المقدمة في شكل قوائم و تقارير مالية في الوقت المناسب لمستخدميها	1
05	0,8017	4,1538	00	02	17	37	35	القوائم و التقارير المالية توفر معلومات محاسبية ذات قدرة تنبؤية مستقبلية لمتخذي القرارات	2
07	0,9833	3,7912	03	04	25	36	23	المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والتقارير المالية لها أثر رجعي (أثر عكسي) عند القيام بتصحيح أو إعداد معلومات محاسبية جديدة	3
02	0,7610	4,2747	00	01	14	35	41	تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها في إعداد القوائم والتقارير المالية يضمن توفير قوائم وتقارير مالية ملاءمة	4
04	0,7465	4,2308	01	01	08	47	34	إعتماد النظام المحاسبي المالي ساهم في إعداد قوائم و تقارير مالية ملائمة أكثر مما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني	5
03	0,6677	4,2747	00	01	08	47	35	القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والتقارير المالية وفق القوانين المعمول بها يجعلها أكثر ملاءمة	6
06	0,7123	4,1209	00	01	15	47	28	تطبيق مبدأ الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية يضمن ملاءمتها للمستخدمين منها	7
	0,4289	4,1868	05	11	100	335	277	فقرات كل مجال تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الملاءمة	

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على مخرجات SPSS V.23

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن إجابات أفراد العينة تتجه نحو الجانب الإيجابي للمقياس المعمول به حيث بلغ الإنحراف المعياري لفقرات هذا المجال 0,4289 مقابل متوسط حسابي قدره 4,1868 الذي يحدده مجال الأهمية النسبية فهو يحوز على أهمية كبيرة للإستجابات (أنظر الجدول رقم 4-3)، إذ أن العبارات المكونة لهذا المجال جاءت وفق الترتيب التالي:

- في المرتبة الأولى العبارة رقم 1 والتي دلت على أن المعلومات المحاسبية تتميز بخاصية الملاءمة دائما كونه يتم إيصال المعلومات المحاسبية المقدمة في شكل قوائم وتقارير مالية إلى مستخدميها في الوقت المناسب لهم بإنحراف معياري 0,6019 ومتوسط حسابي قدره 4,4615 و هو يقع في مجال الأهمية النسبية الكبيرة جدا للإستجابة؛

- في المرتبة الثانية جاءت العبارة رقم 4 والتي تبين من خلالها أن أفراد العينة أكدوا بأن المعلومات المحاسبية تتميز بخاصية الملاءمة من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها في إعداد القوائم والتقارير المالية، حيث بلغ الإنحراف المعياري لهذه العبارة 0,7610 بمتوسط حسابي قدره 4,2747 ضمن مجال الأهمية النسبية الكبيرة جدا للإستجابة؛

- أما في المرتبة الثالثة فكانت للفقرة رقم 6 والتي تنص على أن القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والتقارير المالية وفق القوانين المعمول بها غالبا يضمن معلومات محاسبية تتميز بخاصية الملاءمة، بإنحراف معياري 0,6677 ومتوسط حسابي 4,2747 يقع ضمن مجال الأهمية النسبية الكبيرة جدا للإستجابات؛

- المرتبة الرابعة تخص العبارة رقم 5 والتي تنص على أن إعتتماد النظام المحاسبي المالي ساهم في إعداد قوائم وتقارير مالية غالبا تتميز بخاصية الملاءمة أكثر مما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني، بإنحراف معياري قدره 0,7465 ومتوسط حسابي 4,2308 ضمن مجال الأهمية النسبية الكبيرة جدا للإستجابات؛

- المرتبة الخامسة للعبارة رقم 2 إذ أن الإجابات نصت على أنه غالبا ما تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الملاءمة من خلال أن القوائم و التقارير المالية توفر معلومات محاسبية ذات قدرة تنبؤية مستقبلية لمتخذي القرارات، بإنحراف معياري 0,8017 ومتوسط حسابي 4,1538 ضمن مجال الأهمية النسبية الكبيرة للإستجابة؛

- العبارة رقم 7 كانت في المرتبة السادسة والتي بين فيها أفراد العينة أنه غالبا تطبيق مبدأ الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية للمؤسسات الإقتصادية يضمن تميزها بخاصية ملاءمتها للمستخدمين منها، بإنحراف معياري 0,7123 ومتوسط حسابي 4,1209 ضمن مجال الأهمية النسبية الكبيرة للإستجابة؛

- آخر مرتبة وهي المرتبة السابعة خصصت للفقرة رقم 3 التي بين فيها أفراد العينة ان المعلومات المحاسبية تتميز بخاصية الملاءمة غالبا من خلال أن المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والتقارير المالية لها أثر رجعي

(أثر عكسي) عند القيام بتصحيح أو إعداد معلومات محاسبية جديدة، بإنحراف معياري 0,9833

ومتوسط حسابي 3,7912 يقع ضمن مجال الأهمية النسبية الكبيرة للإستجابة.

ثانيا: تحليل إجابات أفراد العينة على مجال خاصية الموثوقية: هذا التحليل نبينه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-23): تحليل إجابات أفراد العينة على المجال الخاص بتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الموثوقية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تكرارات الإجابات بـ					العبارات	الرقم
			أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما		
02	0,7207	4,3516	00	01	10	36	44	توحيد أساليب و طرق قياس المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم والتقارير المالية	8
06	0,8038	4,2308	00	02	15	34	40	تميز عملية إعداد القوائم والتقارير المالية بالموضوعية والحياد	9
01	0,6184	4,4396	00	00	06	39	46	تميز القوائم و التقارير المالية بتقديم معلومات محاسبية شفافة وصادقة	10
03	0,8600	4,2857	02	01	09	36	43	الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم والتقارير المالية يجعلها أكثر موثوقية	11
04	0,7313	4,2747	00	03	06	45	37	إعداد القوائم و التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي لجعلها أكثر موثوقية من قبل مستخدميها	12
07	0,7687	4,2527	01	00	12	40	38	القياس المحاسبي وفق القوانين المعمول بها للمعلومات المحاسبية يعطيها موثوقية أكثر من قبل المطلعين عليها	13
05	0,7610	4,2747	01	00	11	40	39	الإفصاح بشفافية عن قوائم وتقارير مالية للمؤسسات الاقتصادية يكسبها خاصية الموثوقية لدى كل من يتحصل عليها	14
	0,4356	4,3014	04	10	75	315	324	كل فقرات مجال تميز المعلومات المحاسبية بخاصية الموثوقية	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS V.23

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن إجابات أفراد العينة تقع ضمن مجال الأهمية النسبية الكبيرة جدا للمقياس المعمول به حيث بلغ الانحراف المعياري لفقرات هذا المجال 0,4356 مقابل متوسط حسابي قدره 4,3014 الذي يحدده مجال الأهمية النسبية، إذ أن العبارات المكونة لهذا المجال جاءت وفق الترتيب التالي:

- **العبارة رقم 10** كانت هي في الترتيب الأول ذلك أن أفراد عينة الدراسة أكدوا أنه دائما ما تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الموثوقية كون القوائم والتقارير المالية يتم من خلالها تقديم معلومات محاسبية تتميز بالصدق والشفافية بإنحراف معياري 0,6184 ومتوسط حسابي 4,4396 يقع ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة جدا لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛
- **العبارة رقم 8** جاءت في المرتبة الثانية بإتجاه يفرض أن توحيد الطرق أساليب وطرق قياس المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن المعلومات المحاسبية يساهم دائما في جعل المعلومات المحاسبية تتميز بخاصية الموثوقية بإنحراف معياري 0,7207 ومتوسط حسابي 4,3516 ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة جدا لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛
- **العبارة رقم 11** هي صاحبة المرتبة الثالثة بإعتبار أن الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم والتقارير المالية يجعلها دائما أكثر موثوقية بإنحراف معياري 0,8600 ومتوسط حسابي 4,2857 يقع ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة جدا لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛
- **العبارة رقم 12** جاءت في المرتبة الرابعة بإتجاه أفراد عينة الدراسة نحو تأكيد أن إعداد القوائم و التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي غالبا ما يجعلها أكثر موثوقية من قبل مستخدميها بإنحراف معياري 0,7313 ومتوسط حسابي 4,2747 ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة جدا لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛
- **العبارة رقم 14** في المرتبة الخامسة من خلال أن أفراد عينة الدراسة بينو بأن الإفصاح بشفافية عن قوائم وتقارير مالية للمؤسسات الاقتصادية غالبا ما يكسبها خاصية الموثوقية لدى كل من يتحصل عليها بإنحراف معياري 0,7610 ومتوسط حسابي 4,2747 ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة جدا لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛
- **العبارة رقم 9** في المرتبة السادسة بتأكيد من أفراد عينة الدراسة على أنه غالبا ما تتميز عملية إعداد القوائم والتقارير المالية بالموضوعية و الحياد من أجل تقديم معلومات محاسبية تتميز بخاصية الموثوقية بإنحراف معياري 0,8038 بمتوسط حسابي 4,2308 ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة جدا لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛
- **العبارة رقم 13** في المرتبة السابعة بإتجاه أفراد عينة الدراسة نحو أن القياس المحاسبي وفق القوانين المعمول بها للمعلومات المحاسبية غالبا يعطيها موثوقية أكثر من قبل المطلعين عليها بإنحراف معياري 0,7687 ومتوسط حسابي 4,2527 يقع ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة جدا لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛

الفرع الثاني: تحليل إجابات أفراد العينة على المحور الخاص بالخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية عن طريق تحليل عبارات كلا المجالين المتعلقين بهذا المحور كالتالي:

أولاً: تحليل إجابات أفراد العينة على مجال خاصية الثبات: هذا التحليل نبينه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-24): تحليل إجابات أفراد العينة على المجال الخاص بتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الثبات

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تكرارات الإجابات بـ					العبارات	الرقم
			أبداً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً		
02	0,5845	4,4945	00	00	04	38	49	يتم إعداد القوائم و التقارير المالية عن طريق تطبيق طرق محاسبية موحدة	15
01	0,5845	4,5055	00	00	04	37	50	يتم إعداد القوائم و التقارير المالية المراد العمل بها وفق تطبيق سياسات محاسبية ثابتة ومتعارف عليها	16
03	0,6270	4,3077	00	00	08	47	36	تتميز القوائم و التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بالثبات في الطرق والسياسات المحاسبية المعمول بها	17
04	0,9536	4,1538	01	05	14	30	41	الإفصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية المعمول بها في إعداد القوائم والتقارير المالية، وفي حالة التغيير يشترط أن تكون الطرق والسياسات المحاسبية الجديدة متماشية مع الطرق والسياسات السابقة	18
	0,4614	4,3654	01	05	30	152	176	كل فقرات مجال تميز المعلومات المحاسبية بخاصية الثبات	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات SPSS V.23

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن إجابات أفراد العينة تقع ضمن مجال الأهمية النسبية الكبيرة جداً للمقياس المعمول به حيث بلغ الانحراف المعياري لفقرات هذا المجال 0,4614 مقابل متوسط حسابي قدره 4,3654 الذي يحدده مجال الأهمية النسبية (أنظر الجدول رقم 4-3)، إذ أن العبارات المكونة لهذا المجال جاءت وفق الترتيب التالي:

- المرتبة رقم واحد خاصة بالعبارة رقم 16 التي بين فيها أفراد عينة الدراسة إتجاههم في الإجابة نحو أن المعلومات المحاسبية تتميز بخاصية الثبات دائماً من خلال إعداد القوائم والتقارير المالية المراد العمل بها وفق

تطبيق سياسات محاسبية ثابتة و متعارف عليها بإخلاف معياري 0,5845 ومتوسط حسابي 4,5055 يقع ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة جدا لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛

- المرتبة الثانية خاصة بالعبارة رقم 15 التي إتجه فيها أفراد عينة الدراسة بإيجاباتهم نحو أن المعلومات المحاسبية تتميز بخاصية الثبات دائما عن طريق إعداد القوائم والتقارير المالية بتطبيق طرق محاسبية موحدة بإخلاف معياري 0,5845 ومتوسط حسابي 4,4945 يقع ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة جدا لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛

- المرتبة الثالثة كانت للعبارة رقم 17 التي إتجه فيها أفراد عينة الدراسة نحو أن المعلومات المحاسبية تتميز غالبا بخاصية الثبات من خلال ان القوائم و التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تعرف بالثبات في الطرق والسياسات المحاسبية المعمول بها بإخلاف معياري 0,6270 ومتوسط حسابي 4,3077 يقع ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة جدا لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛

- المرتبة الرابعة لهذا المجال كانت فيها الفقرة رقم 18 كون أفراد عينة الدراسة كانت اتجاهات إجاباتهم نحو أن الإفصاح عن الطرق و السياسات المحاسبية المعمول بها في إعداد القوائم و التقارير المالية، وفي حالة التغيير يشترط أن تكون الطرق والسياسات المحاسبية الجديدة متماشية مع الطرق والسياسات السابقة دائما ما تضمن تميز المعلومات المحاسبية بخاصية الثبات بإخلاف معياري 0,9536 ومتوسط حسابي 4,1538 يقع ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة لإستجابات أفراد عينة الدراسة.

ثانيا: تحليل إجابات أفراد العينة على مجال خاصية القابلية للمقارنة: هذا التحليل نبينه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(4-25): تحليل إجابات أفراد العينة على المجال الخاص بتميز المعلومات المحاسبية بخاصية القابلية

للمقارنة

الترتيب	الإخلاف المعياري	المتوسط الحسابي	تكرارات الإجابات بـ					العبارات	الرقم
			أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما		
01	0,6561	4,5055	00	00	08	29	54	تتصف القوائم و التقارير المالية المقدمة بقابليتها للمقارنة من سنة لأخرى	19
04	0,8941	3,9780	00	05	22	34	30	تتصف القوائم و التقارير المالية المقدمة بقابليتها للمقارنة بين مؤسستين أو أكثر خلال نفس السنة أو من سنة لأخرى	20
03	0,8738	4,0549	01	02	20	36	32	تطبيق النظام المحاسبي المالي يوفر قوائم وتقارير مالية قابلة للمقارنة من سنة لأخرى أو فيما بين المؤسسات	21
02	0,7526	4,2967	00	02	10	38	41	الإفصاح عن القوائم و التقارير المالية التي	22

								تم قياسها وفق القانون المعمول به يجعلها قابلة للمقارنة
	0,6305	4,2088	01	09	60	137	157	كل فقرات مجال تمييز المعلومات المحاسبية بخاصية القابلية للمقارنة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS V.23

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن إجابات أفراد العينة تقع ضمن مجال الأهمية النسبية الكبيرة جدا للمقياس المعمول به حيث بلغ الانحراف المعياري لفقرات هذا المجال 0,6305 مقابل متوسط حسابي قدره 4,2088 الذي يحدده مجال الأهمية النسبية، إذ أن العبارات المكونة لهذا المجال جاءت وفق الترتيب التالي:

- **العبارة رقم 19** جاءت في المرتبة الأولى من خلال إتجاه أفراد عينة الدراسة نحو تأكيد أن المعلومات المحاسبية تتميز بخاصية القابلية للمقارنة دائما كون القوائم و التقارير المالية المقدمة يمكن مقارنتها ببعض و لنفس المؤسسة من سنة لأخرى بإنحراف معياري 0,6561 ومتوسط حسابي 4,5055 يندرج ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة جدا لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛

- **العبارة رقم 22** حازت على المرتبة الثانية لهذا المجالي من خلال توجه أفراد عينة الدراسة نحو أن الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية التي تم قياسها وفق القانون المعمول به دائما ما يجعلها قابلة للمقارنة بإنحراف معياري 0,7526 ومتوسط حسابي 4,2967 يندرج ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة جدا لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛

- **العبارة رقم 21** جاءت في المرتبة الثالثة لهذا المجال إذ توجه أفراد العينة في هذه الفقرة أن المعلومات المحاسبية تتميز بخاصية القابلية للمقارنة غالبا من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يوفر قوائم و تقارير مالية قابلة للمقارنة من سنة لأخرى أو فيما بين المؤسسات بإنحراف معياري 0,8738 ومتوسط حسابي 4,0549 الذي يندرج ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛

- **العبارة رقم 20** جاءت في المرتبة الرابعة بموجب تأكيد أفراد عينة الدراسة على أن المعلومات المحاسبية التي تتميز بخاصية قابلية المقارنة غالبا تجعل من القوائم و التقارير المالية المقدمة بقابليتها للمقارنة بين مؤسستين أو أكثر خلال نفس السنة أو من سنة لأخرى بإنحراف معياري 0,8941 ومتوسط حسابي 3,9780 الذي يندرج ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛

الفرع الثالث: تحليل إجابات أفراد العينة على المحور الخاص بعملية إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

عن طريق تحليل عبارات كلا المجالين المتعلقين بهذا المحور كالتالي:

أولا: تحليل إجابات أفراد العينة على مجال إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: هذا التحليل يمكن من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(4-26): تحليل إجابات أفراد العينة على المجال الخاص بعملية إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تكرارات الإجابات بـ					العبارة	الرقم
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
01	0,8442	4,2308	01	03	09	39	39	تمويل المؤسسة يعتمد على عدة مصادر مختلفة لسد الاحتياجات المالية للمؤسسة الاقتصادية	23
07	0,9243	4,0330	03	03	10	47	28	قرارات التمويل التي تتعلق بالمصادر الداخلية هي القرارات الأقل خطورة من الناحية المالية	24
06	0,7461	4,0989	01	01	12	51	26	اعتماد هيكل تمويل دون الآخر يكون من خلال اعتماد مزيج من مصادر التمويل المتاحة لكل مؤسسة وفق احتياجاتها المالية	25
03	0,7676	4,2088	01	02	07	48	33	يتم إتخاذ قرار التمويل بناء على نظم المعلومات المالية التمويلية التي تحدد وفق ما توفره النظم الأخرى من معلومات و خاصة نظم المعلومات المحاسبية	26
02	0,6799	4,2198	00	02	07	51	31	تكلفة التمويل كأسلوب لاختيار مصدر من مصادر التمويل يكون من خلال تحقيق هذا الأخير لأقل تكلفة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى	27
04	0,7639	4,1648	01	01	11	47	31	من خلال جدول التمويل يتم تحديد الاحتياجات المالية المستقبلية و تبيان انسب الطرق لتمويلها	28
05	0,6574	4,1099	00	02	09	57	23	تتم مراقبة تنفيذ القرارات التمويلية المتخذة سابقا أو حاليا بناء على تفرغ كافة المعلومات المتعلقة بهذه القرارات في ما يعرف بجدول التمويل	29

كل فقرات مجال عملية إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	242	391	72	16	07	4,1523	0,5224
---	-----	-----	----	----	----	--------	--------

المصدر: من إعداد الباحثة إعتامدا على مخرجات SPSS V.23

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن إجابات أفراد العينة تقع ضمن مجال الأهمية النسبية الكبيرة للمقياس المعمول به حيث بلغ الإنحراف المعياري لفقرات هذا المجال 0,5224 مقابل متوسط حسابي قدره 4,1523 الذي يحدده مجال الأهمية النسبية (أنظر الجدول رقم 4-3)، إذ أن العبارات المكونة لهذا المجال جاءت وفق الترتيب التالي:

- العبارة رقم 23 احتلت المرتبة الأولى من خلال تأكيد أفراد عينة الدراسة على الموافقة بشدة على أن تمويل المؤسسة يعتمد على عدة مصادر مختلفة لسد الاحتياجات المالية للمؤسسة الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية بإنحراف معياري 0,8442 ومتوسط حسابي 4,2308 ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة جدا لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛
- العبارة رقم 27 جاءت في المرتبة الثانية عن طريق اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو الموافقة على إعتبار تكلفة التمويل كأسلوب لاختيار مصدر من مصادر التمويل يكون من خلال تحقيق هذا الأخير لأقل تكلفة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى بإنحراف معياري 0,6799 ومتوسط حسابي 4,2198 ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة جدا لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛
- في حين أن العبارة رقم 26 جاءت في المرتبة الثالثة من خلال ان أفراد عينة الدراسة إتجهوا نحو الموافقة على أنه يتم إتخاذ قرار التمويل بناء على نظم المعلومات المالية التمويلية التي تحدد وفق ما توفره النظم الأخرى من معلومات وخاصة نظم المعلومات المحاسبية بإنحراف معياري 0,7676 ومتوسط حسابي 4,2088 ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة جدا لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛
- العبارة رقم 28 في المرتبة الرابعة إذ ان أغلب توجهات أفراد العينة كانت نحو الموافقة على أنه من خلال جدول التمويل يتم تحديد الإحتياجات المالية المستقبلية و تبيان أنسب الطرق لتمويلها بإنحراف معياري 0,7639 ومتوسط حسابي 4,1648 ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛
- العبارة رقم 29 جاءت في المرتبة الخامسة ليؤكد من خلالها أغلب أفراد عينة الدراسة على الموافقة بأنه تتم مراقبة تنفيذ القرارات التمويلية المتخذة سابقا أو حاليا بناء على تفريغ كافة المعلومات المتعلقة بهذه القرارات في ما يعرف بجدول التمويل بإنحراف معياري 0,6574 ومتوسط حسابي 4,1099 يقع ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛
- العبارة رقم 25 في المرتبة السادسة إتجه من خلالها أفراد عينة الدراسة على الموافقة بأن اعتماد هيكل تمويل دون الآخر يكون من خلال اعتماد مزيج من مصادر التمويل المتاحة لكل مؤسسة وفق إحتياجاتها المالية بإنحراف معياري 0,7461 ومتوسط حسابي 4,0989 يقع ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛

- المرتبة السابعة خاصة بالعبارة رقم 24 التي إتجهت فيها إجابات أفراد العينة نحو الموافقة على أن قرارات التمويل التي تتعلق بالمصادر الداخلية هي القرارات الأقل خطورة من الناحية المالية بإنحراف معياري 0,9243 ومتوسط حسابي 4,0330 يقع ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة لإستجابات أفراد عينة الدراسة.

ثانيا: تحليل إجابات أفراد العينة على مجال إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: هذا التحليل يمكن من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(4-27): تحليل إجابات أفراد العينة على المجال الخاص بعملية إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات

الاقتصادية الجزائرية

الترتيب	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تكرارات الإجابات بـ					العبارات	الرقم
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
01	0,6690	4,4286	00	01	06	37	47	تتم عملية إتخاذ قرار الإستثمار من قبل الإدارة العليا للمؤسسة بالاعتماد على مختلف القوائم والتقارير المالية التي تم إعدادها	30
04	0,6874	4,1648	00	01	12	49	29	تنوع القرارات الإستثمارات يشترط ضرورة تنوع المعلومات المستخدمة في إتخاذها (سواء المحاسبية أو غير المحاسبية)	31
05	0,8064	4,1648	00	03	14	39	35	إتخاذ القرارات الإستثمارية يكون من خلال الاعتماد على مختصين في مجال الإستثمار سواء من داخل أو خارج المؤسسة	32
06	0,7082	4,1429	00	00	17	44	30	يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والعلمية لترشيد القرارات الإستثمارية المتخذة	33

03	0,7240	4,2527	01	01	06	49	34	34	تتخذ القرارات الإستثمارية بناءا على التنبؤات بالتكاليف التي ستحملها والعوائد المستقبلية المتوقعة منها
07	0,8288	4,0440	01	04	11	49	26	35	البدائل الإستثمارية ذات العوائد المتقاربة تعد من أهم الصعوبات التي تواجه متخذ القرار لتخطيطها من أجل اختيار البديل الأنسب
02	0,7037	4,2857	00	01	07	47	36	36	يؤثر القرار الإستثماري المتخذ على الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية
	0,5072	4,2119	02	12	79	363	271		كل فقرات مجال عملية إتخاذ قرار الإستثمار في

المصدر: من إعداد الباحثة إعتامدا على مخرجات SPSS V.23

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن إجابات أفراد العينة تقع ضمن مجال الأهمية النسبية الكبيرة جدا للمقياس المعمول به حيث بلغ الإنحراف المعياري 0,5072 لفقرات هذا المجال مقابل متوسط حسابي قدره 4,2119 الذي يحدده مجال الأهمية النسبية، إذ أن العبارات المكونة لهذا المجال جاءت وفق الترتيب التالي:

- في المرتبة الأولى العبارة رقم 30 التي أكد فيها أفراد العينة بإستجابة موافقة بشدة على أن عملية إتخاذ قرار الإستثمار تتم من قبل الإدارة العليا للمؤسسة بالاعتماد على مختلف القوائم والتقارير المالية التي تم إعدادها بإنحراف معياري 0,6690 ومتوسط حسابي 4,4286 ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة جدا لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛
- المرتبة الثانية للعبارة رقم 36 من خلال تأكيد أفراد عينة الدراسة إتجاههم نحو الموافقة على أن القرار الإستثماري المتخذ يؤثر على الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية كونه يتم الإعتماد على مختلف مصادر التمويل لتنفيذ هذا النوع من القرارات بإنحراف معياري 0,7037 ومتوسط حسابي 4,2857 ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة جدا لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛
- المرتبة الثالثة كانت للفقرة رقم 34 إذ توجه فيها أفراد عينة الدراسة نحو الموافقة على أن القرارات الإستثمارية تتخذ بناءا على التنبؤات بالتكاليف التي ستحملها والعوائد المستقبلية المتوقعة منها بإنحراف معياري 0,7240 ومتوسط حسابي 4,2527 ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة جدا لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛

- المرتبة الرابعة حازتها الفقرة رقم 31 التي إتجه فيها أفراد عينة الدراسة نحو الموافقة على أن تنوع القرارات الإستثمارات يشترط ضرورة تنوع المعلومات المستخدمة في إتخاذها (سواء المحاسبية أو غير المحاسبية) بإنحراف معياري 0,6874 ومتوسط حسابي 0,6874 ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛
- في حين المرتبة الخامسة كانت للفقرة رقم 32 التي إتجه فيها أفراد العينة نحو الموافقة على أن إتخاذ القرارات الإستثمارية يكون من خلال الاعتماد على مختصين في مجال الإستثمار سواء من داخل أو خارج المؤسسة بإنحراف معياري 0,8064 ومتوسط حسابي 4,1648 يقع في مجال أهمية نسبية كبيرة لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛
- المرتبة السادسة للفقرة رقم 33 التي أكد فيها أفراد عينة الدراسة على موافقتهم بأنه يتم الإعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والعلمية لترشيد القرارات الإستثمارية المتخذة بإنحراف معياري 0,7082 ومتوسط حسابي 4,1429 يقع في مجال أهمية نسبية كبيرة لإستجابات أفراد عينة الدراسة؛
- وأخيرا في المرتبة السابعة خصصت للفقرة رقم 35 التي بين أغلب أفراد عينة الدراسة توجههم فيها نحو الموافقة على أن البدائل الإستثمارية ذات العوائد المتقاربة تعد من أهم الصعوبات التي تواجه متخذ القرار لتخطيها من أجل اختيار البديل الأنسب بإنحراف معياري 0,8288 ومتوسط حسابي 4,0440 يقع في مجال أهمية نسبية كبيرة لإستجابات أفراد عينة الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل واختبار فرضيات الدراسة

- قبل التطرق لفرضيات الدراسة و إختبارها لابد من تحديد أنواع الفروض الإحصائية المعمول بها، والتي تنقسم إلى نوعان هما:¹
- **الفرض الصفري H_0** : هو فرض ينفي أو يلغي وجود الظاهرة بشكل أو بآخر، فكل فرض يأتي بصيغة نفي أو إنكار ظاهرة معينة نسميه فرض صفري؛
 - **الفرض البديل H_1** : هو الذي يتحدث عن وجود الظاهرة بشكل أو بآخر، أو عندما يصاغ الفرض بصورة إثبات.
- من خلال هذا المبحث وتطبيقا لما تم عرضه عن الفروض الإحصائية قامت الباحثة بإختبار الفرضيات الموضوعية في هذه الدراسة للإجابة على إشكالية الدراسة، التي تم على أساسها بناء الإستبيان الذي وزع على أفراد العينة المستهدفة.

¹ - أحمد الرفاعي غنيم، نصر محمود صبري، تعلم بنفسك التحليل الإحصائي للبيانات بإستخدام SPSS، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص

إلا أنه يجب أولاً إجراء اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام كل من اختبار Kolmogrov-smirnov واختبار Shapiro-Wilk الذي نهدف من خلالهما تبيان أي توزيع تنتمي إليه البيانات التي تم تجميعها، من أجل تحديد الإختبارات الإحصائية التي سيتم استخدامها في اختبار فرضيات الدراسة، أي تطبيق الإختبارات المعلمية أو اللامعلمية وهذا ما سنبينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-28) اختبار التوزيع الطبيعي Shapiro- و Kolmogrov-smirnov
Wilk لكل محاور الدراسة

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
خصائص المعلومات	,060	91	,200*	,992	91	,838
المحاسبية	,072	91	,200*	,977	91	,102
القرارات المالية	,050	91	,200*	,994	91	,944
الإستبيان						

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

*مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال الجدول رقم (4-28) نلاحظ أن القيمة Sig للمتغيرات الدراسة وفق اختبار Kolmogrov-smirnov قيمها أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$) أي (Sig=0,200) هذا ما يدل على أن متغيرات الدراسة و كل عبارات الإستبيان تتبع التوزيع الطبيعي، نفس الشيء بالنسبة لقيمة Sig في اختبار Shapiro-Wilk قيمها أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$) أي تتراوح بين (0,102-0,944) بالتالي تم تأكيد نتائج الإختبار الأول وأنه يمكن إجراء الإختبارات المعلمية التي من خلالها يمكن اختبار فرضيات الدراسة.

في هذه الدراسة سيتم إتباع الخطوات التالية لإختبار الفرضيات الموضوعية:

1- إختبار العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة؛

2- تحديد معامل الارتباط Pearson لتبيان مدى إرتباط متغيرات الدراسة مع بعضها البعض؛

في حالة تحقق كلا الشرطين السابقين يتم إستخدام:

3- إختبار الإنحدار الخطي البسيط لإثبات صحة الفرضيات الجزئية من عدمها.

المطلب الأول: إختبار الفرضية الأولى

التي جاء في نصها أن: لخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0,05$) هذه الفرضية تم تقسيمها إلى فرضيتين جزئيتين هما:

☒ لخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$ ؛

☒ لخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ قرارات الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$.

من خلال هذا المطلب سيتم إختبار هذا الفرض وفق التالي:

الفرع الأول: إختبار العلاقة الخطية لمتغيرات الفرضية الأولى

المتغيرات التي سيتم معرفة علاقتها الخطية هي (خاصية الملاءمة، محور القرارات المالية-قرار التمويل-قرار الإستثمار) وفق التالي:

أولاً: العلاقة بين خاصية الملاءمة والمحور الثالث: توجد علاقة خطية بين خاصية الملاءمة والقرارات المالية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0,05$)، ولإثبات أنه توجد علاقة خطية بين المتغيرين تم الإستعانة بالجدول التالي:

جدول رقم (4-29): إختبار العلاقة الخطية بين خاصية الملاءمة والمحور الثالث

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter- (Combinée)	3,469	13	,267	1,373	,192
المحور * الثالث الملاءمة	,911	1	,911	4,688	,033
Ecart par rapport à la linéarité	2,558	12	,213	1,097	,375
Intra-groupes	14,962	77	,194		
Total	18,431	90			

*مستوى الدلالة ($\alpha < 0,05$)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن قيمة Sig للانحراف الخطي هي 0,375 أي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 هذا ما يدل على وجود علاقة خطية بين خاصية الملاءمة والمحور الثالث الخاص بعملية إتخاذ القرارات المالية. ثانياً: العلاقة بين خاصية الملاءمة و قرار التمويل: لإثبات أنه توجد علاقة خطية بين المتغيرين من خلال التالي:

جدول رقم (4-30): إختبار العلاقة الخطية بين خاصية الملاءمة وقرار التمويل

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter- (Combinée) * التمويل	5,566	13	,428	1,736	,070
الملاءمة groupes Linéarité	2,373	1	2,373	9,618	,003
Ecart par rapport à la linéarité	3,193	12	,266	1,079	,390
Intra-groupes	18,997	77	,247		
Total	24,563	90			

*مستوى الدلالة ($0,05 < \alpha$)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن قيمة Sig للانحراف الخطي هي 0,390 أي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 فهذا يدل على وجود علاقة خطية بين خاصية الملاءمة و قرار التمويل.
ثالثا: العلاقة بين خاصية الملاءمة وقرار الإستثمار: لإثبات أنه توجد علاقة خطية بين المتغيرين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-31): إختبار العلاقة الخطية بين خاصية الملاءمة وقرار الإستثمار

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter- (Combinée) * الإستثمار	2,870	13	,221	,838	,620
الملاءمة groupes Linéarité	,136	1	,136	,515	,475
Ecart par rapport à la linéarité	2,734	12	,228	,865	,585
Intra-groupes	20,288	77	,263		
Total	23,158	90			

*مستوى الدلالة ($0,05 < \alpha$)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن قيمة Sig للانحراف الخطي هي 0,585 أي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 أي أن هناك علاقة خطية بين خاصية الملاءمة و قرار الإستثمار.
الفرع الثاني: إختبار الفرضية الجزئية الأولى
إنطلاقا من نتائج إختبار العلاقة الخطية لمتغيرات الفرضية الثانية وإستنتاج خطية العلاقة بينهم سيتم إختبار الفرضية الجزئية الأولى لها وفق التالي:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$) لخاصية ملائمة المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

لإثبات صحة هذه الفرضية من عدمها لابد أولاً من تحديد معامل الارتباط بين كل من متغيري هذه الفرضية (خاصية الملاءمة وقرار التمويل) من ثم تحديد معامل الإنحدار الخطي البسيط بين المتغيرين وفق التالي:
 أولاً: تحديد معامل الارتباط بين متغيرات الفرضية

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية وقرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

لإختبار هذه الفرضية سنقوم بحساب معامل الارتباط Pearson وفق الجدول التالي:

جدول رقم (4-32): معامل الارتباط Pearson بين خاصية الملاءمة و قرار التمويل

قرار التمويل	البيان	
0,311**	معامل الارتباط	خاصية الملاءمة
0,003	Sig	
91	عدد المشاهدات	

* عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) ** عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$)

المصدر: من إعداد الباحثة إعتقاداً على مخرجات SPSS V.23

من خلال الجدول رقم (4-32) يتضح أن معامل الارتباط Pearson = 0,311+ بين كل من خاصية الملائمة وقرار التمويل وأن قيمة Sig تساوي 0.003 وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) أي نرفض الفرض الصفري الذي ينفي وجود علاقة بين متغيرين ونقبل الفرض البديل الذي يوضح أن هناك علاقة ارتباطية معنوية طردية بين كلا المتغيرين.

ثانياً: إختبار الإنحدار الخطي البسيط: بعد التأكد من خطية العلاقة بين كل من خاصية الملاءمة وقرار التمويل وإثبات وجود علاقة ارتباط معنوية بين كليهما نقوم بإجراء إختبار التباين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-33): إختبار ANOVA^a لتحليل التباين بين كل من خاصية الملاءمة وقرار التمويل

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	2,373	1	2,373	9,517	,003 ^b
Résidu	22,190	89	,249		
Total	24,563	90			

a. Variable dépendante : التمويل

b. Prédicteurs : (Constante), الملاءمة

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال جدول ANOVA^a رقم (4-33) يتبين أن النموذج معنوي، حيث أن Sig = 0,003 وهي معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)، إذًا تأثير المتغير المستقل معنوي على المتغير التابع. هذا التأثير يمكن إثباته من خلال تفسير نتائج الإنحدار الخطي البسيط من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (4-34): معاملات الإنحدار لنموذج (خاصية الملاءمة وقرار التمويل)

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	2,567	,516		4,971	,000
الملاءمة	,379	,123	,311	3,085	,003

a. Variable dépendante : التمويل

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال الجدول السابق تم ثبوت الدلالة الإحصائية لمعامل إنحدار (B) لخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية، وعليه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) لهذه الخاصية على إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وفي إطار هذه النتائج نرفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود أثر بين المتغيرين عند مستوى الدلالة سابق الذكر ونقبل الفرضية البديلة التي تؤيد وجود تأثير بين المتغيرين عند مستوى الدلالة هذه. تشير قيمة المعامل المعياري Bêta المحسوب لخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية والبالغة (0,311)، إلى أن زيادة إهتمام المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بضرورة توفر المعلومات المحاسبية على خاصية الملاءمة بمقدار وحدة إنحراف معياري واحدة، سيؤدي إلى زيادة اهتمامهم بعملية إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات المعنية بنسبة تبلغ 31,1%.

جدول رقم (4-35): معامل تحديد R-deux لنموذج (خاصية الملاءمة وقرار التمويل)

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,311 ^a	,097	,086	,49933

a. Prédicteurs : (Constante), الملاءمة

b. Variable dépendante : التمويل

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من الجدول رقم (4-35) تشير قيمة معامل التحديد R-deux البالغة (0,097) إلى أن خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية تفسر ما نسبته (9,7%) من التغيرات التي تطرأ على إتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ (90,3%) فإنها تعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الإنحدار الخطي البسيط.

الفرع الثالث: إختبار الفرضية الجزئية الثانية

إنطلاقاً من نتائج إختبار العلاقة الخطية لمتغيرات الفرضية الأولى وإستنتاج خطية العلاقة بينهم سيتم إختبار الفرضيات الجزئية الثانية لها وفق التالي:

H₀: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$) لخاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

لإثبات صحة هذه الفرضية من عدمها لا بد أولاً من تحديد معامل الارتباط بين كل من متغيري هذه الفرضية (خاصية الملاءمة وقرار الإستثمار) من ثم تحديد معامل الإنحدار الخطي البسيط بين المتغيرين وفق التالي:

H₀: لا توجد علاقة إرتباط معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية وقرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

لإختبار هذه الفرضية سنقوم بحساب معامل الارتباط Pearson وفق الجدول التالي:

جدول رقم (4-36): معامل الارتباط Pearson بين خاصية الملاءمة و قرار الإستثمار

قرار الإستثمار	البيان	
0,077	معامل الارتباط	خاصية الملاءمة
0,471	Sig	
91	عدد المشاهدات	

* عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)

** عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$)

المصدر: من إعداد الباحثة إعتتماداً على مخرجات SPSS V.23

من خلال الجدول رقم (4-36) يتضح أن معامل الارتباط Pearson = 0,077+ بين كل من خاصية الملائمة وقرار الإستثمار وأن قيمة Sig تساوي 0.471 وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) أي نقبل الفرض الصفري الذي ينفي وجود علاقة بين متغيرين، أي أن إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ليس له علاقة بتوفر خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية المستخدمة فيه.

لعدم وجود علاقة إرتباط بين متغيري هذه الفرضية فلا يمكن إجراء إختبار الإنحدار الخطي البسيط وعليه فإن إختبار الفرضية الجزئية الثانية نقبل فيها الفرض الصفري الذي ينفي وجود أثر لتوفر خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الثاني: إختبار الفرضية الثانية

التي جاء في نصها أن: لخاصية موثوقية المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0,05$) هذه الفرضية تم تقسيمها إلى فرضيتين جزئيتين هما:

☒ لخاصية موثوقية المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$ ؛

☒ لخاصية موثوقية المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ قرارات الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$.

من خلال هذا المطلب سيتم إختبار هذا الفرض وفق التالي:

الفرع الأول: إختبار العلاقة الخطية لمتغيرات الفرضية الثانية

المتغيرات التي سيتم معرفة علاقتها هي (خاصية الموثوقية، المحور الثالث-قرار التمويل-قرار الإستثمار) وفق التالي:

أولاً: العلاقة بين خاصية الموثوقية والمحور الثالث: لإثبات أنه توجد علاقة خطية بين المتغيرين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-37): إختبار العلاقة الخطية بين خاصية الموثوقية والمحور الثالث

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
المحور الثالث * الموثوقية	2,059	14	,147	,683	,784
Inter- groupes (Combinée)	,299	1	,299	1,388	,242
Ecart par rapport à la linéarité	1,759	13	,135	,628	,823
Intra-groupes	16,373	76	,215		
Total	18,431	90			

*مستوى الدلالة ($0,05 < \alpha$)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن قيمة Sig للإنحراف الخطي هي 0,823 أي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 فهذا يدل على وجود علاقة خطية بين خاصية الموثوقية و المحور الثالث الخاص بعملية إتخاذ القرارات المالية.

ثانياً: العلاقة بين خاصية الموثوقية و قرار التمويل: لإثبات أنه توجد علاقة خطية بين المتغيرين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-38): إختبار العلاقة الخطية بين خاصية الموثوقية وقرار التمويل

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
* التمويل الموثوقية	4,808	14	,343	1,321	,215
Inter- groupes (Combinée)	1,553	1	1,553	5,974	,017
Ecart par rapport à la linéarité	3,255	13	,250	,963	,495
Intra-groupes	19,755	76	,260		
Total	24,563	90			

*مستوى الدلالة ($0,05 < \alpha$)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن قيمة Sig للانحراف الخطي هي 0,495 أي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 فهذا يدل على وجود علاقة خطية بين خاصية الموثوقية و قرار التمويل.
ثالثا: العلاقة بين خاصية الموثوقية وقرار الإستثمار: لإثبات أنه توجد علاقة خطية بين المتغيرين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-39): إختبار العلاقة الخطية بين خاصية الموثوقية وقرار الإستثمار

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
الإستثمار Inter- (Combinée)	1,750	14	,125	,444	,954
* groupe Linéarité	,023	1	,023	,082	,775
الموثوقية s Ecart par rapport à la linéarité	1,727	13	,133	,471	,934
Intra-groupes	21,408	76	,282		
Total	23,158	90			

*مستوى الدلالة ($0,05 < \alpha$)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن قيمة Sig للانحراف الخطي هي 0,934 أي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 فهذا يدل على وجود علاقة خطية بين خاصية الموثوقية و قرار الإستثمار.

الفرع الثاني: إختبار الفرضية الجزئية الأولى

إنطلاقا من نتائج إختبار العلاقة الخطية لمتغيرات الفرضية الأولى وإستنتاج خطية العلاقة بينهم سيتم إختبار الفرضية الجزئية الأولى لها وفق التالي:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$) لخاصية موثوقية المعلومات

الحاسبية في إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

لإثبات صحة هذه الفرضية من عدمها لابد أولا من تحديد معامل الارتباط بين كل من متغيري هذه الفرضية (خاصية الموثوقية وقرار التمويل) من ثم تحديد معامل الإنحدار الخطي البسيط بين المتغيرين وفق التالي:

أولا: تحديد معامل الارتباط بين المتغيرات

H_0 : لا توجد علاقة إرتباط معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين خاصية موثوقية المعلومات الحاسبية

وقرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

لإختبار هذه الفرضية سنقوم بحساب معامل الارتباط Pearson وفق الجدول التالي:

جدول رقم (4-40): معامل الارتباط Pearson بين خاصية الموثوقية و قرار التمويل

قرار التمويل	البيان	
0,251*	معامل الارتباط	خاصية الموثوقية
0,016	Sig	
91	عدد المشاهدات	

* عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) ** عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS V.23

من خلال الجدول رقم (4-40) يتضح أن معامل الارتباط Pearson = 0,251+ وأن قيمة Sig تساوي 0.016 وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) أي نرفض الفرض الصفري الذي ينفي وجود علاقة بين المتغيرين ونقبل الفرض البديل الذي يوضح أن هناك علاقة إرتباطية معنوية طردية بينهما.

ثانيا: إختبار الإنحدار الخطي البسيط: بعد التأكد من خطية العلاقة بين كل من خاصية الموثوقية وقرار التمويل وإثبات وجود علاقة إرتباط معنوية بين كليهما نقوم بإجراء إختبار التباين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-41): إختبار ANOVA^a لتحليل التباين بين كل من خاصية الموثوقية وقرار التمويل

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	1,553	1	1,553	6,006	,016 ^b
Résidu	23,011	89	,259		
Total	24,563	90			

a. Variable dépendante : التمويل

b. Prédicteurs : (Constante), الموثوقية

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال جدول ANOVA^a رقم (4-41) يتبين أن النموذج معنوي، حيث أن Sig = 0,016 وهي معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)، إذًا تأثير المتغير المستقل معنوي على المتغير التابع.

هذا التأثير يمكن إثباته من خلال تفسير نتائج الإنحدار الخطي البسيط من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (4-42): معاملات الإنحدار لنموذج (خاصية الموثوقية وقرار التمويل)

Modèle	Coefficients non standardisés	Coefficients standardisés		t	Sig.
		B	Erreur standard		
1 (Constante)	2,855	,532		5,368	,000
الموثوقية	,302	,123	,251	2,451	,016

a. Variable dépendante : التمويل

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال الجدول تم ثبوت الدلالة الإحصائية لمعامل إنحدار (B) لخاصية موثوقية المعلومات المحاسبية، وعليه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) لهذه الخاصية على إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وفي إطار هذه النتائج نرفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود أثر بين المتغيرين عند مستوى الدلالة المعمول به ونقبل الفرضية البديلة التي تؤيد وجود تأثير بين المتغيرين عند مستوى الدلالة هذه.

تشير قيمة المعامل المعياري $\hat{B}\beta$ المحسوب لخاصية موثوقية المعلومات المحاسبية والبالغة (0,251)، إلى أن زيادة إهتمام المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بضرورة توفر المعلومات المحاسبية على خاصية الموثوقية بمقدار وحدة إنحراف معياري واحدة، سيؤدي إلى زيادة إهتمامهم بعملية إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات المعنية بنسبة تبلغ 25,1%.

جدول رقم (4-43): معامل تحديد R-deux لنموذج (خاصية الموثوقية وقرار التمويل)

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,251 ^a	,063	,053	,50847

a. Prédicteurs : (Constante), الموثوقية,

b. Variable dépendante : التمويل

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من الجدول رقم (4-43) تشير قيمة معامل التحديد R-deux البالغة (0,063) إلى أن خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية تفسر ما نسبته (3,6%) من التغيرات التي تطرأ على إتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ (93,7%) فإنها تعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الإنحدار الخطي البسيط.

الفرع الثالث: إختبار الفرضية الجزئية الثانية

إنطلاقاً من نتائج إختبار العلاقة الخطية لمتغيرات الفرضية الأولى وإستنتاج خطية العلاقة بينهم سيتم إختبار الفرضيات الجزئية الثانية لها وفق التالي:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$) لخاصية موثوقية المعلومات

المحاسبية في إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

لإثبات صحة هذه الفرضية من عدمها لا بد أولاً من تحديد معامل الارتباط بين كل من متغيري هذه الفرضية (خاصية الموثوقية وقرار الإستثمار) من ثم تحديد معامل الإنحدار الخطي البسيط بين المتغيرين وفق التالي:

H_0 : لا توجد علاقة إرتباط معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية

وقرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

لإختبار هذه الفرضية سنقوم بحساب معامل الارتباط Pearson وفق الجدول التالي:

جدول رقم (4-44): معامل الارتباط Pearson بين خاصية الموثوقية و قرار الإستثمار

قرار الإستثمار	البيان	
-0,032	معامل الارتباط	خاصية الموثوقية
0,766	Sig	
91	عدد المشاهدات	

* عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0,05)$ ** عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0,01)$

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS V.23

من خلال الجدول رقم (4-44) يتضح أن معامل الارتباط Pearson = -0,032 بين كل من خاصية الموثوقية وقرار الإستثمار وأن قيمة Sig تساوي 0.766 وهي أكبر من مستوى الدلالة $(\alpha = 0,05)$ أي نقبل الفرض الصفري الذي ينفي وجود علاقة بين متغيرين، أي أن إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ليس له علاقة بتوفر خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية المستخدمة فيه.

لعدم وجود علاقة إرتباط بين متغيري هذه الفرضية فلا يمكن إجراء إختبار الإنحدار الخطي البسيط وعليه فإن إختبار الفرضية الجزئية الثانية نقبل فيها الفرض الصفري الذي ينفي وجود أثر لتوفر خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الثالث: إختبار الفرضية الثالثة

التي جاء في نصها أن: توفر خاصية الثبات في إعداد المعلومات المحاسبية لها أثر في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $(\alpha = 0,05)$ هذه الفرضية تم تقسيمها إلى فرضيتين جزئيتين هما:

☒ توفر خاصية الثبات في إعداد المعلومات المحاسبية لها أثر في إتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات

الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$ ؛

☒ توفر خاصية الثبات في إعداد المعلومات المحاسبية لها أثر في إتخاذ قرارات الإستثمار في المؤسسات

الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$.

من خلال هذا المطلب سيتم إختبار هذا الفرض وفق التالي:

الفرع الأول: إختبار العلاقة الخطية لمتغيرات الفرضية الثالثة

المتغيرات التي سيتم معرفة علاقتها هي (خاصية الثبات، المحور الثالث-قرار التمويل-قرار الإستثمار) وفق التالي:

أولاً: العلاقة بين خاصية الثبات والمحور الثالث: لإثبات أنه توجد علاقة خطية بين المتغيرين في الجدول التالي:

جدول رقم (4-45): إختبار العلاقة الخطية بين خاصية الثبات والمحور الثالث

			Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
المحور الثالث * الثبات	Inter- groupes	(Combinée)	1,795	7	,256	1,279	,271
		Linéarité	,581	1	,581	2,901	,092
		Ecart par rapport à la linéarité	1,213	6	,202	1,009	,425
Intra-groupes			16,637	83	,200		
Total			18,431	90			

*مستوى الدلالة ($0,05 < \alpha$)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن قيمة Sig للإلحرف الخطي هي 0,425 أي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 فهذا يدل على وجود علاقة خطية بين خاصية الثبات و المحور الثالث الخاص بعملية إتخاذ القرارات المالية. ثانياً: العلاقة بين خاصية الثبات و قرار التمويل: لإثبات أنه توجد علاقة خطية بين المتغيرين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-46): إختبار العلاقة الخطية بين خاصية الثبات وقرار التمويل

			Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
التمويل الثبات *	Inter- groupes	(Combinée)	3,277	7	,468	1,825	,093
		Linéarité	1,583	1	1,583	6,173	,015
		Ecart par rapport à la linéarité	1,693	6	,282	1,100	,369
Intra-groupes			21,287	83	,256		
Total			24,563	90			

*مستوى الدلالة ($0,05 < \alpha$)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن قيمة Sig للإلحرف الخطي هي 0,369 أي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 فهذا يدل على وجود علاقة خطية بين خاصية الثبات و قرار التمويل. ثالثاً: العلاقة بين خاصية الثبات وقرار الإستثمار: لإثبات أنه توجد علاقة خطية بين المتغيرين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-47): اختبار العلاقة الخطية بين خاصية الثبات وقرار الإستثمار

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
الإستثمار Inter- (Combinée)	1,940	7	,277	1,084	,381
الثبات * groupes Linéarité	,071	1	,071	,278	,599
Ecart par rapport à la linéarité	1,869	6	,311	1,218	,305
Intra-groupes	21,218	83	,256		
Total	23,158	90			

*مستوى الدلالة ($\alpha < 0,05$)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن قيمة Sig للانحراف الخطي هي 0,305 أي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 فهذا يدل على وجود علاقة خطية بين خاصية الثبات و قرار الإستثمار.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الجزئية الأولى

إنطلاقا من نتائج اختبار العلاقة الخطية لمتغيرات الفرضية الأولى وإستنتاج خطية العلاقة بينهم سيتم اختبار الفرضية الجزئية الأولى لها وفق التالي:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$) لتوفر خاصية الثبات في إعداد المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

لإثبات صحة هذه الفرضية من عدمها لا بد أولا من تحديد معامل الارتباط بين كل من متغيري هذه الفرضية (خاصية الثبات وقرار التمويل) من ثم تحديد معامل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين وفق التالي:

أولا: تحديد معامل الارتباط بين المتغيرات

H_0 : لا توجد علاقة إرتباط معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين خاصية الثبات في إعداد المعلومات المحاسبية وقرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

لإختبار هذه الفرضية سنقوم بحساب معامل الارتباط Pearson وفق الجدول التالي:

جدول رقم (4-48): معامل الارتباط Pearson بين خاصية الثبات و قرار التمويل

قرار التمويل	البيان	
0,254*	معامل الارتباط	خاصية الثبات
0,015	Sig	
91	عدد المشاهدات	

** عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$)

* عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على مخرجات SPSS V.23

من خلال الجدول رقم (4-48) يتضح أن معامل الارتباط Pearson = 0,254+ بين كل من خاصية الثبات في إعداد المعلومات المحاسبية وقرار التمويل وأن قيمة Sig تساوي 0.015 وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) أي نرفض الفرض الصفري الذي ينفي وجود علاقة بين المتغيرين ونقبل الفرض البديل الذي يوضح أن هناك علاقة إرتباطية معنوية طردية بينهما.

ثانيا: إختبار الإنحدار الخطي البسيط: بعد التأكد من خطية العلاقة بين كل من خاصية الثبات في إعداد المعلومات المحاسبية وقرار التمويل وإثبات وجود علاقة إرتباط معنوية بين كليهما نقوم بإجراء إختبار التباين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-49): إختبار ANOVA^a لتحليل التباين بين كل من خاصية الثبات وقرار التمويل

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	1,583	1	1,583	6,132	,015 ^b
Résidu	22,980	89	,258		
Total	24,563	90			

a. Variable dépendante : التمويل

b. Prédicteurs : (Constante), الثبات

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال جدول ANOVA^a رقم (4-49) يتبين أن النموذج معنوي، حيث أن Sig = 0,015 وهي معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)، إذاً تأثير المتغير المستقل معنوي على المتغير التابع.

هذا التأثير يمكن إثباته من خلال تفسير نتائج الإنحدار الخطي البسيط من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (4-50): معاملات الإنحدار لنموذج (خاصية الثبات وقرار التمويل)

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	2,898	,510		5,687	,000
الثبات	,287	,116	,254	2,476	,015

a. Variable dépendante : التمويل

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال الجدول تم ثبوت الدلالة الإحصائية لمعامل إنحدار (B) لخاصية الثبات في إعداد المعلومات المحاسبية، وعليه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) لهذه الخاصية على إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وفي إطار هذه النتائج نرفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود أثر بين المتغيرين عند مستوى الدلالة المعمول به ونقبل الفرضية البديلة التي تؤيد وجود تأثير بين المتغيرين عند مستوى الدلالة هذه.

تشير قيمة المعامل المعياري $B\hat{e}t\alpha$ المحسوب لخاصية الثبات في إعداد المعلومات المحاسبية والبالغة (0,254)، إلى أن زيادة إهتمام المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بضرورة توفر المعلومات المحاسبية على خاصية الثبات بمقدار وحدة إنحراف معياري واحدة، سيؤدي إلى زيادة اهتمامهم بعملية إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات المعنية بنسبة تبلغ 25,4%.

جدول رقم (4-51): معامل تحديد R-deux لنموذج (خاصية الثبات وقرار التمويل)

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,254 ^a	,064	,054	,50814

a. Prédicteurs : (Constante), الثبات

b. Variable dépendante : التمويل

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من الجدول رقم (4-51) تشير قيمة معامل التحديد R-deux البالغة (0,064) إلى أن خاصية الثبات في إعداد المعلومات المحاسبية تفسر ما نسبته (6,4%) من التغيرات التي تطرأ على إتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ (93,6%) فإنها تعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الإنحدار الخطي البسيط.

الفرع الثالث: إختبار الفرضية الجزئية الثانية

إنطلاقاً من نتائج إختبار العلاقة الخطية لمتغيرات الفرضية الأولى وإستنتاج خطية العلاقة بينهم سيتم إختبار الفرضيات الجزئية الثانية لها وفق التالي:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$) لخاصية الثبات في إعداد

المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

لإثبات صحة هذه الفرضية من عدمها لا بد أولاً من تحديد معامل الإرتباط بين كل من متغيري هذه الفرضية (خاصية الثبات وقرار الإستثمار) من ثم تحديد معامل الإنحدار الخطي البسيط بين المتغيرين وفق التالي:

H_0 : لا توجد علاقة إرتباط معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين خاصية الثبات في إعداد المعلومات

المحاسبية وقرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

لإختبار هذه الفرضية سنقوم بحساب معامل الإرتباط Pearson وفق الجدول التالي:

جدول رقم (4-52): معامل الارتباط Pearson بين خاصية الثبات و قرار الإستثمار

قرار الإستثمار	البيان	
0,055	معامل الارتباط	خاصية الثبات
0,602	Sig	
91	عدد المشاهدات	

** عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0,01)$

* عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0,05)$

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات SPSS V.23

من خلال الجدول رقم (4-52) يتضح أن معامل الارتباط $Pearson = 0,035$ بين كل من خاصية الثبات وقرار الإستثمار وأن قيمة Sig تساوي 0.602 وهي أكبر من مستوى الدلالة $(\alpha = 0,05)$ أي نقبل الفرض الصفري الذي ينفي وجود علاقة بين متغيرين، أي أن إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ليس له علاقة بتوفر خاصية الثبات في إعداد المعلومات المحاسبية المستخدمة فيه.

لعدم وجود علاقة إرتباط بين متغيري هذه الفرضية فلا يمكن إجراء إختبار الإنحدار الخطي البسيط وعليه فإن إختبار الفرضية الجزئية الثانية نقبل فيها الفرض الصفري الذي ينفي وجود أثر لتوفر خاصية الثبات في إعداد المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الرابع: إختبار الفرضية الرابعة

التي جاء في نصها أن: توفر خاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية لها أثر في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $(\alpha = 0,05)$ هذه الفرضية تم تقسيمها إلى فرضيتين جزئيتين هما:

☒ توفر خاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية لها أثر في إتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$ ؛

☒ توفر خاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية لها أثر في إتخاذ قرارات الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$.

من خلال هذا المطلب سيتم إختبار هذا الفرض وفق التالي:

الفرع الأول: إختبار العلاقة الخطية لمتغيرات الفرضية الرابعة

المتغيرات التي سيتم معرفة علاقتها هي (خاصية القابلية للمقارنة، المحور الثالث-قرار التمويل-قرار الإستثمار)

وفق التالي:

أولا: العلاقة بين خاصية القابلية للمقارنة والمحور الثالث: لإثبات أنه توجد علاقة خطية بين المتغيرين من خلال

الجدول التالي:

جدول رقم (4-53): إختبار العلاقة الخطية بين خاصية القابلية للمقارنة والمحور الثالث

			Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
المحور الثالث * القابلية للمقارنة	Inter- groupes	(Combinée)	1,764	10	,176	,847	,586
		Linéarité	,782	1	,782	3,754	,056
		Ecart par rapport à la linéarité	,982	9	,109	,524	,853
Intra-groupes			16,667	80	,208		
Total			18,431	90			

*مستوى الدلالة ($0,05 < \alpha$)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن قيمة Sig للإلتحاف الخطي هي 0,853 أي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 فهذا يدل على وجود علاقة خطية بين خاصية القابلية للمقارنة و المحور الثالث الخاص بعملية إتخاذ القرارات المالية.

ثانيا: العلاقة بين خاصية القابلية للمقارنة و قرار التمويل: لإثبات أنه توجد علاقة خطية بين المتغيرين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-54): إختبار العلاقة الخطية بين خاصية القابلية للمقارنة وقرار التمويل

			Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
التمويل * القابلية للمقارنة	Inter- groupes	(Combinée)	2,674	10	,267	,977	,470
		Linéarité	1,483	1	1,483	5,421	,022
		Ecart par rapport à la linéarité	1,190	9	,132	,483	,882
Intra-groupes			21,890	80	,274		
Total			24,563	90			

*مستوى الدلالة ($0,05 < \alpha$)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن قيمة Sig للإلتحاف الخطي هي 0,882 أي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 فهذا يدل على وجود علاقة خطية بين خاصية القابلية للمقارنة و قرار التمويل.

ثالثا: العلاقة بين خاصية القابلية للمقارنة وقرار الإستثمار: لإثبات أنه توجد علاقة خطية بين المتغيرين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-55): إختبار العلاقة الخطية بين خاصية القابلية للمقارنة وقرار الإستثمار

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter- (Combinée) * الإستثمار القابلية للمقارنة	1,601	10	,160	,594	,814
Linéarité	,303	1	,303	1,126	,292
Ecart par rapport à la linéarité	1,298	9	,144	,535	,845
Intra-groupes	21,556	80	,269		
Total	23,158	90			

*مستوى الدلالة ($0,05 < \alpha$)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن قيمة Sig للإنحراف الخطي هي 0,845 أي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 فهذا يدل على وجود علاقة خطية بين خاصية القابلية للمقارنة و قرار الإستثمار.

الفرع الثاني: إختبار الفرضية الجزئية الأولى

إنطلاقا من نتائج إختبار العلاقة الخطية لمتغيرات الفرضية الأولى وإستنتاج خطية العلاقة بينهم سيتم إختبار الفرضية الجزئية الأولى لها وفق التالي:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$) لتوفر خاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

لإثبات صحة هذه الفرضية من عدمها لا بد أولا من تحديد معامل الارتباط بين كل من متغيري هذه الفرضية (خاصية القابلية للمقارنة وقرار التمويل) من ثم تحديد معامل الإنحدار الخطي البسيط بين المتغيرين وفق التالي:

أولا: تحديد معامل الارتباط بين المتغيرات

H_0 : لا توجد علاقة إرتباط معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين خاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية وقرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

لإختبار هذه الفرضية سنقوم بحساب معامل الارتباط Pearson وفق الجدول التالي:

جدول رقم (4-56): معامل الارتباط Pearson بين خاصية قابلية المقارنة و قرار التمويل

قرار التمويل	البيان	
0,246*	معامل الارتباط	خاصية القابلية للمقارنة
0,019	Sig	
91	عدد المشاهدات	

** عند مستوى الدلالة ($0,01 = \alpha$)

* عند مستوى الدلالة ($0,05 = \alpha$)

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على مخرجات SPSS V.23

من خلال الجدول رقم (4-56) يتضح أن معامل الارتباط Pearson = 0,246+ بين كل من خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية وقرار التمويل وأن قيمة Sig تساوي 0.019 وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) أي نرفض الفرض الصفري الذي ينفي وجود علاقة بين المتغيرين ونقبل الفرض البديل الذي يوضح أن هناك علاقة إرتباطية معنوية طردية بينهما.

ثانيا: إختبار الإنحدار الخطي البسيط: بعد التأكد من خطية العلاقة بين كل من خاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية وقرار التمويل وإثبات وجود علاقة إرتباط معنوية بين كليهما نقوم بإجراء إختبار التباين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-57): إختبار ANOVA^a لتحليل التباين بين كل من خاصية قابلية المقارنة وقرار التمويل

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	1,483	1	1,483	5,720	,019 ^b
Résidu	23,080	89	,259		
Total	24,563	90			

a. Variable dépendante : التمويل

b. Prédicteurs : (Constante), للمقارنة القابلية

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال جدول ANOVA^a رقم (4-57) يتبين أن النموذج معنوي، حيث أن Sig = 0,019 وهي معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$)، إذًا تأثير المتغير المستقل معنوي على المتغير التابع.

هذا التأثير يمكن إثباته من خلال تفسير نتائج الإنحدار الخطي البسيط من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (4-58): معاملات الإنحدار لنموذج (خاصية قابلية المقارنة وقرار التمويل)

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	3,295	,362		9,097	,000
للمقارنة القابلية	,204	,085	,246	2,392	,019

a. Variable dépendante : التمويل

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من خلال الجدول تم ثبوت الدلالة الإحصائية لمعامل إنحدار (B) لخاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية، وعليه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) لهذه الخاصية على إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وفي إطار هذه النتائج نرفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود أثر بين المتغيرين عند مستوى الدلالة المعمول به ونقبل الفرضية البديلة التي تؤيد وجود تأثير بين المتغيرين عند مستوى الدلالة المعمول به.

تشير قيمة المعامل المعياري $\hat{\beta}$ المحسوب لخاصية قابلة مقارنة المعلومات المحاسبية والبالغة (0,246)، إلى أن زيادة إهتمام المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بضرورة توفر المعلومات المحاسبية على خاصية قابلية المقارنة بمقدار وحدة إنحراف معياري واحدة، سيؤدي إلى زيادة اهتمامهم بعملية إتخاذ قرار التمويل في المؤسسات المعنية بنسبة تبلغ 24,6%.

جدول رقم (4-59): معامل تحديد R-deux لنموذج (خاصية قابلية المقارنة وقرار التمويل)

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,246 ^a	,060	,050	,50924

a. Prédicteurs : (Constante), للمقارنة_ القابلية,

b. Variable dépendante : التمويل

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.23

من الجدول رقم (4-59) تشير قيمة معامل التحديد R-deux البالغة (0,060) إلى أن خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية تفسر ما نسبته (6%) من التغيرات التي تطرأ على إتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ (94%) فإنها تعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الإنحدار الخطي البسيط.

الفرع الثالث: إختبار الفرضية الجزئية الثانية

إنطلاقاً من نتائج إختبار العلاقة الخطية لمتغيرات الفرضية الأولى وإستنتاج خطية العلاقة بينهم سيتم إختبار الفرضيات الجزئية الثانية لها وفق التالي:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$) لخاصية قابلية مقارنة المعلومات

المحاسبية في إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

لإثبات صحة هذه الفرضية من عدمها لابد أولاً من تحديد معامل الارتباط بين كل من متغيري هذه الفرضية (خاصية قابلية المقارنة وقرار الإستثمار) من ثم تحديد معامل الإنحدار الخطي البسيط بين المتغيرين وفق التالي:

H_0 : لا توجد علاقة إرتباط معنوية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين خاصية قابلية مقارنة المعلومات

المحاسبية وقرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

لإختبار هذه الفرضية سنقوم بحساب معامل الارتباط Pearson وفق الجدول التالي:

جدول رقم (4-60): معامل الارتباط Pearson بين خاصية قابلية المقارنة و قرار الإستثمار

قرار الإستثمار	البيان	
0,114	معامل الارتباط	خاصية قابلية المقارنة
0,280	Sig	
91	عدد المشاهدات	

* عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) ** عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,01$)

المصدر: من إعداد الباحثة إعتقادا على مخرجات SPSS V.23

من خلال الجدول رقم (4-60) يتضح أن معامل الارتباط Pearson = 0,114 بين كل من خاصية قابلية المقارنة وقرار الإستثمار وأن قيمة Sig تساوي 0.280 وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) أي نقبل الفرض الصفري الذي ينفي وجود علاقة بين متغيرين، أي أن إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ليس له علاقة بتوفر خاصية قابلية المقارنة في إعداد المعلومات المحاسبية المستخدمة فيه.

لعدم وجود علاقة إرتباط بين متغيري هذه الفرضية فلا يمكن إجراء إختبار الإنحدار الخطي البسيط وعليه فإن إختبار الفرضية الجزئية الثانية نقبل فيها الفرض الصفري الذي ينفي وجود أثر لتوفر خاصية قابلية المقارنة في إعداد المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

خلاصة الفصل

قامت الباحثة من خلال الدراسة الميدانية بتحليل إستبيان الدراسة الذي تم تقسيمه إلى ثلاث محاور رئيسية متعلقة بأثر خصائص المعلومات المحاسبية سواء الرئيسية أو الثانوية على عملية إتخاذ القرارات المالية (التمويل والإستثمار) في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، و قد تم التوصل إلى أن توفر الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في الملاءمة و الموثوقية لها أثر كبير في عملية إتخاذ القرارات المالية خاصة قرار التمويل و كذا لا ينفي هذا ضرورة توفر الخصائص الثانوية المتمثلة في الثبات و القابلية للمقارنة التي من شأنها أن يكون لها أثر في إتخاذ هذا النوع من القرارات، وتم التوصل إلى أن توفر الخصائص الرئيسية والثانوية في المعلومات المحاسبية ليس له أي علاقة فيما يخص إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تم إجراء الدراسة عليها.

إلا ان هذا لا ينفي بالضرورة أهمية توفر خصائص في المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية بصفة عامة داخل أي مؤسسة اقتصادية، وهذا ما ينهي بضرورة أن تتوسع الدراسات المستقبلية في هذا المجال فيما يخص مؤسسات اقتصادية جزائرية أخرى.

الخاتمة

الخلاصة:

إن السعي نحو تحقيق أكبر عوائد ممكنة من قبل المؤسسات الاقتصادية على المستوى العالمي أو المحلي هو ما يعطيها الدافع نحو الإستمرار، فالقيمة التي تطمح أي مؤسسة تحقيقها مقارنة بمثيلاتها في المحيط الذي تنشط فيه تعتبر هدفا إستراتيجيا في حد ذاته، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف لابد للمؤسسة أن تكون رائدة في مجالها، عن طريق قدرتها على تسيير إستثماراتها الحالية أو المستقبلية بمقابل توفير مصادر تمويل لهذه الإستثمارات مع القدرة على سدادها، هذا ما يمكن التعبير عنه من خلال عملية إتخاذ القرارات المالية، هذه الأخيرة التي تؤثر و تتأثر بنوعية وخصائص المعلومات المستغلة لهذا الغرض و من أهم هذه المعلومات نجد المعلومات المحاسبية المعبر عنها في شكل قوائم و تقارير مالية.

حاولت الباحثة من خلال هذه الأطروحة و الموسومة ب"أثر خصائص المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" إختبار الفرضيات المبنية على أساس الإشكالية المطروحة ضمن هذا الموضوع، وبعد إسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي من خلال الإستبيان الموزع على عينة الدراسة، هذه الأخيرة المتسمة بكونها ذات تكوين في مجال المحاسبة سواء أكاديميا أو عن طريق التكوين في مجال الوظيفة التي يشغلها أفراد العينة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولاً: أكد أفراد عينة الدراسة على أن المعلومات المحاسبية لها خصائص مميزة وفق التالي:

- 1- المعلومات المحاسبية التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتميز بخاصية الملاءمة كون إعدادها يتم بموجب تطبيق النظام المحاسبي المالي وفق التشريع المعمول به الذي يلزمهم بتقديم القوائم والتقارير المالية في آجال محددة أما فيما يخص كل من القدرة التنبؤية و الأثر الرجعي هما خاصيتين ضميتين، كون النظام المحاسبي مالي ما هو إلا إسقاط لمجموعة من المعايير المحاسبية الخاصة بهذه النقطة؛
 - 2- المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعد على أساس حيادي خالي من التحيز لأي جهة على حساب الأخرى مع ضرورة التأكيد على أنها تعطي صورة صادقة على الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وهذا وفق ما نص عليه المشرع الجزائري بموجب تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
 - 3- إعتداد القانون المعمول به في إعداد المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يضمن الثبات في الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة كون كافة المؤسسات الاقتصادية التي تقع ضمن القطر الجزائري ملزمة بتطبيقه؛
 - 4- يفرض المشرع من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي ضرورة توفير معلومات محاسبية من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قابلة للمقارنة وهذا ما بينه من خلال تحديد الشكل الرسمي للقوائم المالية الواجب إعدادها.
- ثانياً: أبرز أفراد عينة الدراسة واقع عملية إتخاذ القرارات المالية من خلال:

1- قرارات التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تركز على:

- تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يتم من خلال اعتماد عدة مصادر مختلفة لسد إحتياجاتها المالية؛
- الإعتماد على المصادر التمويل الداخلية يعتبر من القرارات الأقل خطورة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- إعتماد هيكل تمويل مناسب لكل مؤسسة أساسه إختيار الميزج الأمثل من مصادر التمويل المتاحة لكل مؤسسة وفق إحتياجاتها المالية؛
- يتم الإعتماد على نظم المعلومات المالية التمويلية لإتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتوفير القدر الكافي من المعلومات اللازمة للقيام بهذه العملية؛
- إختيار مصدر تمويل دون الآخر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يرجع بالضرورة إلى تحقيق هذه الأخيرة تكلفة تمويل أقل مقارنة بغيرها من المصادر المرتقبة أو المتاحة؛
- تحديد الإحتياجات المالية وأنسب الطرق للحصول عليها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يتم عن طريق إعتماد جدول التمويل؛
- مراقبة تنفيذ القرارات التمويلية التي تم إتخاذها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يتم من خلال جدول التمويل.

2- قرارات الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تركز على:

- القرارات الإستثمارية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتم عن طريق الإعتماد على القوائم والتقارير المالية المختلفة؛
- تنوع القرارات الإستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ينجم عنه ضرورة تنوع المعلومات المستخدمة فيها (سواء كانت محاسبة أو غير محاسبية)؛
- إتخاذ قرارات الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يكون من خلال الإعتماد على مختصين في مجال الاستثمار؛
- لإتخاذ قرار إستثماري رشيد داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لابد من إتباع مجموعة من المؤشرات العلمية والاقتصادية؛
- القرارات الإستثمارية المتخذة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتم بناءً على التنبؤات بالتكاليف التي ستحملها والعوائد المرتقبة الحصول عليها؛
- البدائل الإستثمارية ذات العوائد المرتقبة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعد من أهم الصعوبات التي تواجه متخذ القرار من أجل إختيار الأنسب من بينها؛

- القرار الإستثماري المتخذ على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بالضرورة سيؤثر على هيكلها المالي.

ثالثا: نتائج إختبار فرضيات الدراسة

1- الفرضية الأساسية الأولى: التي تنص على أن لخاصية ملائمة المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0,05$) والتي تم تقسيمها إلى فرضيتين جزئيتين تم من خلال الدراسة الإستطلاعية التي أجريت على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إثبات الفرضية الجزئية الأولى الخاصة بعلاقة هذه الخاصية بقرار التمويل ونفي الفرضية الجزئية الثانية المتعلقة بعلاقة هذه الخاصية بقرار الإستثمار.

2- الفرضية الأساسية الثانية: التي تنص على أن لخاصية موثوقية المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0,05$) والتي قسمت أيضا إلى فرضيتين جزئيتين إذ تم إثبات الفرضية الجزئية الأولى الخاصة بعلاقة هذه الخاصية بقرار التمويل ورفض الفرضية الجزئية الثانية المتعلقة بعلاقة هذه الخاصية بقرار الإستثمار من خلال نتائج الدراسة الإستطلاعية التي تم القيام بها على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

3- الفرضية الأساسية الثالثة: التي تنص على أن لخاصية الثبات في إعداد المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0,05$) هي بدورها تم فيها إثبات الفرضية الجزئية الأولى المتعلقة بقرار التمويل وخاصية الثبات بمقابل رفض الفرضية الجزئية الثانية المرتبطة بقرار الإستثمار وخاصية الثبات من خلال نتائج الدراسة الإستطلاعية التي مست مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

4- الفرضية الأساسية الرابعة: التي تنص على أن لخاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية أثر في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0,05$) تم أيضا بموجب نتائج الدراسة الإستطلاعية التي تم القيام بها على عينة مستخرجة من مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إثبات الفرضية الجزئية الأولى المرتبطة بقرار التمويل ونفي الفرضية الجزئية الثانية المرتبطة بقرار الإستثمار

من منطلق نتائج إختبار فرضيات الدراسة وللوصول إلى تفسير منطقي لهذه النتائج يمكن القول أن:

- قرارات التمويل هي قرارات لا بد فيها من الإعتماد على المعلومات المحاسبية المعدة بموجب توفر خصائص نوعية لهذه المعلومات، فقد تبين من خلال الدراسة أن التغيرات التي تطرأ في هذا النوع من القرارات راجع إلى:

✓ خاصية الملاءمة بنسبة (9,7%)؛

✓ خصافة الموثوقة بنسبة (3,6%)؛

✓ خصافة الثبات بنسبة (4,6%)؛

✓ خصافة القابلية للمقارنة بنسبة (6%).

أى أن إجمالى تأثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على هذا النوع من القرارات يقدر بنسبة (28,4%) وهى نسبة معتبرة جدا تنهى بضرورة تحلى المعلومات المحاسبية بجملة من الخصائص النوعية للعمل بها فى إختيار مصدر تمويل دون الأخر وخاصة ضرورة توفر خصافة الملاءمة التى تنص على ضرورة إيصال المعلومات المحاسبية فى الوقت المناسب مع توفر مجمل الخصائص الفرعية لهذه الخصافة.

- أغلب قرارات الإستثمار إن لم يكن مجملها فى المؤسسات الاقتصادية تتم بناءً على معلومات محاسبية أو غير محاسبية مستقبلية، أى يتم بناؤها وفق توقعات مرتقبة من خلال توقع التكاليف التى يمكن تحملها والناتج التى يمكن الحصول عليها بالإضافة إلى التوقعات الخاصة بالتطورات الاقتصادية والسياسية المحيطة بظروف إتخاذ هذا النوع من القرارات، بالتالى فتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لا يكون بالضرورة له ذلك الأثر الظاهر فى إتخاذ هذا النوع من القرارات، بل أثره يظهر جليا فى حالة إعداد التوقعات اللازمة لهذه العملية أو عند توفير الاحتياجات المالية اللازمة لها.

قائمة المراجع

I- الكتب:

أ- باللغة العربية:

- 1- إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 2- إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 3- أحمد الرفاعي غنيم، نصر محمود صبري، تعلم بنفسك التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000.
- 4- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008.
- 5- احمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
- 6- أحمد حلمي جمعة و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- 7- أحمد حلمي جمعة و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 8- أحمد حسن ظاهر، المحاسبة الادارية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2008.
- 9- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري و النظم التطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004.
- 10- أحمد رياحي بلقاوي، نظرية المحاسبة، تعريب رياض عبد الله، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 11- أحمد زكريا زكي عصيمي، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل معاصر)، دار المريح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011.
- 12- احمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF الاطار النظري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- 13- أحمد عبد الرحيم زردق، مُجد سعيد بسيوني، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، مركز التعليم المفتوح، بنها، مصر، 2011.
- 14- احمد فوزي ملوخية، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 15- أحمد ماهر، إتخاذ القرار ما بين العلم و الابتكار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 16- احمد مُجد المصري، الإدارة الحديثة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2008.

- 17- أسعد حميد العلي، الادارة المالية (الاسس العلمية و التطبيقية)، دار وائل للنشر، الاردن، 2010.
- 18- إسماعيل إبراهيم جمعة وآخرون، "المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث المليات في اتخاذ القرارات"، دار الجامعة، إسكندرية، مصر، 2000.
- 19- السعيد فرحات جمعة، جاد الرب عبد السميع، الادارة المالية و البيئة المعاصرة، المكتبة العصرية، مصر، 2001.
- 20- السعيد مبروك ابراهيم، المعلومات و دورها في دعم و إتخاذ القرار الاستراتيجي، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، مصر، 2012.
- 21- السيد عبد المقصود ديبان و آخرون، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 22- المهدي الطاهر عتبة، "مبادئ إدارة الأعمال"، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2003.
- 23- الياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الادارة المالية)، دار وائل، الاردن، 2011.
- 24- أميرة الجنابي، إدارة معرفة الزبون، دار صفاء، الأردن ، 2009.
- 25- أمين السيد مُجّد لطفی، المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 26- امين السيد أحمد لطفی، تقييم المشروعات بإستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 27- أمين السيد احمد لطفی، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية و تقارير المراجعة بكفاءة سوق الاوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 28- أوجين برغهام، الادارة المالية (2) أسس تقييم المشاريع- تقييم الشركات- القرارات التمويلية الاستراتيجية، تعريب محمود فتوح، عمر عبد الكريم، الجزء الثاني، الشعاع للنشر و العلوم، حلب، سوريا، 2010.
- 29- إيمان فاضل السامرائي، جلال إبراهيم العبد، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 30- إيمان فاضل السامرائي، هيثم مُجّد الزغبي، نظم المعلومات الإدارية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 31- توفيق جميل أحمد، إدارة الأعمال - مدخل وظيفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 32- ثابت عبد الرحمان إدريس، نظم المعلومات الإدارية في منظمات الأعمال المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007.

- 33- ثامر علوان المصلح، تقييم قرارات الإستثمار، دار الايام للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2015.
- 34- ثناء على القباني، نظم المعلومات الحاسبية ، الدر الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003.
- 35- جبرائيل جوزيف كحالة، رضوان حلوة حنان، المحاسبة الإدارية: مدخل محاسبة المسؤولية و تقييم الأداء، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- 36- جمال الدين لعويسات، الادارة و عملية اتخاذ القرار، دار هومة للصناعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2003.
- 37- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك و أثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 38- حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 39- حسين بلعجوز، نظام المعلومات الحاسبي و دوره في اتخاذ القرارات الانتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 2009.
- 40- حسين حریم، "السلوك التنظيمي"، دار زهران، عمان، 1997.
- 41- حسين حمدان مأمون القاضي ، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2007.
- 42- حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير اعداد التقارير المالية الدولية - الجزء الاول عرض البيانات المالية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2012.
- 43- حكمت احمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة، عمان، الاردن، 1999.
- 44- حمدي ابو النور السيد عويس، نظم المعلومات و دورها في صنع القرار الاداري، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2011.
- 45- حمزة الشميخي، إبراهيم الجزراوي، الادارة المالية الحديثة، دار الصفاء، الاردن، 1998.
- 46- حمزة رملي فياض، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، الأبادي للنشر و التوزيع، السودان، 2011.
- 47- حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الادارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.
- 48- حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، الاردن، 2008.
- 49- حنيفة بن ربيع ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2010.
- 50- خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IAS/IFRS)، اثره للنشر و التوزيع، الاردن، 2008.
- 51- خليل مُجد العزاوي، إدارة اتخاذ القرار الاداري، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، عمان، 2006.

- 52- خليل مُجَّد حسن الشماع ، مبادئ الإدارة، الطبعة الثانية، دار الميسرة، عمان، الاردن، 2001.
- 53- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2013.
- 54- دريد كمال آل شبيب، الإستثمار و التحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 55- دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.
- 56- دونالد كيسو، جيرى بجان، المحاسبة المتوسطة، الجزء الاول، ترجمة: أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.
- 57- رابع خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2008.
- 58- رأفت عدس، أساسيات الكمبيوتر و نظم المعلومات، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2000.
- 59- رجب عبد الحميد السيد، دور القيادة في إتخاذ القرار خلال الأزمات، مطبعة الايمان، مصر، 2000.
- 60- رشاد العطار و آخرون، الادارة و التحليل المالي، دار البركة، الاردن، 2001.
- 61- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير، دار وائل للنشر، الاردن، 2003.
- 62- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، الدار العلمية الدولية، الاردن، 2001.
- 63- رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية الاطار الفكري و التطبيقات العلمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2009.
- 64- رضوان حلوة حنان و آخرون، أسس المحاسبة المالية، دار حامد، عمان، الأردن، 2004.
- 65- رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية -القياس و الافصاح في القوائم المالية، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2009.
- 66- روبرت ميجز و آخرون، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، ترجمة: مكرم عبد المسيح باسيل، مُجَّد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 67- زكي محمود هاشم، أساسيات الإدارة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 2001.
- 68- زياد السقا، قاسم الحبيتي، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة و النشر، الموصل، العراق، 2003.
- 69- زياد بن علي بن محمود الجرجاوي، القواعد المنهجية التربوية لبناء الإستبيان، مطبعة أبناء الجراح، غزة، فلسطين، 2010.
- 70- قاسم مُجَّد ابراهيم الحديتي، زياد يحيى السقا، "نظم المعلومات المحاسبية"، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 2003.

- 71- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2005.
- 72- زياد عبد الكريم القاضي، مُجَدّ خليل ابو زلطة، تصميم نظم المعلومات الادارية و المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.
- 73- ستيفن أموسكوف، نظام المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات ومفاهيم وتطبيقات، ترجمة كمال الدين سعيد وآخرون، دار المريخ للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 74- سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية و تكنولوجيا المعلومات ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2006.
- 75- سفيان خليل المناصير، القرارات المالية و أثرها في تحديد القرار الاستراتيجي، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2010.
- 76- سليم الحسنة، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الثالثة، دار الوراق، الأردن، 2006.
- 77- سليمان سفيان ، مجيد الشرع، المحاسبة الإدارية اتخاذ القرارات ورقابة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- 78- سمير إسماعيل مُجَدّ مصطفى، تحليل نظم منظومة الإدارة بالمعلومات، القاهرة، مصر، 2002.
- 79- سمير كامل عيسى، شحاتة السيد شحاته، نظم المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات: مدخل تحليل و تصميم النظم، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013.
- 80- سمير مُجَدّ الشاهد، طارق عبد العال حماد، قواعد اعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2000.
- 81- سمير مُجَدّ عبد العزيز، اقتصاديات الإستثمار، التمويل، التحليل المالي (مدخل في التحليل وإتخاذ القرارات)، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، مصر، 2006.
- 82- صفوت احمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.
- 83- صلاح الدين عبد المنعم مبارك، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل رقبائي)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر، 2013.
- 84- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس الاعداد و العرض و التحليل، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002.
- 85- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (اسس الاعداد و العرض و التحليل- الغش في التقارير المالية- تغيرات المراجعة لمواجهة الغش- التقارير المالية في المنشآت الصغيرة- الشفافية و الإفصاح العادل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

- 86-** طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
- 87-** طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الطبعة الثانية، الدر الجامعية، مصر، 2007-2008.
- 88-** طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
- 89-** طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية و المعايير العربية المتوافقة معها، الجزء الأول، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008.
- 90-** طارق مُجدِّ الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 91-** طاهر حيدر حردان، أساسيات الإستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الاردن، 2009.
- 92-** طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الاردن، 2008.
- 93-** عاطف وليم اندراوس، التمويل و الادارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
- 94-** عبد الرحمان الصباح ، نظم المعلومات الإدارية، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2010.
- 95-** عبد الرحمن توفيق، القوائم المالية و مخرجات العمل المحاسبي، اعداد المادة العلمية خبراء مركز الخبرات المهنية للادارة، بيمك PMEC، مصر، 2014.
- 96-** عبد الرزاق مُجدِّ قاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، دمشق، سوريا، 2006.
- 97-** عبد الرزاق مُجدِّ قاسم، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 98-** عبد الستار مصطفى الصباح، سعود جايد العامري، الإدارة المالية- أطر نظرية وحالات عملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- 99-** عبد العزيز صالح بن حبتور، مبادئ الادارة العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
- 100-** عبد الغفار حنفي، اساسيات التمويل و الادارة المالية، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة، مصر، 2002،
- 101-** عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أساسيات الاستثمار و التمويل، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
- 102-** عبد الفتاح وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2002.

- 103-** عبد الكريم ابو مصطفى، الادارة و التنظيم - الوظائف - العمليات، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2002.
- 104-** عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.
- 105-** عبد اللاه إبراهيم الفقي، الإحصاء التطبيقي بإستخدام برنامج SPSS، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2014.
- 106-** عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 107-** عبد المالك حجر ، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر المعاصر، صنعاء، اليمن، 2003.
- 108-** عبد الناصر علك حافظ، حسين وليد حسين عباس، نظم المعلومات الادارية بالتركيز على وظائف المنظمة، دار عيذاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.
- 109-** عبد الوهاب نصر علي، القياس و الافصاح المحاسبي، الجزء الاول، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 110-** عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، التسويات الجردية و إعداد و تحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015.
- 111-** عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات و دور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2007.
- 112-** عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، الادارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الاردن، 2009.
- 113-** عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007.
- 114-** عرفات الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن، 1999.
- 115-** عطا الله أحمد الحسبان، نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2013.
- 116-** عطية على المرعي، المحاسبة الإدارية، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، 2008.
- 117-** علاء السالمي و آخرون، أساسيات نظم المعلومات الإدارية، ، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2005.

- 118- علي السلمي، ادارة التميز - نماذج و تقنيات الادارة في عصر المعرفة-، دار غريب، القاهرة، مصر، 2002.
- 119- علي الشرقاوي، العملية الإدارية وظائف المديرين، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.
- 120- علي حسين علي، نظرية القرارات الإدارية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2013.
- 121- علي عباس، الادارة المالية، دار اثراء، الاردن، 2008.
- 122- على عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية (اطار فكري تحليلي و تطبيقي)، مكتبة آفاق للطباعة و النشر والتوزيع، غزة، فلسطين، 2011.
- 123- علي شريف، الإدارة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
- 124- فؤاد الشراي، نظم المعلومات الإدارية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 125- فايز سليم حداد، الادارة المالية، الطبعة الثانية، حامد للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2009.
- 126- فهمي حيدر معالي ، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- 127- فوزي حبيب حافظ، القياس وتطبيقاته في البحوث الميدانية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، جدة، السعودية، 1425هـ.
- 128- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2009.
- 129- قطب محمد سانو، الاستثمار: أحكامه و ضوابطه في الفقه الاسلامي، دار النفائس، الاردن، 2000.
- 130- كمال الدين مصطفى الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1999.
- 131- كمال الدين مصطفى الدهراوي، تحليل القوائم المالية لغرض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2001.
- 132- كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 133- كمال عبد العزيز النقيب، تطور الفكر المحاسبي، مطبعة الزرقاء، الزرقاء، الاردن، 1999.
- 134- لجنة التأليف و الترجمة، الإحصاء بإستخدام SPSS، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، 2007.
- 135- لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، مؤسسة الصفحات الزرقاء الدولية للنشر، الجزائر، 2014.
- 136- ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2004.

- 137- مؤيد الفضل عبد الحسين، عبد الناصر نور ، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002.
- 138- مؤيد الفضل عبد الحسين ، الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية، اثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 139- مجيد الشرع، سليمان سفيان، المحاسبة الادارية -إتخاذ القرارات و الرقابة، دار الشروق، عمان، 2002.
- 140- محسن قاسم ، زياد هاشم، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر- كلية الحدباء الجامعية، الموصل، العراق، 2003.
- 141- مُجَّد ابو نصار، جمعة حميدات، معايير الابلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية و العلمية-، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2008.
- 142- مُجَّد احمد حسان، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 143- مُجَّد إسماعيل بلال، نظم المعلومات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005.
- 144- مُجَّد الجيوسي، جميلة جاد الله، الإدارة: علم و تطبيق، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2001.
- 145- مُجَّد بن احمد بن تركي السديري، نظم المعلومات الإدارية، النشر العلمي و المطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014.
- 146- مُجَّد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 147- مُجَّد تيسير الرجبي، تحليل القوائم المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2014.
- 148- مُجَّد سمير الصبان و آخرون، مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2012.
- 149- مُجَّد صالح الحناوي، الادارة المالية و التمويل، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 150- مُجَّد صالح الحناوي، الإدارة المالية- مدخل القيمة و اتخاذ القرارات-، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- 151- مُجَّد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العيد، الإدارة المالية: مدخل القيمة و اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
- 152- مُجَّد صالح الحناوي و آخرون، الادارة المالية (التحليل المالي للمشروعات الجديدة)، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2009.
- 153- مُجَّد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر على، المحاسبة المالية (مدخل نظم المعلومات)، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.

- 154- مُجَّد عبد الحسين الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- 155- مُجَّد عبد الحسين الطائي، مدخل الى نظم المعلومات الادارية: إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.
- 156- مُجَّد على سويلم، أدوات الاستثمار في البورصة -دراسة مقارنة-، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2013.
- 157- مُجَّد عبد العليم صابر، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 158- مُجَّد علي، ابراهيم العامري، الادارة المالية، دار المناهج، عمان، الاردن، 2007.
- 159- مُجَّد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار الصفاء، الأردن، 2008.
- 160- مُجَّد قاسم القريوتي، مبادئ الإدارة - النظريات و العمليات و الوظائف، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2006.
- 161- مُجَّد فريد الصحن و آخرون، مبادئ الادارة، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- 162- مُجَّد سامي راضي، تحليل التقارير المالية: محاسبي - مالي - ائتماني، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2016.
- 163- مُجَّد مبروك ابو زيد، المحاسبة الدولية و إنعكاساتها على الدول العربية، البتراء للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
- 164- مُجَّد مطر، تيم فايز، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- 165- مُجَّد مطر، التاصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: للقياس والعرض والافصاح، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2004.
- 166- مُجَّد مطر، موسى السيوطي، التاصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبة في مجالات القياس و العرض و الافصاح، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2008.
- 167- مُجَّد مطر، نظرية المحاسبة، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2014.
- 168- مُجَّد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.
- 169- محمود سيد الناغي، نظرية المحاسبة و المعايير المحاسبية، المكتبة العصرية، مصر، 2002.
- 170- محمود عبد الحليم منسي، خالد حسن الشريف، التحليل الإحصائي للبيانات بإستخدام برنامج SPSS، الجزء الأول، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2014.
- 171- مروان شموط، كنجو عبود كنج، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة، مصر، 2008.

- 172- مسعود صديقي، نمر مُجَّد الخطيب، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية و التطبيق، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008-2009.
- 173- مصطفى عليان ربحي، العمليات الإدارية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 174- منال مُجَّد الكردي، منال مُجَّد الكردي، نظم المعلومات الإدارية: المفاهيم الأساسية و التطبيقات، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2003.
- 175- منال مُجَّد الكردي، جلال إبراهيم العبد، نظم المعلومات الإدارية (المفاهيم الأساسية و التطبيقات)، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003.
- 176- منى عطية حزام خليل، إدارة إتخاذ القرار في عصر المعلوماتية، دار أبو الغير، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 177- منعم زمزير الموسوي، بحوث العمليات (مدخل علمي لاتخاذ القرارات)، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
- 178- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 179- منير إبراهيم هندي، مخاطر الاستثمار، مطبعة دالتا، مصر، 2008.
- 180- منير نوري، نظام المعلومات المطبق في التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 181- مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية و الادارية، مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2013.
- 182- ميراندا كورتي، نيكول جونسون، المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، الجزء أ: إطار المفاهيم و المتطلبات الخاص بإعداد التقارير المالية، ترجمة: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المطابع المركزية، عمان، الاردن، 2012.
- 183- نبيل مُجَّد مرسي، التقنيات الحديثة للمعلومات، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر؛ 2005.
- 184- نصر منصور كاسر، الاساليب الكمية في اتخاذ القرارات الادارية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.
- 185- نصيرة بوعون يجياوي، الضرائب الوطنية و الدولية، مؤسسة الصفحات الزرقاء الدولية للنشر، الجزائر، 2010.
- 186- نزال محمود الرمحي، زياد عبد الحلیم الذبيبة، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الاردن، 2011.

- 187- نواف كنعان ، اتخاذ القرارات الإدارية (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 188- هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية (الاسس العلمية و العملية في القياس المحاسبي)، الجزء الاول، دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان، الاردن، 2011،
- 189- هوارى معرج و آخرون، القرار الاستثماري - في ظل عدم التاكيد و الازمة المالية-، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، الاردن، 2013.
- 190- وليد ناجي الحيايلى، بدر محمد علوان، المحاسبة المالية في القياس و الاعتراف و الإفصاح المحاسبي، الجزء الأول، دار الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2002.
- 191- وليد ناجي الحيايلى، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دنمارك، 2007.
- 192- ياسر صادق مطيع و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2007.
- 193- ياسين العيسى، أصول المحاسبة الحديثة - الجزء الأول، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- 194- يوسف محمود جربوع، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2001.
- ب- باللغة الأجنبية:

📖 Livres en Français

- 1- Armand Dayan, **Manuel de Gestion** , 2^{ème} édition, AUF, Paris.2004.
- 2- Aswath Damodran, **Pratique de la Finance d'entreprise**, 1^{er} Edition, Groupe de boech, Bruxelles, 2010.
- 3- Bernard Ensault, Christian Horrae, **Comptabilité Financière**, 3eme edition, Presses Universitaires de France, Paris, France, 2001.
- 4- Gilles Bressy, Christian Konkuyt .**Economie d'entreprise**. Edition sirey. Paris, 1990.
- 5- Jean- François Dhénin, Brigitte Fournier, **Initiation à l'économie d'entreprise**, Edition breal, Paris, 1998.
- 6- Juliette Pilverdier-Latrete, **FINANCE D'ENTREPRISE**, 7eme Edition, Economica, Paris, 1999.
- 7- Kenneth Laudon, Jane Laudon, Eric Fimbel , **Management des systèmes d'information** ,9^{ème} édition Person, France, 2006.
- 8- Michel Darbelet , **Economie d'entreprise**, Edition Foucher, Paris, 1992,
- 9- Narjess Boubakri et autres, **Les principes de la finance d'entreprise**, gaëtan morin, Canada, 2005.
- 10- Norbert Guedj et auteurs, **Finance d'entreprise (Les règles du jeu)**, 2^{ème} édition, édition d'Organisation, Paris, 2000,Pascal Barneto, Georges Gregorio, **Finance manuel et applications**, DUNOD, Paris, 2009.

- 11- Pascal Barneto, Georges Gregorio, **Finance manuel et applications**, DUNOD, Paris, 2009.
- 12- Paul Amadiou, Veronique Bessière, **Analyse de l'information Financière – Diagnostic - évaluation - Prévision et risques**, Edition Economica, Paris, 2007.
- 13- Pierre Conso, Farouk Hemici, **Gestion financière de l'entreprise**, 9^e édition, DUNOD, Paris, 1999.
- 14- Réjean Brault, Pierre Giguère, **Comptabilité de management**, 5e édition, Presses de l'université de Laval, Laval, Canada, 2006.
- 15- Robert Reix , **Traitement des informations**, édition Vuibert, Paris, 2001,
- 16- Yves Simon, Patrick Joffre, **Encyclopédie de la gestion**, 2^{eme} edition, Economica, Paris, 1997.
- 17- Zavi Bodie, Robert Merton, **Finance**, Pearson, France, 2001.

📖 Book in English

- 1- Brigham eugene, Joel f houston :**Fundamentals of Financial Management**, 11th Edition, thomson publishing, South Western, 2007.
- 2- Donald Kieso and others, **Intermediate Accounting – International Student Version**, 13TH Edition, John Wiley & Sons, England, 2010.
- 3- Eugene Brigham, Joel-F Houston, **Fundamentals of Financial Management**, 10th Edition, Cengage South-Western, New York, USA, 2004.
- 4- Kenneth C. Laudon, Jane P. Laudon, "**Management Information Systems: Managing the Digital firm**", 11th Edition, Pearson, Upper Saddle River, New Jersey, USA, 2010.
- 5- Moscovice S.A and others, **Conceptes of Accounting Information System**, 7th ed, John Wiley & Sons Ltd, England, 2001.
- 6- Rose Westerfield Jordan, **Essentials of Corporate Finance**, Third edition, Mc Graw Hill, New York, 2005.
- 7- Thomas G .Evans, **Accounting theory :Contemporary Accounting Issues**, Thomson South-western, U.S.A, 2003.
- 8- Walker Admond, **Financial Leadership and Investment**, Sanfrancisco, U.S.A, 2006.
- 9- William H, Webster, **Accounting for Managers**, Mc Graw-Hil Companies, New Yourk, USA, 2004.
- 10- Wright Michael, Phodes David, **Manage IT : Exploiting Information Systems of Effective Management**, Praeger Publishers, U.S.A, 2001.

II- الرسائل و الأطروحات:

أ- باللغة العربية:

- 1- إبراهيم براهيمية، محاسبة التسيير و دورها في الرقابة الإستراتيجية و ترشيد القرارات في المؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة-، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014-2015.

- 2- الطيب الوافي، دور و اهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مجمع اسمنت الشرق الجزائري)، اطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012.
- 3- حاج قويدر قورين، أهمية بناء و تطوير نظام المعلومات الحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل إقتصاد المعرفة - إسقاط على حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012-2013.
- 4- حسين عبد الجليل آل غزاوي، المشاكل الحاسوبية المعاصرة، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدانمارك، الدانمارك، 2010.
- 5- خولة حسين حمدان العبودي، دور التدقيق الخارجي في عملية تحويل المنشأة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخصخصة)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق، 2005.
- 6- دلال حمودي، تقييم أداء نظم المعلومات المالية و الحاسوبية المعتمدة على الحاسوب - دراسة حالة قطاع المصارف الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة مُجّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
- 7- زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية بإستخدام طريقة الآثار، رسالة دكتوراه الدولة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.
- 8- سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات الحاسوبية (دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي)، مذكرة ماجستير، جامعة مُجّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011-2012.
- 9- صلاح الدين شريط، دور صناديق الاستثمار في سوق الاوراق المالية - دراسة تجربة جمهورية مصر العربي- مع امكانية تطبيقها على الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012.
- 10- عبد الحليم سعدي، محاولة تقييم افصح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام الحاسبي المالي -دراسة عينة من المؤسسات-، اطروحة دكتوراه طور ثالث، جامعة مُجّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
- 11- عبد القادر عيادي، دور و اهمية نظام المعلومات الحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل - حالة مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف (ECDE)، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007-2008.
- 12- عياد السعدي، أثر مخرجات النظام الحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانتاج اللوالب، السكاكين و الصناير (B.C.R) سطيف)، مذكرة ماجستير، جامعة مُجّد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2013-2014.
- 13- غنية بوربيعة، محددات إختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة الأشغال و التركيب الكهربائي - فرع سونلغاز)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012.
- 14- مُجّد براق، بورصة القيم المتداولة و تمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 1999.

- 15- مُجَّد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية)، اطروحة دكتوراه علوم، جامعة مُجَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.
- 16- مُجَّد فيصل مايده، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على اعداد و عرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة (دراسة حالة: عينة من المؤسسات)، اطروحة دكتوراه علوم، جامعة مُجَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2017.
- 17- مُجَّد منصور العجمي، قياس كفاءة و فاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن، 2011.
- 18- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية (بالتطبيق على حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، سبتمبر 2004.
- 19- مصطفى عقاري، مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005.
- 20- نهاد اسحاق عبد السلام ابو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالي، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2011.
- 21- نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة مُجَّد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
- 22- هلال درحمون، المحاسبة التحليلية: نظام مساعد للتسيير و مساعد على إتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية - دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2004-2005.

III- المجالات و المقالات و الدوريات:

أ- باللغة العربية:

- 1- إبراهيم خليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم و أثرها على استبدال الاصول، العدد 21، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، بغداد، العراق، 2009.
- 2- إبراهيم ميده، العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي و دوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية - دراسة ميدانية: الشركات الصناعية الأردنية، المجلد 25، العدد الاول، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2009.
- 3- أحمد صالح الهزاعية، دور المعلومات في إتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية، المجلد 25، العدد 1، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ولقانونية، سورية، 2009.

- 4- أحمد لعماري، طبيعة و أهمية نظم المعلومات المحاسبية، العدد 1، مجلة الباحث، جامعة مُجَد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2001.
- 5- إسماعيل خليل إسماعيل، ريان نعم، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية و التطبيق، العدد الثلاثون، مجلة كية بغداد للعلوم الإقتصادية، جامعة بغداد، العراق، 2012.
- 6- إسماعيل مجبل دواي، اثر اساليب المحاسبة الابداعية على موثوقية المعلومات المحاسبية بحث تطبيقي في احد المصارف الحكومية، المجلد 16، العدد 3، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية، القادسية، العراق 2014.
- 7- جميل حسن النجار، مدى تأثير الرفع المالي على الاداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين -دراسة اختبارية، المجلد 15، العدد 1، سلسلة العلوم الانسانية، مجلة جامعة الازهر، غزة، فلسكين، 2013.
- 8- حداد مناور، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، العدد 37، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، جوان 2012.
- 9- خالد أحمد ياسين، نشأة المحاسبة، العدد الثلاثون، مجلة المحاسب العربي،
أنظر الموقع http://www.aam-web.com/ar/print_page/news/13
- 10- زينب بن التركي، الاساليب الكمية في صناعة القرار -اسلوب شجرة القرار نموذجاً-، العدد 6، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، 2009.
- 11- سندية مروان سلطان الحياي، ليث مُجَد سعيد مُجَد الجعفر، دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار "دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية"، العدد الصفر، مجلة الاقتصاد و المالية، جامعة حسية بن بوعلی، مخبر الانظمة المالية والمصرفية، الشلف، الجزائر، 2015.
- 12- عصام مُجَد البحيصي، حرية شعبان الشريف، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، سلسلة الدراسات الانسانية، مجلة الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، جويلية 2008.
- 13- على رحال، التقارير المالية: أي محتوى للمعلومات؟، العدد الأول، مجلة ابحات إقتصادية و إدارية، جامعة مُجَد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2007.
- 14- على ناجي سعيد الذهني، موفق عبد الحسين مُجَد، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية و الافصاح عنها- بحث تطبيقي في احدى الشركات العراقية، المجلد 2، العدد 8، مجلة دراسات محاسبية و مالية، جامعة بغداد، العراق، 2009.

- 15- غسان عيسى العمري، دور تكنولوجيا المعلومات و ادارة المعرفة في بناء الذاكرة التنظيمية، المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب، العدد 52، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ديسمبر 2010.
- 16- فضيل دليو، معايير الصدق والثبات في البحوث الكمية و الكيفية، العدد 19، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة مُجد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، ديسمبر 2014.
- 17- فيصل محمود الشاورة، مُجد عبد الرحيم الدحيات، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة ومدى الاعتماد عليه لتقييم كفاءة الاستثمار في الشركات القابضة الأردنية، العدد 03، المجلد 20، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، الاذقية، سورية، 2008.
- 18- مُجد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سرق الاوراق المالية – دراسة تطبيقية نظرية، العدد الاول، مجلة الدراسات و البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، الزقازيق، مصر، 2007.
- 19- مُجد زرقون، أثر الاكتاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة –دراسة تحليلية مقارنة لمؤسسة تسيير فندق الاوراسي الجزائر-، العدد الثامن، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010.
- 20- مُجد عبود الحراشنة، مُجد قاسم مقابلة، درجة ممارسة وظائف العملية الادارية لدى رؤساء الاقسام في مديريات التربية و التعليم في الأردن ، المجلد 25، العدد (3+4) ، مجلة العلوم التربوية و النفسية، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2009.
- أنضر موقع العدد المعني: <http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/edu/2010-02-14-13-53-20/26--2009>
- 21- محمود جمام، أميرة دباش، أثر التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية –دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل-، العدد الرابع، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة العربي بن مهدي، ام البواقي، الجزائر، ديسمبر 2015.
- 22- مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي و إشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، العدد الرابع، مجلة البحوث الاقتصادية و الادارية، جامعة مُجد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008.
- 23- مصطفى عقاري، المعيار المحاسبي الدولي 1: عرض القوائم المالية، العدد الأول، مجلة البحوث إقتصادية و إدارية، جامعة مُجد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2007.
- 24- مفيدة يجاوي، تحديد الهيكل المالي الامثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، العدد الثالث، مجلة العلوم الانسانية، جامعة مُجد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002.

25- نمر عبد الحميد السليحات، منذر بركان النمر، قياس كفاءة و فاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية (دراسة مقارنة)، العدد الخامس، مجلة دنانير، الجامعة العراقية، العراق، 2014.

ب- باللغة الاجنبية:

- 1- Organisation for economic co_ operation and devlopment , **Using the OECD Principles of Corpoate Governance a boadroom perspective**, paris , 2008. <https://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceprinciples/40823806.pdf> 29/08/2016. 12:25.
- 2- Rashmi Jatani, **Different prospects of Office Automation Systems**, volume 4, Issue 3, International Journal of Computer Trends and Technology, 2013. http://ijcttjournal.org/archives/ijctt-v4i3p102_19/12/2016 11:07 .

IV- ملتقيات، مؤتمرات ودوريات وطنية و دولية

1- أحمد عودة عبد المجيد، مفاهيم التقويم والقياس و الأداء، الحلقة العلمية ل: قياس الأداء في العمل الأمني، كلية التدريب، الرياض، السعودية، 21-23 جانفي 2013.

2- الأخضر عزى، حسين بوبعاية، صنع و إتخاذ القرار في ضوء علم اجتماع الإدارة، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أفريل 2009.

3- الطيب شارف خوجة، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول: مستجدات الألفية الثالثة: "المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 21/22 نوفمبر 2007.

4- العربي تيقاوي، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-14 ديسمبر 2011.

5- جمعة هوام ، نوال لعشوري، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات و آفاق)، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، 07-08 ديسمبر 2010.

6- حسين بلعجوز، محاد عريوة، دور معلومات محاسبة التسيير الاستراتيجية في صنع قرارات الاستثمار الراسمالي، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أفريل 2009.

7- رابح بوقرة، منهجية صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أفريل 2009.

- 8- طارق عبد الرؤوف عامر، نظريات صنع القرار و مهاراته التعليمية و طرق مواجهة مشكلاته (تصور مقترح)، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أفريل 2009.
- 9- علي بودلال، سمية مكيوي المولودة لمربي، واقع تكبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البلدة، 13-14 ديسمبر 2011.
- 10- فايز سايج، انعكاسات النظام المحاسبي المالي على نظام المراجعة الداخلية و مهنة محافظ الحسابات، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البلدة، 13-14 ديسمبر 2011.
- 11- فهيمة بديسي، الحوكمة و دورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ملتقى الدولي الاول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع و رهانات وآفاق، جامعة ام البواقي، يومي 7-8 ديسمبر 2010.
- 12- كريمة مخطاوي، عبد القادر مخطاوي، رضا العميل و المشاركة في صنع القرار التسويقي، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أفريل 2009.
- 13- مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود (أسباب التباين وتقييم التناقض)، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي، الوادي، الجزائر، 17/18 جانفي 2010.
- 14- مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، دراسة اسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أفريل 2009.
- 15- منير نوري و آخرون، الاتصالات الادارية و اهميتها في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية - التوصيات و المتطلبات -، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 14 و 15 أفريل 2009.
- 16- نبال قصبه، أسباب حدوث الازمة المالية العالمية و الحلول المقترحة، مؤتمر الازمات الاقتصادية وتداعياتها و علاجها، جامعة جرش، عمان، الاردن، 2010.
- 17- نمر مُجد الخطيب، صديقي فوائد، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي علي جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر - (النظام المحاسبي المالي)، المؤتمر الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2011.

18- نور الدين بملول، زوبير دغمان، اثر الإفصاح المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية على ال هيكل المؤسساتية للمؤسسة، الملتقى الوطني حول "المعايير المحاسبية الدولية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق" ، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، 26/25 ماي 2010.

19- يحيى سعدي، لخضر أوصيف، أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-14 ديسمبر 2011.

V-القوانين و المراسيم و الدوريات

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، القانون رقم 11/07، المتضمن النظام المحاسبي المالي، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المادة 3.

VI- محاضرات و دروس

1- السعدي غول السعدي، العينات و أنواعها، محاضرات في مقياس مناهج البحث، كلية التربية، جامعة جنوب الوادي، الغردقة، مصر، بدون ذكر السنة.

2- مُجد السعيد عابدي، محاضرات نظرية القرار (الجانب النظري)، محاضرات سنة أولى ماستر تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، قسم علوم التسيير، جامعة مُجد الشريف مساعدي، سوق اهراس، الجزائر، 2014-2015.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1)

قائمة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة

الولاية	اسم المؤسسة	الرقم
بسكرة	شركة الجنوب للتمور EPE SUDA CO Spa	1
بسكرة	شركة SUDOR	2
بسكرة	شركة BSKO-FRUIT	3
بسكرة	شركة Sarl ZIBAN GARDEN	4
بسكرة	الجزائرية للمنسوجات وحدة النسيج و التجهيز TIFIP	5
بسكرة	شركة نفطال NAFTAL	6
بسكرة	ديوان الترقية و التسيير العقاري OPGI	7
بسكرة	الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء SDC	8
بسكرة	الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري AWGRFU	9
بسكرة	مجمع العموري	10
بسكرة	السكرية للإسمنت	11
بسكرة	مديرية الصيانة - سوناطراك	12
بسكرة	مطاحن الزيبان	13
خنشلة	مؤسسة كشرود للأشغال العمومية	14
خنشلة	مصنع أقمشة الشرق "دراباست"	15
خنشلة	شركة قصر مرداسي كريستال	16
خنشلة	شركة behal	17
باتنة	مطاحن الأوراس	18

الملحق رقم (2)



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير



الإستبيان

أما بعد ...

بعد التحية و التقدير، فإن الباحثة تقوم بدراسة تسعى فيها إلى معرفة مدى توفر المعلومات المحاسبية المعمول بها في المؤسسات الاقتصادية على خصائص تميزها و أثر هذه الأخيرة على القرارات المالية المراد إتخاذها، و ذلك إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه تخصص محاسبة بجامعة محمد خيضر بسكرة، من خلال تقديم هذه الدراسة الموسومة بـ:

أثر خصائص المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

لتحقيق أهداف هذه الدراسة قامت الباحثة بوضع استبيان لتغطي من خلاله فرضيات الدراسة المراد إثباتها، لذا نرجو أن نجد لديكم متسعا من الوقت للإجابة على الأسئلة الواردة به و نحيطكم علما أن الإجابات التي سيتم الحصول عليها من قبلكم على هذه الأسئلة سرية للغاية، و لن يطلع عليها سوى الطالب فقط، و لن تستخدم نتائجها إلا في أغراض البحث العلمي ولن تعرض نتائجها إلا في صورة إجمالية رقمية و نسب مئوية.

إن إجاباتكم بموضوعية و دقة ستؤدي بلا شك إلى تقديم أفضل لموضوع الدراسة، وبالتالي مساعدة الباحثة في تحقيق أهداف دراستها، و الخروج بالنتائج و التوصيات المناسبة لهذا الموضوع.

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام و التقدير.

إشراف الأستاذة

د/ سعاد معاليم

إعداد الباحثة

سميحة بوحفص

يرجى التكرم بوضع اشارة (X) أمام الإجابة المناسبة.

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

1- الجنس

ذكر	أنثى
-----	------

2- العمر بالسنوات

من 18 إلى 25 سنة	من 25 إلى 30 سنة	من 31 إلى 40 سنة	أكبر من 40 سنة
------------------	------------------	------------------	----------------

3- المؤهل العلمي

ثانوي	ليسانس	ماستر	مؤهل آخر (أذكره)
-------	--------	-------	------------------	-------

4- التخصص العلمي

محاسبة	محاسبة و ضرائب	محاسبة و مالية	تخصص آخر (أذكره):
--------	----------------	----------------	-------------------	-------

5- الوظيفة

محاسب	رئيس مصلحة (المالية والمحاسبة، إنتاج، تسويق، مبيعات، تموين، خزينة، أجور ومشتريات)	مدير
-------	---	------

6- سنوات الخبرة

أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنة	أكثر من 15 سنة
----------------	-------------------	------------------	----------------

الجزء الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية

الفقرات		دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
المجال الأول: تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الملائمة من خلال:						
1	إيصال المعلومات المحاسبية المقدمة في شكل قوائم و تقارير مالية في الوقت المناسب لمستخدميها					
2	القوائم و التقارير المالية توفر معلومات محاسبية ذات قدرة تنبؤية مستقبلية لمتخذي القرارات					
3	المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم و التقارير المالية لها اثر رجعي (أثر عكسي) عند القيام بتصحيح أو إعداد معلومات محاسبية جديدة					

					4	تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها في إعداد القوائم و التقارير المالية يضمن توفير قوائم و تقارير مالية ملائمة
					5	إعتماد النظام المحاسبي المالي ساهم في إعداد قوائم و تقارير مالية ملائمة أكثر مما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني
					6	القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم و التقارير المالية وفق القوانين المعمول بها يجعلها أكثر ملائمة
					7	تطبيق مبدأ الإفصاح عن القوائم و التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية يضمن ملاءمتها للمستفيدين منها
المجال الثاني: تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الموثوقية من خلال:						
					8	توحيد أساليب و طرق قياس المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن القوائم و التقارير المالية
					9	تتميز عملية إعداد القوائم و التقارير المالية بالموضوعية و الحياد
					10	تتميز القوائم و التقارير المالية بتقديم معلومات محاسبية شفافة و صادقة
					11	الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم و التقارير المالية يجعلها أكثر موثوقية
					12	إعداد القوائم و التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي لجعلها أكثر موثوقية من قبل مستخدميها
					13	القياس المحاسبي وفق القوانين المعمول بها للمعلومات المحاسبية يعطيها موثوقية أكثر من قبل المطلعين عليها
					14	الإفصاح بشفافية عن قوائم و تقارير مالية للمؤسسات الاقتصادية يكسبها خاصية الموثوقية لدى كل من يتحصل عليها

❖ المحور الثاني: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

الفقرات						
أبدا	نادرا	أحيا نا	غالبا	دائما		
المجال الأول: تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الثبات من خلال:						
					15	يتم إعداد القوائم و التقارير المالية عن طريق تطبيق طرق محاسبية موحدة
					16	يتم إعداد القوائم و التقارير المالية المراد العمل بها وفق تطبيق سياسات محاسبية ثابتة و متعارف عليها
					17	تتميز القوائم و التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بالثبات في الطرق والسياسات المحاسبية المعمول بها

					الإفصاح عن الطرق و السياسات المحاسبية المعمول بها في إعداد القوائم و التقارير المالية، وفي حالة التغيير يشترط أن تكون الطرق و السياسات المحاسبية الجديدة متماشية مع الطرق والسياسات السابقة	18
المجال الثاني: تتميز المعلومات المحاسبية بخاصبة القابلية للمقارنة من خلال:						
					تتصف القوائم و التقارير المالية المقدمة بقابليتها للمقارنة من سنة لأخرى	19
					تتصف القوائم و التقارير المالية المقدمة بقابليتها للمقارنة بين مؤسستين أو أكثر خلال نفس السنة أو من سنة لأخرى	20
					تطبيق النظام المحاسبي المالي يوفر قوائم و تقارير مالية قابلة للمقارنة من سنة لأخرى أو فيما بين المؤسسات	21
					الإفصاح عن القوائم و التقارير المالية التي تم قياسها وفق القانون المعمول به يجعلها قابلة للمقارنة	22

❖ المحور الثالث: إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الفقرات						غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المجال الأول: عملية اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:										
					تمويل المؤسسة يعتمد على عدة مصادر مختلفة لسد الاحتياجات المالية للمؤسسة الاقتصادية					23
					قرارات التمويل التي تتعلق بالمصادر الداخلية هي القرارات الأقل خطورة من الناحية المالية					24
					اعتماد هيكل تمويل دون الآخر يكون من خلال اعتماد مزيج من مصادر التمويل المتاحة لكل مؤسسة وفق إحتياجاتها المالية					25
					يتم إتخاذ قرار التمويل بناء على نظم المعلومات المالية التمويلية التي تحدد وفق ما توفره النظم الأخرى من معلومات و خاصة نظم المعلومات المحاسبية					26
					تكلفة التمويل كأسلوب لاختيار مصدر من مصادر التمويل يكون من خلال تحقيق هذا الأخير لأقل تكلفة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى					27
					من خلال جدول التمويل يتم تحديد الاحتياجات المالية المستقبلية و تبيان انسب الطرق لتمويلها					28
					تم مراقبة تنفيذ القرارات التمويلية المتخذة سابقا أو حاليا بناء على تفرغ كافة المعلومات المتعلقة بهذه القرارات في ما يعرف بجدول التمويل					29

المجال الثاني: عملية اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

					30	تتم عملية اتخاذ قرار الاستثمار من قبل الإدارة العليا للمؤسسة بالاعتماد على مختلف القوائم والتقارير المالية التي تم إعدادها
					31	تنوع القرارات الاستثمارات يشترط ضرورة تنوع المعلومات المستخدمة في إتخاذها (سواء المحاسبية أو غير المحاسبية)
					32	إتخاذ القرارات الاستثمارية يكون من خلال الاعتماد على مختصين في مجال الإستثمار سواء من داخل أو خارج المؤسسة
					33	يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والعلمية لترشيد القرارات الاستثمارية المتخذة
					34	تتخذ القرارات الاستثمارية بناء على التنبؤات بالتكاليف التي ستحملها و العوائد المستقبلية المتوقعة منها
					35	البدائل الاستثمارية ذات العوائد المتقاربة تعد من أهم الصعوبات التي تواجه متخذ القرار لتخطيطها من اجل اختيار البديل الأنسب
					36	يؤثر القرار الاستثماري المتخذ على الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية

الملحق رقم (3)

قائمة الأساتذة المحكمين

الجامعة	الإسم و اللقب	الرقم
جامعة مُجَّد خيضر - بسكرة	أ-د/ مفيدة يحياوي	1
جامعة الحاج لخضر- باتنة	أ-د/ نعيمة يحياوي	2
جامعة مُجَّد خيضر - بسكرة	أ-د/ نور الدين أحمد قايد	3
جامعة مُجَّد بوضياف- مسيلة	أ-د/ يحي سعيدي	4
جامعة مُجَّد خيضر - بسكرة	أ-د/ بشير بن عيشي	5
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	د/ رشيد مناصرية	6
جامعة عباس لغرور - خنشلة	د/ كريم زرمان	7
جامعة عباس لغرور - خنشلة	د/ نور الدين هبال	8

الملخص

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أثر خصائص المعلومات المحاسبية (الرئيسية و الثانوية) في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، هذه الدراسة تضمنت جانبين، جانب نظري و جانب تطبيقي، حيث تم التطرق في الجانب الأول إلى كل من الإطار النظري لمتغيري الدراسة وهما خصائص المعلومات المحاسبية وإتخاذ القرارات المالية، أما في الجانب التطبيقي تم الإعتماد على إستبيان صمم لخدمة أهداف هذه الدراسة ووزع على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

بعد جمع البيانات ومعالجتها إحصائيا بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية في العلوم الإجتماعية (SPSS v23)، كانت أهم النتائج المتوصل إليها أنه توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين خصائص المعلومات المحاسبية وإتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالتالي يوجد تأثير لهذه الخصائص على هذا النوع من القرارات، في حين أنه تم نفي هذه العلاقة فيما يخص أثر خصائص المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: إتخاذ القرارات المالية، قرار التمويل، قرار الإستثمار، المعلومات المحاسبية، الملاءمة، الموثوقية، الثبات، القابلية للمقارنة.

Résumé

L'objet de cette étude était d'estimer l'impact des caractéristiques des information comptables (primaires et secondaires) dans la prise des décisions financières dans les entreprises économiques algériennes, l'étude se compose de deux parties: théorique et pratique, dans la première partie nous avons abordé la cadre théorique des deux variables d'étude les caractéristiques des information comptables et la prise des décisions financières, dans la deuxième partie nous avons employé un questionnaire qui visait à réaliser les adjectifs de l'étude, en le distribuant sur un échantillon des entreprises économiques algériennes.

Après la collecte des données et le traitement par (SPSS v23) on a conclu à l'existence d'une corrélation significative entre les caractéristiques des information comptables et la décision du financement dans les entreprises économiques algériennes, par contre l'inexistence d'influence des caractéristiques des information comptables sur la décision d'investissement dans ces entreprises.

Les mots clés: prise des décisions financières, la décision du financement, la décision d'investissement, l'information comptable, la compatibilité, la fiabilité, la stabilité, l'aptitude à la comparaison.